



الرحمن بن العراقي الشافعي / كتاب شرح التبصرة في علم الحديث
عمدة الحفاظ والمحدثين زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد
الامام العالم العامل العلامة شيخ الاسلام والمسلمين بقية المجتهدين
تأليف الشيخ

Kitāb Sharḥ al-tabṣīrah fī ‘ilm al-ḥadīth / ta’līf
al-Shaykh al-imām al-‘ālim al-‘āmil al-‘allāmah
shaykh al-Islām wa-al-muslimīn baqiyat al-
muḥtahidīn ‘umdat al-ḥuffāz wa-al-muḥaddithīn
Zayn al-Dīn ‘Abd al-Raḥīm ibn al-Ḥusayn ibn
‘Abd al-Raḥmān ibn al-‘Irāqī al-Shāfi‘ī ...

No Known Copyright

Princeton University Library reasonably believes that the Item is not restricted by copyright or related rights, but a conclusive determination could not be made.

You are free to use this Item in any way that is permitted by the copyright and related rights legislation that applies to your use.

Princeton University Library Disclaimer

Princeton University Library claims no copyright governing this digital resource. It is provided for free, on a non-commercial, open-access basis, for fair-use academic and research purposes only. Anyone who claims copyright over any part of these resources and feels that they should not be presented in this manner is invited to contact Princeton University Library, who will in turn consider such concerns and make every effort to respond appropriately. We request that users reproducing this resource cite it according to the guidelines described at <https://library.princeton.edu/special-collections/policies/forms-citation>.

Citation Information

‘Irāqī, ‘Abd al-Raḥīm ibn al-Ḥusayn, 1325-1404

عراقي، عبد الرحيم بن الحسين

عمدة الحفاظ والمحدثين زين الدين عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن العراقي الشافعي / كتاب شرح التبصرة في علم الحديث

تأليف الشيخ الامام العالم العامل العلامة شيخ الاسلام والمسلمين بقية المجتهدين

Kitāb Sharḥ al-tabṣīrah fī ‘ilm al-ḥadīth / ta’līf al-Shaykh al-imām al-‘ālim al-‘āmil al-‘allāmah

shaykh al-Islām wa-al-muslimīn baqiyat al-mujtahidīn ‘umdat al-ḥuffāz wa-al-muḥaddithīn Zayn al-Dīn ‘Abd al-Raḥīm ibn al-Ḥusayn ibn ‘Abd al-Raḥmān ibn al-‘Irāqī al-Shāfi‘ī ...

245 leaves: paper ; 184 x 136 (125 x 105) mm. bound to 185 x 150 mm.

Ms. codex.

Title from title page (fol. 1a).

19 lines per page. Written in thick medium large naskh in black ink with use of red (first 24 leaves in medium small naskh). Ḥāshiyah by the same hand as the main text on the margin. Soft dark cream paper with pulp, laid and chain lines visible (first 24 leaves on European glazed paper with watermark).

Copied by Maḥmūd ibn ‘Umar ibn Muḥammad al-...(?), and completed on Thursday 14 Ṣafar 868 [Oct. 1463] (colophon, fol. 245a).

Collation: Paper, fol. 245 ; 1-2¹⁰ 3⁴ (later addition, on European paper) 4-24¹⁰ 25¹⁰ (+1, fol. 245) ; catchword on the verso of each leaf ; the quires are numbered using Arabic numerals and ordinals, the latter in the form "al-rābi'" (see fol. 25a), from the fourth quire on ; from the eleventh quire on, Arabic numerals only (see fol. 95a).

Incipit: خطير وقعه كثير ... الحمد لله الذي قبل بصحيح النية حسن العمل وحمل الضعيف المنقطع على مراسيل لطفه فاتصل ورفع وبعد فعلم الحديث

Explicit: وسبعماية ... وافضل الصلاه والسلام على النبي سيد الانام ش اي وكملت هذه الارجوزة بطيبة مدينة سيدنا رسول الله على جميع هذا الشرح عليها وجميع ما يجوز لي وعني روايته ... وكان الفراغ منها يوم الخميس ثالث جمادى الاخرة سنة ثمان وستين قدره سنة احدى وسبعين وسبعماية بالخانقاه الطشتمرية خارج القاهرة واجرت لكل من سمع مني الارجوزة المذكورة او بعضها ان يروي وكمل هذا الشرح عليها في يوم السبت التاسع والعشرين من شهر رمضان المعظم

Islamic Manuscripts, Garrett no. 1372Y
Electronic Resource

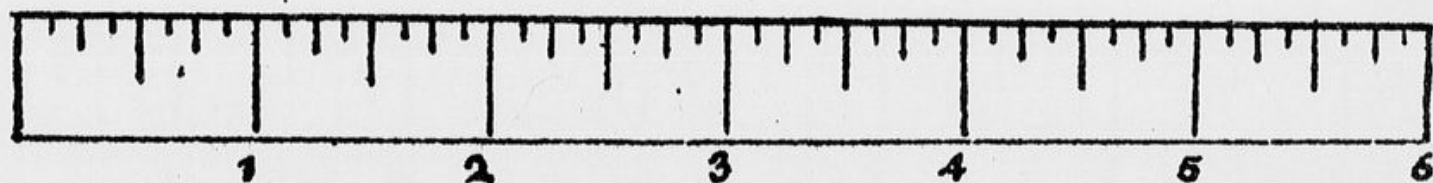
Contact Information

Download Information

Date Rendered: 2020-08-07 08:25:07 PM UTC

Available Online at: <http://arks.princeton.edu/ark:/88435/sq87bx232>

MICROFILMED
AT
PRINCETON UNIVERSITY
LIBRARY



Reduction Ratio

1 : 14

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY
PRINCETON, NEW JERSEY 08544

Date: 10/1/79

Arabic Manuscript (volume no. 1372) from the
Yahuda Section of the Garrett Collection of Arabic
Manuscripts in the Princeton University Library. This
volume contains the following titles and catalogue numbers:

<u>* Mach</u> <u>Catalogue No.</u>	<u>Author & Title</u>
538	‘Abd al-Rahīm al-‘Irāqī: Sharh al-Tabṣirah

*Rudolf Mach, Catalogue of Arabic Manuscripts (Yahuda
Section) in the Garrett Collection, Princeton University
Library (Princeton: Princeton University Press, 1977)

This microfilm is for reference use only. Permission to
reproduce in whole or in part, in any manner, must be
obtained from Princeton University Library.

كتاب شرح النصرة في علم الحديث تأليف
 الشيخ الامام العالم العامل العلامة شيخ الاسلام
 والمسلمين بقرينة المجتهدين عمدة الحفاظ
 والمحدثين شرف الدين عبد الوحيم
 بن الحسين بن عبد الرحمن بن
 العوالي الف نعي رحمه الله
 تعالى ورضي عنه
 ونفقنا والمؤمنين
 بعلمه
 آمين

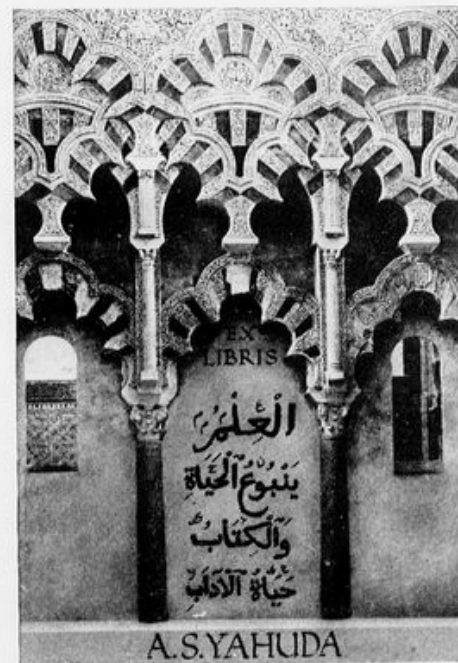
ELS N. 1372

فتح المفتاح شرح الفقه الحديث لعبد الوحيم
 ابن العراقي الاوى خط محمود بن محمد بن رمان

868

A.U.S.

عبد رط



A.S. YAHUDA

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

GIFT OF ROBERT GARRETT '97

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي قبل صحيح النبي حسن العمل وحمل الضعيف المنقطع على سبيل الطغيان
فانقل ورفع من اسندني بابي ووقف من شدة عنجاني وانفصل وصل مقاصد
جبهه وادجهم في سلسله خبري فسكت نفوسهم عن الاضطراب والعلل فوضوهم يكون
ومقلوبهم يكون مقبولا ولا يحفل واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الفرد في الازل
ان محمد عبده ورسوله اسلمه والدين غريب فاصبح غريب مشهورا واكمل واوضح بعضه
الامور والاهل بمنزلة الدهور الاول اصل الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم ماعلا اسناد وتول وطرح
وافل وبعد فلم الحديث خبير وقعه كثير ففعه عليه من ذلك الحكم وبه يعرف الخلا
والحرام ولا اهل الصلح اياه للطلب من فهم فالحمد لله في تقديم العناية بكتاب في هذه وكنت
نظمت فيه راجوخ الفقه وليان صلاحي الفقه وشرعت في شرح لها اسقطه واخترت
ثريته كبير الحج واستطلت ومثلته شرعت في شرح لها متوسط غير مفرط ولا مفرط
يضع متكلما ويفتح مقلما ما اكثر فامل ولا قصر فاخل مع فوايد استغني عنها الطالب النبيل
وفرايد لا توجد بمقتضى الايد جعل الله خالصا لوجه الكرم وسيله الي جنات النعيم
يقول راجي ربه المقتدر عبد الرحمن بن الحسين الاثري
من بعد حمد الله ذي الآلاء علي امتنان جل عن احصاء
ثقله وسلام دايمة علي بني الحيز ذي المراحم
فهذه المقاصد المحصية توضح من علم الحديث رسمه
ش الاثري يفتح الحرف والثالث المثلث نسبة الي الاثر وهو الحديث واشتهر بها الحسين بن عبد الملك
الحلال الاثري وعبد الكريم بن منصور الاثري في آخرين والآله النعم واحدا والآ بالفتح والتثنية
كحي

الوجه الثاني
والثالث المثلث
صلى الله عليه وسلم
الغاية في التبيين
مختار

كحي وقيل بالكسر كي وقيل بالفتح وترك التثنية كقفا والمهم جمع محمده وهي الائمة وفي صحيح
مسلم انابي الموحدة وفي رواية احمد وفي رواية الموحدة والمواد بسم الحديث اثار اهل
التي بنوا عليها اصولهم والوسم في اللغة الاثر ومنه رسم الدار وهو ما بقيت منها آثار يعتدي
بها ويبنى عليها
نظمتها بتبصرة المبتدي تذكرة للنهاي والمند
لخصت فيها ابن الصلاح اجمعه وزدتها علما تراه موضع
ش المسند بكونه فاعل اسند الحديث اي رواه باسناد واما عبد الله بن محمد سردي
فهو فقهنا احد شيخوخ البخاري وقوله لخصت فيها ابن الصلاح اي كتابا ابن الصلاح والمواد مثله
واقبله دون اكثر من مثله وتعاليله ونسبته اقوال لقائلها وما تكرر فيه وقوله وزدتها
علما تراه اعلان ما زدت فيها علي ابن الصلاح الكثر من اوله بقولي قلت وله امين اخوه بل قد
يتبين بالواقع ان كان اخره سيلة في تلك الترجمة المتوجه عليها وايضا ما لم يصح يقع اخر الترجمة
في هذا الشرح ان شاء الله ومن الزيادات ما له امين اوله بقولي قلت اذ هو بمنزلة نفسه عنه
من لم يعرف بان يكون حكاية عن هو متاخر عن ابن الصلاح كالنوري وابن دقيق العيد وابن رشيد
وابن سبيل الناس كما سوره وكذلك اذا تعقب كلام ابن الصلاح بورد وايضا له فخر واوضح في انه
من الزيادات وكذلك اذا تعقب كلام من هو متاخر عن ابن الصلاح بطريق اولي ومن الزيادات ما له
امين اولها ولا يفتقر بنفسها ما تقدم فاميرها في الشرح وهي موافق سبيلت ان اجمعها هنا
لتعرف منها في خول الباب الاول قوله وله من محمد ومنه في التاليف النقل عن الاكثرين
انهم قبلوا ما صح ثقات المدلسين بوجه وقيل في قوله في القسم الثالث من قسم الجمل وفيه نظر
ومنها في موافق التقييد وموافق الحج زيادة الفاظ لم يذكرها ابن الصلاح من هذا حال في التثنية

استخارنا عن حكمتنا على سند^١ باننا اصح مطلقا وقد^٢
 خاص به قوم فقيل^٣ ذلك عن نافع بن مزاحم الناسك^٤
 مولاه واخر حديث عن^٥ الشافعي قلت عن احمد^٦

شيء اي حيث قال اهل الحديث هذا حديث صحيح فمردم فيما ظم لنا على اننا اهل الاسناد المقطوع
 بعينه في نفس الامر جواز الخطا والنسيان على الثقة هذا هو الصريح الذي عليه اكثر اهل العلم خوفا
 لمن قال ان خبر الواحد يوجب العلم الظاهر كمين الكواييسي وغيره وحكاية ابن الصباع في القدرين قو
 من اصحاب الحديث قال القاضي ابو بكر الباقلاني انه قول من لا يحصل علم هذا الباب انه في نعم ان اخبر
 الشيخان واحدهما فاختار ابن الصباع القطع بعينه في القدرين كمين كواييسي وكذا قولهم هذا حديث
 ضعيف فمردم لم يظفروا فيه شروط الصحة لانه لا يثبت في نفس الامر جواز صدق الكاذب واصا
 من هو كثر الخطا وقوله والمعدة استخارنا عن حكمتنا الى اخره اي القول المقطوع عليه المختار انما لا يطبق
 على اسانيد معين باننا اصح الاسانيد مطلقا لان تفاوت مراتب الصحة متروك على عكس الاسانيد وشروط الصحة
 ويعوز وجود اعلى درجات القبول في كل فرد ومن تزجته واخذ بالنسب لجميع الرواة قال الحاكم
 في علوم الحديث ان يمكن ان تقطع الحكم في اصح الاسانيد لصحابي واحد وسند كونه كلامه في اخو هذه
 الترجمة قال ابن الصباع على ان جماعة من ائمة الحديث خاضوا في ذلك فاضطربت اقوالهم وقوله فقيل
 ملكا يفتيل اصح الاسانيد ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر وهو المراد بقوله مولاه اي سيد وهذا قول
 البخاري وقوله واخر حديث عن اي عن مالك بسند الشافعي اي فعلى هذا اذا ردت في الترجمة واحدا
 فاصح الاسانيد ما سنده الشافعي عن مالك بها فقال الاستاذ ابو منصور عبد القاهر بن طاهر القيمي انه
 اجل الاسانيد لاجل اصحاب الحديث انه لم يكن في الرواة عن مالك اجل من الشافعي وقوله قلت وعنه اي
 عن الشافعي احمد بن حنبل يريد وان ردت في الترجمة اخو فاصح الاسانيد ما رواه احمد بن الشافعي عن مالك

بها

بها اتفاق اهل الحديث على ان اجمل من اخذ عن الشافعي من اهل الحديث الامام احمد ووقع لنا هذه الترجمة
 حديث واحد بخبري بابا عبد الله بن محمد بن اسمعيل بن الحبان يفتي عليه بدش قال يا امير المؤمنين علي بن ابي طالب
 علي بن احمد العوفي يفتي عليه بالقاهر قال اخبرنا زيب بنت يحيى قال اما حنبل ما هبته الله بن محمد ابا
 الحسين بن علي القمي ابا احمد بن جعفر بن محمد بن احمد قال اخبرني ابي حمزة قال اخبرنا
 محمد بن اربس الشافعي قال اما مالك عن نافع عن ابن عمر حمزة الله عليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع
 بعمركم علي بعضي ونبي عن الجش ونبي عن بيع جبل الجبله ونبي عن المزينة والمزينة بيع التمر بالتمر
 كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا اخبرنا البخاري مغر قاض حديث مالك

وخزم بن حنبل بالزهوي عن سالماني عن ابي عبد الله
 شي وذهب احمد بن حنبل وكذا اسحق بن راهويي الى ان اصح الاسانيد ما رواه ابو بكر محمد بن مسلم
 ابن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابي عبد الله
 وقيل زين العابدين عن ابيه عن جده وابن شهاب عنه به
 اي وقيل اصح الاسانيد ما رواه ابن شهاب المذكور عن زين العابدين وهو علي بن الحسين عن ابي الحسين
 عن جده علي بن ابي طالب وهو قول عبد الوفاق وروي ايضا عن ابي بكر بن ابي شبيب وقوله
 شهاب عنه به اي عن زين العابدين بالحديث وابن مرفوع علي الابتداء والاولا اي في حال كون
 شهاب راويا للحديث عند

او فان سوين عن السلمي عند او الاعشى عن ذي الشان
 الخجعي عن ابن قيس عن حماد عن بن مسعود ولهم من حماد
 شي اوها في الوضين ليست للخيبر ولا للشك ولكنها لتتويع المداق والضيق في عند عايد الى قوله في
 البيت الذي قبله جده يريد علي بن ابي طالب اي وقيل اصح الاسانيد ما رواه محمد بن سيرين عن عبيد

بن النعم شيخ الحاكم ذكر كلاما معناه قل ما يفوت البخاري ومسلم مما ثبت من الحديث قال ابن الصلاح
يعني في كتابيهما وهي في الدين النووي فقال في التقييد والتيسير في الصواب انه لم يفت
الاصول الخمسة الا للسبب في الصحيحين ومن ابي داود والترمذي والنسائي
وفيه ما فيه لقول الجعفي حفظ منه عشرة الف
وعله اراد بالتكرار له ما هو موقوف وفي البخاري
اربعة الاف والمكرار فوق ثلثة الموفاد ذكره

اي وفي كلام النووي ما فيه لقول الجعفي وهو البخاري حفظ ما يثابته الف حديث صحيح وما يثابته
حديث غير صحيح والاصول الخمسة خلا عن اقل من ذلك بكثير وقوله منه اي من الصحيح فقوله
وعله اي ولعل البخاري اراد بالحديث المذكور السابق والموقوفات فقوله وموقوف معطوف
علي قوله بالتكرار قال ابن الصلاح بعد حكايته كلام البخاري الا ان هذه الجاه قد يندرج تحتها
عندهم آثار الصحاح والتابعين قال وزعمنا الحديث الواحد المروي باسنادين حديثين فقوله وفي
البخاري الى اخره ببيان عدد احاديث صحيح البخاري وهي باسقاط المكرر اربعة الاف حديث
علي ما قيل وبالمكرر سبعة الاف وما يثابته خمسة وسبعون حديثا كذا جزم به ابن الصلاح وهو
مسلم في رواية الفريزي وما رواه جماعة من شاكروني ومنها ما يمتنع حديث ودون هذه بمائة
اربعة الاف باسقاط المكرر **صحيح الزاوي علي الصحيحين** **ص**
وخذ زيادة الصحيح اذ تنص صحته ومن مصنف يخص
بجمع من جبان التركيب وان خزيمة وكما مستدركه
في ما تقدم ان البخاري ومسلم يستوعبان اخرج الصحيح فكانه قيل من اين يعرف الصحيح
علي

بما رواه الفريزي

عليه اذ يرافعا اخذه اذ تنص صحته اي حيث ينص علي صحته امام معتمد كابي داود والترمذي والنسائي
والدارقطني والخطابي والبيهقي في مصنفاتهم المتفق كذا قيد ابن الصلاح بمصنفاتهم ولم يقيد بها
بل اذ اصح الطريق اليها منهم نحو واوفي غير مصنفاتهم وصح من لم يشتهر بتصنيف من لا يفتي كابي
بن سعيد القطان وابن معين ونحوهما فالحكم كذا علي الصواب وانما قيد ابن الصلاح بالمصنف لان
وهي اليه ليس لاحد في هذه الاعمال ان يصح الحديث فلهذا لم يعمد علي صحة السند اليه من
صحيحه في غير تصنيفه مشهور وسببنا كلامه في ذلك ويؤخذ الصحيح ايضا من المصنفات المختص
الصحيح فقط كصحاح ابي بكر محمد بن اسحق بن خزيمة وصحاح ابي جهم محمد بن جبان البستي السلمي
والانواع وكتاب المستدرك علي الصحيحين لابي عبد الله الحاكم وكذلك ما يوجد في المستخرجات علي
الصحيحين من زيادة او قلة محدوف فهو محكوم بصحة كاسياني في باب **ص**

علي تساهل وقال انفراد به فذلك حسن لم يرد
بعلته والحق ان يحكم بما يليق والبستي يروي الحاكم
ساي علي تساهل في المستدرك وانما قيد تعلق الجار والمجوز بالمعطوف اليه لتكرار دالة التشيد
فيه وقوله وقال اي وقال ابن الصلاح فانظر الحاكم بتصحيحه لا يخرج فقط ان لم يكن من
قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يوجب به العمل الا ان يظهر فيه علة توجب ضعفه وقوله وفي
ان يحكم بما يليق هذا من الزاوي علي ابن الصلاح وهو يتميز بنفسه لكونه اعترضا علي كلامه ولعله
ان الحكم عليه الحسن فقط يحكم فالحق ان ما انفرد بتصحيحه يتبع بالكشف عنه ويحكم عليه بما يليق بما
من الصحة او الحسن او الضعف ولكن ابن الصلاح دابه انه ليس لاحد ان يصح في هذه الاعصار فلهذا
قطع النظر عن الكثرة عليه وقوله والبستي يروي الحاكم اي وان جبان يقارب الحاكم في التساهل
فالحاكم تساهل قال الحارثي بن جبان امكن في الحديث من الحاكم المستخرجات

سبي

الخارجي وحده السادس ما هو على شرط مسلم وحده السابع ما هو صحيح عند غيرهما من الائمة المعتمدة
وليس على شرط واحد منهما فقولنا ثم البخاري اي مروي البخاري وحده وشرطها مفعول مقدم لحيوي
وقوله فمسلي اي فاحوي شرط مسلم وقوله فشرط غير اي فشرط غيرهما من الائمة واستعمل غير غير
مضافة قليل ثم ما المراد بقوله على شرط البخاري او على شرط مسلم فقال محمد بن طاهر في كتابه في
شروط الائمة شرط البخاري وسلم ان يخرجها الحديث المجمع على ثقته نقلته الى الصحابي المشرور وليس
ما قلنا بجيد بل ان النسائي ضعف جماعة اخراج لم الشيوخ انا واحدهما وقال البخاري في شروط الائمة
ما حصل ان شرط البخاري ان يخرج ما انفصل اسناده بالثقات المتفقين الملازمين لمن اخذوا
عنه ملازمة حيلولة وان قد يخرج احيانا عن ايمان الطبقة التي تلي حديث هذه الطبقة المتقدمة
في الاتقان والملازمة لمن روى عنه فلم يلزموا الاملازمة بغيره وان شرط مسلم ان يخرج حديث
هذه الطبقة الغاية وقد يخرج حديث من لم يسل من غير الجرح اذا كان طويل الملازمة لمن اخذ
عنه كما بين لم يثبت الساني وابوب هذا حاصل كلامه وقال النووي ان المراد بقوله على شرطها
ان يكون حال اسناده في كتابه ما لا ينافي شرطها في كتابها ولا في غيرها وقد اخذ هذا
من ابن الصلاح فانه لما ذكر كتاب المستدرک للحاكم قال انه اودعه ما رآه على شرط الشيخين قد
اخرجوا عن روايته في كتابها الى اخر كلامه وعلي هذا عمل بن رقيق العبد فانه ينقل عن
الحاكم تصحيح حديث علي شرط البخاري مثلا ثم يعرض عليه بان فيه فلا ولا يخرج الى البخاري
وكذلك فعل الذهبي في مختصر المستدرک وليس كذلك من غير محمد فان الحاكم صرح في خطبة كتاب
المستدرک بخلاف ما هو عند فقال وانا استعين استغنى على اخراج احاديث رواها ثقات
قد اخرجت عملها الشيوخ انا واحدهما فقولنا عظم اي مثل رواها الائمة انفسهم ويحتمل ان يراد
بمطلق مثل تلك الاحاديث وانما تكون مثلها اذا كانت بنفس رواها وفيه نظر وقد بينت المثل

في

في الشرح الكبير وعنده التصحيح ليس يمكن في عصمنا وقال يحيى بن
اي وعنده بن الصلح انه تعذر في هذه الاعصار الاستقلال بذكر التصحيح مجر اعتبار الاشياء
لانها من اسناد الاوفيين اعتمد على كتابه عريان عن الضبط والاتقان قال فاذا وجدنا فيها روي
من اخذ الحديث وغيره احديث صحيح اسناد ولم نجد في احد الصحيحين كما منصو على صحة في شي من
مصنفات ائمة الحديث المعتمدة المشهور فانما التمسار على جزم الحكم بصحة فقله وقال يحيى بن النووي
الاظهر عندي جواز من تمكن وقويت معرفته انه يي وهذا هو الذي عليه عمل اهل الحديث فقد صحح غير
واحد من المعاصرين لابن الصلح وبعد احاديث لم نجد من تقدم فيها تصحيحا كالي الحسن بن القطان
والضياء المقدسي والوكيع بن العبد وغيرهم من بعدهم **حكم الصحيحين والتعليق**
واقطع بصحة ما قد اسنده كذا له وقيل ضنا ولدي
محقيقه قد عناه النووي وفي الصحيح بعض شيء قد روي
مضعف ولهما بالاسناد اشياء فانما لم يضمن فضيحة او مراد
مرفضا فلا ولكن يشعر بصحة الاصل لا كيد كـ

س اي ما اسند البخاري ومسلم يريد رواية باسنادها المتصل فهو مقطوع بصحة كذا قال ابن الصلاح
قال والعلم اليقيني النظري واقع بخلاف القول من نفي ذلك محتجا بان لا يفيد في اصله الا الظن
وانما للفتنة الائمة بالقبول لانه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ قال وقد كنت اميل الى
هذا واحسب قويا ثابته بان ان المذهب الذي اخترناه او هو الصحيح لان من هو معصوم من الخطا
لا يخطئ الى اخر كلامه وقد سبق الي بخود ذلك محمد بن طاهر المقدسي وابو نعيم عبد المجيد بن عبد الخالق
بن يوسف قال النووي خالف بن الصلاح المحققون والكثيرون فقالوا يفيد الظن ما لم يتورق وقوله
ظنا منصو بفعل محذوف اي يفيد ظنا فوله بعض شي اشنا في التقليل ماضى من احاديث الصحيحين

ولما ذكر ابن الصلاح ان ما اسنده مقطوع بصحة قال سوي احرف بسيرة تكل عليها بعض اهل النقطة الذي
 وغيره وحيروا عند اهل هذا ان النبي وروينا عن محمد بن طاهر المقدسي ومن خط نقلت قال سمعت
 عبد الله بن ابي نصر الجعفي يقول قال لنا ابو محمد بن حنبل وما وجدنا في كتابه
 شيئا لا يحتل بحجج الاحاديث بل كل واحدنا حديث ثم عليه في تحييجنا لوم مع اتقانها وحفظها وحجة
 معرفتها قد كمن عند الجاهل حديث شريك عن انس في الاسترا وان قبل ان يوحى اليه وفيه شق صدره
 قال ان حرم الاثر من شريك والحديث الثاني عنده حديث عكرمة بن عمار عن ابي هريرة عن ابن عباس
 قال ان السليمان بن ابي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي صلى الله عليه وسلم تلك اعطينها
 قال نعم قال فحدثني الحسن بن علي بن جبير بنت ابي سفيان ان رجلا قال له الحديث قال بن
 حنبل هذا حديث موضوع لا شك في وضعه والافترق من عكرمة بن عمار وقد ذكرت في الشرح الكبير
 احاديث غير هذين وقد اوردت كتابا لما ضعف من احاديث الصحيحين مع الجواب عنها من ايراد الزيادة
 في ذلك فليقف عليه فغيره فوايد ومما تروى له بالاسناد اشيا اي وللجائز في الصحيحين
 لم يصلها باسنادها بل قطعوا اول اسانيدهما مما يليها وذكر ابن الصلاح ان ذلك وقع في الصحيحين قال
 ولعلي لا فخذ ذلك في كتاب البخاري وهو في كتاب مسلم قليل جدا قلت في كتاب مسلم من ذلك موضع
 واحد في التيمم وهو حديث ابي الجهم بن الحارث بن الهيثم اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو يرحل
 الحديث قال في مسلم وروى الليث بن سعد ولم يصل مسلم في اسناده الى الليث وقد اسند البخاري
 عن يحيى بن بكير عن الليث ولا اعلم في مسلم بعد مقدمة الكتاب حديثا لم يذكره الا تعليقاً بهذا
 الحديث وفيه موضع اخر بسيرة رواها باسناد المنفل ثم قال ورواه فلان وهذا ليس باب التعليق
 انما اراد ذكر من تابع رواية الذي اسنده من طريقه عليه او اراد بيان اختلاف في السند لا يقطع
 اهل الحديث ويدل على انه ليس مقصود بهذا ادخاله في كتابه انما يقع في بعض اسانيد ذلك من
 ليس

ليس هو من شرط مسلم عبد الحميد بن خلد بن مسافر وقد ثبت بقبلة الموضع في الشرح الكبير وهو
 فان يجمع فصح اي ان ابي بصير في الحزم كقولنا قال فلان اوري فلان او نحو ذلك فالحكم بصحة
 عنى لعله عنده لا يستجير ان يجمع بذلك عند الاقصد صح عند عثمان الحكم بصحة الحديث مطلقاً يتوقف
 على ثبته حاله وانضاله من موضع التعليق فان كان في من ابوزه من لا يجمع به فليس فيه الحكم
 بصحة عن اسناده كقول البخاري وقال بن عيسى عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 يستحي منه قال بن الصلاح هذا ليس من شرط قطعاً ولذلك لم يورد في صحيحه الحديث في جملة الصحيحين
 وان وروى في ابي بصير في التيمم كقولنا ويذكر ويروي ويقال وينقل ويروي ونحوها فله
 حكمه بصحة كقولنا ويروي عن ابن عباس وجوه من محمد بن يحيى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث
 عورته لان هذه الالفاظ استعملها في الضعيف اكثر وان استعملت في الصحيح وكذا قوله وفي الباب
 يتعمل في التيمم معا قال ابن الصلاح ومع ذلك فابراه في اننا الصحيح مشع بصحة اصلها
 لشعاب يونس به يوركن اليه وحمل ابن الصلاح قول البخاري ما دخلت في كتابي الجامع الا ما هو محل
 الاثبات في الحكم بصحة علي بن المداق مقاصد الكتاب وموضوعه وثون البواب دون التراجع

وان يكن اول الاسناد حذف مع صيغة الحزم فتعلقاف
 ولما في اخوه اما الذك لشحنه عند ايقال وكذا
 عنده كذا المعارف كالتصع لان حرم المخالف

س هذا بيان حقيقة التعليق والتعبير به موجود في كلام الدارقطني والبيهقي في الجمع بين الصحيحين
 وهو ان يسقط من اول اسناد البخاري او مسلم من جهته راوفاً كذا ويعرف الحديث الى من فوق المحرف
 من رواته بصيغة الحزم كقول البخاري في الصحيحين في الحديث عن ابي كريب عن عمرو بن الحكم بن ثوبان
 عن ابي هريرة قال اذا قال في الصلاة وكقولنا مسلم في التيمم وروى الليث بن سعد فذكر حديث

خير

اقبل من نحو رجل الحديث وقد تقدم قال ابن الصلاح وكان التعليق مأخوذاً من تعليق الجرد
 وتعليق الطلاق ونحوه لما يشتمك الجميع فيه من قطع الاتصال قال ولم يجد لفظ التعليق مستعملاً
 فيما سطره بعض رجال الاسناد من وسطه ومن نحوه ولا فيما ليس فيه جزم كبروي ويذكر قلت
 استعمل غير واحد من المتأخرين التعليق في غير الجزم به نحو الحافظ ابو الجراح المزني لقول البخاري
 في باب من الجرم من غير ليس ويروي فيه عن الزبيدي عن الزهري عن انس بن النبي صلى الله عليه
 وسلم ذكره في الاطراف ولم عليه لفظ التعليق البخاري وقوله ولو في اخوه اي ولو حذف الاسناد
 الى نحوه واقصروني ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المرفوع اعني للصحابي في الموقوف كقول
 العبد وقال غير تفهموا قبل ان تسودوا اي فانه يسمى تعليقا هكذا حكمه بن الصلاح عن بعضهم
 ولم يحكم غير فقال ان لفظ التعليق وجدته مستعملاً في ملحق من مبتدا اسناده واحد فالكثير
 حتى ان بعضهم استعمل في حذف كل اسناد انتهى ولم يذكر في الاطراف في التعليق
 بل واما انقصوه فليذكر الصوابي غالباً وان كان مرفوعاً وقوله اما الذي ليس له عن بعض فلكنا
 عن غناي اما غناه البخاري الى بعض شيخي بصيغة الجزم كقولنا قال فلان وراود فلان ونحو ذلك
 فليس حكم التعليق عن شيخي وشيوخ ومن فوجهم بل حكم الاسناد المعنعن وحكمه سياسي في نحو
 الاتصال بشرط ثبوت اللقا والامتنان والتبليس واللقا في شيخي معروف والبخاري سالم من التبليس
 فله حكم الاتصال هكذا جزم به بن الصلاح في الرابع من التقريرات التي تلي النوع الحادي عشر
 قال البخاري عن بعض المتأخرين من اهل المغرب انه جعل قسمين من التعليق تأييداً واثباتاً ليدل
 البخاري في غير موضع من كتابه وقال لي فلان وراود فلان فوهم كل ذلك بالتعليق المتصل من
 حيث الظاهر المنفصل من حيث المعنى وسياتي حكم قوله قال لنا فلان عند ذكر اقسام التحمل وما ذكر
 بن الصلاح هنا هو الصواب وقد خالف في ذلك في مثال مثل به في الساس من الفوائد في النوع الاول فقال

واما

واما الذي يهتف من مبتدا اسناده واحداً اكثر قال مثله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال ابن
 عباس كذا قال مجاهد كذا قال عفان كذا قال القعني كذا الى اخره فله قوله قال القعني كذا في
 امثلة ما سطر من اول اسناده واحد يخالف لفظه الذي قدمناه عنه لان عفان والقعني
 كلاهما شيخ البخاري حدث عنه في موضع من صحيحه متصلاً بالصحيح فيكون قوله قال القعني نحو ما
 الاتصال بالحديث المعنعن وعليه هذا عمل غير واحد من المتأخرين كابن دقيق العيد والري فحفظوا
 حديث ابي كالا لشري الا في ذكره مثلاً لانه المسلم تليقاً وفي كلام ابي عبد الله بن منبه ايضا
 ما يقتضي ذلك فقال في حقه في اختلاف الامة في القراءة والسمع والمناولة والجماعة اخرج
 البخاري في كتابه الصحيح وغيره قال لنا فلان وهي جارية وقال فلان وهو تدليس قال
 وكذلك اسم اخرج علي هذا الذي كلام بن منبه ولم يوافق عليه وقوله كذا المعنعن هو مثال
 لما ذكر البخاري عن بعض شيخي من غير تصحيح بالحديث او البخاري او ما يقوم مقامه كقولنا قال
 هشام بن عمار حدثنا صدق بن خالد قال حدثني ابو عامر وابو مالك الشعبي انهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال حدثني عبد الرحمن بن غنم قال حدثني ابو عامر وابو مالك الشعبي انهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول ليتكون في امي اقوام يتحلون الخز والخير والخير والمعارف الحديث فان هذا الحديث
 حكمه الاتصال لان المعارف هشام بن عمار من شيوخ البخاري حدث عنه بالحدوث وخالف بن جزم
 في ذلك فقال في الجلي هذا حديث منقطع لم يصل بين البخاري وصدق بن خالد قال ولا يصح في هذا
 الباب شي ادا قال وكل ما فيه موضوع قال بن الصلاح ولا التفات اليه في ذلك قال واخطا
 في ذلك من جزم قال والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح قال والبخاري قد يفعل ذلك
 الحديث معروف من جهة التفات عن الشخص الذي علمه عنه او كونه ذكره في مواضع اخرى من كتابه
 متصلاً او غير ذلك من الاسباب التي لا يصح بها حال الانقطاع انتهى والحديث متصل من طرق من

طريق هشام وغيره قال الاسماعيلي في المستخرج ما الحسن وهو بن سفيان النخعي الامام قال
سأهتاه بن عمار فذكره وقال الطبراني في مسند الكوفيين ثنا محمد بن يزيد بن عبد الحميد شاهره
بن عمار **نقل الحديث من الكتب المعتمدة**

واخبرنا من كتاب عمل، واحتجاج حيث ساع قد جعله

عرضا لعل على اصول يشترط، وقال يحيى النووي اصل فقط

سأى واخذ الحديث من كتاب من الكتب المعتمدة العمل به واحتجاج به ان كان من سوغ العمل
بالحديث او الاحتجاج به جعل من الصلاح شرط ان يكون ذلك الكتاب مقبولا بما قبله نقول على
اصول صحيحة متعده مروية بروايات متنوعة قال النووي فان قابلهما اصل معتقد محقق
اجزاء وقال ابن الصلاح في قسم الحسن حتى ذكر ان نسخ الترمذي يختلف في قوله حسن او صحيح
ونحو ذلك فينبغي ان تصح اصله بحجاجة اصول وتعتمد على الفقه عليه فقولنا هنا ينبغي قد
يشبه الي عدم اشتراط ذلك وانما هو كذا وهو كذلك

قلت وكان خبر امتناع نقل سوي مرويا اجماع

سأى كما ذكر ان الصلاح ان من اراد اخذ حديث من كتاب من الكتب المعتمدة اخذ من كتابه مقابل
ان اذ كان بعض الامم على العمل على نقل الحديث الامن له رواته وهو الحافظ
ابو بكر محمد بن جابر بن عمر الاموي يفتح الحسن الاشبي وهو خال ابي القاسم السهمي فقال في
براهمه المشهور وقد اتفق العلماء على انه لا يصح سماعه ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لذا حتى يكون عند ذلك القول مرويا ولو على اقل وجوه الروايات لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
من كذب على من بعد ابي لهب ومعه من النار وفي بعض الروايات من كذب على مطلقا دون
تقييد فقولي امتناع نقل مبتدأ ومضاف اليه وجماع خبري القسم الثاني الحسن

والحسن

والحسن المعروف بمخبره وقد اشتهر حاله بذلك جد
حمد وقال الترمذي سلم من الشذوذ مع راوا القصة
بكوب وليركن فردا ورد قلت وقد حسن بعض الناس
وقيل باضعف قريب محتمل فيه وما يكمل اذا حصل

سأى لاختلاف احوال ائمة الحديث في هذا الحديث الحسن فقال ابو الهيثم الخطابي وهو حمد المذكور في
اول البيت الثاني الحسن ما في محله واشتهر حاله قال وعليه مدار اكثر الحديث وهو الذي
يقبله اكثر العلماء يستعملونه لفقها انتهى ورايت في كلام المتأخرين ان في قوله ما في محله
لحقوا اذ اثنوا على المتفق ومن حديث المدلس قبل ان يتبين تلبسه قال بن ديق العبد ليس في غير
الخطابي كذا في بعض وايضا فالصحيح قد عرف بمخبره واشتهر حاله فيدل الصحيح في حد
الحسن قال كانه يريد ما لم يبلغه من الحديث الصحيح قال الشيخ تاج الدين التبريزي في نظر
لانما يبن ديق العبد ذكر من بعد ان الصحيح اخص من الحسن قال وفي قول الخاص في حد
العلم ضروري والتقييد بما يخرج عن محل الحديث وهو غرض منه وقال ابو عيسى الترمذي
في العلل التي في اخر الجامع واذا ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فانما اردنا به حسن
اسناده عندنا على حديث يروي اليكون في اسناده من تهتم بالكتاب ولا يكون شاذ او يروي
من غير وجه نحو ذلك فعندنا حديث حسن قال الحافظ ابو عبد الله محمد بن ابي بكر بن المواق
له بعض الترمذي الحسن بصفة قوية عن الصحيح فلا يكون صحيحا الا وهو غير شاذ ولا يروي
صحيحا حتى تكون روايته غير متهمين بل ثقات قال فظهر من هذا ان الحسن عندنا يعني
صفة لا تخص هذا القسم بل قد يشترك فيها الصحيح قال فكل صحيح عند حسن وليس كل
حسن صحيحا انتهى قال ابو الفتح اليعرجي بقي عليه انما اشتد في الحسن ان يروي من غير وجه
ولم يشد ذلك في الصحيح قلت وسنوي في كلام ابي الفتح بعد هذا دون الزيادة على بن الصلاح
وهو ابو داود في الحديث الترمذي حيث اشتد في الحسن ان يروي من غير وجه نحو ومع ذلك فقد حسن

احاديث لا يروي الامن وجه واحد كحديث اسرائيل عن يوسن بن ابي بردة عن ابي عبد الله
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الخلا قال غفر الله لك فانما قال فيه حديث حسن
 لا يعرف الامن حديث اسرائيل عن يوسن بن ابي بردة قال ذكرنا في هذا الباب الا حديث عايشة
 واجاب ابو الفتح الجعفي عن هذا الحديث بان الذي يحتاج الي مجيبه من غير وجه ما كان راويها
 جهة المستورون لم تثبت عند الله قالوا كثر ما في الباب ان الترمذي عرف بنوع منه لا بكل احواله
 وقوله وقيل ما صنف قريب من هذا قول ثالث في حد الحسن اي قريب من حديثي الصحيح
 قال ابن الجوزي في العلل المتصلة وفي الموضوعات الحديث الذي فيه ضعف قريب من هذا
 لكونه المستورين هو حديث الحسن ولم يسم بن الصالح قائل هذا بل عراه لبعض المتأخرين
 واراد به ابن الجوزي واعتضد ابن دقيق العيد على هذا الحد بان ليس مطبوعا بضابطته في هذا
 المحتمل وغيره قال واذا اضطرب هذا الوجه لم يحصل التعريف المميز للحقيقة وقال في الصالح
 بعد ذكر هذه الحدود الثلاثة مثل هذا مستبهم لا ينبغي الغليل قال وليس كلام الترمذي وا
 لخطاي بافصل الحسن من الصحيح انتهى وهذا المواد بقوله وما بكل واحد حصل اي وما
 بكل قول من اقوال الثلاثة حصل صحيح الحسن

وقال بان لي بامعاني النظر ان القسمين كل قد ذكر
 قسما وزاد كونه ما علة ولا ينكروا وشدة وشمل
 شي اي وقال ان الصالح وقد معنت النظر في ذلك والبحث جامع بين اطراف كلامهم من العطا
 مواقع استعمله فتنقح لي وانضم ان الحديث الحسن قسما احد الحديث الذي لا يخلو احوال
 اساده من مستور لم يتحقق اهليلجه غير انه ليس مغفلا كثيرا لخطا فيما يرويه ولا هو متهم
 بالكذب في الحديث اي لم يظهر منه تعد الكذب في الحديث ولا سبب اخر مفسق ويكون متين
 الحديث مع ذلك قد عرف بان روي مثله او نحوه من وجه اخر او اكثر حتى اعتضد بنا بعد من تابع
 راوي علي مثله او عامل من شاهده وهو روي حديث اخر نحوه فيخرج بذلك عن ان يكون شاذ

او ينكرو

او ينكروا كلام الترمذي على هذا القسم يتنزل وسمي بعضهم هذا الحسن لغير القسم الثاني ان يكون
 راويها من المشهورين بالمصدق والامانة غير انه لا يبلغ درجة رجال الصحيح كونه يقصر على الحفظ
 والاتقان وهو مع ذلك يرفع عن حاله من بعده ما يتفرد به من حديثه من كونه قال ويعتبر في كل هذا
 مع سلامة الحديث من ان يكون شاذ او منكرا سلفه من ان يكون معللا وعلي القسم الثاني يتنزل
 كلام الخطاي قال فهدا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك قال وكان
 الترمذي ذكر واحد نوعي الحسن وذكر الخطاي النوع الاخر مقتصر على واحد من اعلى الله
 معرضا عما اذا ايشكل وان غفل عن البعض وذهل وقوله لا قد ذكرنا كل واحد من الترمذي
 والخطاي وقوله ونراي بن الصالح والامعان مصدر مع من قول الفقهاء في التيمم معنى في الطلب
 وكانه اخذ من الامعان في العدو وفي التذنب عن الليث بن المغيرة معنى القرب ونحوه اذا
 تباعد في عدو وفي الصالح معنى القرب تباعد في عدوه ويحتمل ان معنى الما اذا اجراه

ويحتمل غير ذلك وقد بينته في التوضيح الكبير
 والغفلة الحكمية تتجمل والعلم الجلي في قبوله
 وهو باقسام الصحيح ملحق بحجية وان يكن لا يلحق

البيت الاول ما ذكر من كلام الخطاي اراد الكل وقد تقدم عند الان قال عامة الفقهاء
 التي يطبق بانها معظم الشيء وبان جميعه والظاهر ان الخطاي اراد الكل ولو اراد الاكثر لما
 فرق بين العلم والفقهاء وقوله بحجية نصب على التمييز اي الحسن ملحق باقسام الصحيح في الاحتجاج
 به وان يكن دون في الرتبة قال ابن الصالح الحسن يتقاصر عن الصحيح قال ومن اهل الحديث
 من لا يفرق نوع الحسن ويحمل منه جملة انواع الصحيح لانها جميع في النوع ما يلحق به قال
 وهو الظاهر من كلام الحاكم في تصريفه قال ثم ان سمي الحسن صحيحا لا ينكروا ان ذلك الوجه
 المقدم اليين او لا قل فهدا اذن اختلاف في العباء دون المعنى
 فان يقلل بحجة بالضعيف فقل اذا كان من الموصوف

روايت بسو حفظ يجب ، يكون من غير وجب ينكر
وان يكن لكذب او شذاه او قوي الضعيف فليحذر
الاتري المولى حيث اسند او اسلو كما يجي اعتصدا

ما تقدم ان الحسن قاصد عن الصحيح وانما الخ في الاحتجاج وتقدم ان الحسن اشتهر ما
فيه ثقة جليل بل اذا كان فيصير من لا يتهرب بالكذب وروي من وجب اخرا كان حسنا على الشروط
المتقدمة وغير المتهم ان يكون ثقة او مستورا والمستور عن قبول عند الجمهور وان كان
تابع مستورا ايضا وكما هو الواقع لم يتم بهجرا فكيف يجزى به اذا انعم اليه من لا يجزى به
منفردا واجبا عنه بن الصالح بما ذكر في البيت الثاني من هذه البيوت الاربعة فقال بعد قوله
ان الحسن متقاصر عن الصحيح واذا استبعد ذلك من القضاة فبعد ذلك ان النص
الكافي في روي عن محمد بن ابي اسحق التميمي ان ابن يقبل منها المولى الذي جاءه من سند وكذلك
لو وافقه من سلكوا من هذا العلم عن غير حال التابعين الاول في كلامه لم يوافقوا
من الاستدلال على محض الخرج المثل مجيب من وجب اخرا ثم قال في جوابه سؤال الخ لم يمس كل
ضعف في الحديث يرون مجيب من وجب بل ذلك يتفاوت فضعف يوجب ذلك بان يكون بعض
ناشيان من ضعف حفظ او يجمع كونهم اصل الصدق والديانة فاذا راينا ما رواه قد جاز من وجب
اخرا فضا انما قد حفظ ولم يخل فيه ضبط له وكذلك اذا كان فيه ضعف قليل يؤول
بروايته من وجب اخرا قال ومن ذلك ضعف لا يؤول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجواب
عن جبر ومقاومته وذلك لضعف الذي يثبت من كون الواوي متما بالكذب او كون الحديث
شاذ اقال وهذه جعلت فاصلا تدرك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك فابتن من القفايس العزيم
واسلم رويته وقوله هو فروع لسد مسد الفاعل وهو مفعول قوله الموصوف وقوله واسلو
كما يجي يريد واسلو على الوجه الذي يجي لامطلقا واشير بقوله يجي الى موضع الكلام على المثل
ص والحسن المشهور بالعدل والصديق داوود اذا اتى له

طرق

طرق اخري نحو هان الطرق محتمل كتن لو ان اشق
اذ تابعوا محمد بن عمرو عليه فارتقى الصحيح مجري

قوله المشهور وصف الحسن لخبوله والشوط وجوبه في موضع الجوابي والحسن الذي رواه مشهور
بالصدق والعدل كما اذا انت له طرق اخري محتمل بحدوث حديث محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي
هريقة ان رسولا ابيا عليه السلام قال لو ان اشق علي امي لا يفرح بالموالاة عند كل صلاة قال ان
الصالح محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والحيانة لكنه لم يكن من اهل الاتقان حتي ضعفه
بعض من جهة سوء حفظ وثقة بعضه بصدقه وجلالته فحديثه من هذه الجهة حسن فلما
انعم الي ذلك كونه روي من وجب اخرا قال بذلك كما نختار عليه من جهة سوء حفظ واخبر
به ذلك النقص ليس في صحة هذا السناد والحق بدخول الصحيح وقد اخذ بن الصالح كلامه
من الترمذي فانه قال بعد ان اخبر عن هذا الوجه حديث ابي سلمة عن ابي هريقة عن
صحيح ثم قال وحديث ابي هريقة انما صح لانه قد روي من غير وجب وقوله اذ تابعوا محمد
بن عمرو بعد قوله كتن لو ان اشق لي عمل ان التمثيل ليس لمطلق هذا الحديث ولكن يقتيد بكونه
من روايت محمد بن عمرو ولست اريد بالمتابع كونه رواه ابي هريقة عن غير محمد بن عمرو ولكن
متابعه شيخا ابي سلمة عليه عن ابي هريقة فقد تابعه ابا سلمة عليه عن ابي هريقة عن عبد الرحمن بن
هرم بن الاعرج وسعيد المقبري وابوه ابو سعيد وعطامولى ام حبيب وسعيد بن عبد
الرحمن وابو نوح عن محمد بن عمرو بن حريز وهو متفق عليه من طريق الاعرج والمتابع قد يراى
بعض متابعي الشيخ وقد يراى بها متابعي شيخ الشيخ كما سياتي الكلام عليه في فصل المتابعين
والشواهد قال ومن مظنة الحسن جمع ابي داود في السنن
فانه قال ذكرت فيه صاحب او قاي او نجي كيه
وما به من شديد قليلة وحيث لا فصاح خي حسنة
فما به ولم يصح وسكت عليه عنده الحسن ثبت

ذكر

«بن رشيد قال وهو متجه قد يبلغ الصيغة عند مجزئه»

شيء قال ابن الصلاح ومن مظان أبي الحسن سنن أبي داود السجستاني رحمه الله تعالى
روينا عنه أنه ذكر في الصحيح وما يشهد ويقارب قال وروينا عنه أيضا ما معناه
يذكر في كل باب ما صح ما عرف في ذلك الباب وقال ما كان في كتابي من حديث فيه من شديد
فقد بينته وما لا ذكر فيه شيئا صحيحا وبعضها صح من بعض قال ابن الصلاح فعلى هذا ما وجدناه
في كتابه من كونه مطلقا وليس في واحد من الصحيحين ولا في حديث واحد من يميني الصحيحين
والحسن عرفناه بأنه من الحسن عن أبي داود وقد يكون في ذلك اليأس من عند غيره ولا يندرج
فيما حققنا ضبط الحسن به ثم ذكر كلاما من هذه في شرح أبي داود والنسائي وقد كونه بعد
سبعين سنة وقد اعترض أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد النوري الأندلسي المعروف بابن رشيد
عليه السلام ابن الصلاح بأن قال ليس يلزم أن يستغفر من كون الحديث لم يرض عليه أبو داود يضعف
ولا يرض عليه غيره بصحة الحديث عن أبي داود حتى إذا قد يكون عند صحاحه وإن لم يكن عند
غيره كما قال أبو الفتح البكري وهذا تعجب من انتهى وهذا معني قوله وهو متجه وهي جملة
معتزلة ومعمول القول قد يبلغ إلى غيره وقد يجاب عن اعتراض بن رشيد بأن ابن الصلاح أغا ذكر
ما لنا من بعض الحديث به عنده والاحتياط أن لا يتفع به إلى درجة الصحة وإن جاز أن يبلغها
عند أبي داود لأن عبادته في صحيحه أي الاحتياط به فإن كان أبو داود يروي الحسن تبيين صحيح
والضعيف والاحتياط ما قال ابن الصلاح وإن كان رايه كالمقدمين أنه ينقسم إلى صحيح وضعيف
أوسك عند خصوص صحيح ولا احتياط أن يقال صالح ما عبره عن نفسه

«وللامام البيهقي أنما قول أبي داود يحكي مسلما
حيث يقول حلة الصحيح توجد عند مالك والنسائي
فأخرج أن ينزل في التstad إلى يزيد بن أبي رباح
ونحوه وإن يكن ذلك السبب قد فاته أمرك باسم الصدق»

هنا

«ولا يفتي علي كتاب مسلم بما يفتي عليه بالتحكم»

س أي وللامام أبي الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس البيهقي تعقب على كلام ابن الصلاح فقال
شرح الترمذي لم يوسم أبو داود شيئا بالحسن وعلم بذلك مشيئة علي بن مسلم الذي لا ينبغي أن يحمل كلامه
علي غيره أنا جنت الضعيف الواهي ولي بالقسمين الأول والثاني وحديث من مثل يمين الرواة من
القسمين الأول والثاني موجود في كتابه دون القسم الثالث قال فلهذا الزم الشيخ أبو عمرو مسلما
من ذلك الزم به أبو داود فمعني كلامه واحد وقول أبي داود وما يشهد بعني في الصحة وما يفتي
يعني يفتي قال وهو نحو قول مسلم أنه ليس كل الصحيح جيد عندك وشعبه وسفيان فاحتج
أن يقول مثل حديث ليث بن أبي سليم وعطاء بن السائب وي زيد بن أبي رباح لما يشمل الكل
من مسلم العدل والصدق والتوافي الحفظ والاتقان ولا فرق بين الطرفين غير أن
مسلم شرط الصحيح فخرج من حديث الطبقة الثالثة وأبو داود لم يشترطه فذكر ما شئت وهذا
عنده والتمس البيان عنه قال وفي قوله أبي داود أن بعضا من بعض ما يشهد إلى القدر
المشترك بينهما من الصحة وإن تفاوتت فيه لما يقضي صفة فعل في أكثراته والجواب عما اعترض به
ابن سيد الناس أن مسلما الزم العترة في كتابه فليس لنا أن نحكم على حديث غيره فيه بأنه حسن
لما تقدم من قصور الحسن عن الصحيح وأبو داود قال إن ما سكت عنه فهو صحيح والصالح قد يكون
وقد يكون حسنا عند من يروي الحسن زينة دون الصحيح ولم ينقل لنا عن أبي داود هل يقول
بذلك أو يروي ما ليس بضعيف محيها فكان الاحتياط أن لا يتفع بما سكت عنه إلى الصحة حتى يعلم
أن رايه هو الثاني ويحتاج إلى نقل وقول علي عليه السلام في كتاب أبي داود

«والبعوي إذا قسم لمصاحبه إلى الصحيح والحسان جائحا
أن الحسن ما روه في السنن رويها غيره الحسن»

س أي البعوي رويها في تسعين في كتاب المصاحبه ما رواه أصحاب السنن الحسن أو في السنن
غير الحسن من الضعيف والصحيح أن قلنا الحسن ليس أعم من الصحيح كما سياتي في بقية الفصل قال

وقال علي بن أبي رباح في كتابه
وقال علي بن أبي رباح في كتابه
وقال علي بن أبي رباح في كتابه
وقال علي بن أبي رباح في كتابه

بن الصلاح هذا اصطلاح لا يعرف وليس الحسن عند اهل الحديث عبارة عن ذلك ص

كان ابو داود اقوي ما وجد يرويه والضعيف حيث لا يجد
في الباب غير فذاك عنده من راي اقوي قال بن مسنده
والنسائي يخرج من لم يجمعوا عليه تركا مذهب منسج

هنا بيان كون السنن فيها غير الحسن قال بن الصلاح روي عن ابي عن اسطوي داود ما معناه انه
يذكر في كتاب الحج ما عرف في ذلك الباب وقال ابو عبد الله بن منته عنه انه يخرج الاسناد الضعيف
اذ لم يجد في الباب غيره لانه اقوي عنه من راي الرجال وقال ابن منته انه سمع محمد بن سعد الملقب
بعمريقول كان من مذهب ابي عبد الرحمن النسائي ان يخرج عن كل من لم يجمع عليه تركا فيقول والضعيف
اي ويروي الضعيف وقوله مذهب تسع خبر لم يتد احد وف

ومن عليها اطلق الصحاح فقد اتى تساهلا مرجحا

اي ومن اطلق الصحاح على كتاب السنن فقد تساهل كما يطاهر السلفي حيث قال في الكتب الحسنة
انفق على صحتها علماء المشرق والمغرب وكا في عبد الله الحاكم حيث اطلق على الترمذي الجامع الصحيح وكذلك
الحبيب اطلق عليه علي النسائي اسم الصحيح

ودونها في رتبة ما جعله علي المسانيد فيندي الجفلة

مسند الطيالسي واحمد وعنه للدارمي انتقدا

س اي ودون السنن في رتبة الصحة ما صنّف علي المسانيد وهو افرد فيه حديث كل صحابي على حدة
من غير نظر لابيواب لمسند ابي داود الطيالسي ويقال انه اول مسند صنّف ومسند احمد
حنبل واي بكر بن ابي شيبة واي بكر البزار واي القاسم البغوي وغيرهم وقد عد في بيان
الصلاح مسند الدارمي فوهم في ذلك لانه متون على ابواب لاعلي المسانيد وانشأ الي ذلك
بقولي وعنه اي ابن الصلاح وقوله فيندي الجفلة اي بعين بيان كون المسانيد دون السنن
في مرتبة الصحة لان من جمع مسند الصحابي يجمع فيه ما يقع له من حديثه سواء كان صالحا

لا يحتاج بهام او الجفلة بفتح الجيم والغامعا مقصور وهي الدعوى العامة للطعام فان الدعوى
عند العرب على تسعين الحطة وهي العامة والمفردة هي الخاصة قال طبراني في المشكاة ندوة
الجفلة لا توي الادب فينا ينتعز وفي خطبة الامام الشيخ تقي الدين ولم ادع الحادث اليها الجفلة
والحكم بلا اسناد بالصحة او بالحسن دون الحكم للمتن راو
واقبله ان اطلق من يعتمد ولم يعقبه بعضه ينتقد

اي ورح الحكم للاسناد بالصحة كقولهم هذا حديث اسناد صحيح دون قولهم هذا حديث صحيح
وكذلك حكمهم على الاسناد بالحسن كقولهم اسناد حسن دون قولهم حديث حسن لانه قد يصح ال
لثقة رجاله ولا يصح الحديث لشدة دأ ولما قال ابن الصلاح غير ان المصنف المعتقد مضمي اذا
اقتضى قولنا لا يصح الاسناد ولما ذكره كونه على انه لا يفتح فيه فالظاهر منه الحكم له بان
صحيح في نفسان عدم العلم والقابح هو الاصل والظاهر قلت وكذلك ان اقتضى قولنا
حسن الاسناد ولم يعقبه بعضه فموا ايضا محكوم له بالحسن

واستشكل الحسن مع الصحة في متن فان لفظ يرد فقل جف

بدا الضعيف او يرد ما يختلف سند فكيك ان فرد وصف

اي واستشكل الجمع بين الصحة والحسن في حديث واحد كقول الترمذي وغير هذا حديث
حسن صحيح لان الحسن قاصر عن الصحاح لما سبق فيكون يجمع اثبات القصور ونفيه في
حديث واحد وقد اجاب ابن الصلاح بجواب ثم حرجوا بالآخر وضعف الجوابين بن دقيق العيد
فخرجت الجوابين بردهما فقولنا فان لفظا يرواي ابن الصلاح فانه قال انه غير مستنكر
ان يروا بالحسن معناه اللغوي دون الاصطلاح قال بن دقيق العيد ويلزم عليه ان يطلق على
الحديث الموضوع اذا كان حسن اللفظ الحسن وقوله وان يرد ما يختلف سند هذا حسن
الاول الذي اجاب به ابن الصلاح ان ذلك راجع الى الاسناد بان يكون له اسنادان احدهما
صحيح والاخر حسن قال بن دقيق العيد يروى عليه الحديث التي قيل فيها حسن صحيح مع

انه ليس لها الا مخرج واحد وفي كلام الترمذي في موضع يقول هذا حديث حسن صحيح لا يعرف الا من
هذا الوجه وهذا معنى قوله فكيف ان فرد من اي فكيف ان ومن حديث فرد بان حسن صحيح كحديث
العلامة عبد الرحمن بن ابي عروبة اذ يروي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
لا يعرف الا من هذا الوجه على هذا اللفظ

ولا يفتح في الاقتراح ان انظر الحسن واصطلاح
وان يكن صحيح فليكن يكتسب كل صحيح حسن لا ينعكس
واورد واما صح من افراد حيث اشترطنا غير ما اسناد

من وهذا جواب عن الاستشكل المذكور واجاب به ابن دقيق العيد في كتاب الاقتراح بعد
رد الجوابين المتقدمين وحاصل ان الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة العتق انفراد الحسن في فرد
بالحسن جيبنا المعنى الاصطلاحي واما ان ارتفاع درجة الصحة فالحسن حاصل لا بالاعتناء
للصحة لان وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والاعتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصدق فيصح ان
يقال حسن باعتبار الصحة الدنيا صحيح باعتبار الصحة العليا قال ويلزم على هذا ان يكون
كل صحيح حسنا ويؤيد قول حسن في الحديث الصحيح وهذا موجود في كلام المتقدمين
انتهى وقد تقدم ان ابن المواق ايضا قال كل صحيح عند الترمذي حسن وليس كل صحيح حسنا
وقوله وورد والي اخره هذا ايراد اورد به بن سيد الناس على بن المواق فقال قد بقي عليه ان
اشترط في الحسن ان يروي نحوه من وجه اخر ولم يشترط ذلك في الصحيح فانتفى ان يكون
كل صحيح حسنا انتهى فعلى هذا الافراد الصحيحة ليست بحسنة عند الترمذي او يشترط
في الحسن ان يروي من غير وجه كحديث الاعمال بالنيات وحديث السقر قطعة من العذاب
وحديث نبي عن بيع الولاء وعن هبته قلت وجواب ما اعترض به ان الترمذي انما
يشترط في الحسن جيب من وجه اخر اذا لم يبلغ رتبة الصحيح فان بلغها لم يشترط ذلك
بدليل قوله في موضع هذا حديث حسن صحيح قريب فلما ارتفع الى درجة الصحة اثبت الافراد

باعتنا

باعتبار فرديته من القسم الثالث الضعيف

اما الضعيف فهو ما يبلغ مرتبة الحسن وان سطره
فما قد شرط قبول قسمه واثنين قسم غيره وضموا
سواهما فثالث وهكذا وعد شرط غير مبدؤ هذا
قسم سواها ثم رد غير الذي قدمته ثم علي اذا اخذني

اي ما قصر عن رتبة الحسن فضعيف وقول بن الصلاح هو الجمع صفات الصحيح ولا صفات
الحسن فذكر الصحيح غير محتاج اليه لان ما قصر عن الحسن فهو الصحيح اقصر وان كان بعضهم
يقول ان الفرد الصحيح لا يسمى حسنا على اي الترمذي فقد تقدم رده وقوله وان سطره
الي اخره وان اريد بسط اقسام الضعيف فما قد فيه شرط من شروط القبول قسمه وشرط القبول
هي شروط الصحيح والحسن وهي افعال السند حيث لم يجز المسلك بما يوكده على ما سبقت وعلة
الرجال والسلامة من كثرة الخطا والغفلة وهي الحديث من وجه اخر حيث كان في الاسناد مستورا
لمعرفة اهليته وليس هذا كثيرا من الخطا والسلف من الشذوذ والسلامة من العمل القادر
فما قد فيه الاتصال قسم ويدخل تحت قسمان الاول المنقطع الثاني المسلك الذي لم يجز وقوله
قسم غير اي وما قد فيه شرط اخر مع الشروط المتقدم قسم اخر ويدخل تحتها اشاعه قسمان لان
العدالة يدخل تحت الضعيف والمجهول وهذه اقسام الثالث مرسلة في اسناده ضعيف الرابع منقطع
فيه ضعف الخامس مرسلة في جهول السادس منقطع فيه جهول السابع مرسلة فيه مغل في كثير الخطا
وان كان عدلا الثامن منقطع فيه مغل لذلك التاسع مرسلة فيه مستور لم يجز عجيبة من وجه
اخر العاشر منقطع فيه مستور ولم يجز من وجه اخر الحادي عشر مرسلة شاذ الثاني عشر منقطع
الثالث عشر مرسلة معلل الرابع عشر منقطع معلل وقوله وضموا سواهما فثالث اي وضموا الي
فقد الشواطين المتقدمين فقد شرط ثالث فهو قسم ثالث من اصل الاقسام ويدخل تحت عشرة اقسام
وهي هذه الحادي عشر مرسلة شاذ فيه عدل مغل في كثير الخطا الثاني عشر منقطع شاذ فيه مغل

كذلك البعش ومثل معل في ضيق الماعش ومنقطع معل في ضيق التاسع ومثل معل
 فيه مجهول العش ومنقطع معل فيه مجهول الحادي والعش ومثل معل فيه مفعل كذلك الثاني وا
 لعش ومنقطع معل فيه مفعل كذلك الثالث والعش ومثل معل فيه مستور وليخبر ال
 بع والعش ومنقطع معل فيه مستور كذلك وقوله وهكذا فافعل الى اخر الشروط
 فخذ ما فقد فيه الشوط الاول وهو لا تصال مع شرطين اخريين غير ما تقدم وهما الهمزة من الشد وذ
 والعلنة ثم خذ ما فقد فيه شرط اخر وهو ما لي فقد هذه الشروط الثلاثة وهي هذه الخامس
 والعش ومثل شاذ معل ال والعش ومنقطع شاذ معل البع والعش ومثل شاذ معل في
 مفعل كثير الخطا الثامن والعش ومنقطع شاذ معل فيه مفعل كذلك وقوله وعد شرطين
 مبدؤي وعد فابدا بما فقد فيه شرط واحد غير ما بدأت به اولا وهو ثقة الرواة وتحت
 قسمان وهما التاسع والعش وفي اسناد ضيق الثلاثين ما فيه مجهول وقوله ثم زد غير الذي
 قد مضى ثم زد على فقد عدالة الراوي فقد شرط اخر غير ما بدأت به وتحت قسمان وهما
 الحادي والثلاثين ما فيه ضيق على الثاني والثلاثين ما فيه مجهول عليه وقوله ثم على ذا
 فاختري اي ثم اخذ على هذا الخذ واخلت اليان في اخره لضرر القافية والموافق لهذا
 العمل الثاني الذي بدأت فيه بفقد الشوط المشي به كما جعل الاول اي فم الى فقد حين التو
 طين فقد شرط ثالث ثم عد فابدا بما فقد فيه شرط اخر غير المبدؤين والثاني به وهو سلمة
 الراوي من الغلط ثم زد عليه وجود الشد وذ والعلة وهما مقام عد فابدا بما فقد فيه
 الرابع وهو عدم مجيب من وجه اخر حيث كان في اسناده مستور ثم زد عليه وجود العمل ثم عد
 فابدا بما فقد فيه الشوط الخامس وهو الهمزة من الشد وذ ثم زد عليه وجود العمل معد ثم
 اختم بفقد الشوط السادس ويدخل تحت ذلك ايضا عشرون اقلام وهي الثالث والثلاثين
 شاذ معل فيه مفعل كثير الخطا الرابع والثلاثين ما فيه مفعل كثير الخطا الخامس والثلاثين
 شاذ فيه مفعل كذلك السادس والثلاثين معل فيه مفعل كذلك البع والثلاثون شاذ
 معل

معل فيه مفعل كذلك الثامن والثلاثون ما في اسناده مستور لم تعرف اهليته وليرى ومن
 اخر التاسع والثلاثون معل فيه مستور كذلك الاربعون الحادي والاربعون شاذ المعل
 الثاني والاربعون المعل فخذ اقسام الضيق باعتبار الانفراد والجمع وقد نكت من
 الاقسام التي يظن انقسامها اليها بحسب اجتماع الاوصاف عدة اقسام وهي اجتماع الشد وذ
 ضيق او مجهول او مستور في سنده لا يمكن اجتماع ذلك على الصحيح لان الشد وذ تفرد الثقة
 فلا يمكن من ماقية موضعين او مجهول او مستور بان شاذ وان لم يعلم ومن اقسام الضيق
 ما لم يقض من كالمضطرب والمقلوب والموضوع والمنكوب وهو يعني الشاذ كما سيأتي ص
 وعدة البتي فيما اوجي لتسعة واربعين نوعا
 اي عدا بجمعة محمد بن جابر البتي النوع الضيق تسعة واربعين نوعا وقوله اوجي
 جمع حكاة صاحب الماشق ويقال وفي العمل وادعاء حفظه وجمع ص الموضع
 ومرفوعا مضافا للذي واشتراط الخطب رفع الصاحب
 ومن يقابل بذي الرسائل فقد عني بذلك الاتصال
 اي اختلف في هذا الحديث المرفوع فالله هو الله ما اظن الى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً لا
 سوا اضافة اليه صحابي او تابعي او من بعدهما سوا اتصل اسناده ام لا فلي هذا يخل
 المنقل والموسل والمنقطع والمعضل وقال الخطيب هو اخبر فيه الصحابي عن قول الرسول صلى
 الله عليه وسلم او فعل فعلى هذا لا تدخل فيه مراسيل التابعين ومن بعدهم قال ابن الصلاح ومن
 جعل من اهل الحديث المرفوع في مقابلته الموسل فقد عني بالمرفوع المتصل ص المسند
 والسند المرفوع او ما قد وصل لومع وفق وهو في هذا نقل
 والثالث الوقع مع الوصل معا شرط به الحاكم فيه قطعاً
 اختلف في حق الحديث المسند على ثلاثة احوال فقال ابو عمر بن عبد البر في التمهيد هو
 الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة قال وقد يكون منقطعاً مثل ما لك عن نافع عن ابن عمر عن رسول

الله علي الله عليه وسلم وقد يكون منقطعاً مثل ما كان عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال فقد اسندنا قد اسندنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منقطع لان
 الزهري لم يسمع من ابن عباس انتهى فعلي هذا يستوي المسند والمرفوع وقال الخطيب
 عند اهل الحديث الذي اتصل اسناده من راويه الى منتهاه قال ابن الصلاح والثواب يستعمل
 ذلك فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم وكذا قال ابن الصاغ
 في العدة المسند ما اتصل اسناده فعلي هذا يدخل فيه المنقطع وهو قول المتابعي وكذا قول
 من بعد المتابعين وكلام اهل الحديث يدخل فيه المرفوع والموقوف ومقتضى كلام الخطيب ان
 يدخل فيه ما اتصل اسناده الى قائله من كان ياباه وقوله اوجه للتوابع الخلاف يدل عليه
 قوله بعد والثالث وهو ان المسند لا يقع الاعلى ما رفع الي النبي صلى الله عليه وسلم باستاد
 متصل وبه يجرى الحاكم ابو عبد الله النسابوري في علوم الحديث وحكاه بن عبد البر قوله
 لبعض اهل الحديث

المتصل والموصول

وان فصل بسند منقولا فسمي متصلاً موصولاً
 سواء الموقوف والمرفوع، وليرى ان يدخل المنقطع
 المتصل والموصول هو ما اتصل اسناده الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى واحد من الصحابة
 كان ذلك موقوفاً عليه واما قول المتابعين اذا اتصلت الاسانيد لهم فلا يسمى موصولاً وهذا
 معني قوله ولم يرو ان يدخل المنقطع وان اتصل السند الي قائله قال ابن الصلاح ومطلقه
 اي المتصل يقع على المرفوع والموقوف قلت واغماشع اسم المتصل في المنقطع في جا
 الاطلاق اماع التقييد فجاوز واقع في كلامهم كقولهم هذا متصل الي سعيد ابن المسيب
 او الي الزهري او الي مالك ومخوذك

وسر بالموقوف ما قصته بصاحب وصلت او قطعته
 وبعض اهل اللغة سماء الاثر وان تقى بعينه قيد

اي

اي الموقوف ما قصته بواحد من الصحابة قولاً او فعلاً او نحوهما ولم يتجاوز الي النبي صلى الله عليه
 وسلم سواء اتصل اسناده اليه ام لم يتصل وقال ابو القاسم الفوري من الخواص ان الذين
 الاثر ما يروى عن الصحابة وقوله وان تقى بعينه قيد به اي وان استعملت الموقوف فيما جاء عن النبي
 فمن بعدهم فبقية بضم فقل موقوف علي عطاء او علي طاووس او وقفه فلان علي مجاهد ونحو ذلك
 وفي كلام ابن الصلاح ان التقييد لا يتقيد بالتابع فانه قال وقد يستعمل مقيداً في غير الصحابي فعلي
 هذا يقال موقوف علي ملك علي النوري علي الاثر اي علي الاشقي ونحو ذلك

ص المنقطع

وسم بالمنقطع قول التابعي وفعله وقد سألنا في
 تعبيرة به عن المنقطع قلت وعكسه اصطلاح البرقي

قال الخطيب في كتاب الجمع بين اداب الراوي والسامع من الحديث المنقطع وقال ايضا المقاطع
 هي الموقوفات علي التابعين وقال ابن الصلاح ويقال في جميع المقاطع والمقاطع وقوله وقدر اي
 اي ابن الصلاح فقال وقد وجد التعبير بالمنقطع عن كلام الامام ان في واي المقام
 وغيرهما انتهى ووجدنا ايضا في كلام اي بك الحيد واي الحنفي وقوله وعكسه اصطلاح
 البرقي وهو ان الحافظ ابا بكر احمد بن هرون البرقي جعل المنقطع هو قول التابعي
 قال ذلك في حقه له لطيف وقد ذكر ابن الصلاح هذا القول في آخر كلامه علي المنقطع ان الخطيب
 حكاه عن بعض اهل العلم واستبعد ابن الصلاح وان ثبت هنا بقلت لان تعيين القائل لهما من الراوي
 علي ابن الصلاح وان كانت المسيلة في موضع اخر من كتابه غير معزوه الي قائلها في موضع
 قول الصحابي من السنة او نحوها حكمه المرفوع ولو
 بعد النبي قاله باعصر علي الصحيح وهو قول الاثر

قول الصحابي من السنة كما تقول علي رضي الله عنه من السنة وضع الكف علي الكف في الصلاة ثم
 السمره ابو داود في رواية بن واسد وابن الاثيري قال ابن الصلاح فالاصح انه مسند مرفوع
 لان الظاهر انه لا يروى به الا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يجب اتباعه قال ابن الصاغ

في العدة وحكي عن ابي بكر الصفي واي الحسن الكوفي وغيرهما انه قال لو قيل ان الله يريد به سنة
غير النبي صلى الله عليه وسلم فلا يحمل على سنته انتهى وقول الصحابي ما بنا بكذا ونمينا عن كذا لقول
ام عبيدة امنا ان نخرج في العيد بين العواتق وذوات الخدور وامر الجيف ان يعتزلن على المسلمين
وكقولها ايضا نمينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا وكلاهما في الصحيح هون نوع المرفوع
والسند عند اصحاب الحديث وهو الصحيح وهو قول اكثر اهل العلم قال ابن الصلاح قال لا يلق
ذلك يعرف بظاهر اليمن اليه الامور والنبي وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم قال واخاف في
ذلك فترقبهم ابو بكر الصفي قلت وجزم به ابو بكر الصفي في الدلائل قال ابن الصلاح
وكذلك قول انس بن مالك ان يشفع الاذان وبوت الاقامة قال ولا فرق بين ان يقول
ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده انتهى اما اذا صح الصحابي بالامر لقوله
امنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا اعلم فيه خلاف الا ما حكا به بن الصباغ في العدة عن داود
وبعض المتكلمين انه لا يكون ذلك حجة حتى ينقل لنا لفظه وهذا ضعيف مردود الا ان يريد
بكونه لا يكون حجة اي في الوجوب ويدل على ذلك تعليقه القائلين بذلك بان من الناس من
يقول المندوب مأمور به ومضمين يقول المباح مأمور به ايضا واذا كان ذلك مرادهم كان المراد
والله اعلم

وقوله كذا نروي ان كان مع عمرو النبي من قبيل ما رفع
وقيل لا او لا كذلك له وللخطيب قلت لكن جعلك
مرفوعا الحاكم والوافي ابن الخطيب وهو الفتوي
اي وقول الصحابي كذا نروي كذا ونقول كذا ونحو ذلك ان كان مع تقييد بعمر النبي صلى الله عليه
وسلم كقول جابر بن عبد الله عن علي بن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم منفعي عليه وكقوله كذا نكل نحو
الجيل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم رواه النسائي وابن ماجه فالذي قطع به الحاكم وغيره من
اهل الحديث وغيرهم ان ذلك من قبل المدفوع وصححه الاصوليون الامام فخر الدين والشيخ الامري
وابتاعها قال ابن الصلاح وهو الذي عليه الاحتفال ان ظاهر ذلك مشعوب بان رسول الله صلى الله

عليه

عليه وسلم اطع على ذلك وقروهم عليه وتقريره احد وجوه السنن المرفوعة فاما احواله
وافعاله وتقريره وسكوته عن النكار بعد اطلعه قال وبلغني عن البرقاني انه سأل
الاسمعيلى عن ذلك فانكروا من المرفوع قلت اما اذا كان في القصة اطلعه حكمه المرفوع
اجماعا لقول من عرّفنا نقول وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم في افضل هذه العدة بعد نبينا
ابوبكر وعمر وعثمان وجمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكره راء الطبراني في المعجم
الكبير والحديث في الصحيح لكن ليس فيه الملاح النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك بالتصريح وقوله
او لا فلا يوان له يكتفى مفيدا بعمر النبي صلى الله عليه وسلم فليس من قبيل المرفوع وقوله
لذلك اي هذا ابن الصلاح تنع الخياط فحيا بان من قبيل الموقوف وقوله قلت الي اخر
البيت الثالث من هذه اليبات هون الزايد علي بن الصلاح وهو ان الحاكم والامام فخر الدين
الوافي جعله من قبيل المرفوع ولو لم يقيد بعمر النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن الصباغ
في العدة انه الظاهر ومثله يقول عابسه رضي الله عنه كانت اليد تقطع في الشيء التامد ومقتضى
كلام البيضاوي موافق لما قال ابن الصلاح ولكن الامام والشيخ الامري لم يقيدا ذلك بعمر
وقال به ايضا كثير من الفقهاء كما قال النووي في شرح المذهب قال وهو قوي من حيث المحني

لكن حديث كان باب المصطفى يرفع بالانظار مما وقفا
حكما لدي الحاكم والخطيب والرفع عند الشيخ دون

اي لكن هذا الحديث حكم الموقوف عند الحاكم والخطيب وان كان الحاكم قد تقدم عنه ما يقتضي
في نظره انه مرفوع وهذا الحديث رواه المغيرة بن شعبه قال ان اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقولون باب بالانظار قال الحاكم هذا يتوهم من ليس من اهل الضعفة مسند
لنور رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه قال وليس بمسند بل هو موقوف وذكر الخطيب في الجامع
نحو ذلك ايضا قال ابن الصلاح بل هو مرفوع كما سبق ذكره وهو بان يكون مرفوعا احري كونه
احري باطلا عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه قال والحاكم معترف بكون ذلك من قبيل المرفوع وقد كنا

عددنا هذا فيما اخذناه عليه ثم تناولنا على انه اداء الله ليس بمسند لفظا وانما جعلناه
 مرفوعا من حيث المعنى **ص** وعدا ماضيا للصحابي رفعا نحو قول علي السبابة
 قوله رفعا اي مرفوعا في المصدر موضع المفعول اي وعد نفسي بالصحابي مرفوعا نحو
 علي نفسي فيه اسباب النزول ولم يعين بن الصلاح القائل بان مطلق تعبير الصحابي مرفوع
 وهو الحاكم وعنه الشيوخ فقال في المستدرج ليعلم طالب العلم ان تعبير الصحابي الذي
 شهد الوجه والتعبيل عند الشيخين حديث مسند قال ابن الصلاح انما ذلك في تعبيره
 بسبب نزول ابي جهم بالصحابي او نحو ذلك كقول جابر كانت اليهود تقول من اتي امرئ من
 دبرها في قلبها اجأ الولد لاجل فانزل الله تعالى ساوكم حوثكم الآية قال فاما ما يروى
 الصحابة التي لا تخل على صفة شي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمعدود في الموقوفات
 وقولهم يرفعون يبلغ به رواية يمينه رفع فانتبه
 وان يقل عن تابع فوسل قلت من السنة عنه نقلوا
 نصحيح وقعه وذو الخصال نحو ما منه للغز الحبيب

اي وقولهم عن الصحابي برفع الحديث او يبلغ به او ينفذ او يرويه رفع اي مرفوع قال بن
 الصلاح وحكمه كذا عند اهل العلم حكم المرفوع ضرورة ذلك كقول بن عباس الشافعي ثلاث
 شئ عسل وشئ عجم وكذا نادر واما ما روي عن الكشي رفع الحديث رواه البخاري من رواية سعيد
 بن جبير عنه وروي مسلم من رواية ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة يبلغ به قال الناس
 لغريش وفي الصحيحين بهذا السند عن ابي هريرة رواية تفانلون قوما صغار العين الخ
 وروي مكي في الموطا عن ابي حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يومرون ان يضع الرجل
 يده اليمنى على راسه اليسرى في الصلوة قال ابو حازم لا أعلم الا انه يعني ذلك قال مكي برفع
 ذلك هذا لفظ رواية عبد الله بن يوسف وقد رواه البخاري من طريق القعقعي عن مالك فقال يعني
 ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فصح برفعه وقوله وان يقل اي وان يقل ذلك اي هذه الالفاظ

عن

عن تابعي فوسل وقوله قلت من السنة الى اخو الباب هو من الزوايد على ابن الصلاح وقوله
 عندي عن التابعي وكذا قوله بعد منه فاذا قال التابعي من السنة كذا فعل هو موقوف متصل
 او مرفوع مسل كذا في قبله فيه وجها لا يحجب ان في مثال ما رواه البيهقي من قول عبيد الله
 بن عبد الله بن عتبة من السنة تكبير الامام يوم الفطر ويوم الاضحية بن جابر بن المنصور قبل الخطبة
 تس تكبيرات وحكي الداودي في شرح مختصر المزني ان الشافعي كان يروي في القديم ان ذلك مرفوع اذا
 صدر من الصحابي او التابعي ثم رجع عنه انه قد يطلقونه ويريدون سنة البلد انتهى والاصح
 في مسله التابعي كما قال النووي في شرح المذهب انه موقوف وعلي هذا ما الفرق بينه وبين المسند
 التي قبله يمكن ان يجاب عنه بان قوله برفع الحديث نصيح بالرفع وقريب منه الالفاظ المذكورة
 مع ما وقوله من السنة فكثير ما يعبر به عن سنة الخلفاء الراشدين ويتخرج ذلك اذا قاله
 التابعي بخلاف ما اذا قال الصحابي فان الظاهر ان مراده سنة النبي صلى الله عليه وسلم واذا قال
 التابعي امروا بكذا ونحوه فعل يكون موقوفا او مرفوعا من سلافة لاحتما لان لا يجامد الغوالي في
 ولم يرجع واحدا من الغتالين وجزم ابن الصلاح في العدة بانه مسل حكي فيما اذا قال ذلك

سعيد بن المسيب هل يكون حجة وجيبين واسد علم
 وما لي عن صاحب بحيث لا يقال راي حكمه الوقع علي
 ما قال في المحصول نحو من اي فالحاكم الوقع لهذا ثبت

اي وما جاء عن صحابي موقوف عليه ومثله لا يقال من قبل الراي حكمه المرفوع كما قال الامام فخر
 الدين في المحصول فقال اذا قال الصحابي قول ليس لاجتها وفيه مجال فهو محمول على السماع
 تحسنا لا ظن به وقوله نحو من اي كقول ابن مسعود من اي سألوا او عفا فقد كفر عما اقول
 علي محمد بن علي عليه السلام ولم نرجع عليه الحكم في علوم الحديث معوق المسانيد التي لا يذكر سند هاجس
 اسلي الله عليه وسلم قال مثل ذلك فذكر ثلاث احاديث عند الحد ما قال في المحصول موقوف
 علام غير واحد من الائمة كابي عمرو بن عبد البر وفيه وقد ادخل بن عبد البر في كتابه النقص

عنه احاديث ذكرها ملك في الموطا موقوف مع ان موضوع الكتاب في الموطا من الاحاديث الموقوفه
منها حديث سمع من ابي حنيفة في صلاة الخوف واول في التهديد هذا الحديث موقوف على سهل في الموطا
عند جماعة الرواة عن ملك قال ومثله لا يقال من جهة الراي وكثيرا ما يسمع ابن حزم في المحلى على
القبائلين بهذا فنقول عصيانهم يقولون لا يقال مثل من جهة الراي فليعمل بعض ذلك سمع من اهل
الكتاب وقد جمع جماعة من الصحابة من كعب الاحبار ورؤس واعين كاسيا في منعه العبادلة وقد
قال ابي ابي عليه وسلم حدثوا عن بني اسرائيل ولا يخرج

وما رواه عن ابي هريرة محمد وعنده اهل البصرة
كره قال بعد فالحطيب روي به الرفع وذات الجحج

ابي وما رواه اهل البصرة عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال قال فذكر حديثا ولم يذكر فيه
النبي صلى الله عليه وسلم وانما كره لفظ قال بعد ذكر ابي هريرة فان الخطيب روي في المغازي من
طريق موسى بن هرون الخال بسند الي حماد بن زيد عن ابي يعقوب عن ابي هريرة قال قال الملك
علي احكم ما دام في صلاة قال موسى بن هرون اذا قال حماد بن زيد والبصريين قال قال فموقوف
قال الخطيب قلت لابي قاضي احب ان يروي عن هذا القول احاديث بن سيرين خاصة فقال
لما يجب قال الخطيب ويحقق قول موسى ما قال محمد بن سيرين كل شي حدثت عن ابي هريرة فهو مرفوع
قلت ووقع في الصحيح من ذلك ما رواه البخاري في المناقب ثنا سليمان بن محبوب ثنا حماد عن ابي يعقوب
محمد بن ابي هريرة قال قال اسم وعفار وشي من مزينة الحديث والحديث عند مسلم من رواية ابن علقم
عن ابي جعفر في الرفع واما الحديث الذي رواه الخطيب فهو عند النسائي في سنن الكبرى من
رواية ابن علقم عن ابي يعقوب بن سيرين ومن رواية ابن عوف عن ابن سيرين ايضا كذلك
ص المرفوع تابع على المشهور مرسلا وقيد بالكبر
اوسقط راوه في احوال والاكثر في استعمال
اختلف في حديث الرسول فالشهر وانما روي عن التابعي الى النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان من كبار

التابعين

التابعين كعبد الله بن عدي بن الحارث وقيس بن ابي حازم وسعيد بن المييب وامثالهم ومن
مغار التابعين كالزهري وابي حازم وحج بن سعيد الانصاري واشباههم
والقول الثاني انه ما روي عن التابعي الكبير الى النبي صلى الله عليه وسلم
وهذا معني قوله او قيده بالكبير اي بالكبير من التابعين فلهذا الصواب
لا خلا فيهما كما قال ابن الصلاح اما مراسيل صفار التابعين فانها لا ينبغي
مرسلتها على هذا القول بل هي منقطعة هكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم
من اهل الحديث لان اكثر روايتهم عن التابعين ولم يلقوا من
الصحابة الا الواحد ولا ثنتين قلت هكذا مثل بن الصلاح صفار
التابعين بالزهري ومن ذكره في التعليق لم يلقوا من الصحابة
الا الواحد ولا ثنتين وليس ذلك بصحيح بالنسبة الى الزهري
فقد لقي من الصحابة ثلثة عشر فاكثروا هم عبد الله بن عمر واشي
بن مالك وسهل بن سعد وسبعة بن عباد وعبد الله بن جعفر
والسائب بن يزيد وسنين ابو جليل وعبد الله بن عامر بن ربيعة
وابو الطفيل ومحمد بن الزبيع والسود بن حمزة وعبد الرحمن بن
انهر ولم يسمع من عبد الله بن جعفر بل رواه وقل انه سمع
من جابر وقد سمع من محمد بن لبيد وعبد الله بن الحارث بن نوفل
وتعليقه بن ابي ملك القرظي وهو مختلف في صحته وانكر
احمد وحج سماعه من ابن عمر وابنته علي بن المديني والقول
الثالث انه ما سقط راوه من اسناده فاكثروا من اي موضع

كان فغلي هذا المرسل والمنقطع واحد قال بن الصلاح والمعروف
 في الفقه واصولنا ان ذلك يسمى مرسله وبه قطع الخطيب قال الخطيب الا ان
 اكثر ما يوصف بالارسل من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وقطع الحاكم وغيره من اهل الحديث ان الارسل
 مخصوص بالتابعين وسيجي في فصل التذليل ان ابن القطان قال ان
 الارسل رواية عن النبي لم يسمع منه فغلي هذا من روي عن سمع منه
 ما لم يسمع منه بل بينه وبينه فيه واسطة ليس بالارسل بل هو
 تذييل على هذا فيكون هذا قولاً رابعاً في حد المرسل
 واجتبه مالك كذا النعمان وتابعوهما به ودانوا
 ورده جماهير النقاد للجهل بالساقط في السناد
 وصاحب التمهيد عنهم نقله ومسلم صدر الكتاب اصله
 اختلف العلماء في الاحتجاج بالمرسل فذهب مالك بن انس وابو حنيفة
 النعمان بن ثابت وتابعهما في طائفة الى الاحتجاج به **قوله**
 وتابعوه اي التابعون لهما ودانوا اي جعلوه ديناً يدينون به وذهب
 اكثر اهل الحديث الى ان المرسل ضعيف لا يحتج به وحكاة بن
 عبد البر في مقدمته التمهيد عن جماعة اصحاب الحديث وقال
 مسلم في صدر كتابه الصحيح المرسل في اصل قولنا وقول اهل
 العلم بالاخبار ليس بحجة هكذا اطلق ابن الصلاح نقله عن
 مسلم ومسلم انما ذكره في اثنا كلام خصمه الذي عليه
 اشترا

اشتراط ثبوت اللقا فقال وان قال الخصم قلت لاني وجدت
 رواية الاخبار قديماً واحد يثابروي احدهم عن الاخر الحديث ولمّا
 يعاينه وما سمع منه شيئاً قط فلما بانهم استجازوا رواية الحديث بينهم
 هكذا على الارسل من غير سماع والمرسل من الروايات في اصل قولنا
 وقول اهل العلم بالاخبار وليس بحجة احتجت لما وصفت من العلم الي
 البتة عن سماع راوي كل خبر عن رواية الى اخر كلامه فهذا كما
 نراه حكاة عن لسان خصمه ولكنه لما لم يرد هذا القدر من حين
 كلامه كان كانه قابل به فلخصنا سنده ابن الصلاح اليه **قوله**
 للجهل بالساقط هو تحليل لرد المرسل وذلك ان تقدم ان من شرط الحديث
 الصحيح ثقة رجاله والمرسل سقط منه رجل لا نعلم حاله فعدم معرفة
 عدله بعض رواة وان اتفق ان الذي ارسله كان لا يدركه الا عن ثقة
 فالوثيق في الرجل المجهول عيوفاً كما سيأتي ان شاء الله تعالى
 لكن اذا صح لنا خبره بمسند او مرسل مخرج
 من ليس يروي عن رجال الاو نقبله قلت الشيخ لم يقبل
 والشافعي بالكسار قديماً ومن روى عن الثقات
 ومن اذا شارك اهل الخط وافقه لا ينقض لفظ
 هذا استندارك كون المرسل يحتج به اذا اسند من وجه اخر وارسله
 اخذ العلم عن غيره رجال المرسل الاول **قوله** نقبله هو مخروم
 جواباً للشرط على مذهب الكوفيين والاخفى كقول الشاعر

واذا نصبتك مصيبة فاصبر لها واذا نصبتك خصاصة فتجمل
 وقولنا قلت الشيخ الى اخر البيوت الاربع من الروايد علي ابن الصلاح
 وهو اعتراض عليه في كتابه لكلام الشافعي رضي الله عنه قال ابن الصلاح
 اعلم ان حكم المرسل حكم الحديث الضعيف الا ان يفتح مخزجه تحجيم من وجه اخر
 كما سبق بيانه في نوع الحسن والذي ذكرنا سبق ان يحكي هناك نص
 الشافعي في مراسيل التابعين ان يقبل منها المرسل الذي جاءه من مسند وكذلك
 لو وافقه مرسل اخر اسلم من اخذ العلم عن غيره حال التابعي الاول
 في كلامه المذكور فيه وجوه من الاستدلال على صحة مخرج المرسل عجيب
 من وجه اخر انتهى كلام ابن الصلاح ووجه الاعتراض عليه انه اطلق
 القول عن الشافعي بان يقبله مطلق المرسل اذا تذكره الشافعي انما
 يقبل مراسيل كبار التابعين اذا تذكره مع وجود الشيوخ المذكورين
 في كلامه كما نص عليه في كتاب الرسالة وعن روي كلام الشافعي كذلك
 ابو بكر الخطيب في الكفاية وابو بكر البيهقي في المدخل باستنادهما الصحيحين
 اليه انه قال والمنقطع مختلف فمن شاهد اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من التابعين فحدث حديثا منقطعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر
 عليه بامور منها ان ينظر الي ما رسل من الحديث فان شكه في الحفاظ
 المأمونون فاستندوا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل معني ما روي
 كانت هذه دلالة على صحة ما قيل عنه وحفظه وان الفرق تارة سال عنه
 لم يشرك فيه من يسنده قبل ما يتقدمه من ذلك ويعتبر عليه بان ينظر هل

لو وافقه مرسل غيره من قبل العلم من غيره حاله الذين قبل عنهم فان
 وجد ذلك كانت دلالة يقوي له مرسله وهي ضعيف من الاولى وان لم
 يوجد ذلك نظر الي بعض ما روي عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فوكا
 له فان يوافق ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت في هذه دلالة
 علي انه لم يأخذ مرسله الا من اصل يصح انشاؤه وكذلك ان وجد علم من اهل
 العلم يفتون بمثل معني ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعتريه بان يكون
 اذا سمي من روي عنه لم يسمي بمثل ولا مرفوعاً عن الرواية عنه فيستدل بذلك
 على صحته فيما روي عنه ويكون اذا شك احد من الحفاظ في حديثه لم يفت
 فان خالفه وجد حديثه انقضت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه
 خالف ما وصفت امر محمد بن يحيى لا يسمع احداً يقول مرسله قال واذا
 حدثنا الدلائل يصح حديثه ما وصفت اجبت ان نقبل مرسله ثم قال فاما
 من بعد هؤلاء التابعين فلا نقول بواجب نقبل مرسله بامور احدها انه يسند
 تحول في ما يروون عنه والاخر انه وجد علمه الدلائل فيما اسلفنا فضعف
 بوجه والاخر كثرة الحالة في الاخبار واذا كثرت الحالة كان امكن
 للعلم وضعف من يقبل عنه قال البيهقي وقول الشافعي اجبت ان نقبل
 مرسله اراد به اختياري فقول ومن روي عن الثقافة اذ اى اذا
 ارسل وسي من ارسل عنه لم يسم الا بغيره فيكون المراد من روي قال رسل عن الثقافات
 ويحتمل ومن روي عن الثقافات عن الثقافة المرسل وغيره او عن الشافعي
 محتمل للمعنيين فيحمل النظم علي ارجح محلي كلامه ان في روي عنه

فان يقل فالمسند المعتمد فقل دليله ان به يعتضد
اي فان قيل قولكم يقبل المرسل اذا جاز منه من وجه اخر لاجل جينيد
الي المرسل بل الاعتماد جينيد على الحديث المستند والجواب انه بالسند تبين
صحة المرسل وادليلين يبرح بهما عند معارضه دليل واحد فقول به
اي بالمسند يعتضد المرسل

وربما منقطعاً عن رجل وفي الاصل عنده بالمرسل
اي اذا قيل في سنده عن رجل او عن شيخ او نحو ذلك فقال الحاكم لا يسمي مرسل منقطعاً
وكذا قال ابن القطا في كتاب بيان الوهم والحيل ان منقطع وفي البرهان امام الحرمين
قال وقول الراوي خبر في رجل او عدل موثق به من المرسل ايضا قال وكذلك كتب
ابن علي بن ابي عمير في كتابه في المحصول ان الراوي اذا سمي الاصل باسمه لا يسمي
به فهو كالمرسل قلت وفي كلام غير واحد من اهل الحديث انه منقطع في اسناده مجهول
وحكاية الشيخ الطائفي في الغرر المجمع عن اكثر من واحد في الحديث انه منقطع في اسناده مجهول
في كتاب جامع الخليل ص اما الذي ارسل الصحابي فحكمه الوصول على الصواب
اي ما ارسل الصحابي فحكمه الوصول قال ابن الصلاح ثم انما لم نعد في انواع المرسل
ونحو ما يسمي في اصول الفقهاء مثل الصحابي مثل ما يروي عن ابي عيسى وغيره من اصحاب الصحابة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسموه منقطعاً لان ذلك في حكم الوصول المستند لان روايتهم عن
الصحابة والجماعة بالصحابي غير قاصرة لان الصحابة كلهم عدول قلت قوله ان روايتهم
عن الصحابة في نظر الصواب ان يقال لان غالب روايتهم اذ قد سمع جماعة من الصحابة
من بعض التابعين وساقى في كلام ابن الصلاح في رواية الامام عن الاصاغر ان ابن عباس

وبقينا

وبقينا العباد له ورواه ابن الجار وهو من التابعين وروي كعب ايضا عن التابعين
ولم يذكر ابن الصلاح خلافا في مرسل الصحابي وفي بعض كتب الاصول المنقضية انه لا خلاف في الا
خلاف به وليس بجيد فقد قال الاستاذ ابو اسحق السفياني انما لا يخرج به والصواب ما تقدم

من المنقطع والمعضل

وسم بالمنقطع الذي سقط قبل الصحابي به راد فقط

وقيل ما لم ينقل وقال لا باننا الاقرب لا استعما لا

والمعضل الساقط منه اثنان فصاعداً ومنه قسم ثان

حذف النبي والصحابي معا ووقف منه على من تبعها

اختلف في صحة الحديث المنقطع المشهور انه اسقط من رواية راد واحد غير الصحابي وحكي
ابن الصلاح عن الحاكم وغيره من اهل الحديث انه اسقط منه قبل الوصول الى التابعي شخص واحد
وان كان اكثر من واحد سمي معضلاً وسمي ايضا منقطعاً فقول الحاكم قبل الوصول الى التابعي
ليس بجيد فانه لو سقط التابعي كان منقطعاً فالاولى ان يعبر ما قلناه قبل الصحابي
وقال ابن عبد البر المنقطع ما ينصل اسناده والمرسل مخصوص بالتابعين فالمنقطع
اعم وحكي ابن الصلاح عن بعضهم ان المنقطع مثل المرسل وكلهما شامل لكل ما لا
ينصل اسناده قال وهذا المذهب اقرب صارا اليه طريق من الفقهاء وغيرهم
وهو الذي ذكره الخطيب في كفايته الا ان اكثر ما يوصى بالارسال من حيث
الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم واكثر ما يوصى بالانقطاع
ما رواه من دون التابعين عن الصحابة مثل مالك عن ابن عمر ونحو ذلك انما هي
والمعضل اسقط من اسناده اثنان فصاعداً من اي موضع كان سواء سقط
الصحابي والتابعي والتابعي وتابعا او اثنان قبلهما لكن بشرط ان يكون

سقوطها من موضع واحد اما الصحيح اذا سقط واحد من بين رجلين ثم سقط من موضع آخر من الاسناد واحد آخر فهو منقطع في موضعين ولم اجد في كلامهم اطلاق المعضل عليه وان كان بن الصلاح اطلق عليه سقوط اثنين فصاعدا فهو محمول على هذا اما اشتقاق لفظه فقال ابن الصلاح اهل الحديث يقولون اعضله فهو معضل لفتح الصاد وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة ونحوه فوجدناه قولهم امر عليل اي مستعلق شديد ولا النفات في ذلك الى معضل بكرة لصاد وان كان مثل عليل في المعنى ومثل ابو نصر السجزي المعضل بقول امك بلخي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامة ولو الحديث وقال صاحب الحديث بسنو المعضل قال ابن الصلاح وقول المصنفين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا من قبيل المعضل قوله ومنه قسم في اي ومن المعضل قسم ثان وهو ان يروي تابع التابعي عن التابعي حديثا موقفا عليه وهو حديث متصل بسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما روي الأعمش عن الشعبي قال يقال للرجل في القيمة عملت كذا وكذا فيقول ما علمت فيجتم على فيه الحديث فقد جعل الحكم نوعا من المعضل اعضله الأعمش ووصله فضيل بن عرمر عن الشعبي عن انس قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فضحك فقال هل تدرين مما ضحك قلنا لا رسول الله فقال من مخاطبة العبد يقول يا رب المخرجني من الظلم فيقول بلي وذكر الحديث رواه مسلم قال ابن الصلاح هذا جيد حسن الا ان هذا الانقطاع هو احد مضموا الى الوفاق يشتمل على الانقطاع باثنين صحيحا ورسول الله صلى الله عليه وسلم

فذلك

فذلك باستحقاق استواء الاعضاء اولي

العنعنة

وَصَحَّحُوا وَصَلَ مَعْنَى سَلَّمَ، مِنْ دَلَّةِ رَاوِيهِ وَالْبَاقِي، وَبَعْضُهُمْ يَكْنَى بِذَلِكَ إِجْمَاعًا، وَسَلَّمَ لَمْ يَشْرُطْ إِجْمَاعًا، لَكِنْ تَعَامَلُوا قَبْلَ شَرْطِ، طَوِيلُ حِكَايَةٍ وَبَعْضُهُمْ شَرَطَ، مَعْرِفَةَ الرَّاوي بِتَلْخُذِهِ، وَقِيلَ كُلُّهَا إِنَّا نَأْتِيهِ، مِنْ قَطْعِ حَيْثُ بَيْنَ الْوَصْلِ، وَحُكْمُ أَنْ يَكُنَّ عَنْ فَهْلِكَ، سَوَاءً لِلْقَطْعِ فِي الْبُرْهَانِ، حَيْثُ بَيْنَ الْوَصْلِ فِي التَّحْقِيقِ،

العنعنة مصدر عنعن الحديث اذا رواه بلفظ عن عن غير بيان للتحديث والخبار والتعاضد واختلفوا في حكم الاستناد المعنعن فالصحيح الذي عليه العمل وذهب اليه المجاهد من ائمة الحديث وغيرهم انه من قبل الانناد المتصل بشرط سلامة الراوي الذي رواه بالعنعنة من التدليس بشرط ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالعنعنة قال ابن الصلاح وكذا من عبد البر يدعي اجماع ائمة الحديث على ذلك قلت لا حاجة لقوله كذا فقد ادعاه وادعي ابو عمرو والراي اجماع اهل النقل على ذلك لكنه اشترط ان يكون معروفا بالرواية كما ينبغي لكن قد يظهر عدم اتصاله بوجه آخر كما في الارشاد الخفي على ما سياتي في موضعه وما ذكرناه من اشتراط ثبوت اللقاء هو منهج علي بن الحسين والبخاري وغيرهما حسن ائمة هذا العلم وانكر مسلمة خطبة صحيح

قال النووي في شرح منتهى هذا الذي صار اليه مسلم قد انكره المحققون ولو هذا الذي صار اليه صحيحا بشرط من لم يقطع السماع في شرطه بل هو الذي تم شرعه في دليل المذهب المختار فلو ان المعنعن لا يقطع ذلك الا في اجماعهم الا للتدليس وهذا هو ردنا وراي المدلس اذا ثبت الدلالة في لا يجوز العمل عليه ويصير كالحمل قول فان روايته مردودة ولا يقطع بكذبها او ضعف بل الدلالة في حاله

٢

لما جعله مرسلًا فلما اتي به بلفظ ان عمارًا ثم كان محمد بن الحنفية هو
 الصحابي لقصة لم يدركها لانه لم يدرك مروى عن عمار بن النضر رضي الله عنه
 فكان نقله لذلك مرسلًا ثم ثبت ذلك بقاعدة يعرف بها المتصل
 من المرسل بقولي قلت وهو من الرواية يد على ابن الصلاح الا
 حكاية كلام احمد ويعقوب وتقدير هذه القاعدة ان الراوي اذا
 روي حديثًا فيه قصة او واقعة فان كان ادرك ما رواه بان حكي
 وقصته وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين بعض الصحابة
 والراوي لذلك صحابي في ذلك الواقعة في محكوم لها بالاتصال
 وان لم يعلم انه شاهد لها وان لم يدرك تلك الواقعة فهو مرسل
 صحابي وان كان الراوي تابعيًا فهو منقطع وان روي التابعي
 عن الصحابي قصة ادرك وقوعها كان متصلًا وان لم يدرك وقوعها
 واستندها الى الصحابي كانت متصلة وان لم يدركها ولا استند
 حكايتها الى الصحابي فهي منقطعة كرواية ابن الحنفية الثانية عن عماد
 ولا بد من اعتبار التسمية من التذليل والتابعين ومن بعدهم وقد
 حكى ابو عبد الله بن المواق اتفاق اهل الميبر من اهل الحديث
 على ذلك في كتابه بغية النقاد عند حديث ذكر عبد الرحمن
 ابن طرفة ان جده عوفية قطع انفه يوم الكلاب الحديث فقال
 الحديث عند ابني اود مرسل وقدينه ابن السكن على ارساله فقال
 فذكر الحديث مرسلًا قال ابن المواق وهو موثق لا خلاف بين اهل

الكتاب الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعاشر عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعاشر عشر

التميز

التميز من اهل هذا الشأن في انقطاع ما يروي ذلك اذا علم ان الراوي لم يدرك
 زمان القصة كما في هذا الحديث وقوله نسوا هو محدود وقيل ضرورة السعد
 وقوله وما حكى اي ابن الصلاح عن احمد بن حنبل فانه حكى قبل هذا عن احمد
 ان عن فلان وان فلانًا نسوا وتولي يعقوب هو مجرور والعطف يعقوب
 هو بن شيبه على ما تولى اي نزل على هذه القاعدة اما كلام يعقوب فقد قدم
 تنزيهه عليه واما كلام احمد فان الخطيب رواه في الكفاية باسناده الى ابي اود قال
 سمعت احمد قبل له ان رجلا قال عروه ان عابسة قالت يرسواك الله وعروه
 عن عابسة نسوا قال كيف هذا نسوا نسوا فانما فرق احمد بين اللطيفين
 لان عروه في اللفظ الاول لم يندد كذا في عابسة ولا درك القصة فكانت
 مرسله واما اللفظ الثاني فاستند ذلك اليها بالعنفنة فكانت متصلة
 وكذا استعمل في رواية اخرى وهو يوصل اليه
 ما تقدم ذكره من ان عن محمولة على السماع هو في الزمن المتقدم ولما في هذه الاذان
 فقال ابن الصلاح كثره بعضنا وما فارق به بين المتشبهين بالحديث استعمال
 في الاجازة فاذا قال احمد فترات علي فلان عن فلان او نحو ذلك فظن
 به انه رواه بالاجازة قال لا يخرج ذلك من قبيل الاتصال على ما لا يخفى
 وهذا ميعي قولي وهو يوصل ما تم اي بنوع من الوصل لان الاجازة
 لها حكم الاتصال لا القطع وتمن يفتح الميم لمناسبة ما قبله وفي الميم لقنان
 اللز والفتح ومعناه حقيق بذلك وحديثه
 تعارض الوصل والارسال او الرفع والوقف

هذا الحديث مرسل

، وأحكم لوصول ثقة في الاظهر وقيل لا رساله للاكثر ،
 ، ونسب الاول للنظار ، أن صححه وقضى البخاري ،
 ، بوصول الناح الابولي ، مع كون من ارسله للحمل ،
 ، وقيل لاكثر وصل الخط ، ثم ما ارسله عدل يحفظ ،
 ، يفتح في اهله الاصل او ، سنده على الجمع وراوا ،
 ، ان الصحيح الحكم للرفع ولو ، من واحد في داود الجليلي ،
 اذا اختلف الثقات في حديث فرواه بعضهم مضلا وبعضهم مرسلا فاحتمل اهل
 الحديث فيه هل الحكم لمن وصل او لمن ارسل وللاكثر او للاجفط على اربعة
 اقوال الجدها ان الحكم لمن وصل وهو الاظهر الصحيح كما صحح الخطيب وقال
 ابن الصلاح انه الصحيح في الفقه واصوله وهذا في قوله ونسب اي ابن
 الصلاح الاول للنظار ان صححه فالنظار هم اهل الفقه والاصول وانها مصدر
 اي تصحيحه وهو يدل من قوله الاول ونسب يصحح الاول للنظار وسيل البخاري
 عن حديث الناح الابولي وهو حديث اختلف فيه على ابي اسحق الشيباني
 فرواه شعبه والثوري عنه عن ابي بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا ورواه
 اسرائيل بن بونسي اخبرني عن جده ابي اسحق عن ابي بريدة عن ابي موسى
 الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا الحكم البخاري لمن وصله وقال
 الزيادة من الثقة بقوله هذا مع ان من ارسله شعبه وسفير واهل الجليل
 في الحفظ والاتقان **والقول الثاني** ان الحكم لمن ارسل وحكاية الخطيب
 اكثر اصحاب الحديث وهذا في قوله وقيل ارسله للاكثر وقوله للاكثر خبر مستدا

محذوف

محذوف اي وقيل الحكم لارساله وهذا للاكثر اي قول الأكثر **والقول الثالث**
 ان الحكم للاكثر فان كان من ارسله اكثر من وصله فالحكم للارسال وان كان من وصله
 اكثر فالحكم للوصول **والقول الرابع** ان الحكم للاجفط فان كان من ارسله
 اجفط فالحكم له وان كان من وصل اجفط فالحكم له وهذا في قوله وقيل
 الأكثر وقيل الاجفط وكذا ما خبر مستدا محذوف تقديره وقيل المعتمد
 الأكثر وقيل الاجفط وينبغي على هذا القول الرابع وهو ان الحكم للاجفط ما اذا
 ارسل للاجفط فله يفتح ذلك في عدالة من وصله واهليته او في انه تولى
 اصحها وما به صدر ابن الصلاح كلامه انه لا يفتح قال ومنهم من قال يفتح في
 سنده وفي عدالته وفي اهليته وهذا في قوله ثم ما ارسله عدل يحفظ الى
 اخره وقوله او سنده اي وما اسنده من الحديث غير هذا الذي ارسله
 من هو اجفط لان هذا بنا على ان الحكم للاجفط وقد ارسل فلا شدة قد جرحه
 في هذا السند على هذا القول وقوله وراوا ان الصحيح الحكم للرفع اشار به الى سلة
 تعارض الرفع والوقف وهو ما اذا رفع بعض الثقات حديثا وقفه بعض
 الثقات والحكم على الجمع كما قال ابن الصلاح لما زاده الثقة من الرفع انه مثبت
 وغيره ساكت ولو كان نايضا فالمثبت مقدم عليه لانه علم ما يخفى عليه وقوله
 ولو من واحد فاذا ارسله اليها اذا وقع الاختلاف من راو واحد ثقة في
 المسلمين معا فوصله في وقت وارسله في وقت اورفعه في وقت ووقفه في وقت
 فالحكم على الجمع لوصوله وروعه لارساله ووقفه هكذا اصح ابن الصلاح واما
 الاصوليون فيصحوا ان الاعتبار بها وقع منه اكثر فان وقع وصله اورفعه اكثر من

ارسله او وقفه والحكم للوصل والرفع وان كان الا رسال او الوقف اكثر فالحكم

التدليس

تدليس الاشارة بان سقط من حديثه ويرتفع عن ان
وقال يوم ايضا واختلاف في اهل الرد مطلقا ثبوت
والاكثر من قبلوا اصحيا ثقاتهم بوضله وصحت
وفي الصحيح عنه كالاخمس وكهشيم نفعه وقشش

التدليس على ثلاثة اشياء ذكر ابن الصلاح منها فحين فقط القسور الاول تدليس الاشهاد
وهو ان يسقط اسم الشيخ الذي يسمع منه ويرتفع لما يشيخ شيخا ومن فوقه فيثبت
ذلك اليه بلفظ لا يفتي الاتصال بل بلفظ موهم له لقوله عن فلان وان فلانا
او قال فلان موهم بذلك انه سماعه من ربه عنه وانما يكون تدليس اذا كان
المدلس قد عاصر الروي عنه اولقيه ولم يسمع منه او سماع منه ولم يسمع منه
ذلك الحديث الذي لسه عنه وقد فهم هذا الشرط من قوله يوهو ايضا ولنا
يقع الايضاح مع المعاصرة وقد جده ابن الجين ابن القطان في كتاب بيان الوهم
والايضاح بان بروي عن من قد سماع منه عالم يسمع منه من غير ان يذكر انه
سمعه منه قال الفرق بينه وبين الاشارة هو ان الاشارة روايته عن من
يسمع منه وقد سبق ابن القطان للحجة بذلك الحافظ ابو بكر احمد بن عمرو بن
عبد الخالق البزار ذكر ذلك في حروقه له في معرفة من يترو حديثه وقبله املا اروي
من لم يذكر بلفظ موهم فان ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور وحكي ان محمد
البرقي النهدي عن قوم انه ليس بمجمل التدليس ان يحدث الرجل عن الرجل

عالم ما حكاه البزار وابن القطان ويقابل هذا القول التضييق حد
فذكره ثم قال وما ذكره المصنف يعني من الصلاح هو المشهور بين
ابن القطان ليل يغتر بها ويقف عليها فيطعن موافقا لاهل هذا الشأن لذلك

قال المؤلف في التدليس
الدليل القول لا التدليس
اهل الحديث وانما ذكره في
تدليس التدليس

مالم يجمع منه بلفظ لا يقتضي تصحيا بالسمع ولا كان كذا قال ابن عبد البر
وعلى هذا مما سئل من التدليس احدى ملك ولا غيره فقولته في البيت الثاني
وقال معطوف على قوله يعني وان اي هذه الالفاظ الثلاثة وبخوها ومثله
ان يسقط اداة الرواية ويسمي الشيخ فقط فيقول فلان وهذا يفعله
اهل الحديث كثيرا قال علي بن حشوم كما عند ابن عيينة فقال الزهري
فقبل لمحدثكم الزهري فسكت ثم قال الزهري فقبل له سمعة من
الزهري فقال لم اسمع من الزهري ولا من سمع من الزهري حديثي
عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وقد مثل ابن الصلاح للقسم الاول هذا
المثال الذي حذف منه ثم حكى الخلاف ومن عرف لهذا اهل يردجته
مطلقا او مالم يصح فيه بالاتصال **اعلم** ان ابن عبد البر قد حكى عن ابيه
الحديث انه قال لا يقبل تدليس ابن عيينة انه اذا وقف اجال علي بن
حريج ومعه ونظر فيهما وهذا ما رجحه ابن حبان وقال وهذا شيء ليس
في الدنيا الا من ابن عيينة فانه كان يدلس ولا يدلس الا عن ثقة متين
ولا يكاد يوحده ابن عيينة خبر دلس فيه الا وقد بين سماعه عن ثقة
مثل ثقته ثم مثله لك امر اشيل كما راى الصحابة فاهل لا يرسلون الاعين
صحابي وقد سبق ابن عبد البر الى ذلك الحافظ ابو بكر البزار وابو الفتح الارزي
فقال البزار في الجزء المذكور ان من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه عند
اهل العلم مقبولا ثم قال من كانت له صفة وجب ان يكون حديثه
مقبولا وان كان مدلسا وهكذا رايته في كلام ابي بكر الصيرفي من السابعة

وقال المؤلف في التدليس
تدليس التدليس
رسائي رده مطلقا

في كتاب الدلائل فقال كل من ظهر تدليس من غير الثقات لم
 يقبل خبره حتى يقول حدثني أو سمعت انتهى **وقوله**
 واختلف في اهل اي في اهل هذا القسم من التدليس وهم المعروفون
 به فقبل يرد حديثهم مطلقا سواء ائبنوا السماع أم لم يئبنوا وان
 التدليس ليس بعينه جرح حكاية ابن الصلاح عن فريق من اهل
 الحديث والفقه وهو المراد بقوله فالرد مطلقا ثقفا اي وجد
 عن بعضهم والصحيح كما قال ابن الصلاح التفصيل فان صرح بالانصاف
 لقوله سمعت وحدثنا واخبرنا فهو مقبول يجمع به وان ائب
 بلفظ محمول لحمله حكم المرسل والي هذا ذهب الاكثرون كما حكته
 عنهم ولم يذكر ابن الصلاح ذلك عن الاكثرين وهذا من الزيادة
 عليه التي لم يتهرب قلت ومن حكاية عن جمهور ائمة الحديث
 والفقه ولا اصول شيخنا ابو سعيد العلاي في كتاب المراسيل
 وهو قول الشافعي وعلي بن المديني ويحيى بن معين وغيرهم وقد
 وجدت في كلام بعضهم ان المدلس اذا لم يصح بالتدليس لم يقبل
 اتفاقا وقد حكاها البيهقي في المدخل عن الشافعي وسائر اهل العلم
 بالحديث وحكاية الاتفاق هنا غلط او هو محمول على اتفاق من لا
 يجمع بالمرسل ما الذين يجمعون بالمرسل فيجوزون به كما اقتضاه
 كلام ابن الصلاح علي ان بعض من يجمع بالمرسل لا يقبل عنده
 المدلس وقد حكى الخطيب الكفاية ان جمهور من يجمع بالمرسل قبل

الحديث
 في كتاب
 المراسيل
 في كتاب
 المراسيل

خبر

خبر المدلس وقوله وفي الصحيح الى اخره اي وفي الصحيحين وغيرهما
 من الكتب الصحيحة عدة رواة من المدلسين كالا عشر وهم بن بشير
 وغيرهما وقولهم وقتش اي وقتش في الصحيح تجد جماعة
 منهم كقتادة والنعيمان وعبد الرزاق والوليد بن مسلم وغيرهم
 وقال النووي ان باقي الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن
 المدلسين يعين بمحمول على ثبوت سماعه من جهة اخرى وقالت
 الحافظ ابو محمد عبد الكريم الحلبي في كتاب القدر المعلى قال
 اكثر العلماء ان المعينات التي في الصحيحين منزلة منزلة السماع
 ص ، ودمه شعبة ذوالرؤس ودونه التدليس للشيخ ،
 ، ان يصف الشيخ بما لا يعرف به وذا المقصد مختلف ،
 ، مشوه للصنف واستغفار ، والخطيب في استخار ،
 ، والشافعي اثبتة مبصرة ، قلت وسرها الخوشت ،
 اي ودمه شعبة فبالغ في ذميه والا فتدزمه اكثر العلماء وهو مكره
 جدا فروي الشافعي عن شعبة قال التدليس اخو الكذب وقال لان
 ائبني احب الي من ان ادلس قال ابن الصلاح وهذا من شعبه انراط
 محمول على المبالغة في الزجر عنه والتفريق وقوله ودونه التدليس
 للشيخ اي ودون القسم الاول وهذا هو القسم الثاني من اقسام
 التدليس قال ابن الصلاح امره اخف منه وان في اول البيت الثاني
 مصدرية والجملة في موضع رفع على انه بيان للتدليس المذكور

هذا خبر
 عن احمد بن
 محمد بن
 حنبل

او خبر مستند محذوف تقديره وهو ان يصف للدلس شيخه الذي سمع
 ذلك الحديث منه بوصف لا يعرف به من اسم او كنية او نسبة الى قبيلة
 او بليد او صفة او بخود ذلك كي يوعتر الطريق الى معرفة السامع له كقول
 احمد ابي بكر بن مجاهد الفراء حدثنا عبد الله بن ابي عبد الله يريده
 ابا بكر عبد الله بن ابي داود المستناني وخود ذلك قال ابن الصلاح
 وفيه تصحيح للمروى عنه قلت وللمروى ايضا بان لا يتنبه
 له فيصير بعض رواته مجهولا ويختلف الحال في كراهية هذا القسم
 باختلاف المقصد الحامل على ذلك فشر ذلك اذا كان الحامل على ذلك
 كون المروى عنه ضعيفا فتدلسه حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء
 وقد يكون الحامل على ذلك كون المروى عنه صغيرا في السن او
 تاخرت وفاته وشاركه فيه من هو دونه وقد يكون الحامل على ذلك
 اهتمام كثرة الشيخ بان يروي عن الشيخ الواحد في مواضع يعرفه
 في موضع بصقة وفي موضع آخر بصقة اخرى بوجه انه غيره ومن
 يفعل ذلك كثير الخطب فقد كان لهما به في تصانيفه ولم يذكر
 ابن الصلاح حكمه من هذا القسم الثاني من التدليس وقد جزم
 ابن الصلاح في العدة بان من فعل ذلك لكون من روي عنه غير ثقة
 عند الناس انما اراد ان يخبر اسمه ليقبلوا خبره يجب ان لا يقبلوا
 خبره وان كان هو يعتقد فيه الثقة فقد غلط في ذلك لحوائج
 ان يعرف غيره من جرحه ما لا يعرف هو وان كان لصغر سنه فيكون
 ذلك

ذلك رواية عن مجهول لا يجب قبول خبره حتى يعزوي من روي عنه
 وقوله واستصغارا منصوب بكان المحذوف اي وقد يكون استصغارا
 وايضا للكثرة وقوله وكالخطيب اي وكفعل الخطيب وقوله والشايع
 اثبتته اي اصل التدليس في هذا القسم الثاني منه قال ابن الصلاح والحكم
 بان لا يقبل من الدلس حتى يبين قد اجراه الشافعي رضي الله عنه فمن
 عرفناه دلس مرة ومن جراه عن الشافعي البيهقي في المدخل وقوله
 قلت وشرها اخو التسوية هذا هو القسم الثالث من اقسام التدليس
 الذي لم يذكره ابن الصلاح وهو تدليس التسوية وصورته ان يروي
 حديثا عن شيخ ثقة وذلك الثقة برواه عن ضعيف عن ثقة فياتي
 الدلس الذي سمع الحديث من الثقة الاول فيسقط الضعيف الذي
 في السند ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ
 يحتمل فيستوي الاستناد كله ثقات وهذا سرقا قسم التدليس لان
 الثقة الاول قد لا يكون معروفا بالتدليس ويجوز الواقف على السند
 لذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفي هذا
 عرو ز شديد ومن نقل عنه انه كان يفعل ذلك بقيقة من الوليد
 والوليد من سلم اما بقيقة فقال ابن ابي حاتم في كتاب العلل سمعت
 ابي وذكر الحديث الذي رواه الشيخ بن راهويه عن بقيقة حدثني
 ابو وهب الاسدي عن نافع عن ابن عمر حديث لا يجدوا اسلام المروى
 حتى تعرفوا عقدة رايه قال ابي هذا المروى قل من نعمه روى هذا الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله
عبد الله بن محمد
عبد الله بن محمد

الحمد لله
الحمد لله
الحمد لله
الحمد لله
الحمد لله
الحمد لله
الحمد لله
الحمد لله

عبد الله بن عمرو بن اسحق بن ابي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعبد بن عمرو كنيته ابو وهب وهو اشدي فكاه بقبه وكنبه
 الى بني اسد لكيلا يظن له حجة اذا ترك اسحق بن ابي فروة من الوسط
 لا يصدي له قال وكان بقبه من امثال الناس لهذا واما الوليد بن مسلم
 فقال ابو مسهر كان الوليد بن مسلم يحدث باحاديث الاوزاعي عن
 اللذان بين ثم بدلها عنهم وقال صالح جزرة سمعت الهيثم بن خارجة
 يقول قلت للوليد بن مسلم قد اشدت حديث الاوزاعي قال كيف
 قلت تزوي عن الاوزاعي عن نافع وعن الاوزاعي عن الزهري عن
 الاوزاعي عن يحيى بن شعيب وغيره يدخل بين الاوزاعي وبين نافع
 عبد الله بن عامر الاسلمي وبينه وبين الزهري ابراهيم بن مسرة
 وقرة قال اشد الاوزاعي ان يروي عن مثل هذا قلت فاذا روي
 عن هؤلاء وهم اضعاف احاديث من اكبر فاستقطعتهم انت وصرفها
 من رواية الاوزاعي عن الثقات ضعف الاوزاعي فلم يلتفت الي
 قول في ذكر الدارقطني عن الوليد ايضا هذا النوع من التدليس قال
 الخطيب وكان الاعشى والثوري وبقية يفعلون مثل هذا وقد علمه
 ابن القطان وغير واحد تدليس التثنية قال العداي في الراشدين
 وبالمجمل هذا النوع انجس انواع التدليس مطلقا وشرفا
 ص. ورواها في تاريخ النقة، فيه اللذان في حقيقة،
 والحالم للخلاف فيه ما شوط، وللخليلي مفرد الراوي فقط،

ورد ما قاله بقدر الثقة، كما لهي عن مع الولاء والهيئة،
 وقول سلم روي الزهري، تستعين فردا كلها توي،
 واختار فيما لم يخالف ان يش، يقرب من ضبط فخره من،
 اوبلغ الضبط فتج او بعد، عنه فما شدد فاطر ورد،
 اختلف اهل العلم بالجديد في صفة الحديث الشاذ فقال الشافعي ليس
 الشاذ من الحديث ان يروي الثقة ما لا يروي غيره انها الشاذ ان يروي
 الثقة حديثا يخالف ما روي الناس وحكي ابو يعلى الخليلي عن جماعة
 من اهل الحجاز نحو هذا وقال الحاکم هو الحديث الذي يفرد به ثقة من
 الثقات وليس له اصل متدايع لذلك الثقة فلم يترط الحاکم وبه
 مخالفة الناس وذكر انه يغاير المعلق من حيث ان المعلق وقف على
 علمه الدالة على جهه الوهم وبه والشاذ لم يوقف فيه على علمه
 لذلك وقال ابو يعلى الخليلي الذي عليه حفاظ الحديث ان الشاذ ما
 ليس له الاستناد واحد يشد به لك شيخ ثقة كان او غير ثقة
 فما كان عن غير ثقة فمتر وك لا يقبل وما كان عن ثقة يتوقف
 فيه ولا يجتج به فام يترط الخليلي في الشاذ بقدر الثقة بل اطلق التقر
 وقوله ورد اي ابن الصلاح ما قال الحاکم والخليلي بافراد الثقات الصحيحة
 ويقول مسلم الا ان ذكره فقال ابن الصلاح اما حكم الشافعي عليه بالثبوت
 فلا اشكال في انه غير مقبول قال وانما ما حكاه عن غيره فيشكل
 بما ينفرد به العدل لما حفظ الصابط الحديث انها الامكان بالنيابة

ثم ذكر مواضع التفرد منهم قال اوضح من ذلك في ذلك الحديث عبد الله بن
دينار عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبق عن بيع الواء وهبته تفرد به
عبد الله بن دينار وحديث مالك عن الزهري عن ابن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم
دخل مكة وعلي راسه العفر تفرد به مالك عن الزهري فكل هذه بحجة
في الصحيحين مع انه ليس لها الاستناد واحد تفرد به ثقة قال وفي
غرائب الصحيح استباه لذلك غير قليلة قال وقد قال سلم ابن الحجاج
للزهري نحو سبعين حرفا يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرويه غيره
احد باسانيد جيد قال هذا الذي ذكرناه وغيره من مذهب ائمة
الحديث يبين لك انه ليس الامر بذلك على الاطلاق الذي في به الخليل
والحكم بل الامر بذلك على تفصيل يقتضيه فنقول اذا انفرد الراوي
بشيء طريقه فان كان مخالفا لما رواه من هو اولي منه بالحفظ لذلك
واضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً وان لم يكن منه مخالفة لما
رواه غيره وانما هو امر رواه هو ولم يروه غيره فينبغي في هذا الراوي
المنفرد فان كان عذراً حافظاً موثقاً به باقائه وضبطه قبل
ما انفرد به ولم يلق الا انفرد فيه كما فيما سبق من الاشئلة وان لم
يكن ممن يوثق بحفظه واتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفرد به
به خائفاً له من خرقه حاله عن جدير الصحيح ثم هو بعد ذلك لا يرويه
مراتب متفاوتة بحيث الحال فيه فان كان المنفرد به غير بعيد
من درجة الحفاظ الصابط للقبول تفرد به استحسننا حديثه

ذلك

حديثه ذلك ولم يحط اليه حديث قليل الحديث الضعيف وان كان بعيداً
من ذلك وردنا ما انفرد به وكان من قبل الشاذ المنكر انما هي
وهذا مع قوله واختار اي ابن الصلاح في الفرد الذي لم يخالف
وقوله ورد هو امر معطوف على قوله فاطرحه قال ابن الصلاح يخرج
من ذلك ان الشاذ المردود وتماز أحدهما الحديث الفرد المخالف
والثاني الفرد الذي ليس به راوية من الثقة والضبط ما يقع جابراً
لما يوجب التفرد والشذوذ من التارة والضعف وسياق مثالي
لقضي ان في الباب الذي بعده

المنكر

والمنكر الفرد كذا البردنجي ، اطلق والصواب في التخرج ،
. احرا تفصيل الذي الشذوذ ، فهو معناه كذا الشيخ ذكر ،
. نحو طوا البليح بالمر الجبر ، وما لك شيء من عثمان عمر ،
. قلت فماذا بالحديث كذا ، خاتمه عند الخلاوض ،
قال الحافظ ابو بكر احمد بن حنبل البردنجي المنكر هو الحديث الذي تفرد به
الرجل ولا يعرف منه من غيره وانما هو لاسن الوجه الذي رواه منه ولا من
وجه آخر قال ابن الصلاح فاطلق ابن الصلاح البردنجي ذلك ولم يفضل
قال واطلاق الحكم على التفرد بالرد او التارة او الشذوذ موجود في كلام
كثير من اهل الحديث قال والصواب فيه التفصيل الذي بيناه انفاً
في شرح الشاذ ما روي عن هذا القول المنكر يقتضيه فمن علم ما ذكرناه

في الشاذ فانه معناه وقوله نحو كلوا الى اخره البيت هما مثالان للمتكلم الذي
 هو يبيع الشاذ فالاول مثال للفرد الذي ليس في راويه من الثقة
 والا ثانياً ما يحتمل مع تفرد وهو ما رواه النسائي وابن ماجة من
 رواية ابي زكريا يحيى بن محمد بن قيس عن هشام ابن عروة عن ابيه
 عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كلوا البلع بالتمر
 فان ابن آدم اذا اكله غضب الشيطان الحديث قال النسائي هذا
 حديث منكرو قال ابن الصلاح تفرد به ابو زكريا وهو شيخ صالح اخرج
 عنه مسلم في كتابه غير انه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفردته انتهى وانما
 اخرج له مسلم في المتابعات والثاني مثال للفرد المخالف لما رواه
 الثقات وهو ما رواه مالك عن الزهري عن علي بن حنين عن عمرو بن
 عثمان عن سامة بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث
 المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فخالف مالك غيره من الثقات في قوله
 عمرو بن عثمان يبيع بعض العين وذكر مسلم في التمهيد ان كل من رواه
 من اصحاب الزهري قال فيه عمرو بن عثمان يبيع بعض العين وذكر
 ان مالك كان يبيع بدينار دار عمرو بن عثمان كانه علم اهم تخالفونه
 وعمرو وعمرو جميعاً ولد عثمان غير ان هذا الحديث انما هو عن عمرو
 يبيع العين وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه هكذا مثلاً من
 الصلاح لهذا المثال وفيه نظر من حيث ان هذا الحديث ليس
 منكرو ولم يطلق عليه اسم الكثرة فيما رايته والمتن ليس منكرو وغايته

ان

ان يكون السند منكراً او شاذاً بالمخالفة الثقات لما لك ذلك ولا
 يلزم من شذوذاً السند ونكارة وجود ذلك الوصف في المتن فقد
 ذكر ابن الصلاح في نوع المعلل ان العلة الواقعة في السند قد تفلح
 في المتن ولا تفلح ومثل ما لا يقدح بما رواه يعلى بن عبيد عن الزوري
 عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعان
 بالخيار قال فهذا اسناد معلل غير صحيح والمتن على كمال حال صحيح
 قال والعلة في قوله عن عمرو بن دينار وانما هو عن عبد الله بن دينار
 انتهى فحكم على المتن بالصحة مع الحكم بوقف يعلى بن عبيد منه والى هذا
 الاشارة بقولي قلت فماذا اي واذا قال مالك عمرو بن عثمان فماذا
 اي فما يلزم منه من نكارة المتن ثم استدل شاذ صحيح لحد قسبي
 المنكر بقولي بل حديث نزهه الى اخره اي بل هذا الحديث مثال هذا
 القسبي المنكر وهو ما رواه اصحاب المتن لاربعة من رواية همام بن
 يحيى عن ابن جريح عن الزهري عن انس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا دخل الخلا وضع خاتمته قال ابو داود بعد تحريجه هذا الحديث
 منكرو قال وانما يعرف عن ابن جريح عن زيار بن شعيب عن الزهري
 عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعل خاتماً من ورق ثم القاه قال
 والوهم فيه من همام ولم يروه الا وهام وقال النسائي بعد تحريجه
 هذا حديث غير محفوظ انتهى فتمام ابن يحيى ثقة اخرج به اهل
 الصحيح ولكنه خالف الناس فروي عن ابن جريح هذا المتن هذا السند

وانما روي الناس عن ابن جريح الحديث الذي اشار اليه ابو داود وله
حكم عليه ابو داود بالكاره واما الترمذي فقال فيه حديث حسن
صحيح غريب الاعتبار والمتابعات والشواهد

الاعتبار بشرك الحديث هذا ، شارك راوعه فيما حمل ،
عن شيخه فان يكن شريك من معتبره فتابع وان ،
شورك شيخه ففوق فكذا ، وقد يجهل شاهدان اذا ،
من معناه اني قال شاهد ، وما خلا من كل زامقار ،
شاك لو اخذوا هاهنا ، بلفظة الدباغ ما لي لها ،
عن عمرو والابن عيينة وقد ، توبع عمرو في الدباغ فاعطى ،
ثم وحدها اما اهاب ، فكان فيه شاهد في الدباغ

هذه الفاظ تبدأ ولها اهل الحديث بينهم فالاعتبار ان تأتي الى حديث
لبعض الرواة فتعبر به بروايات غيره من الرواة بطرق الحديث
ليعرف هل شارك في ذلك الحديث راوعه من رواه عن شيخه ام لا فان لم
يكن شاركه احد من يعتبر بحديثه اي يصلح ان يخرج حديثه للاعتبار
به والاستشهاد به فيسفي حديث هذا الذي شاركه تابعوا يتباني
بيان من يعتبر بحديثه في مراتب الحجج والتعديك وان لم يجد احدا
تابعه عليه عن شيخه فانظر هل تابع احد شيخ شيخه فرواه متابع له
ام لا فان وجدت احدا تابع شيخ شيخه عليه فرواه كما رواه وصيه
ايضا تابعا وقد يجهل شاهد وان لم يجد ما فعل ذلك بغير فوفه

الى آخر

ايلا آخر الاسناد حتى في الصحابي فكل من وجد له متابع فتمه تابعا
وقد يجهل شاهدان فاما تقدم فان لم يجد لاحد من فوفه متابع اعلم
اذا نظر هل اني معناه حديث آخر في الباب ام لا فان اني معناه حديث
آخر فهو ذلك الحديث شاهد وان لم يجد حديثا آخر يروي معناه
فقد عدت المتابعات والشواهد للحديث اذن وقد قال ابن
جبان وطريق الاعتبار في الاحبار مثال ان يروي حماد بن سلمه
حديثا لم يتابع عليه عن ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم فينظر هل يروي ذلك ثقة غير ايوب عن ابن سيرين
فان وجد علم ان الخبر اصلا يرجع اليه وان لم يوجد ذلك ثقة
غير ابن سيرين رواه عن ابي هريرة ولا يصحابي غير ابي هريرة
رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فاي ذلك وجد يعلم به ان الحديث
اصلا يرجع اليه ولا فلا انتهى قلت فقال ما علمت فيه المتابعات
من هذا الوجه من جهة ثبتت ما رواه الترمذي من رواية حماد بن
سلمه عن ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة اراه روجه احب
- بيبك هو تاما الحديث قال الترمذي حديث غريب لا يعرف
لهذا الاسناد لا من هذا الوجه قلت اي من وجه ثبتت وقد رواه
الحسن بن دينار وهو متروك الحديث عن ابن سيرين عن ابي هريرة
قال ابن عدي في الكامل ولا اعلم احدا قال عن ابن سيرين عن ابي هريرة
الا للحكم الحسن بن دينار من حديث ايوب عن ابن سيرين عن حماد بن

عبد الرحمن الجعفي عن علي مرفوعاً انتهى والحسن ابن ابي جعفر منك
 الحديث قاله البخاري وقوله مثاله لو اخذوا لها هذا مثال لما
 وجد له تابع وشاهد ايضا وهو ما روي مثله والشافعي من رواية شافعي
 ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من رتبة طروحة اعطيت مولاة لميمونة من الصدقة فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم لا اخذوا لها فدفعوه فانتفعوا به فلم يذكر فيه احد
 من اصحاب عمرو بن دينار فدفعوه الا ابن عيينة وقد رواه ابراهيم بن
 نافع المكي عن عمرو فلم يذكر الدباغ وقول ابن الصلاح ورواه ابن جريح
 عن عمرو بن عطاء ولم يذكر فيه الدباغ يوم موافقة روائية ابن جريح
 لرواية ابن عيينة في التندوليس كذلك فان ابن جريح زاد في التندوليس
 ميمونة فجعله من سندها وفي رواية ابن عيينة انه من سند ابن عباس
 فلم يذم مثلت بابراهيم بن نافع والله اعلم فنظرنا هل نجد احدا تابع شيخه
 عمرو بن دينار على ذكر الدباغ فيه عن عطاء لا فوجدنا اسامة بن
 زيد الليثي تابع عطاء عليه رواه الدارقطني والبيهقي من طريق ابن وهب
 عن اسامة عن عطاء ابن ابي رباح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا هله شاة ماتت الا نزعتم اهلها فدفعوه فانتفعوا
 به قال البيهقي وهكذا رواه الليث بن سعد عن يزيد بن ابي حبيب
 عن عطاء وكذلك رواه يحيى بن شعيب عن ابن جريح عن عطاء فكانت
 هذه متابعت لرواية ابن عيينة ثم نظرنا فوجدنا له شاهدا

وهو

وهو ما رواه مسلم واصحاب السنن من رواية عبد الرحمن بن وعلة المقر
 عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياها
 دبح فقد ظهر زيادات الثقال

واقبل زيادات الثقات منهم، ومن سوانم تعليل المعظم،
 وسبلا وقيل لا منهم وقد سمعنا في هذا القول،
 دون الثقات ثقة خالفهم، فيه صراحة هو ردهم،
 اولم يخالفوا قبله وادعى، فيه الخطأ لا يوافق،
 او خالف الاطلاق فوجعلت، ثمة الارض هو ردهم،
 قال في هذا احتجاجا بذا، والوصل لا يزال الخطا،
 لكن في الارض لا حرجا فافقه، بعد عنه وزاد ان يفتي،
 هذا قول الوصل اذ هو في، الخرج علم رايه للمفتي، ش
 معرفة زيادات الثقات من اظهر يتحسن العناية به وقد كان
 الفقيه ابو بكر محمد بن عبد الله زياد النيسابوري مشهورا بعرفته
 ذلك قال الحاكم كان يعرف زيادات الالفاظ في المتن ولذلك ابو
 الوليد حسان بن محمد القرشي النيسابوري تلميذ بن سريج وغير واحد
 من الائمة واختلف في زيادة الثقة على احوال فذهب الجمهور من
 الفقهاء واصحاب الحديث الى حكاية الخطيب عنهم الى قبولها متواترة
 بها حكم شرعي ام لا وسواء غيرت الحكم الثالث ام لا وسواء اوجبت

في هذا الحديث ما رواه ابن جعفر عن علي مرفوعاً انتهى والحسن ابن ابي جعفر منك
 الحديث قاله البخاري وقوله مثاله لو اخذوا لها هذا مثال لما
 وجد له تابع وشاهد ايضا وهو ما روي مثله والشافعي من رواية شافعي
 ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من رتبة طروحة اعطيت مولاة لميمونة من الصدقة فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم لا اخذوا لها فدفعوه فانتفعوا به فلم يذكر فيه احد
 من اصحاب عمرو بن دينار فدفعوه الا ابن عيينة وقد رواه ابراهيم بن
 نافع المكي عن عمرو فلم يذكر الدباغ وقول ابن الصلاح ورواه ابن جريح
 عن عمرو بن عطاء ولم يذكر فيه الدباغ يوم موافقة روائية ابن جريح
 لرواية ابن عيينة في التندوليس كذلك فان ابن جريح زاد في التندوليس
 ميمونة فجعله من سندها وفي رواية ابن عيينة انه من سند ابن عباس
 فلم يذم مثلت بابراهيم بن نافع والله اعلم فنظرنا هل نجد احدا تابع شيخه
 عمرو بن دينار على ذكر الدباغ فيه عن عطاء لا فوجدنا اسامة بن
 زيد الليثي تابع عطاء عليه رواه الدارقطني والبيهقي من طريق ابن وهب
 عن اسامة عن عطاء ابن ابي رباح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا هله شاة ماتت الا نزعتم اهلها فدفعوه فانتفعوا
 به قال البيهقي وهكذا رواه الليث بن سعد عن يزيد بن ابي حبيب
 عن عطاء وكذلك رواه يحيى بن شعيب عن ابن جريح عن عطاء فكانت
 هذه متابعت لرواية ابن عيينة ثم نظرنا فوجدنا له شاهدا

نقصاً من احكام تثبت بخبر ليست فيه تلك الزيادة ام لا وسواء كان ذلك من شخص واحد بان رواه مرة ناقصاً ومرة بأكمل الزيادة او كانت الزيادة من غير من رواه ناقصاً وهذا يعني قول من سألهم اي ومن سوي من رادها بشرط كونه ثقة لان الفضل معقود، لزيادة الثقة لان المراد ومن سوي الثقاة وقد ادعى ابن طاهر الاتفاق على هذا القول عند اهل الحديث فقال في مثله الانتصار لاختلاف قوله بين اهل الصناعة ان الزيادة من الثقة مقبولة انتهى وشرط ابو بكر الصريفي من التامع وكذلك الخطيب في قبول الزيادة كون من رواها حافطاً وشرط ابن الصباغ في العدة منهم ان لا يكون من نقل الزيادة واحداً ومن رواه ناقصاً جماعة لا يجوز تعليمهم الوهم فان كان كذلك سقطت الزيادة وقال ذلك فيما اذا رواه عن مجلس واحد فان رواه عن مجلسين كانا خبيرين وعمل بهما والقول الثاني انها لا تقبل مطلقاً لمن رواه ناقصاً ولا من غيره حكى عن ذلك عن قوم من اصحاب الحديث فيما ذكره الخطيب في الكفاية وابن الصباغ في العدة والقول الثالث انها لا تقبل ممن رواه ناقصاً وتقبل من غيره من الثقاة حكاه الخطيب عن فزفه من الشافعية وهو المراد بقول وقيل لا ينهم لا تقبل ممن رواه ناقصاً ثم رواه ناقصاً ثم رواه بتمامه الزيادة او رقاها بالزيادة ثم رواه ناقصاً وذكر ابن الصباغ

في العدة فيما اذا روي الواحد خبراً ثم رواه بعد ذلك بزيادة فان ذكر انه سمع كل واحد من الخبرين في مجلسين قبلت الزيادة وان عزا ذلك الى مجلس واحد ذكرت روايته بغير زيادة ثم روي الزيادة فان قال كنت انشيت هذه الزيادة قبل منه وان لم يقل ذلك وجب التوقف في الزيادة وفي المسألة قول رابع انه ان كانت الزيادة مغيرة للاعراب كان الخبران متعارضين وان لم يغير الاعراب قبلت حكاه ابن الصباغ عن بعض المتكلمين وفيها قول انها خائصة انها لا تقبل الا اذا افادت حجة وفيها قول سادس انها تقبل في اللفظ دون المعنى حكاهما الخطيب وقوله وقد فقهه الشيخ اي ابن الصباغ فقال وقد اريت تقسيم ما ينفرد به الثقة الى ثلثة اقسام احدها ما يخالفنا فيها لما رواه شايئ الثقاة فهذا حكم الرد كما سبق في نوع السناد الثاني ان لا يكون فيه منافاة ومخالفة اصل لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة ولا تعرض فيه لما رواه الغير بخالفه اصلاً فهذا مقبول وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه وسبق مثاله في نوع السناد والثالث ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظ في الحديث لم يذكرها شايئ من

رابع
نناه شاه
يعني شاه
نحوه في بعض
نصفه
وروي

روى ذلك الحديث مثاله ما رواه مالك عن نافع عن ابن
 عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة القطر من
 رمضان على كل حرا وعتيد ذراواشي من المسلمين فذكر ابو
 عيسى الترمذي ان مالكا انفرد من بين الثقات بزيادة قوله
 من المسلمين وروى عبد الله بن عمر وابو يعقوب وغيرهما
 هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة
 فاخذ بها غير واحد من الائمة واجتجوا انها منهم الشافعي
 واحمد رضي الله عنهم قال ومن امثله ذلك الحديث
 جعلت لنا الارض مستحذا وجعلت ترابها لنا طهورا
 فحده الزيادة تفرد بها ابو مالك شعيب بن طارق الاشمعي
 وسائر الروايات لفظها وجعلت لنا الارض مستحذا
 وطهورا قال فهذا وما اشبهه يشبه القسم الاول
 من حيث ان ما رواه الجماعة عام وما رواه المنفرد
 بالزيادة مخصوص وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع
 من المخالفة تختلف به الحكم ويشبه ايضا القسم
 الثاني من حيث انه لامناقة كمنها صحت انتهى كلام ابن
 الصبغ الصلاح واقتضت على المثال الثاني لانه
 صحيح كما ذكر تفرد بالزيادة شعيب بن طارق وابو مالك
 الاشجعي والحديث رواه مسلم والنسائي من رواية

الحديث

الاشجعي عن ربي عن جديفه واما المثال الاول فلا يصح
 لان مالكا لم ينفرد بالزيادة بل تابعه عليها عن نافع ومالك
 والفتحان بن عثمان ويونس بن زيد وعبد الله بن عمر
 والمعلبي بن اسمعيل وكثير بن قيس وقد اختلف في زيادتها
 على عبد الله بن عمر وابو يعقوب وقد بدت ذلك هذه الطر
 يق النكت التي جمعناها على كتاب بن صلاح وقوله
 والوصل والمرشال من ذا اخذا اي ان تعارض الوصل
 النوع من زيادة الثقة لان الوصل زيادة ثقة وقد
 تقدم ان الخطيب حكى عن اكثر اهل الحديث ان الحكم
 لمن ارسله وقال بالصلاح ان يرسل الوصل والارسال
 من المخالفة نحو ما ذكرناه اي في القسم الثالث قال وقد
 ذكر ذلك بان الارسال نوع قدح في الحديث فترجيحه وتقديمه
 لا من قبيل تقديم الجرح على التعديل قال وجاب عن بيان
 الجرح قدم لما فيه من زيادة العلم والزيادة ها هنا مع وصل
 والله اعلم الافراد

الفرد قسمان مفرد مطلقا وحده عند الشدود
 والفرد بالنسبة ما قيدته بثقة او بلد كثرته
 او عن فلان نحو قول القائل لم يرو عن كذا الا وائل
 لم يرو عنه ثقة الا ضميره لغيره وهذا غير اهل

الفرد

في مثل الحكماء

ق

اد

سبقا

البص

، فان يريدوا واحدا من اهلها ، يجوز ان يجعلوا من اهلها .
 ، وليست في افراد النسيب ، ضعف لها من هذه الجنبه
 ، لكن اذا قصد ذلك بالنسبه ، لم يخلو من ان يخلو .
 من الافراد منقصبه اليها هو فرد مطلقا وهو ما ينفرد به
 واحدا عن كل واحد وقد سبق حكمه ومثاله في قسم الشاذ
 واليها هو فرد بالنسبه الي وجهه خاصه كتقييد الفرد به
 بشقه او بلد معين كككة والبصرة والكوفه او بكونه لم يرو
 من اهل البصرة او الكوفه مثلا الا فلان او لم يرو عن فلان
 الا فلان ونحو ذلك فمثال تقييد الافراد بكونه لم يرو عن
 فلان الا فلان حديث رواه اصحاب السنن الاربعه من
 طريق شفيان بن عيينه عن وايل بن داود عن ابنه بكر
 بن وايل عن الزهري عن انس بن مالك رضي الله عنه وسلم
 او لم يرو عن صفته بشيخ ومرو قال الترمذي حديث
 غريب وقال ابن طاهر في اطراف الخرايب غريب من
 حديث بكر بن وايل عنه تفرد به وايل بن داود ولم يرو
 عنه غير شفيان بن عيينه انتهى فلا يلزم من تفرد به
 وايل بن داود عن ابنه بكر تفرد به مطلقا فقد ذكرنا ان
 قطعي في العلل انه رواه محمد بن الصلت التوزي عن ابن
 عيينه عن ريار بن سعد عن الزهري قال ولم يتابع عليه

نسخة من
 نسخة من
 نسخة من

دال

والمحفوظ عن بن عيينه عن وايل عن ابنه ورواه جماعة
 عن بن عيينه عن الزهري بغير واسطه ومثال تقييد
 الافراد بالنسبه حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يقرأ في الاصحى والفطريقا والقربيت الشاعره رواه
 مسلم واصحاب السنن من رواه ضمنه بن شعيب المازني
 عن عبيد الله بن عبد الله عن وايل واقد اليماني عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث لم يرو احد من الثقات
 الا ضمنه قال شيخنا علا الدين بن الترمذي في الدرر
 النقي مدله على ضمنه يريد حديث وايل واقد وانما قيدت
 هذا الحديث بقولي احد من الثقات لان الدارقطني
 رواه من رواه ابن لهيعة عن خالد بن زيد عن الزهري
 عن عمار بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن لهيعة ضعفه
 الجمهور ومثال ما انفرد به اهل بلد ما رواه ابو داود
 عن وايل الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة عن وايل بن
 عمار عن سعد قال انما روى الله صلى الله عليه وسلم
 ان تقربا فتحه الغاب وما يتشتر قال الحاكم تفرد به ذكر
 الامر فيها اهل البصرة من اول الاسناد الى اخره ولم
 يشركه في هذا اللفظ سواه من نحو حديث عبد الله
 بن زيد في صفه وصور رسول الله صلى الله عليه وسلم

ث

ومسح ومسح راسه بما غير فضل يد رواه مسلم وابوداود
 والترمذي وقال الحاكم هذه سننه غريبة تفرد بها اهل
 البصرة ولم يشر كهم فيها احد وقوله فان يريدوا
 واحد امن اهلها اي فان يريدوا ~~للقول~~ ان يفرد به اهل
 البصرة او هم من افراد البصريين ويخوذ لك واحدا من
 اهل البصرة ان يفرد به مخوذين ذلك فاما في فعل
 واحد من قبيله اليها مجازا فاجعله من القسم الاول
 وهو الفرد المطلق مثال ما تقدم عند ذكر
 المنكر من رواية ابي زكريا عن هشام بن عروة عن
 ابنه عن عائشة مرفوعا كلوا البليح بالتمر الحديث
 قال الحاكم هو من افراد البصريين عن المدنيين
 تفرد به ابو زكريا عن هشام بن عروة انتهى فاجله من
 افراد البصريين عن المدنيين واراد به واحدا منهم
 وليس في اتمام الفرد المقيد بالنسبة الى جهة خاصة
 بما يقتضي الحكم بضعفها من حيث كونها افرادا لكن
 اذا كان المقيد بالنسبة لرواية الثقة لقولهم لم يرو
 ثقه الا فلان فان حمله قريب من حكم الفرد المطلق لان
 روايه غير الثقة كذا رواه الا ان تكون قد بلغ رتبة من

بهم

يعتبر بخديثه فلهذا قبل يقرب ولم يجعل حمله حكم الفرد المطلق
 من كل وجه والله اعلم من **المعلول**
 ، وشم ما لعله مشمول ، معللا ولا نقل معلول ،
 ، وهي عبارة عن اشتراط ، فيها غنوص وخفايا اثر ،
 ، تدرك بالكلية والفرد ، مع فزاين تضم عتدي ،
 ، جهته ها الي اطلاق على ، تصويب ارشال لما قد و ،
 ، او وقت ترفع او متن خل ، في غير او وهم واهم حصل ،
 ، لمن فامح او وقع فاجما ، مع كونه طاهرا شيا ،
 اي وشم الحديث الذي شملته عملة من علل الحديث معللا
 ولا نسبه معلولا وقد وقع في عبارة كثير من اهل الحديث
 نسميته بالمعلول وذلك موجود في كلام الترمذي وابن
 عدي والدارقطني وايد يعلى الخليلي والحاكم وغيرهم قال ابن
 الصلاح وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب
 القياس العلم والمعلول مردول عند اهل العربية واللغة
 وقال النووي انه **لحسن** قلت والاجود في تسميته للمعل
 وكذلك هو في عبارة بعضهم واكثر عباراتهم في الفعل منه
 انهم يقولون اعلم فلان كذا وقياسه معل وهو المعروف في
 اللغة قال الجوهرى لا اعلمك الله اي لا اصابك بعلمه قال
 صاحب الحكم واستعمل ابواسحاق لفظه المعلول في المتقار

ب

بن حمدون القصار راويها من مسلم وقد ينت ذلك
 في النكح التي على كتاب بن الصلاح والله اعلم
 . . . وهي في الباب في السند . . . قدح في المير قطع مستند
 . او وقف تروخ وقد قدح . . . فالبعض بالخيار جوا
 . بوم يعلى بن عبيد ابد لا . . . عمر ابي عبد الله حرقه
 . وعلمه المتن في التمسك . . . اذ ظن برأه ونفيا مقله
 . . . وضح ان اسبقول لا . . . احفظ شيئا في حرسه
 الحلة تكون في الاسناد وهو الاغلب الاكثر وتكون في المتن
 ثم العا في الاسناد قد قدح في صحة المتن ايضا وقد لا تقدر
 فاما علم الاسناد التي قدح في صحة المتن فحديث رواه
 يعلى بن عبيد الطنافسي في التعليل بالارسال والوقف
 واما علم الاسناد التي لا تقدر في صحاح المتن فحديث رواه
 يعلى بن عبيد الطنافسي احد رجال الصحيح عن شفيين
 الثوري عن عمر بن دينار عن بن عمر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال السبعان بالخيار والحديث فهو يعلى
 بن عبيد علي شفيان في عمر بن دينار رواه المعرف
 من حديث شفيين عن عبد الله بن دينار عن بن عمر هكذا
 رواه الايمه من اصحاب شفيين ابو نعيم الفضل بن دكين
 وعبيد الله بن موسى العبسي ومحمد بن يوسف الخزاز

ومحمد بن يزيد وغيرهم وهكذا رواه عن عبد الله بن دينار
 شعبه وشفيين بن عيينه وزيد بن عبد الله بن الهاد ومالك
 ابن انس من رواة بن وهب عنه والحديث مشهور بالاك
 وغيره عن نافع عن ابن عمر واماروا به عمر بن دينار له فهم
 به من يعلى بن عبيد وقال عثمان بن محمد عن يحيى بن معين
 يعلى بن عبيد ضعيف في النوري ثقة في غيره وقول ابدل
 عمر وابعد الله اي ترك عبد الله بن دينار واتي بعمر ودينار
 لان البان دخل على المتروك **واما** علم المتن فتاكد ما انفرد
 به مسلم في صححه من روايه الوليد بن مسلم ثنا الاوزاعي
 عن قتاده انه كتب اليه بخبره عن انس بن مالك انه حدثه
 قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم والي بكر وعمر وعثمان
 فكانوا يتفقون بالحمد لله رب العالمين لا يذكر ون
 بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في اخرها
 ثم رواه من روايه الوليد عن الاوزاعي اخبرني اسحق
 بن عبد الله بن طلحة انه سمع انس بن مالك يذكر
 ذلك وروى مالك في الموطا عن حميد عن انس قال
 صليت وراء النبي بكر وعمر وعثمان فكلمهم فان لا يقدر ان
 بسم الله الرحمن الرحيم وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك
 بن عمار قال خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن

عبد البر وهو عندهم خطأ وحديث انشردا علمه الشافعي
 رضي الله عنه فيما ذكره البيهقي في المعرفة عنه انه قال في
 المتن حرملة جوابا لسؤال اوردته فان قال قائل
 قد روي ملك فذكره قال الشافعي قيل قل له خالفه
 شفيان بن عيينه والفراري والثقي وعدده لقيتهم سبعة
 اثنان موقوفين بخالفين احدهما روايته عن حميد بن عمار
 والعدد الكثير اولى بالحفظ من واحد ثم رجع روايته
 بما رواه عن شفيان عن ايوب عن قتادة عن انس قال
 كان النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر يفتحون القرآن بالحمد
 لله رب العالمين قال الشافعي يعني يبدون بقراءة امر
 القرآن قبل ما يقرأ بعدها ولا يعني انهم يتركون
 بسم الله الرحمن الرحيم وحكي الترمذي عن الشافعي في
 معنى الحديث مثل هذا قال الدارقطني هذه هي المحفوظ
 عن قتادة وغيره عن انس قال البيهقي وكذلك رواه انس
 اصحاب قتادة عن قتادة قال وهكذا رواه اصحاب
 بن عبد الله بن طلحة وثابت النخعي عن انس انتهى
 ومن رواه عن قتادة هكذا ايوب التميمي وشعبة
 وهشام الدستواي وشفيان بن عبد الرحمن وشعيب
 بن عروة وابوعوانه وغيرهم قال بن عبد البر

فصولا يحفظ اصحاب قتاده ليس في روايتهم لهذا الحديث
 ما يوجب سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من اول
 فاتحة الكتاب انتهى وهذا هو اللفظ المنفق عليه الصحاح
 وهو رواه الاكثرين وما اوله عليه الشافعي مصرح به
 في روايه الدارقطني فكانوا يستفتحون بسم القرآن فيما
 يجهرون قال الدارقطني هذا صحيح وايضا فلو قال قائل
 ان روايه حميد منقطعة بينه وبين انس لم يكن بعيدا
 فقد رواها ابن عدي عن حميد عن قتادة عن انس
 قال بن عبد البر ويقولون ان اكثر روايه حميد
 عن انس انما ستمها من قتادة وثابت عن انس وقال
 بن عبد البر في الاستدكار اختلف عليهم في لفظ اختلاف
 كثيرا مضطربا متداخلا منهم من يقول فيه صليت خلف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر ومنهم من يذكر
 عثمان ومنهم من لا يذكره فكانوا لا يقرؤون بسم الله
 الرحمن الرحيم ومنهم من قال فكانوا لا يقرؤون بسم الله
 الرحمن الرحيم وقال كثير منهم فكانوا يفتحون القراءة
 بالحمد لله رب العالمين وقال بعضهم فكانوا يجهرون
 بسم الله الرحمن الرحيم وقال بعضهم كانوا يقرؤون
 بسم الله الرحمن الرحيم قال وهذا اضطراب لا يقوم
 فيه وهو قبيح به

عن
 حميد بن عمار
 عن ايوب
 عن قتادة
 عن انس
 قال بن عبد
 البر في
 الاستدكار
 اختلف
 عليهم
 في لفظ
 اختلاف
 كثيرا
 مضطربا
 متداخلا
 منهم
 من يقول
 فيه صليت
 خلف
 رسول
 الله
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 وابوبكر
 وعمر
 ومنهم
 من يذكر
 عثمان
 ومنهم
 من لا
 يذكره
 فكانوا
 لا يقرؤون
 بسم الله
 الرحمن
 الرحيم
 ومنهم
 من قال
 فكانوا
 لا يقرؤون
 بسم الله
 الرحمن
 الرحيم
 وقال
 كثير
 منهم
 فكانوا
 يفتحون
 القراءة
 بالحمد
 لله رب
 العالمين
 وقال
 بعضهم
 فكانوا
 يجهرون
 بسم الله
 الرحمن
 الرحيم
 وقال
 بعضهم
 كانوا
 يقرؤون
 بسم الله
 الرحمن
 الرحيم
 قال
 وهذا
 اضطراب
 لا يقوم
 فيه
 وهو
 قبيح
 به

معه حجة لا جحد من الفقهاء الذين يقولون بقرور لسم الله الرحمن الرحيم
 والذين لا يقرونها وتولي اذطن راويهما فنقله ابي اذطن
 بعض الرواه فخصا منه ان معنى قول انتر يستفتحون بالحمد
 لله انهم لا يستهلون فزواه على فافهمه بالمعنى وهو مخطى في
 فهمه ومما يدل على ان السالم رد ذلك نفي البسملة ما صح
 عنه من رواية ابي مسلمة شعيب بن يزيد قال سئل انتر
 ابن ملك اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتحون
 بالحمد لله رب العالمين او بسم الله الرحمن الرحيم فقال
 انك لتسألني عن شيء ما اخفطه وما سألني عنه احد قبلك
 رواه احمد في مسنده وابن حزم في صححه والدارقطني
 وقال هذا اسناد جيد صحيح قال البيهقي في المعرفه في هذا
 دلاله على ان مقصود انتر ما ذكره الشافعي وقد اعترض ابن
 عبد البر على هذا الحديث بان قال من حفظه عن حجه
 على من سألته في حال نسيانه واجاب ابو شامه بالهما مسئلتا
 فتسوال ابي مسلمة عن البسملة وركها وسوال قتادة عن
 الاستفتاح بآي سورة وفي صحيح مسلم ان قتاده قال عز
 سألناه عنه فانضح ان سؤالا فتلاذ كان غير تسوال
 ابي مسلمة واما قول بن الجوزي في التحقيق حديث
 ابي مسلمة ليس في الصحيح فلا يعارض ما في الصحيح وان

قال في هذا حديث عن حماد بن عمار عن شعيب بن يزيد عن ابي مسلمة قال قلت لابي اذطن ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتحون بالحمد لله رب العالمين او بسم الله الرحمن الرحيم فقال انك لتسألني عن شيء ما اخفطه وما سألني عنه احد قبلك رواه احمد في مسنده وابن حزم في صححه والدارقطني وقال هذا اسناد جيد صحيح قال البيهقي في المعرفه في هذا دلاله على ان مقصود انتر ما ذكره الشافعي وقد اعترض ابن عبد البر على هذا الحديث بان قال من حفظه عن حجه على من سألته في حال نسيانه واجاب ابو شامه بالهما مسئلتا فتسوال ابي مسلمة عن البسملة وركها وسوال قتادة عن الاستفتاح بآي سورة وفي صحيح مسلم ان قتاده قال عز سألناه عنه فانضح ان سؤالا فتلاذ كان غير تسوال ابي مسلمة واما قول بن الجوزي في التحقيق حديث ابي مسلمة ليس في الصحيح فلا يعارض ما في الصحيح وان

من ربه ان قتاده ابو مسلم قال قلت لابي اذطن فذكره
 قال انك لتسألني عن شيء ما اخفطه وما سألني عنه احد

الحمد

الائمة اتفقوا على صحة حديث انتر ففيه نظر هذا الشافعي
 والدارقطني والبيهقي لا يقولون بصحة حديث انتر الذي فيه
 نفي البسملة فلا يصح نقل انفا والائمة عليه ولا يرد حديث
 ابي مسلمة بكونه ليس في الصحيح فقد صححه ابن خزيمة والدارقطني
 وايضا فقد وصف انتر قراه النبي صلى الله عليه وسلم ان
 بسم الله الرحمن الرحيم فروي البخاري في صححه من رواية
 قتادة قال سئل انتر من مالك كيف كانت قراه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال كانت مدائمه قراه لبسم الله الرحمن الرحيم
 بمد لبسم الله ومد الرحمن ومد الرحيم قال الدارقطني هذا
 حديث صحيح وكلهم ثقات وقال الحارثي هذا حديث
 صحيح لا يعرف له عله وفيه دلاله على الجهر مطلقا وان لم
 يقصد حاله الصلاة فيتنها ولا الصلاة وغير الصلاة قال
 ابو شامه وتقرير هذا ان يقال لو كانت قراه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في امر الجهر والاستراحتختلف في الصلاة
 وخارج الصلاة لقال انتر لمن سألته عن قرايته تسال عن التي
 في الصلوة ام عن التي خارج الصلاة فلما اجاب مطلقا
 علم ان الحال لم تختلف في ذلك وحيث اجاب بالبسملة
 في قرايته وتولى ذلك لكان انتر اجاب ان التي صلى الله
 عليه وسلم كان يجهر بالبسملة في قرايته وتولى ذلك لكان انتر اجاب

قطني

من ربه ان قتاده ابو مسلم قال قلت لابي اذطن فذكره
 قال انك لتسألني عن شيء ما اخفطه وما سألني عنه احد

الحمد لله رب العالمين او غيرهما من الايات قال
وهذا واضح قال ولما ان نقول الطاهر ان السؤال
لم يكن الا من قرأه في الصلاة فان الراوي قتاده وهو
راوي حديث الشراذم وقال فيه نحن شالناه عنه
انتهى فهذا ترجيح لقراء البسملة وقد قال الحازمي انه
لا يعرف له علم ولم يختلف على قتاده فيه واما حديث
الشراذم فيلزم على اختلاف على قتاده فيه واعلم الشافعي
خطا الراوي في فهمه واعلم بن عبد البر بالاضطرار
ومن علمه انه ليس متصلا بالسمع فان قتاده كتب
الى الاوزاعي في الخلاف في الكتاب معروف كاشاني
واما رواية مسلم الثانية فان مسلما لم يشق لفظها
وقد ساقه بن عبد البر كرواية الاكثر من كتابا يفتنون
القراء بالحمد لله رب العالمين وليس فيها في
البسملة رواها من رواه محمد بن كثير حديثا
الاوزاعي وهذه اولى من رواية مسلم لان تلك من
رواية الوليد بن مسلم عن الاوزاعي بالعنعنة والوليد
مدلس كما تقدم وايضا فقد تقدم قول البيهقي
ان روايه الصحيح وثابت هكذا وبخطه ما يؤيده
مسل مسلم رحمه الله تعالى ورضي عنه والله اعلم

نسخة
الشيخ
مسلم

ص . وكثيرا تغليب الارشال ، الموصل ان يقول اتصال .
وقد يعملون بكل قدح ، فسحق وعفا ونوع خرج .
وعلم من يطلق اسم العلة ، بل غير قاصح كوصل ثمة .
يقول معلول صحيح كآلة ، يقول صحيح مع شد وداحية .
لما تقدم ان العلة تكون غامضة حفيضة في الحديث ذكر
انهم يعملون ايضا باسور ليست حفيضة كالارشال وفسق
الراوي وضعفه وعلا يقدر ايضا قال بن الصلاح وكثيرا
يعلمون الموصول بالمرسل مثل ان يحيى الحديث باسناد
موصول ويحيى ايضا باسناد منقطع اقوي من اسناد
الموصول قال ولهذا اشتملت كتب علم الحديث على جميع
طرقه فوال ان يقول ان يقول الارشال على الاتصال
وقد يعملون الحديث بانواع المخرج من الكذب والعفا
وشوا الحفظ ونسق الراوي وذلك موجود في كتب علم الحديث
وبعضهم يطلق اسم العلة على ما ليس بقاصح من موجود
الخلاف في الحديث الذي وصفا الثقة الضابط وارشله
غيره حتى قال من اقتسام الصحيح معلول هكذا نقله
بن الصلاح عن بعضهم ولم يسمه وقابل ذلك هو ابو علي
الخليل فانه في كتابه الارشاد ان الاحاديث على اقتسام كثير
صحيح متفق عليه وصحيح معلول وصحيح مختلف فيه ثم مثل

بث

الصحيح المعلن بحديث رواه ابراهيم ابن طهمان والنعمان
 بن عبد السلام عن مالك عن محمد بن عجلان عن ابيه عن
 ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعام
 وشرا به وقدر واه اصحاب مالك كلهم في الموطأ عن ذلك
 قال بلغنا عن ابي هريرة قال الخليل فقد صار الحديث
 يتبين الاسناد صحيحا يعتمد عليه قال وهذا من الصحيح
 المبين بحجة ظهرت قال وكان مالك يرسل احاديث لا
 بين اسنادها واذا استقصى عليه من تحاسن ان يسأله رقا
 اجابه الى الاسناد واثبت بلفظ معوك وكذلك بن
 الصلاح تبعنا من حكاية كلامه وهو الخليل وقولي قال الذي يقول
 الى اخره كما قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح شاذ
 والنسخة تسمى الترمذي عليه فان ارد في عمل فاجبه له
 اي وتسمى الترمذي النسخة عليه من عمل الحديث وقولي فان
 يرد له من الزوائد على بن الصلاح اي فان اراد الترمذي
 انه علة في العمل بالحديث فهو كلام صحيح فاجبه له اي مل
 الى كلامه وان رداه علة في صحة نقله فلا يكون في الصحيح
 احاديث تدور متوخذه وشيئا في الكلام على البسح في فضل
 النسخة والمنسوخ والله اعلم من المضطرب
 مضطرب الحديث ما قد وردا مختلفا من واحد فاذله

في متن او في سند او في نص فيه تشاوي الخلف اما ان يرجح
 بعض الوجه لم يكن مضطربا والحكم للراجح منها وجب
 فالخلف الذي ترجح الخلف والاضطراب موجب للضعف
 المضطرب من الحديث هو ما اختلفت روايه فيه فرواه مع
 على وجه ومرة على وجه اخر مخالف له وهكذا ان اضطرب
 فيه راويان فاكثر فرواه كل واحد على وجه مخالف للاخر
 فقول من احديث الا اي من راوا واحدا ثم الاضطرب قد
 يكون في المتن وقد يكون في السند وانما يسمى مضطربا اذا
 تشاوت الروايات المختلفة في الصحيح بحيث لم يترجح
 احدهما على الاخرى اما اذا ترجحت احدهما يكون راجحا
 احفظ واكثر صحة للمروي عنهما وغير ذلك من وجوه الترجيح
 فانه لا يطابق على الوجه الراجح وصف الاضطراب ولا له
 حكم والحكم جديدا للوجه الراجح مثال الاضطراب في
 السند ما رواه ابو داود ورواه ابن ماجه من روايه اسمعيل
 ابن امية عن ابي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن ابي
 هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى
 احداكم فليجعل شيئا تلقا وجه الحديث وفيه فاذا لم يجد
 عصا يصيبها بسن يديه فليخط خطا وقد اختلف فيه على
 اسماعيل اختلافا كثيرا فرواه بشر بن المفضل وروح ابن

بكتيبه ١٢٩٠

القسم عنه هكذا ورواه شفيق الثوري عنه عن ابن عمر بن
 حديث عن ابيه عن ابن هريق ورواه حميد بن الاسود عنه
 عن ابن عمر بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث
 ابن شليم عن ابن هريق ورواه وهيب بن خالد وعبد الواث
 عنه عن ابن عمر بن حريث عن جده حريث ورواه بن جريج
 عنه عن حريث بن عمار عن ابن هريق ورواه ذواد ابن
 غلبه الجارني عنه عن ابن عمر بن محمد عن جده حريث بن جريج
 سليمان قال ابو ذرعة الدمشقي لا أعلم احدا يثبت عن جده
 ورواه شفيق ابن عيينة عنه فاختلف فيه علي بن عيينة فقال
 ابن المديني عن ابن عيينة عن اسمعيل عن ابن محمد بن عمرو بن
 حريث عن جده حريث رجل من بني عدو قال شفيق لم يجد
 شيئا يشد به هذا الحديث ولم يجز الا من هذا الوجه
 قال ابن المديني قلت له انهم يختلفون فيه في فكر ساعه
 ثم قال ما احفظه الا ابا محمد بن عمرو ورواه محمد بن سلام
 الشندي عن ابن عيينة مثل رواية بشر بن المفضل ورواه
 ورواه مستد عن ابن عيينة عن اسمعيل عن ابن عمر بن حريث
 عن ابيه عن ابن هريق ورواه عمار بن خالد الواسطي
 عن ابن عيينة عن اسمعيل بن ابن عمر بن محمد بن عمرو بن حريث
 عن جده حريث عن جده حريث بن شليم وفيه من

رواه

الاصطراب

بكتيبه ١٢٩٠

الاصطراب غير ما ذكرت وهو المراد بقولي كالحطاي
 كحديث الخط لثمة حم الخلفاي هو ههنا الاختلاف ومثال
 الاصطراب في المتن حديث فاطمة بنت قيس قال سألت
 اوسيل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزنقة فقال ان في المال
 لحقاسوي الزكاة فهذا حديث الاصطراب لفظ ومعا
 فرواه الترمذي هكذا من روايه شريك عن ابن حزم عن
 الشعبي عن فاطمة ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ
 لبس في المال حوسوي الزكاة فهذا اصطراب لا يحتمل التأويل
 وقول البيهقي انه لا يحفظ لهذا اللفظ الثاني اسنادا معارض
 ما رواه ابن ماجه هكذا والله اعلم وهذا اللفظ والاصطراب
 موجب لضعف الحديث المطبوع لا شعاعه بعدم ضبط روايه
 او روايه والله اعلم

المقدمة

• المدح الخلق اخر الخبر • من قول راوي ما لا فصل ظهر
 • كرواد اقلت الشهد وصل • ذاك رهير وابن ثوبان فصل
 • قلت ومنه مدح قبل قلت • والتسبعوا الوضوء واللقب
 المدح في الحديث اقسام القسم الاول منه ما ادج في آخر
 الحديث من قول بعض روايه انا صحابي او من بعد موصولا
 بالحديث من غير فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام بذكر قابله

هذا اللفظ الذي في المتن هو من كلامه في بعض النسخ
 الا انه في بعضها بلفظ في المال حوسوي الزكاة
 قال ابن المديني قلت له انهم يختلفون فيه في فكر ساعه
 ثم قال ما احفظه الا ابا محمد بن عمرو ورواه محمد بن سلام
 الشندي عن ابن عيينة مثل رواية بشر بن المفضل ورواه
 ورواه مستد عن ابن عيينة عن اسمعيل عن ابن عمر بن حريث
 عن ابيه عن ابن هريق ورواه عمار بن خالد الواسطي
 عن ابن عيينة عن اسمعيل بن ابن عمر بن محمد بن عمرو بن حريث
 عن جده حريث عن جده حريث بن شليم وفيه من

الاصطراب

فيلبي على من لا يعلم حقيقة الحال ويتوهم ان الجميع روع
 حش مثاله ما رواه ابوداود قال حدثنا عبد الله بن محمد النخعي
 هو بن معاوية بن زهير ثنا الحسن بن الحر عن القسم بن يحيى قال احدثنا
 بيدي فحدثني ان عبد الله بن مسعود اخذ بيده وان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيده عبد الله فعلمه التمسيد في
 الصلاة قال فذكر مثل حديث الا عشر اذا قلت هذا او
 او قضيت هذا فقد قضيت صلواتك ان شئت ان تقوم فقم
 وان شئت ان تقعد فاقعد فقوله اذا قلت الى اخره وصله
 زهير بن معاوية ابو خيثمة بالحديث المرفوع في روايه ابى
 داود هذه قال الحاكم قوله اذا قلت مديح في الحديث
 من كلام عبد الله بن مسعود وكذا قال البيهقي في المعرفة قد
 ذهب الحفاظ الى هذا وهم وان قوله اذا فعلت هذا او
 قضيت هذا فقد قضيت صلواتك من قول بن مسعود
 فادرج في الحديث وكذا قال الخطيب في كتابه الذي جمعه
 في المديح انها مدرجة وقال النووي في الخلاصة اتفق
 الحفاظ على انها مدرجة انتهى وقول الخطابي في المعالم
 اختلفوا فيه هل هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم او من
 قول بن مسعود فاراد اخلاق الرواه في وصله واصله
 لا اختلف الحفاظ فالفهم متفقون على انها مدرجة على انه

قد اختلف على زهير فيه فرواه النخعي وابو النضر هاشم
 ابن القاسم وموسى بن داود الصبي واحمد بن عبد الله بن
 يونس البركوعي وعلي بن الجعد ويحيى بن يحيى النسيابوري
 وعاصم بن علي وابوداود الطيالسي ويحيى بن زكريا الكرماني
 ومالك بن اسمعيل الهندي عنه هكذا مدركا ورواه شباه
 بن سوار عنه ففضله وبتين انه من قول عبد الله فقال
 قال عبد الله فاذا قلت ذلك فقد قضيت ما عليك من
 الصلاة وان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد
 فاقعد رواه الدارقطني وقال شباه ثقة وقد فضل اخر
 الحديث جعل من قول بن مسعود وهو اصح من روايه
 من ادرج اخره وقوله شباه اشبه بالصواب كان
 بن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر ذلك وجعل اخره
 من قول بن مسعود ولم يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم رواه الدارقطني من روايه عثمان بن الربيع عن عبد
 الرحمن بن ثابت من ثوبان عن الحسن بن الحر وفي
 اخره ثم قال بن مسعود اذا فرغت من هذا فقد فرغت
 من صلواتك فان شئت فاثبت وان شئت فانصرف ورواه
 الخطيب ايضا من روايه بقية ثنا ابن ثوبان فاستدل
 الدارقطني على تصويب قول شباه بروايه بن ثوبان

الدرج

هذه وباتفاق حسين الجعفي وابن عجلان ومحمد بن ابي نضر
عن الحسن بن الحر عن علي بن ابي حمزة في اخر الحديث مع اتفاق
كل من روى التشميد عن علقمه وعن غيره عن عبد الله بن
سعود عن علي بن ابي طالب في العلم ان من الصلاح فيه هذا القسم
من المديح بكونه ادرج عقب الحديث وقد الخطيب
في المديح ما ادخل في اول الحديث او في وسطه فاسترت
الى ذلك بقول قلب اي في به قبل ومنه مديح قبل
قلب اي في به قبل الحديث المرفوع او قبل اخره او
في وسطه مثلا بقول قلب اي في به قبل جعل اخر
اوله لان الغالب في المدرجات ذكرها عقب الحديث
ومثال ما وصل باول الحديث وهو مديح رواه الخطيب
من روايه ابي قطن وشبابه الخطيب فرمها عن شعبه
عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم استبغوا الوضوء ول للعقاب من النار
فقوله استبغوا الوضوء من قول ابي هريرة وصل الحديث
في اوله كذلك رواه البخاري في صحيحه عن ادم بن ابي
ابانير عن شعبه عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال استبغوا
الوضوء فان اما القسم صلى الله عليه وسلم قال اول للعقاب
من النار قال الخطيب وهم ابو قطن وعمر بن الهيثم

رواه ابن عجلان

وذكر

وشبابه ابن مسوار في روايتهما هذا الحديث عن شعبة
على ما شقناه وذلك ان قوله استبغوا الوضوء كلام ابي هريرة
وقوله ول للعقاب من النار كلام النبي صلى الله عليه وسلم
وقدر رواه ابو داود والطحاوي وهب بن جرير وادم بن ابي
ابانير وعاصم بن علي وعلي بن الجعد وعندرو هيثم ويريد
بن زريع والنضر بن شميل وجميع وعيسى بن يونس ومعاذ
بن معاذ كلهم عن شعبه وجعلوا الكلام الاول من قول
ابي هريرة والكلام الثاني مرفوعا وقوله ول للعقاب افراد
لاجل الولد وكذلك هو في روايه ابي داود والطحاوي عن
شعبه وبيل للعقاب من النار ومثال المديح في وسطه
الحديث ما رواه الدار قطني في سننه من روايه عبد الحميد
بن جعفر عن هشام بن عروة عن ابيه عن سر بن صفوان
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى
ذكره او انشبهه ورفعه فليتوضا قال الدار قطني كذا رواه
عبد الحميد عن هشام وهو يروي ذكر الاشيين والرفع وادرجه
ذلك في حديث بشرة قال الدار قطني والمحفوظ ان ذلك من
قول عروة غير مرفوع وكذلك رواه الثقات عن هشام
منهم ايوب التميمي وحامد بن زيد وغيرهما ثم رواه
طريق ايوب بلفظ من مشى ذكره فليتوضا قال وكان
فيه الوسخ والعرق

والله اعلم بالصواب

الارباع الغالب من
الاباط واصول
الغدير الواحد
دفع وفي النهاية
الارباع اصول المعاني
كالاباط والحوال
وغرها من مطاوع
الاعضاء وما جمع
فيه الوسخ والعرق

عروة يقول اذا امتر رغبه او انثيه اذكره فليتنوضا وقال
الخطيب تفرد عبد الحميد بذكر الانثيين والرفيعين وليس
من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما هو من قول
عروة ان الزبير فادرجه الراوي في متن الحديث وقد بين
حماد وايوب قلت لم ينفرد به عبد الحميد فقد رواه
الطبراني في المعجم الكبير من روايه ابي كامل الحذري عن
يزيد بن زريع عن ايوب عن هشام عن ابيه عن ثرة
بلفظ اذا استرحمكم ذكره او انثيه فليتنوضا وعلي هذا
فقد اختلف فيه علي بن زيد بن ربيع ورواه الدارقطني
ايضا من روايه ابن جريج عن هشام بن عروة عن ابيه
عن سروان عن ثرة بلفظ اذا استرحمكم ذكره او انثيه ولم
يذكر الربع وزاد في السنن السندس وان ابن الحكم قد ضعف
ابن دقيق العيد الطبري في الحكم بالادراج في نحو هذا فقال
في الاقتراح ومما ينعف فيه ان يكون مدراجا في انالفظ
الرسول صلى الله عليه وسلم لا سيما ان كان مقدما على اللفظ
المروي او معطوفا عليه بواو العطف كما لو قال من متر انثيه
او ذكره فليتنوضا بتقدم لفظ الانثيين على الذكر فها هنا ينعف
الادراج لما فيه من اتصال هذه اللفظة بالعامل الذي هو
منها بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم قلت ولا يعرف

في طرف الحديث تفقدتم الانثيين على الذكر وانما ذكره الشيخ
مثالا فيعلم ذلك ن
ومن جميع ما اتي في كل طرف منه باسناد بواحد سلف
هو ايل في صفه الصلاة قد ادرج شرحه وما اتحد به
اي ومن اتمام المدرج وهو القسمة الثاني ان يكون الحديث
عند روايه باسناد واحد الا طرفا منه فانه عنده باسناد اخر
فيجمع الراوي عنه طرفي الحديث باسناد الطرف الاول
ولا اسناد طرفه الثاني مثاله حديث رواه ابو داود من روايه
زيد وشريك فرفقما والنسائي من روايه شقيق بن عيينه
كلهم عن سلم عاصم من دليوب عن ابيه عن ايل بن حجر في صفه
صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فيه ثم جئتم بعد ذلك
في زمان فيه برد شديد فترأيت الناس عليهم كل الثياب
تحرك ايديهم تحت الثياب قال موسى بن هرون الحمال
وذلك عندنا وهم قولهم ثم حيث ليس ليش هو بهذا الاسناد
وانما ادرج عليه وهو من روايه عاصم عن عبد الجار بن وائل
عن بعض اهل العلم عن وائل وهما رواه مينا رهبر بن معاوية
وابو بدير شعاع ابن الوليد في رواية قصة تحريك الابدني تحت
الثياب وفصلها من الحديث وذكر اسنادها كما ذكرناه
قال موسى بن هرون الحمال وهذه روايه مضبوطة اتفق

عليها زهير وشجاع ابن الوليد فمما اثبت له روايه ممن روى
رفع الابدعي من تحت الثياب عن عاصم بن كليب عن ابيه عن ايل
وقال الصلاح انه الصواب وتولي وما اتخذاي الخداشناد
هذا الطرف الاخير مع اول الحديث بل اسنادهما مختلف
ومنه ان يدور بعض مسنده في غيره مع اختلاف السند
محو ولا تفتوا في متن لا بما غصوا فمدح قد نقلا
من متن لا تجتسوا ادرجه ابن له من عمر ادرجه
اي او من اقتسام المدرج وهو القسم الثالث ان يدور
بعض حديث في حديث اخر يخالف له في السند مثال
حديث رواه شعيب بن ابي مريم عن مالك عن الزهري عن
انتر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تباغضوا ولا تحاسدوا
ولا تبايروا ولا تناهتوا الحديث فقوله ولا تناهتوا ادرجه
في هذا الحديث ادرجها ابن له مريم فيه حديث اخر مالك
عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريره عن النبي صلى الله عليه وسلم
اياكم والطرفان الطن اذ ب الحديث ولا تجتسوا ولا
تختسروا ولا تناهتوا ولا تحاسدوا وكلا الحديثين منفق
عليه من طريق مالك وليس في الاول ولا تناهتوا وهي في الحديث
الثاني وهكذا الحديثان عند رواه الموطا عند الله بن يوسف
والعقبى وقتيبة ويحيى بن يحيى وغيرهم قال الخطيب وهم

وقد وهم فيها ابن له مريم علي مالك عن ابن شهاب وانما
يرويها مالك في حديثه عن ابي الزناد
ومن متن عن جماعة ورده وبعضه خالف بعضا في السند
فيجمع الكل باسناد ذكره كمن في الدب اعظم الخبر
فان عمر اعند واصل فقط بين شقيق وابي شعيب فقط
وزاذا لا عشر كما منصور وعبد الادراج لها محطوره
اي من اقتسام المدرج وهو القسم الرابع ان يروي بعض الرواه
حديثا عن جماعة ويقيم به اسنادا مختلفا فيجمع الكل على اسناد
واحد مما اختلفوا فيه ويدور روايه من خالفهم معهم على الانفا
مثاله حديث رواه الترمذي عن عبد الله بن عبد الرحمن بن
مهدي عن شقيق الثوري عن واصل ومنصور والاعمش
عن ايل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال قلت
يرسول الله اي الدب اعظم الحديث وهكذا رواه محمد
بن بشر الجعدي عن شقيق فيما رواه الخطيب في روايه واصل
هذه مدرجه على روايه منصور والاعمش لان واصل لا
يذكر فيه عمرا بل يحمله عن ايل عن عبد الله هكذا رواه
شعيب ومهدي بن ميمون ومالك بن معول وشعيب بن مسروق
عن واصل كما ذكره الخطيب وقد بين الاسناد بن معايجي
بن شعيب القطان في روايته عن شقيق وفصل احدهما

في الترهيب والترغيب كما تيسر في قال الصلاح ولقد كثر الذي
 جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلد بن فاودع فيها كثيرا
 منها لا دليل على وضعه وانما حقه ان يذكر في مطلق الاحاديث
 الضعيفة واراد ابن الصلاح بالجامع المذكور باب الفرج ابن الجوزي
 واشرت الى ذلك بقوله **عن باب الفرج** **ن**
 والواضعون للحديث ضرب اضرهم قوم كرهوا تشبوا
 قد وضعوها حشبة فقبلت منهم وكونا لهم ونقلب
 فقبض الله لها نقادها بينوا بنقد هم فساده
 كخاني عصمة اذ رأى الودي زعمانا واعن القرآن فافترى
 لهم حديثا في فضائل الشورى عن ابن عباس بن قيس ما تكرر
 في الحديث **عن ابن الاعراب** رواية بالوضع وبسما اقترن
 وكل من اودعه كتابه كالواحد في كل صورة
 الواضعون للحديث على اصناف بحسب الامر الحامل لهم
 على الوضع فغضب من الزنادقة يفعلون ذلك ليضلوا به
 الناس كجيد الكرم يركب العوجا الذي امر بضره عنقه
 محلي سليمان بن علي وكيان الذي قتله الزنادقة على رسول
 القشري وحرقة بالنار وقد روى العقيلي بنده الى حماد بن
 زيد قال وصفت الزنادقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اربعة عشر الف حديث وضرب يفعلونه انتصارا للباطل

كالمطالع

كالمطالع والرافضة وقوم من التلمية وضرب يتقربون به
 لبعض الخلفاء والامراء بوضع ما يوافق فعلهم واراهم كيات
 بن ابراهيم حيث وضع للمسند في حديث لا سبق الا في نضل
 او خف او خافه اذ فيه او جناح فكان المهدي اذ ذاك يلعب
 بالحمام فترها بعد ذلك وامر بدخولها وقال بانحلت على ذلك
 وضرب كانوا يكتسبون بذلك ويرتقون به في قصصهم
 كالي تبعه الداني وضرب المتجنوا ولا لهم اوراقين فوضعوا
 لهم احاديث ودستوها عليهم فخذ ثوابها من غير ان يشعر والجد
 الله بن محمد بن قبيصة الدامي وضرب يلجون الى قامة دليل
 على ما افتوا به باراهيم فيضعون كما نقل عن الخطاب ابن
 دحيه ان ثبت عنه وضرب يقلبون شند الحديث ليتعرف
 فيرغب في شماعه منهم وشيا في ذلك بعد هذا في المقلب
 يتدبنون بذلك لترغب الناس في افعال الخير بنعمهم
 وهم منشبون الى الزهد وهم اعظم الاصناف خرا لا تقهر
 تحتسبون بذلك وروند فربه فلا يمكن تركهم لذلك والناس
 يتقون لهم ويركون اليهم لما يتبوا له من الزهد والصلاح
 فيفعلوا بها عنهم ولهذا قال يحيى ابن سعيد القطان ما رايت الصا
 الكذب منهم في الحديث يريد بذلك والله اعلم المستويين للصلاح
 لا يعلم يرفقون به بن ما يجوز لهم ويمتنع عليهم يدل على ذلك ما رواه

الحين

في هذا الكتاب
 في هذا الكتاب
 في هذا الكتاب

ابن عدي العقلاني تندهما الصحيح اليه انه قال ما رايته الكذب
 في احدا اكثر منه فبمن ينسب الي الخيرا واراذا ان الصالحين عندهم
 حسن ظن وسلامة صدر فيملكون ما سمعوه على الصدق ولا يتدون
 لتبشير الخطا من الصواب ولكن الواضعون ممن ينسب للصلاح
 وان خفي لهم على كثير من الناس فانه لم يخف على جهابذة الحديث
 وتقاده فقاموا باعنا، ما حملوه فيملكون فكشفوا غوارها
 ومحو اثارها حتى لقد روي عن شفيق قال سئلت الله احدا
 يكذب في الحديث **وروي** عن عبد الرحمن بن ممدى انه
 قال لو كان رجلا هم ان يكذب في الحديث لاشق طه الله تعالى
وروي عن ابن المبارك قال لو هم رجل في السحر ان يكذب في
 الحديث لاصبح والناس يقولون فلان كذاب **وروي** عنه
 انه قبل له هذه الاحاديث المصنوعة فقال بعينهم طه
 الجاهل انما نحن نزلنا الذكر واناله كما فظون **وروي** عن
 القاسم بن محمد انه قال ان الله تعالى اعاننا على الكذابين
 بالنسيان **ومثال** من كان يضع الحديث حقيقته ما رويناه
 عن علي بن عاصم لوج بن علي مريم المروزي قاضي مرو فماروا ه
 الحاكم بن عدي الي بن عمار المروزي انه قيل لابي عصمه من اين
 لك عن عكرمة عن بن عباس في فضائل القرآن سورة سورة
 وليس عند اصحاب عكرمة هذا فقال لي رايته الناس قد

اغضوا

اغضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه ابي حنيفة ومغازي محمد
 بن ابي حنيفة فوضعت هذا الحديث حقيقته وكان يقال لابي
 عصمه هذا لوج الجامع فقال ابو حنيفة بن جابر جمع كل شي
 الا صدق وقال ابو عبد الله الحاكم وضع حديث فضائل
 القرآن وروي ابن جابر في مقدمة تاريخ الضعفاء عن
 محمد بن عدي قال قلت لميشير ابن عبد ربه من اين حديث هذه
 الاحاديث من فرا كذا فله كذا قال ومنعها رعب الناس
 فيها وهكذا حديث ابي الطويل في فضائل قراه سورة القرا
 سورة سورة فروي عن المولى بن اسمعيل قال حدثني شيخ
 به فقلت للشيخ من حديثك فقال حدثني رجل بالمدائن
 وهو حفي ففرت اليه فقلت من حديثك فقال حدثني شيخ
 بواسط وهو حفي ففرت اليه فقال حدثني شيخ بالبصرة ففرت
 اليه فقال حدثني شيخ بجنادان ففرت اليه فاخذ بيدي
 فادخلني بيتا فاذا فيه قوم من المصنوعة ومعهم شيخ فقال هذا
 الشيخ حدثني فقلت يا شيخ من حديثك فقال لم يحدثني احد
 ولكننا رينا الناس قد رعبوا عن القرآن فوضعنا هذا الحديث
 ليصرفوا قلوبهم الى القرآن وكل من اودع حديث ابي المذكور فغيره
 كالواحد للعلبي والمزحشري نحو واسط لعدو له كذا حال غطي
 في ذلك لكن من امر اسناده منهم كالتعليق والواحد فهو واسط

لعدن اذا حال ناطره على الكشف عن شئنه وان كان لا يجوز له
 الشكوت عليه من غير بيان كما تقدم واما من لم يبرر شئنه واورده
 بصيغة الجزم فخطا من الخش والرخشري
 وجوز الوضع على الترتيب قوم ابن كرام وفي الترتيب
 ذكر الامام ابو بكر محمد بن منصور السمعا في ان بعض الكرام
 ذهب الى جواز وضع الحديث على النبي صلى الله عليه وسلم فيما لا يتعلق
 به حكم في الثواب والعقاب ترغيبا للناس في الطاعة ونجرا لهم
 عن المعصية واستدلوا بما روي في بعض طرق الحديث من كذب
 علي متعمدا ليضل به الناس فليتبوا مقعده من النار وحمل بعضهم
 حديث من كذب علي قال انه شاجر او مجنون وقال بعض
 المحدولين انما قال من كذب علي ونحن نكتب له ونقوي شرعه
 نسال الله السلامة من الحد لان روي العقيلة باستناده الى
 محمد بن شعيب كانه المصلوب قال لا بأس اذا كلام حسن ان يصنع له
 اسناد او حتى القوي في المفهم عن بعض اهل الرأي ان ما وافق
 القياس الحكيم جاز ان يعزى الى النبي صلى الله عليه وسلم وروي ابن حبان
 في مقدمة تاريخ الضعفاء باستناده الى عبد الله بن يزيد المقرئ ان
 رجلا من اهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول انظر واهدان
 الحديث عن محمد بن أحمد وانه قانا اذا راينا رايانا جعلنا الحديث
 والمواضعون بعضهم قد صنعوا من عند نفسه وبعض ضغوا

هو محمد بن كرام التميمي في القاموس
 وهو اثار على الامة وقد ذكر في التمهيد
 في تاريخ الامم والملوك في كتابه
 في تاريخ الامم والملوك في كتابه
 في تاريخ الامم والملوك في كتابه

انهم يتشددوا في الرأفة
 بالانصاف والعدل
 في الامور والاعمال
 في الامور والاعمال

كلام

كلام بعض الحكماء في الشئنه وسنه نوع وضعه لم يقصد
 نحو حديث ثابت من كثرة صلواته الحديث وهذه
 ثم الواضعون منهم من يصنع كلاما من عند نفسه ويرويه الى النبي
 صلى الله عليه وسلم ومنهم من يأخذ كلام بعض الحكماء وبعض الزهاد
 او الاسراريليات فيجعلها حديثا نحو حديث حب الدنيا راس كل خطية
 فانه اما من كلام مالك بن دينار كما رواه ابن ابي الدنيا في كتاب ملوك
 الشيطان باستناده اليه واما هو مروي في كلام عيسى بن مريم صلعم
 كما رواه البيهقي في كتاب الزهد ولا اصل له من حديث النبي صلعم
 الا من مراسيل الحسن البصري كما رواه البيهقي في شعب الایمان في الباب
 الحادي والتبعين منه ومراسيل الحسن عندهم شبهه الروح وكذا
 الموضوع المحدثات الدار الحمية راس الدافعه من كلام بعض اطباء
 لا اصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن افتشام الموضوع ما لم يقصد
 وضعه وانما وهم فيه بعض الرواه وقال بن الصلاح انه شبه الوضع
 لحديث رواه بن ماجه عن اسمعيل بن محمد الطائي عن ثابت بن موسى
 الزاهد عن شريك عن الامام عن ابنه سفيان عن جابر بن مرفوعا من كثرة
 صلواته بالليل حسن وجهه بالتهنئة قال منكر قال ابو حاتم
 الرازي كعبه عن ثابت قد كرهه ابن نمير فقال الشيخ يعني ثابتا
 لا بأس به والحديث منكر قال ابو حاتم الرازي والحديث
 الموضوع وقال الحاتم دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبد الله

في تاريخ الامم والملوك في كتابه
 في تاريخ الامم والملوك في كتابه
 في تاريخ الامم والملوك في كتابه
 في تاريخ الامم والملوك في كتابه

كتب هذه التتبع في خطه لانه ولد بفتح البحر بساطل يتبع من
الحجاز ومنه الحديث الصحيح يرتبون فتح هذا الحجازي طارو
وقيل وسطه والله اعلم

المقلوب

وقسموا المقالوب قسمين ما كان مشهورا برا وابتدا
بواحد نظيره في سريعا وفيه لا عراب اذا استغيا
من اقسام الضعيف المقلوب وقسمان احدهما ان يكون
الحديث مشهورا برا ويجعل مكانه را واخر في طبقته
ليصير بذلك غريبا عن عو يافيه حديث مشهور بسالم
فجعل مكانه نافع وحديث مشهور بمالك فجعل مكانه
عبد الله بن عمر ونحو ذلك ومن كان يفعل ذلك من الوضاحين
حماد بن عمر والنصيب واسمعيلى بن ابي حية السبع وطلول
ابن عبيد الكندي مثال حديث رواه عمر بن خالد
الحراي عن حماد بن عمر والنصيب عن الاعمشي على ابي
صالح عن ابي هريرة مرفوعا اذ القيمة المشركين في طريق
فلا يجدوا وهم بالسلام الحديث فهذا اخذت مقلوب
قلبه حماد بن عمر واخذ المتريكين ليجعله عن الاعمشي وانما
هو معروف بتهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال
رواه مسلم في صحيحه من رواية شعبه والثوري وجري بن

عبد

عبد الحميد وعبد العزيز بن محمد الدراوردي كلهم عن سهيل
قال ابو جعفر العقيلي لا يحفظ هذا من حديث الاعمشي انما
هذا حديث سهيل بن ابي صالح عن ابيه ولهذا ذكره اهل
الحديث تتبع الغرائب فانه قال ما يصح منها كما شئت في باب
ص ومنه قلب سهيل بن ابي صالح عن ابيه ولهذا ذكره اهل
في باب ما لا يبعد اداه في حقا وجود اسناداه ش

هذا هو القسم الثاني من قسمي المقلوب وهو ان يؤخذ
اسناد متر فيجعل على متر اخر ومتن هذا فيجعل باسناد اخر
وهذا قد يقصد به ايضا الا عراب فيكون ذلك كالوضع قد
يفعل اختيار الحفظ الحديث وهذا يفعل اهل الحديث كثيرا
وفي جوازه نظر الا انه اذا فعله اهل الحديث لا يستقر حديثا وانما
يقصد اختيار حفظ الحديث بذلك واختياره هل يقبل
التلقين ام لا ومن فعل ذلك شعبه وحماد بن سلمه وقد ذكر
حري على شعبه لما حدثه بهزان شعبه قلب احاديث على ابيان
بن ابي عياش فقال حري يا بيسر ما صنع بهذا يحل فما فعله
اهل الحديث للاختبار قصتهم مع البخاري ببغداد اخبرني
محمد بن محمد بن ابراهيم الميذوبي ابا ابو الفرج عبد الرحمن بن ابي
بن عبد المنعم بن علي الحراي ابا ابو الفرج عبد الرحمن بن علي بن
محمد الجوزي الحافظ قراة عليه وانا اسمع ببغداد واخبرني محمد

لمع

بن ابراهيم بن محمد البياضي يقر في اللفظ له قال نا يوشف
 بن يعقوب الشيباني كتابه ابا ابو الحسن الكندي قال اخبرنا
 ابو المنصور الفراء انا الخطيب حدثني محمد بن ابي الحسن الساجي
 انا احمد بن الحسن الرازي قال سمعت ابا احمد بن عدي
 يقول سمعت عدة مشايخ يحكون ان محمد بن اسمعيل البخاري
 قدم بغداد فسمع به اصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا الى ملية
 حديث فقلبوها متونها واسانيدوها وجعلوا متن هذا الاسناد
 لا سناد اخر واسناد هذا المتن اخر ورد نحو الى عشرة
 انقصر الى كل رجل عشرة احاديث وامروهم اذا حضروا المجلس
 يلقون ذلك البخاري فخذوا والوعد للمجلس فحضر المجلس
 جماعة اصحاب الحديث من الغيا من اهل خراسان وغيرهم
 ومن البغداديين فلما اطمن المجلس باهله انتدب اليه رجل
 من العشرة فسأله عن حديث من تلك الاحاديث فقال
 البخاري لا اعرفه فسأله عن اخر فقال لا اعرفه فما زال يلقي عليه
 واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا
 اعرفه فكان اللفظ مما من حضر المجلس ينفقت بعضهم الى بعض
 ويقولون الرجل فهم من كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري
 بالعجز والتقصير وقلة الفهم ثم انتدب رجل اخر من العشرة
 فسأله عن حديث من تلك الاحاديث المقلوبة فقال البخاري

2
 الغضا

لا اعرفه

لا اعرفه فسأله عن اخر فقال لا اعرفه فسأله عن اخر فقال
 لا اعرفه فلما رل يلقي عليه احدا بعد اخر حتى فرغ من عشرته
 والبخاري يقول لا اعرفه ثم انتدب له الثالث والرابع الى تمام
 العشرة حتى فرغوا كلهم من الاحاديث المقلوبة والبخاري
 لا يزيدهم على ما اعرفه فلما علم البخاري انهم قد فرغوا التفت
 الى الاول منهم فقال لما حديثك الاول فهو كذا وحديثك
 الثاني فهو كذا والثالث والرابع على الولا حتى الى تمام
 العشرة فرد كل متن الى اسناده وكل اسناد الى شبه
 وفعل بالآخرين مثل ذلك ورد متون الاحاديث كلها الى
 اسانيدها واسانيدها الى متونها فافترقه الناس
 بالحفظ واذا عنوانه بالفضل ن و ص

وقلب ما يقصد الرواة نحو اذا قيمت الصلاة
 حدثه في مجلس النباي حاج اعني بن عثمان
 فظنه عن ثابت جبر بن عبد حماد الصيرفي

اي من اقسام المقلوب ما انقلب على روايه ولم يقصد قلبه
 مثال حديث رواه جبر بن حازم عن ثابت النباي عن
 انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة
 فلا تقوموا حتى تروني فهذا حديث انقلب اسناده على جبر
 بن حازم وهذا الحديث مشهور ليحيى بن ابي كشر عن عبد الله

برئله قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا رواه
 الامامة الحسنه من طرق عن يحيى وهو عند مسلم والنسائي
 من رواية حجاج بن ابي عثمان الصواف عن يحيى بن جابر
 سمعه من حجاج بن ابي عثمان الصواف فانقلب عليه وقد
 بين ذلك حماد بن زيد فيما رواه ابوداود في المراسيل عن
 احمد بن صالح عن يحيى بن حسان عن حماد بن زيد قال كنت
 انا وجرير بن حازم عند ثابت البناني فحدثت حجاج بن ابي
 عثمان عن يحيى بن ابي كثير عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكرهم فطن جرير انه انما حدث
 به ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا قال ايحيى بن عيسى الطباع ثنا
 جرير بن ابي حازم بهذا فاتيته حماد بن زيد فسالته عن
 الحديث فقال وهم ابو النضر يعني جرير بن حازم انما كنا
 جميعا في مجلس النبي فذكر نحو ما تقدم

تنبيهات

. وان تجد متناضعين للسند فقل ضعيف اي هذا فاقصد
 . ولا تضعف مطلقا بل على الطريق اذ لعل جاء
 . بسند محوّل بلفظ ذلك على حكم امام بصيف
 . بيان ضعفه فان اطلقه فالشيخ فيما بعد حقه
 اذا وجدت حديثا باسناد ضعيف فلك ان تقول هكذا

ويج

وتعني بذلك الاستناد وليس لك ان تعني بذلك ضعفه
 مطلقا بل على ضعف ذلك الطريق اذ لعل له استناد اخر صحيحا
 يثبت مثله الحديث بل يقف حوازا لاطلاق ضعفه على حكم امام
 بل يحدّد الحديث بانّه ليس له استناد يثبت به مع وصف ذلك
 الامام لبيان وجه الضعف مفسرا فان اطلق ذلك الامام ضعفه
 ولم يفسره ففيه كلام ذكره الشيخ بعد هذا في النوع الثالث
 والعشرين من كتابه وسيا في تعدد هذا ثمانية عشر بيتا
 . وان ترد نقلا لواه اولها . شك فيه لا باسنادها
 . فان لم يرض كروي واحرم . بنقل ما صح فقال فاعلم . ش
 اذا اردت نقل حديث ضعيفا وما يشك في صحته وضعفه
 بغیر اسناد فلا تذكره بصيغة الجزم فقال او فعل ونحو ذلك وات
 به بصيغة المقرين كروي وروي وورد وجا وبلغنا وروي بعضهم
 ونحو ذلك اما اذا نقلت حديثا صحيحا بغیر اسناد فاذكره بصيغة الجزم
 فقال ونحوها . وشملوا في غير موضوع روي . من غير تبين لضعف رواه

. بيانه في الحكم والعقائد . عن زهير بن محمد وغير واحد . ش
 تقدم انه لا يجوز ذلك الموضوع الامع البيان في اي نوع كان واما غير
 الموضوع فجوزوا للنسائه في استناده وروايته من غير بيان
 الضعفة اذا كان في غير الاحكام والعقائد بل في الترتيب والترتيب
 من المواظم والعصر وفضائل الاعمال ونحو ذلك انما اذا كان

في الاحكام الشرعية من الحلال والحرام وغيرهما وفي العقائد
 لصفات الله تعالى وما يجوز ويستحيل عليه ولخود ذلك فلا يروى
 التناهل في ذلك ومن نثر على ذلك من الائمة عبد الرحمن بن مهدي
 واحمد بن حنبل وعبد الله بن المبارك وغيرهم وقد عقد
 بن عدي في مقدمة الكامل والخطيب في الفقيه بابا لذلك
 فقول عز بن مهدي خبر مبتدأ محذوف في هذا الخبر

معرفة من يقبل روايته ووزنه

اجمع جميع روايته الاثر والفقهاء في قبولنا قل الخبر
 بان يكون ضابطا معتدلا اي يفظا ولم يكن معقلا لا
 يحفظ ان حدث حفظا نحو كتابه ان كان منه يروي
 يعلم ما في اللفظ من حاله ان يروي بالغنى في العدالة
 بان مسئلا اذا عقل قد بلغ الحلم سليم الفطن
 من فسق او حرم مرقه وركاة عدلان بعد الامور
 وجمع اتفاقهم بالواحد جرحا وتعدلا خلافا في الشاهد
 قال ابن الصلاح اجمع جماهير ائمة الحديث والفقهاء على ان
 يشترط فيمن يروي روايته ان يكون عدلا ضابطا لما يروي به ثم فصل
 شروط العدالة ثم شروط الضبط وقدمت شروط الضبط
 على العدالة لتقديم الضبط في النظم فقول اي يفظا الى قول
 وفي العدالة تفسير للضبط ويقط بضم القاف وبكسر هاء

يكون

لغتان

لغتان حكاهما الجوهرى وغيره وقول محوي كتابه اي
 تحتوي عليه وتلطفه من التبديل والتغيير وقد نص الشافعي
 على اعتبار هذه الاوصاف فيمن يخرج خبره فقال في كتابه الرسالة
 التي ارسل بها الى عبد الرحمن بن مهدي لا تقوم الحجة بخبر
 الخاص حتى يجمع امورا منها ان يكون من حدث به ثقة في دينه
 معروف بالصدق في حديثه عاقلا لما حدث به عالما بما قيل معا
 الحديث من اللفظ او يكون ممن يروي الحديث بحروفه كما
 سمعه لا يحدث به على الوجه لانه اذا حدث به على المعنى وهو
 غير عالم بما قيل من حناه لم يدر لعله يحيل الحلال والحرام واذا
 اذاه يحرفه فلم يبق وجه يخاف فيه جالته الحديث حافظا ان حدث
 من حفظه حافظا للكتابة ان حدث من كتابه اذا شارك اهل الحفظ
 في الحديث وافق حديثهم بويام من كون مدلسا حدث عن النبي
 ما لم يسمع منه وتحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بما حدث الثقات
 خلافه ويكون هكذا من فوفقه ممن حدثه حتى ينتمى بالحديث
 موصولا النبي صلى الله عليه وسلم او الى من اتفق به اليه دون
 لان كل واحد منهم مثبت من حديثه ومثبت على من حدث
 عنه فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت انتهى كلام الشافعي
 رضي الله عنه وقول في العدالة الى اخر قول او حرم لم يروى
 بيان لشروط العدالة وهي خمسة الاسلام والبلوغ والعقل

والسلامة من الفتق وهو ارتكاب كبره او اصرار على صغيره
 والسلامة مما عجز المرون ولم يذكر في شروطها الحرية وان ذكره
 الفقهاء في الشهادات لان العبد مقبول الرواية بالشروط
 المذكورة بالايجاع كما حكاها الخطيب بخلاف الشهادة على ان
 جماعة من السلف اجازوا شهادة العبد العدل وان كان
 الجمهور على خلاف ذلك وهذا مما يفتقر فيه الرواية والشهادة
 كما ذكره القاضي ابو بكر وغيره فلهذا اذا شرط العدالة في
 الرواية من قبيل ايضا روايه الصبي المميز الموثوق به لم يشترط
 البلوغ وفي المسئلة وجهان حكاهما البغوي والامام وبنهما
 الراعي الا انه قيد الوجهين في التيم بالمرأه حق وصح عدم القبول
 وتبعه عليه النووي وقيله في استقبال القبلة بالمميز وحكي عن
 الاكثرين عدم القبول فيكي النووي في شرح المذهب عن
 الجمهور اخبارا الصبي المميز فيما طريقه المشاهدة بخلاف ما طرقت
 طريقه العقل كالاقتنا ورواية الاخبار وصح وبقي الى ذلك المنوط
 فتبعه والله واعلم وقول ومنزكاة عدلان في اخر بيان لما ثبتت
 العدالة فثبت به تنصيص معدلين على عدالته كما في الشهادة
 واختلفوا هل تثبت العدالة والجرح بالنسبة الى الرواية
 بتعديل عدل واحد او جرحه او تثبت ذلك الا باثنين كما
 في الجرح والتعديل في الشهادات على قولين واذا اجتمعت

في الخطيب وغيره ان الرواية

قبول

الرواية

الرواية مع الشهادة صار في المسئلة ثلثا اقوال العدها انه
 لا يقبل في التزكية الا رجلا من التزكية للشهادة او الرواية وهو
 حكاها القاضي ابو بكر الباقلاني عن اكثر الفقهاء من اهل المدينة
 وغيرهم والثاني الا يقتضوا احد في الشهادة والرواية معا وهو
 اختيار القاضي في بكر المذكور لان التزكية بمثابة الخبر قال القاضي
 والذي يوجب القياس وجوب قبول تزكية كل عدل مرضي ذكره اوشي
 جرحا وعبد لشاهد ومجرح والثالث التفرقة بين الشهادة
 والرواية فيشترط اثنان في الشهادة ويكتفي بواحد في الرواية
 وحججه الامام فخر الدين والمستيف الامدي ونقله القاضي عنهم
 على الصلاح والصحيح عن الاكثرين وكذلك نقله ابو عمر ومن
 الجاج عن الاكثرين وهو مخالف لما نقله القاضي عنهم قال بن
 الصلاح والصحيح الذي اختاره الخطيب وغيره انه ثبت في الرواية
 بواحد لان العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح
 روايه وتعديله بخلاف الشهادة وقول بالولحدل بالعدل
 الواحد فيدخل فيه تعديل المرأة العدل والعبد العدل
 وقد اختلفوا في تعديل المرأة فيكي القاضي ابو بكر عن اكثر الفقهاء
 من اهل المدينة العدل واو غيرهم انه لا يقبل في التعديل
 النساء في الرواية ولا في الشهادة واختار القاضي انه يقبل
 تزكية المرأة مطلقا في الرواية والشهادة الا تزكيتها في الجرح

الذي لا يقتل شهاده ثقافيه واطلق صاحب المحصول وغيره قبول
 تركيه المرأة من غير تعبد بما ذكره القاضي واما تركيه العبد فقال
 القاضي ابو بكر انه يجب قبولها في الجزاء من الشهاده لان خبره
 مقبول وشهادته مردوده قال والذي يعجبه للقياس وجوب
 قبول تركيه كل عدل من صنف كراواتي حرا وعبد لشاهد
 ومحرر وهذا ما صرح به ايضا صاحب المحصول وغيره قال
 الخطيب في النهاية الاصل في هذا الباب سؤال النبي صلى
 الله عليه وسلم برره في قصة الافك عن رجل عايشهم المؤمنين
 وجواهره ^{في} الاستغناء في الشبه عن تركيه فالك في المتن
 . ولا بن عبد البر كل من عني . جلة العلم ولو يوهن .
 . فانه عدل يقول المصطفى . يحمل هذا العلم الخلفاء
 اي وما ثبت به العدا له الاستفاضه والشهره فمن اشتهرت
 عدالة بين اهل النقل وتجرهم من العلم وشاع الشاعليه بالنفع
 والامانة استغنى فيه بذلك عن عينه شاهد بعد التحق
 تنصيصا قال ابن الصلاح وهذا هو الصحيح في مذهبي الشافعي
 وعليه الاعتماد في اصول الفقه وممن ذكر من اهل الحديث
 الخطيب ومثل ذلك مالك وشعبة والشافعية والليث والاوزاعي
 وابن المبارك ووكيع واحمد ومن معين وابن المديني ومن حرا
 محرام في شاهده الذكر واستقامة الامر فلا يشك

هو الذي
 في المتن
 في المتن
 في المتن

عن عدالة هؤلاء واما لهم واما بئيل عن عدالة خفي امر على الطالبين
 انتهى وقد سئل احمد بن حنبل عن اسحق بن راهويه فقال
 مثل اسحق بئيل عنه وسئل من معين عن بئيل فقال مثل
 بئيل عن بئيل عبيد الله بن عبيد بئيل عن الناس وقال القاضي
 ابو بكر الباقلاني الشاهد والخبر انما احتاجا الى تركيه متى لم يكونا
 مشهورين بالعدالة والرضى وكان امرهما مشكلا ملتبسا ومجوزا فيه
 بالعدالة وغيرهما قال والدليل على ذلك ان العلم بطوبى وورن
 سيرتهما واشتهار عدلتهما اقوى في النفوس من تعدل واحد
 واشين يحوز عليهما الكذب والحماة في تعديله واعراضا عيه
 لهما الى وصفه بخير صفته الى اخر كلامه وتولى في وصف ملك
 بحم السنين فتد ابالسابع حيث يقول اذا كرددك الاثر فالك
 الخيم وقال بن عبد البر كل حامل علم معروف اعناية به فهو عدل
 محمول في امره ابدا على العدالة حتى يتبين جرحه واستدل على ذلك
 حديث رواه من طريق جعفر العقيلي من رواه معان بن
 رفاعه السلمي عن ابراهيم بن عبد الرحمن العذري قال قال
 النبي صلى الله عليه وسلم هذا العلم من كل خلف عدوله ينفور عنه تحريف
 الغاليز وانتحال المبطين وتاويل الجاهلين اورده العقيلي
 في الضعفاء في ترجمه معان بن رفاعه وقال لا يعرف الا بورداه
 ابنه في حاتم في مقدمه الجرح والتعديل وابن عدي في مقدمه

وهو الصحيح المشهور التفرقة بين التعديل والجرح فيقبل
 التعديل من غير ذكر سببه لان اسبابه كثيرة فتقبل ويشق
 ذكرها لان ذلك يخرج المعدل الى ان يقول ليس بفعل كذا ولا كذا
 وبعد ما يجب عليه تركه ويفعل كذا ويفعل كذا فتعدما
 عليه فعله فيشوق ذلك ويطول بفضيله واما الجرح فانه لا
 يقبل الا مفسرا امين السبب لان الجرح يحصل بامر واحد فلا
 يشق ذكره وان الناس مختلفون في اسباب الجرح فيطلق احدهم
 الجرح بناء على ما اعتقده جرحا وليس جرحا في نفس الامر فلا بد من بيان
 سببه ليظهر اهو قاصد ام لا ويدل على ان الجرح لا يقبل غير مفسرا
 وما استفسر الجرح فذكر ما ليس بجرح فقد روي الخطيب باسناده
 الى محمد بن جعفر المدايني قال قيل لشعبة لم تركت حديث فلان
 قال رايته يركض على بردون فترك حديثه وقولي في اخر البيت
 فما اي مما اذا يلزم من ركضه على بردون وروي ابن ابي حاتم عن
 يحيى بن شعيب قال اتى شعبه المنال بن عمر وسمع صوتا فتركه
 قال ابن ابي حاتم سمعت ابي يقول يعني انه سمع قرأه بالخاز فتركه
 السماع منه من اجل ذلك هكذا قال الخطيب في تفسير الصوت وقد
 روي الخطيب باسناده الى وهب بن جرير قال قال شعبه
 ايتت منزل المنال بن عمر وسمعت منه صوت الطنبور فتركه
 فقيل له فما سالت عنه ان لا تعلم هو وروينا عن شعبه قال قلت

ص
 ابو

ع

للحكم بن عتبة لم تركه ترو عن زاذان قال كان كثير الكلام وقال محمد بن
 حميد الرازي ثنا جرير قال رايت شمال بن حرب يقول قايما فلم
 اكتب عنه وقد عقد الخطيب لهذا بابا في الكفاية والقول الثالث
 عكس القول الاول انه يجب بيان سبب العدالة ولا يجب بيان
 سبب الجرح لان اسباب العدالة يكثر التصنع فيها فينبغي المعدل
 على الظاهر حكاه صاحب المصنوع وغيره ونقله امام الحرمين في
 البرهان والغرائب في المحول تبعاله عن القاضي في بكر والطاهر انه
 وهو منها والمعروف عنه انه لا يجب ذكر اسبابهما معا كما ينبغي
 والقول الثالث انه لا بد من ذكر سبب العدالة والجرح معا حكاه
 الخطيب والاصوليون قالوا وكما قد خرج الجرح بما لا يقدح
 لذلك يوثق المعدل بما لا يقتضي العدالة كما روي يعقوب السعدي
 في تاريخه قال سمعت انسنا يقول لا احمد بن يونس عند
 الله العمري ضعيف قال انما يعضه رافض مفضل لا يابى لورايت
 لجيشه وخضابه وهيته لعرفت انه ثقة فاستدل احمد بن
 يونس على ثقته بما ليس بحجة لان حسن الهيئة يشترط في المعدل
 والجرح والقول الرابع عكسه انه لا يجب ذكر سبب واحد منهما
 اذا كان الجرح والمعدل عالما بصيرا وهو اختيار القاضي في بكر
 ونقله عن الجمهور فقال قال الجمهور من اهل العلم اذا جرح
 من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذلك ولم يوهو يوجب

ضعف

ذلك على اهل العلم بهذا الشأن قال والذي يقول عندنا
ترك الكشف عن ذلك اذا كان الخارج علما لا لا يجب استفسار
المعدل عما به صار عنده المراجعة الى اخر كلامه ومن حكا
عن القاضي في بكر الخزاز في المتصفح خلاف ما حكاه عنه في
المحول وما ذكره عنه في المستصفى هو الذي حكاه صاحب المحصول
والامدي وهو المحرووف عن القاضي كما رواه عنه الخطيب في الغاية
والقول الاول هو الذي ينظر عليه الشافعي وقال الخطيب هو
الصواب عندنا وقال بن الصلاح انه الصحيح المشهور في
الخطيب انه ذهب اليه من خطاط الحديث وقاده مثل
البخاري ومسلم وغيرهما الى ان الجرح لا يقبل الامسرا قال بن
الصلاح وهذا ظاهر مقرر في الفقه واصوله

• فان نقل قول من جرح • كذا اذا قالوا المتسليم يصح •
• وايضا قال الشيخ قدس سره • ان يجب الوقف في الاستدلال •
• حتى يبين جنته بقوله • من اولوا الصبح من جواله •
• في البخاري احتجوا بكريمة • مع بن مروان وغيرهم •
• واحتج مسلم بن قيس قفا • نحو سويد اذ جرح ما لقا •
• قلت وقد قال ابو المظالم • واختار في تلميد العزالي •
• وابن الخطيب ان علمنا • اطلقه العالم باسما لهما •
هذا سؤل او رده ابن الصلاح على قولهم ان الجرح لا يقبل الامسرا
ولذلك تضعيف الحديث فقال ولقال ان يقول انما يعتمد

القول

الناس في جرح الرواه ورد حديثهم على الكتب التي تضمنت ائمة الحديث
في الجرح او في الجرح والتعديل وقل ما يتصرفون فيهم
بيان السبب بل يقتضون على مجرد قولهم فلان ضعيف
وفلان ليس بشي ولخود او هذا حديث ضعيف وهذا حديث غير
ثابت ولخود ذلك فاشترط بيان السبب يفضي الى تعطيل ذلك
وسد باب الجرح في الغالب الاكثر قال وجوابه ان ذلك وان لم
يعتمد في اثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في ان توقفنا عن
قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك بناء على ان ذلك اوقع عندنا
فيهم رتبة قوية بوجوب مثلها التوقف كالد ثم من اتراحب عنه
يحتج عن حاله اوجب الثقة بعد اليه قبلنا حديثه ولم نتوقف كالد
احتج بهم صاحب الصحاح وغيرهما ممن ستم مثل هلا الجرح
لا يقبل الامسرا قل فلن لا من غيرهم فافهم ذلك فانه مختصر
حسن ولما نقل الخطيب عن ائمة الحديث ان الجرح لا يقبل الامسرا
قال فان البخاري احتج بجماعه سبق من غيره الطعن فيهم والجرح
لهم كعكرمة مولي بن عيسى بن التابعين وكاسماعيل بن زياد او
ليس وعاصم بن علي وعمر بن مرزوق في المتأخرين قال وهكذا
فعل مسلم فانه احتج بسويد بن شعيب وجماعه غيرهم اشتبه عن
ينظر في حال الرواه الطعن عليهم قال وسلك ابوداود ههنا
الطريقه وغير واحد ممن بعده وقول اذ جرح اي مطلق

جرح ذلك لان سويد بن شعيب صدوق في نفسه كما قال ابو
 حاتم وصالح جزره ويعقوب بن شبيب وغيرهم وقد ضعفه
 البخاري والنسائي فقال البخاري حديثه منكرو وقال النسائي
 ضعيف ولم يفتخر الجرح واكثر من فخر الجرح فيه ذكر انما عني
 انما تلقن الشيء وهذا وان كان قاطعا فانما يفتح فيما حدث
 به بعد العي وما حدث به قبل ذلك فصحيح ولعل مستلما انما
 خرج عنه ما به عرف انه حدث به قبل عمه واما تكذيبه بن
 معين له فانه انكر عليه ثلاثة احاديث من عشو وعف وحديث
 من قال ديننا برأيه فاقولوه وحديثه عن ابي معاوية عن الاعشى
 عن عطية عن ابي شعيب عن قوتا الحنظلي والحسن بن سعيد اشباب اهل
 الجنة قال بن معين هذا باطل عن ابي معاوية قال الدارقطني
 فلما دخلت مصر وجدت هذا الحديث في مستند المجتبي وكان ثقة
 عن ابي كريب عن ابي معاوية فتخلص منه سويد فانكر عليه
 ابن معين لانه انه تفريه عن ابي معاوية ولا تختمل التردد ولم يفر
 به وانما كذب به بن معين فيما تلقنه اخراف تشبه الى اللبس كابر
 ويدخل عليه ان محمد بن يحيى السوتري قال سالت بن معمر عن سويد
 فقال ما حدثك فالتب عنه وما حدثك به تلقينا فلا قبل
 هذا على انه صدوق عندك انكر عليه ما تلقينه والله اعلم انما
 روي عنه مسلم اطلب العلم مما صحيح عنده بنزول ولم يخرج عنه

ما انفرد

ما انفرد به وقد قال ابراهيم بن ابي طالب قلت لمسلم كيف
 استخرجت الرواية عن سويد في الصحيح فقال ومن اين كنت اني
 بلست جرحه من جرحه من يمشيه وذلك ان مسلما لم يرو عن واحد من
 شيوخه من جرحه من يمشيه في الصحيح الا عن سويد بن شعيب
 فقط وقد روي في الصحيح عن واحد من بن وذهب عن جرحه
 والله اعلم وتولى قلت اني اخرا البيهقي هو من الروايد على
 بن الصلاح وهما على التسوال الذي ذكره وذلك ان امام الحرمين
 ابا المعالي الجويني قال في كتاب البرهان الحق ان كان المراد في علمنا
 باسباب الجرح والتعديل التفتينا باطلاقة والافلا وهذا هو
 الذي اختاره ابو حامد الخزازي والامام خراساني من الخطيب
 وقد تقدم نقله في شرح الايات التي قبل هذه عن القاضي
 ابي بكر وانه نقله عن المحمور ومن اختاره ايضا من الحديث الخطيب
 فقال بعد ان فرق بين الجرح والتعديل في بيان السبب على ان يقول
 ايضا ان كان الذي يرجع اليه في الجرح عدلا مرصيا في اعتقاده
 وافعاله عارفا بصفة العدالة والجرح واسباها بهما عالما باختلاف
 الفقهاء في احكام ذلك قبل قوله فيمن جرحه بحمل ولا يزال عرشه
 ص. وقلة الجرح وقيل ان ظهر من عدل الاكثر فهو المعتمد
 اذا اتعار الجرح والتعديل في راي واحد جرحه بعضهم وعدله بعضهم
 فقيه ثلاثة اقوال احدها ان الجرح مقدم مطلقا ولو كان المعدل

ب

اكثر وتقله الخطيب عن جمهور العلماء وقال ابن الصلاح انما الصحيح
وكذا صححه الاصوليون كالامام في الدين والامري لان مع الجرح
مصدق للعدل فيما اخبر به عن ظاهر حاله الا انه يحجر عن امر باطن
خفي عن المعدل والقول الثاني انه ان كان عدد المعدلين اكثر قدم
التعديل حكاه الخطيب في الكفاية وصاحب المحصول وذلك لان
كثره المعدلين تقوى احوالهم ويوجب العمل بخبرهم وقوله الجارح
يضعف خبرهم قال الخطيب وهذا خطأ لعدم ثبوتهم لان
المعدلين وان كثروا ليسوا بخبرون عن عدم ما اخبر به الجارح
ولو اخبروا بذلك لكانت شماعة باطلة على في والقول الثالث
انه يتعارض الجرح والتعديل فلا يخرج احدهما بمرجح حكاه ابن
الحاجب وكلام الخطيب يقتضي في هذا القول الثالث فانه
قال اتفق اهل العلم على ان من جرحه الواحد والاثنا وعده
مثل عدد من جرحه فان الجرح به اولى في هذه الصور حكاه
الاجماع على ثبوتهم الجرح خلاف ما حكاه ابن الحاجب وقول
الاكثر هو في موضع الحال وجامع فاما قرينة السناد قوله
تعالى الجرح من الاغنياء الاول على ان جرح ثلثي قاصر والادل في موضع
حاله من وسيم التعديل ليس كمن به الخطيب والفقهاء الصلبة
وقيل يكفي بخوان يقال لا حديث الفقهاء بل لو قال لا
جميع اشياء في ثبوت لوم استدل بقبول ثبوتهم

وغير

وبعض من حقق لم يرد من علم في حق من قلده
التعديل على الاتهام من غير تسمية المعدل كما اذا قال حدثني الثقة
ونحو ذلك من غير ان يسميه لا يكتفي به في التوثيق كما ذكر الخطيب يوكر
والفقيه الصربي وابونصر بن الصباغ من الشافعية وغيرهم وحكي
بن الصباغ في العدة عن ابن جنيته انه لا يقبل وهو ما شغل
قول من تلحق بالمثل واول ما يقبل والصحيح الاول لانه وان كان
ثقة عنده فربما لو سماه لكان ممن حرجه غير الجرح قاذج بل اضربه
عن تسميته رتبة توقع تردد في القلب بل زاد الخطيب قبل
على هذا بانه لو صح بان جميع شيوخه ثقات ثم روي عن من لم يسميه
اذا لا تغل تركيته له قال الخطيب في الكفاية اذا قال العالم كل
من روي عنه فهو ثقة وان لم اسمه ثم روي عن من لم يسميه فانه يكون
من كماله غير ان لا يعمل على تركية لجواز ان يعرفه اذا ذكره بخلاف العدالة
لعم اذا قال العالم كل من روي له لم عنه واسميه فهو عدل رضي مقبول
الحديث كان هذا القول تعدل لكل من روي عنه وسماه هكذا جرح
به الخطيب قال وكان ممن تملك هذه الطريقة عبد الرحمن بن مهدي
زاد البيهقي في مع ابن مهدي مالك بن النضر وتلحى بن شعيب
القطان قال وقد يوجد في رواية بعضهم الرواية عن بعض الضعفاء
لحقا حاله عليه كرواية مالك عن عبد الكريم بن ابن الحارث في التعديل
على الاتهام قوله في اخوان احدى انه لا يقبل مطلقا كما لو عينه لانه

رواية عن عبد الرحمن بن مهدي
قال لا يقبل الا من روي
عنه مالك بن النضر
وطريقه حسن وطالح
الدرجة العليا والصحيح
عنايب

۱۰

ما من في الجالدين معاً والقول الثاني وهو ما حكاه بن
 الصلاح عن اختيار بعض المحققين انه ان كان القائل لذلك
 عالماً بجزا ذلك في حق من يوافقه في مذهبه يقول ما لك اخبرني
 الثقة وبقول الشافعي ذلك ايضا في مواضع وعلمه يدل كلام
 ابن الصباع في الحديث فانه قال ان الشافعي لم يورد ذلك ل
 احتجاجا بالخبر عليه غيره وانما ذكره لاصحابه قيام الحمد عنه على
 الحكم وقدم من هو من روي عنه ذلك وقد بين لبعض العلماء
 بعض ما ائتمروا به لك باعتبار شيوعهما حيث قال
 مالك عن الثقة عنه عن عبد الله بن عبد الله بن الاشج فالثقة
 مخرمه بن عمر وحيث قال عن الثقة عمر بن شعيب فثقة
 عبد الله بن وهب وقيل الزهري ذلك ابو عمر بن عبد البر
 عوسر وقال ابو الحسن بن الحسن بن ابراهيم الا يرى
 السجستاني في كتاب فضائل الشافعي سمعت بعض اهل المعرفة
 بالحديث يقول اذا قال الشافعي في كتابه اخبرنا الثقة عن بن علي
 ذيب فهو ابن علي فديك واذا قال اخبرنا الثقة عن الليث بن
 سعد فهو يحيى بن جستان واذا قال اخبرنا الثقة عن الوليد
 بن كثير فهو ابواسامه واذا قال اخبرنا الثقة عن الاوزاعي
 فهو عمر بن علي سلمة واذا قال اخبرنا الثقة عن ابن حزم
 فهو مسلم بن خالد واذا قال اخبرنا الثقة عن صالح مولى

قال الشيخ رحمه الله قال بعض شياخي فخرنا علي بن
يحيى ان الحق عندك هو من يسطع على رايه فيجزم الصواب في الصغر
والكل ارايت مقدمة الخراج والتعدلات لا يكاد يعلم ولا يفطن للاسعيد

الكون

حدث العريان ، واهماله عن الثقة وعمره وشيخه قال بن عدي
من أسماء آل الطرائي وكلهم واهماله عن الثقة عنه منو محرمه
من اليك بقوله مالك حدثني الثقة وهو قال محرمه من كبر لا يستحق

الثَّوْمَةُ فَمَوَابِرُهُمْ بِنِجَاحٍ وَأَسْلَمَ ن
وَلَمْ يَرَوْا فِتْنَةً أَوْ عَمَلًا عَلَى فِاقِ الْمَنْزِلِ فَصَحَّحَ لَهُ
وَلَيْسَ تَعْدِيلُهُ بِالْعَلِيِّ الصَّحِيحِ رَوَاهُ الْعَدْلُ عَلَى التَّصْحِيحِ
أَيْ وَلَمْ يَرَوْا فِتْنَةً أَوْ عَمَلًا عَلَى فِاقِ حَدِيثِ حُكْمَانِهِ بِصَحِّهِ ذَلِكَ
الْجَدِثَ لَا مَكَانَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُ احْتِطَاؤًا أَوْ لَدَلِيلًا آخِرَ
وَأُفِقَ ذَلِكَ الْخَبَرَ وَامَارَ رَوَايَةَ الْعَدْلِ عَنْ شَيْخٍ بَصْرِيٍّ أَتَمَّهُ فَهَلْ
ذَلِكَ تَعْدِيلٌ لَهُ أَمْ لَا فَيَنْتَهِي ثَلَاثَةُ اقْوَالٍ أَحَدُهَا أَنَّهُ لَيْسَ بِتَعْدِيلٍ
لأنه مجوزان روي عن غيره عدل وهذا قول أكثر العلماء أهل الحديث
وغيرهم وهو الصحيح كما قال من الصلاح والثاني أنه تعديل
مطلقاً إذ لو علم فيه جرماً لذكره ولكن غاشاً في الدين لو علمه ولم
يذكره حكاه الخطيب وغيره قال أبو بكر الصوفي وهذا خطأ لأن الرواية
تعريف له والعدالة بالخبرة واجاب الخطيب بأنه قد لا يعلم
عدالته ولا جرحه والثالث أنه ان كان العدل الذي روي عنه لا يروي
الأعمى عدل كانت روايته تعديلاً والأفلا وهذا هو المختار وعند
الأصوليين كالشيف لا مدي في عمره من الحاجب وغيرهما أما إذا
روي عنه من غير تصريح باسمه فانه لا يكون تعديلاً بل لو عدل
على الاتهام لم يلتفت به كما تقدم

و اختلافوا هل يقبل المجهول ، وهو على ثلاثة مجعول ،
بجمله عين من راء فقط ، ورده الاكثر والقسم الوسيط .

والرواية تعدل على الصحيح

، مجهول حال باطن و ظاهر . وحكمه الرد الى الجواهر .
 . والثالث المجهول للعدالة . في باطن فقط فقد راي له .
 . بحيث في الحكم بعض من منع . ما قبله منهم شلح فقط .
 . به وقال الشيخ ان العلام . يشبهه ما اذا جعلا
 . في كتب من قبله . اشبهت . خبره بعض من بها قد روت .
 . في باطن الامم وبعض يشبه . هذا القسم مستورا وفي نظر . ش
 اختلاف العلماء في قبول روايه المجهول وهو على ثلثة اقسام
 مجهول العين ومجهول الحال ظاهر او باطنا ومجهول الحال باطنا
 القسم الاول مجهول العين وهو لم يرو عنه الا رواه واحد
 وفيه اقوال الصحيح الذي عليه اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم
 انه لا يقبل الثاني يقبل مطلقا وهذا قول من لم يشترط في
 الراوي مزيدا على الاسلام والثالث ان كان المنفرد بالرواية
 عنه لا يروي الا عن عدل كابن مهدي ويحيى بن شعيب ومن
 ذكر معهما واكتفينا في التعديل بواحد قبل والا فلا والرابع
 ان كان شهورا في غير العلم بالزهد او الجند قبل والا فلا وهو
 قول بن عبد البر وسياق نقله والخامس ان زكاه احد
 من ابيه الجرح والتعديل مع روايه واحد عنه قبل والا فلا
 وهو اختيار ابي الحسن بن القطان في كتاب بيان الوهم
 والالهام قال الخطيب في الكفايه المجهول عند اصحاب

ط

الحديث هو كل من لم يشتهر فطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلم
 به ومن لم يعرف حديثه الا من جهة را واحد مثل عمر وذو ميثر
 وجابر الطائي وعبد الله بن اعمر الهمداني والهيثم بن جابر ومالك
 بن اعمر وشعيب بن جابر وقيس بن كرم وخمر بن مالك قال وهو
 كلهم لم يرو عنهم غير ابي اسحق الشيباني ومثل سمعان بن مشيخ والزهري
 بن ميثر لا يعرف عنهما را والا الشعبي ومثل كبريت بن وائل وكلام بن
 جزل لم يرو عنهما الا ابو الطفيل عامر بن وائل ومثل يزيد بن عبيد بن
 بن وعنه الاخلاص بن عمر ومثل حري بن كليب لم يرو عنه الا قتادة
 بن دعامة ومثل عمير بن اسحق لم يرو عنه سوى عبد الله بن عون وغير
 من ذكرنا وروينا عن محمد بن يحيى الذهلي قال اذا روي عن المحدث رجلا
 ارتفع عن اسم الجمالة وقال الخطيب اقل ما ترتفع به الجماله ان روي
 عنه اثنان فضاء من المشهورين بالعلم الا ان لا يثبت له حكم
 العدالة بروايتها عنه واعتزض عليه بن الصلاح بان الهزهارزي عنه
 الثوري ايضا قلت وروي عنه ايضا الجراح بن مليح فيما ذكره ابن ابي
 حاتم وسمي اياه ما زنا بالالف لا بالياء ولعل بعضهم اياه فكتب بالياء
 كذا في بعض النسخ وخمر بن مالك روي عنه ايضا عبد الله بن قيس وذكره
 ابن حبان في الثقات وسمي ه خمر بن مالك وذكر الخلاف وفيه النصف
 والتكثير ابن ابي حاتم وكذلك الهيثم بن جابر روي عنه ايضا سلمة بن هبيل
 قاله ابو حاتم الرازي واما عبد الله بن اعمر ومالك بن اعمر فقد جعلهما ابن

نسخة
 الكرم في اللغة
 الزعفران

قلت

ما كولا واحداً اختلف على من استحق اسمه وكنى قرواش زوى عنه
ايضا قتاده فيما ذكره البخاري وابن جبار في الثقات وسمى ابنه
حاتم اباه قريشا وحاتم بن جرير ذكره البخاري في تاريخه فقال اطلب
اي بما موجه وخطاه بن في تاريخه في كتاب جمع فيه وهاهنا التاخر
وقال انما هو حاتم اي بالميم ثم تعقب ابن الصلاح بعصر كلام الخطيب
المتقدم بان قال قد حرج البخاري حديث جماعة ليس لهم غير راو
سهم مرد اسر السيل لم يرو عنه غير قيس بن في جازم وخرج مسلم
حديث قوم ليس لهم غير راو واحد منهم ربيعة بن عيسى
لم يرو عنه غير في سلمه ابن عبد الرحمن وذلك منما مصيلة ان
الراوي قد خرج عن كونه بمحمولا مرد وذاير رايه واحد عنه واللاف
في ذلك متجه نحو الجاه الخلف المعروف في الاكتفاء بواحد
في التعديل قلت لم ينفرد عن مرد اسر قيس بل زوى عنه ايضا
زياد بن علافة فيما ذكره المزني في التهذيب وفيه نظر ولم ينفرد عن
ربيعة ابو سلمه بل زوى عنه ايضا اجم المحدث خظه بن علي وايضا
مرد اسر وربيعة من مشاهير الصحابة فمرد اسر من اهل التجره وربيعة من اهل
الصفه وقد ذكر ابو مسعود ابراهيم بن محمد الدمشقي في جزاها جاز فيه
عن اعتراضات الدارقطني على كتاب مسلم فقال لا اعلم روى عنه علي
عمر بن مسلك الجنبى احد غير ابي هاشم في رايه الي هاشم وحيه
لا يرتفع عنه اسم الجاهله الا ان يكون معروفا في قبيلته او روى عنه

احد معروف مع ابي هاشم في يرتفع عنه كل من لم يرو عنه الا رجل
واحد فهو عندهم مجهول الا ان يكون رجلا مشهورا في غير حمل
العلم كاشتهار مالك ابن دينار بالبصرة وعمر بن موسى كوفي
بالخبره انتهى فشهد هذين بالصحة عبد اهل الحديث كذا
في الثقة به من مسلك وعمر ووايه اعلم القسم الثاني بمجهول
الحال في العدالة في الطاهر والباطن مع كونه معروف العين
بروايه عدلين عنه وفيه اقوال **احدها** وهو قول الجاهم كما
حكاه ابن الصلاح ان روايته غير مقبولة **والثاني** يقبل مطلقا وان
لم يقبل روايه القسم الاول قال الصلاح وقد يقبل رواية
المجهول العدالة من لا يقبل روايه المجهول العين **والثالث** ان
كانت الروايات او الرواة عنه فيهم من لا يروى عن غير عدل
قبل والا فلا القسم الثالث بمجهول العدالة الباطنية وهو عدل
في الطاهر فهذا الختم به بعض مراد القسمين الاولين وبه قطع الامام
سليم بن يعقوب الكرازي قال لان الاخبار مبني على حسن الظن بالراو
ولان روايه الاخبار تكون عند من يتعدى عليه معرفه العدالة
في الباطن فاقصر فيها على معرفه ذلك في الطاهر ويقارن
الشمادة فانها تكون عند الحكم ولا يتعدى عليهم فاعتبر
فيها العدالة في الطاهر والباطن قال ابن الصلاح ويزيد ان يكون
الحمل على هذا الراوي في كثير من كتب الحديث المشهور في غير

معدود من اهل الحديث من الجاهل روى في غير ذلك جازم ولم يرو عنه غيره
قال بن عبد الله الاستيعاب
الصالحين لا يثبتون فيهم

قال بن عبد الله الاستيعاب
خلفا عن ذكره ذلك البخاري في التاريخ
والصالحين لا يثبتون فيهم

اي من صحاح اخر والدرر روى عنه قيس مرد اسر مالك الاستيعاب وهذا ما لا اعلم فيه
اي من صحاح اخر والدرر روى عنه قيس مرد اسر مالك الاستيعاب وهذا ما لا اعلم فيه
اي من صحاح اخر والدرر روى عنه قيس مرد اسر مالك الاستيعاب وهذا ما لا اعلم فيه

واحد من الرواة الذين يقدم العمد بهم وتعددت الحجة
 الباطنة بهم والله اعلم واطلق الشافعي كلامه في اختلاف الحديث
 انه لا يخرج المجهول وحكي البيهقي المدخل ان الشافعي لا يخرج بالحديث
 المجهولين ولما ذكر ابن الصلاح هذا القسم الاخير قال وهو
 المستور من كون عدل في الظاهر ولا يعرف عدلته باطنه ان
 كلامه وهما الذي نقل كلامه اخرا ولم يسمه هو البغوي فهذا
 لقطه لخروجه في التهذيب تبعه عليه الرازي وحكي الرازي في
 الصوم وحيث في قبول روايه المستور من غير ترجيح وقال النووي
 في شرح المذهب ان الاصح قبول روايته وقول وفيه نظر المستور
 كلام ابن الصلاح فهو من الروايد التي لم يميز ووجه النظر الذي
 اشرت اليه هو ان عبارة الشافعي في اختلاف الحديث ما
 يقتضي ان ظاهري العدالة من حكم الحاكم بشاذهما فقال في
 جواب سوال اورده فلا يجوز ان يترك الحكم بشاذهما اذا كانا
 عدلين في الظاهر بل هذا لا يقال لمن هو هذه المثابة مستور
 في كلام الرازي في الصوم ان العدالة الباطنة هي التي يرجع فيها
 الى احوال المراكز ونقل الروايات في الحجر عن بعض الشافعي في الامر
 انه لو حضر العقد رجلان مسلمان ولا تعرف حالهما من الفسق
 والعدالة انعقد النكاح لهما في الظاهر قال لان الظاهر
 من المسلمين العدالة والله اعلم

قد قال بعض علماء الحديث

والظاهر

والخلف في مستند ما رواه قيل برده مطلقا واستنكر
 وقيل بل اذا استعمل الكذب بصره مذهب له وتسا
 للشافعي اذ يقول اقبل من غير خطايه ما نقلوا
 والاشهر من رواة الاعلان رد راد غاتهم فقط ونقل
 وفيه ما بين حبان النفاق ورؤاه اهل يدع في الصحيح ما دعوا ش
 اختلفوا في روايه مستند لم يكفر في بدعيته على احوال فقبل رد روايته
 مطلقا لانه فاسق ببدعيته وان كان متلو لا ترد كالفاسق بغير
 تاويل كما استوى الكافر المتاول وغير المتاول وهذا سرور
 ملك كما قال الخطيب في الكفايه وقال ابن الصلاح انه بعيد عما
 للشايخ عن ابنه الحديث فان تهم طائفة بالرواية عن المتبدعة
 غير الرعاية كما سياتي والقول الثاني انه ان لم يكن ممن يستحل الكذب
 في بصره مذهب اولاهل مذهبه قبل سواد عي الي بدعة ام لا
 وان كان ممن يستحل ذلك لم يقبل وعز الخطيب هذا القول للشافعي
 لقوله اقبل شهادته اهل الامم الا الخطايه من الرافضة لانهم
 يرون لشهادته بالزور ولمواقيهم قال وحكي ايضا هذا عن ابن
 ليلى والثوري وابن يوسف القايني وروي البيهقي في المدخل عن الشافعي
 قال ما في اهل الامم اقوم اشهد بالزور من الرافضة والقول الثالث
 ان كان داعية الى بدعته لم يقبل وان لم يكن داعية قبل والبدع مذهب
 احمد كما قال الخطيب قال ابن الصلاح وهذا مذهب الكثر والاكثر

في قول غير الداعي ايضا اذا تقرر ان الصلاح
على كونه لا لافاقا وعنده الصور الا في ان

وهو اعد لها واولها قال ابن جبار الداعية الى البدع لا يجوز
الاحتجاج به عند امتنا فاطمة لا اعلم بينهم فيه اختلاف وهذا
حكم بعض اصحاب الشافعي انه لا خلاف في اصحابه انه لا يقبل
الداعية وان الخلاف بينهم فيمن لم يدع الى بدعة فهو ونقل
فيه ابن جبار اتفاقا اي في رد روايه الداعية واما الثانية فانه
قال في تاريخ الثقات في ترجمه جعفر بن سليمان الضعيف ليس بين
اهل الحديث من امتنا خلاف ان الصدوق المتفق اذا كان فيه
بدعة ولم يكن يدعو اليها ان الاحتجاج باخبار جابر فاذا دعي الى
بدعته سقط الاحتجاج باخباره وفي المسئلة قول رابع لم
حكمه بن الصلاح انه يقبل اخبارهم مطلقا وان كان كانوا هارا
او فاسقا بالنار بل حكاة الخطيب عن جماعة من اهل النقل
والمكلمين وقول رواه الاعداء اي ابن الصلاح وهي جملة معترضة
بسن المستد والخبر وفي الصحيحين كثير من احاديث المبتدعة
غير الدعاة احتجاجا واستنشها اذا كثر بن حطان وداود ابن
الحصين وغيرهما وفي تاريخ ينسابور الحالك في ترجمة محمد يعقوب
بن الاخرم ان كتاب مسلم ملا من الشيعة وقول والخلف في
مبتدع ما كثر احترازا عن المبتدع الذي كثر بدعته كالمجتمه
ان قلنا بتكفيرهم على الخلاف فيه قال ابن الصلاح لم يحك في خلافا
وحكاة الاصوليون قد ذهب القاضي ابو بكر الى رد روايته مطلقا

الخالف

كالكاثر الخالف والملم الفاسق ونقله السيف الامدي عن الاعم
وبه جزم ابو عمرو والحاجب وقال صلح الحصول الحق انه
ان اعتقد حرمة الكذب قبلنا روايته والا فلا لان اعتقاد حرمة
الكذب يمتنع منه

- وللحميد والامام احمد بان من كذب تعمدا
- اي في الحديث لم يقد يقبله وان يتب والصرف في مثله
- واطلق الكذب وزاد ان من ضعف نقلا لم يقبل
- وليس كالشاهد والسمعي ابو المظفر يرى في الحائض
- كالكذب في خبر اسقاط ما له من الحديث قد تقدم

من تعمد كذا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه
لا يقبل روايته ابدا وان تاب وحسنت ثوبته كما قاله غيره واحد
من اهل العلم منهم احمد ابن حنبل وابو بكر الحميدي اما الكذب
في حديث الناس وعنده من اسباب الفسق فانه يقبل روايته
التاييب منه قال بن الصلاح واطلق الامام ابو بكر الصيرفي الشافعي
فيما وجدت له في شرحه لرسالة الشافعي فقال كل من اسقطنا
خبر من اهل النقل ككذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بنوثة
تظهر ومن ضعفنا نقله لم نجعله ثوبا بعد ذلك وذلك ان ذلك مما
اقررت فيه الراية والشهادة قلت الطاهر انما اراد الكذب
في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ولم لا مطلقا بذليل قوله

نفي

من اهل النقل اي الحديث ويدل على ذلك انه قد عدل بالحديث
فيما رايته في كتابه الدلائل والاعلام فقال وليس يطعن على الحديث
الا ان يقول بتمدد الكذب فهو كاذب في الاول ولا يقبل خبر
بعد ذلك انتهى وقول والصبر في هو مجرور عطفا على قولي والجملة
وقولي بعد ان اي بعد ان ضعف حذف لدلالة ضعف المتقدمه
عليه وذكر ابو المظفر السمعاني ان من كذب في خبر واحد وجب اسقاط
ما تقدم من حديثه قال بن الصراح وهذا ايضا من حيث المعنى
ساد كره الصبر في (ن) ص

وروي عن ثقة فكذا لا فقد تعارضا ولكن كذبه
لا تثبت بقوله شيعه فقد كذبه الاخر وادد ما وجد
ان رده بلا ذكره ما يقتضي شيئا فقد اوا
الحكم للذكر عند المعظم وحكي الاستقاط عن بعضهم
لعمد الشاهد والمثل نسيه تميميل الذي احده
عنه فكان بعد ربه عن نفسه يرويه من يرضيه
والشافعي في ابن عبد الحكم يروي عن الحنفية خوف النهم
اذا روي ثقة عن ثقة حديثا فكنه المروي عنه مرعا كقول كذب
على او يتفق حازم كقول ما رويته هذا فقد تعارض قولهما
فترد ما وجد الاصل لان الراوي عنه فرعه ولكن ثبتت
كذب الفرع بتكذيب الاصل له في غير هذا الذي نقاه

بحيث يكون ذلك جرحا للفرع لانه ايضا مكدب لشيوخه
في نفسه لذلك وليس قبول جرح كل منهما باولي من الاخر
فتساوتا وقول في اخر البيت كذبه معقول مقدم لقول
لا تثبت وقولي واوردد ما وجد اي اردده من حديث
الفرع اذا نفي الاصل لخديثه الفرع به خاصه ولا يرد
من حديث الاصل نفسه اذا حدث به كما صرح القاضي ابو
يكر فيما حكاه الخطيب عنه وكذا اذا حدث به فرع آخر
ثقه عنه ولم يكن به الاصل فهو مقبول وهذا واضح اما اذا لم
يكن به الاصل مرعا ولكن قال لا اذكره او لا اعرفه ونحو ذلك
مما يقتضي جواز ان يكون نسيه فذلك لا يقتضي رد روايته
الفرع عنه ومع ذلك فقد اختلف فيه هل يكون الحكم للفرع
الذكر او الاصل الناشئ فذهب جمهور اهل الحديث جميعا
وجه الفقهاء والمتكلمين الى قبول ذلك وان نسيان الاصل
لا يستقط العمل بما نسيه قال بن الصلاح وهو الصحيح وذهب
بعض اصحابنا الى حنيفة الى استقاطه بذلك وحكام بن الصباغ
في العدة عن اصحابنا الى حنيفة مثال ما رواه ابوداود
والترمذي وابن ماجه من روايه ربه ابن عبد الرحمن
عن شميل بن ابي صالح عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
صلى الله عليه وسلم يحيى باليمن مع الشاهد زاد ابوداود في

في رواية ابن عبد العزيز الدارودي قال فذكرت ذلك
 لشميل فقال اخبرني ربيعة وهو عندي ثقة اني حدثت اياه
 ولا احفظ قال عبد العزيز وقد كان اصابت شمهلا عليه
 ادهيت بعض علقه ونسي بعض حديثه فكان شميل
 بعد حديثه عن ربيعة عنه عن ابيه ورواه ابو داود ايضا
 من رواية سليمان بن بلال عن ربيعة قال سليمان فلقيت
 شملا فسالته عن هذا الحديث فقال ما اعرفه فقلت له
 ان ربيعة اخبرني عنك قال فان كان ربيعة اخبرك عن
 حديث به عن ربيعة عنى وقد مثل من الصلاح لحديث آخر
 تركت التمثيل به لما ساذكره وهو حديث رواه الثلاثة
 المذكورون من رواية سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة
 عن عائشة مرفوعا اذا نكحت المراه بغرا ذن ولها فمكلاهما
 باطل فذكر الترمذي ان بعض اهل الحديث صنع من اجل
 ان ابن جريح قال ثم لقيت الزهري فسالته فافكره واما تركت
 التمثيل بهذا المثال لعدم صحة انكار الزهري له فقد ذكر
 الترمذي بعد عن ابن معين انه لم يذكر هذا الحرف عن ابن
 جريح الا اسماعيل بن ابراهيم قال وسماعه عن ابن جريح ليس
 بذلك انما صح كتيبه على كتب عبد الحميد بن عبد العزيز بن
 داود ما سمع من ابن جريح وضعف يحيى رواية اسمعيل بن

في

ابراهيم عن ابن جريح وقد جمع غير واحد من الائمة اخبار
 من حديثه ونسي منهم الداروقي والخطيب قال الخطيب في
 الكفاية ولاجل ان النسيان غير تامون على الانسان فيادروا
 الى نحو ما روي عنه وتكذيب الراوي له كره من كره من العلماء
 الحديث عن الاحياء روي عن الشعبي انه قال لا بن عوف لا
 لحديثي عن الاحياء وعن معمر انه قال لعبد الرزاق ان قدرت
 الاحدث عن رجل حي فافعل وعن الشافعي انه قال لا بن عبد الحكم
 اياك والرواية عن الاحياء وفي رواية البيهقي في المدخل لا تحدث
 عن حي فان الحي لا يومن عليه النسيان قاله له حير روي عن
 الشافعي حكايه فانك هائم ذكره ان ص

ومن روي باحقة لم يقبل . الحق والرازي وابن حنبل
 وهو شبهه اجرة القران . لحزن من مرقع الانسان
 لكن ابو يعين الفصل اخذ . وعنه ترخصا فان بند
 شغلا به الكتب اجزا فافا . افصح الشيخ ابو حنبل

اختلفوا في قبول روايه من اخذ على التحدث اجزا فدها احمد
 واشيخ وابو حاتم الرازي اليه انه لا يقبل ورخص في ذلك اخرون
 منهم ابو يعين الفصل بن دكين شيخ البخاري وعلي بن عبد العزيز البغوي
 فافخذوا العوض على الحديث قال ابن الصلاح وذلك شبهه باحد
 الاجرة على تعليم القران ولحقه غير ان في هذا من حيث العرف مما

ب

للمروق والظن يتأبعا عليه الا ان يقتصر ذلك بعد شفي ذلك
 عنه كمثل ما حدثني الشيخ ابو المظفر عن ابيه الحافظ ابي سعيد
 السمعاني ان ابا الفضل محمد بن ناصر ذكر ان ابا الحسين بن القنور
 فعل ذلك لان الشيخ ابا النخاس الشيرازي افتاه لجواز اخذ الاجرة
 على الحديث لان اصحاب الحديث كانوا يمنعونه عن الكسب
 لحاله فقولي بخرم من مروق الانسان اي اخذ الاجرة على الحديث
 لا على القران فعلى هذا يكون بخرم جزا بعد خبر
 . قد دد وتساهل في العمل ، كالنوم والاداء كالمزاج
 . او قبل التلقين او قد وصفه بالمنكرات كقوة او غرقا
 . بكثره التهور في حديثه ، اصل صحيح فهو ردي ان
 . بكثره غلطه فمما رجع . سقط عنده حديثه
 . كذا الحديث مع بن حنبل ، وابن المبارك راوا في العمل
 . قال وفيه نظر نعم اذا . كان عنادا منه ما يكره اذا
 اي ورد وارواه عن عرف بالتساهل في سماع الحديث وتحملة
 كالنوم اي كمن ينام هوا وشحه في حالة السماع ولا يبالي بذلك
 وكذلك رد وارواه من عرف بالتساهل في حاله الاداء للحديث
 كايودي لامن بها اصل صحيح مقابل على اصله او اصل شحه على ما
 سياتي وكذا رد وارواه من عرف بقبول التلقين في الحديث
 وهو ان يلقن الشيخ الشيء وتحدث به من غير ان يعلم انه من حديثه

مروي

كوبتي ابن دينار ونحوه وكذلك رد وحديث من كثر المناكير
 والشواذ في حديثه كما قال شعبه لا يترك الحديث الشاذ
 الا من اجل الشاذ وقيل له ايضا من الذي ترك الرواية عنه
 قال اذا اكثر من المعروف من الرواية ما لا يعرف من حديثه
 واكثر الغلط وكذلك رد وارواه من عرف بكثره التهور في
 رواياته اذ المحدث من اصل صحيح فقولي وما حدث من
 اصل فهو في موضع الحال اي ورد حديث من عرف بكثر التهور
 في حال كونه ما حدث من اصل صحيح اما اذا حدث من اصل
 صحيح فالسمع صحيح وان عرف بكثر التهور لان الاعتماد حينئذ
 على الاصل لا على حفظه قال السامعي في الرسالة من كثر غلطه
 من المحدثين ولم يكن له اصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه كما يكون
 من اثر الغلط في الشهادات لم يقبل شهادته وقولي فهو ردي
 اي مردود واما من اصر على غلطه بعد البيان فورد عن ابن
 المبارك واحمد بن حنبل والحميدي وغيرهم ان من غلط في
 حديثه وبين له غلط فلم يرجع عنه واصر على روايته ذلك
 الحديث سقطت رواياته ولم يكتب عنه قال ابن الصلاح
 وفي هذا نظر وهو غير مستنكر اذا اظهر ان ذلك منه على وجه
 العناد او نحو ذلك وقال ابن مهيدي لشعبه من الذي يترك
 الرواية عنه قال اذا تمارى في غلط مجمع عليه ولم يتم نفسه

مجمع

وقد عرفت ان هذا هو الذي يترك الرواية عنه
 التهور في حديثه او كذا في رواية غيره
 من التهور في حديثه

عند اجتماعهم على خلافه او رجل منهم بالكذب وقال ابن حبان ان
من يراه حطاه وعلم فلم يرجع عنه وتماحى في ذلك كان
كذابا بعلم صحيح

واعرضوا في هذه الامور عن اجتماع هذه الامور
لغيرها بل كيف بالعقل المسلم البالغ غير القائل
بالمفسوق طاهر وفي الصبيان ثبت ما روي بخط مؤلف
وانه يروي من اصل واقفا لاصل شيخه كما قد سبق
لنحو ذلك اليه في فلقه في السماع لتسلسل السند
اعرضنا في هذه الاعصار المتاخمة عن اعتبار مجموع هذه
الشروط لعشرها وتعد روافدنا فيها في اهل هذه الشيخ
بكونه مسلما بالغافلا غير متطاهر بالفسق وما يجزى المروء
على ما تقدم وكيف في اشتراط ضبط الراوي بوجود سماعه
مثبتا خطه ثقة غير متهم وروايته من اصل موافق لاصل
شيخه وقد سبق في نحو ذلك البيهقي لما ذكر توسع من توسع
في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم
ولا يحسنون رواته من كتبهم ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد
ان يكون القراء عليهم من اصل سماعهم وذلك لتدوير الاحاديث
في الجوامع التي يجمعها ائمة الحديث قال فمن حال اليوم
نحديش لا يوجد عنهم جميعهم لم يقبل منه ومن جاء حديث

مؤلف

معروف عندهم فالذي يرويه لا يتفرد بروايته والحج ذقابه
حديثه بروايته غيره والقصد من روايته والسماع منذ ان
يصير الحديث مشكوكا لا يحدثنا واخبرنا ويبيع هذه الكرامة
التي خصت بها هذه الامة شرفا للنبينا محمد صلى الله عليه وسلم
ولذلك قال السلف في جرحه اجمعه في شرط القراءة ان الشيوخ
الذين لا تعرفون حديثهم الاعتماد في روايتهم على الثقة المتيقن
عنهم لا يعلمهم وانهم المالكه تؤمن من الحفاظ الى حفظ الاسانيد
اذ ليسوا من شرط الصحة الا على وجه المتابعة ولولا خصه
العلماء المجازات الكتاب عنهم ولا الروايه الا عن قوم منهم
دون اخرين انتهى وهذا هو الذي استقر عليه العمل قال الذهبي في
مقدمه كتابه الميزان العمدة في زماننا ليس على الروايه بل على الحديثين
والمفيدين الذين عرفنا عد التهم وصدقهم في ضبط اسما
السامعين قال ثم من المعلوم انه لا بد من صوت الراوي وشره

مراتب التعديل

الخرج والتعديل في هذه بنو حاتم اذ رتبته
والشيخ زاد فيهما وزدت ما في كلامه عليه حمد
هذه الترجمة محفوفة ببيان الفاظهم في التعديل التي بدل
تغايرها على تباين احوال الرواة في القوه وقد ريت بنو حاتم
في مقدمه كتابه الجرح والتعديل طبقات الفاظهم فيما افاجاد

واحسن وقد اوردها ابن الصلاح وزاد فيما الفاظ اخدها
 من كلام غيره وقد زدت عليها الفاظا من كلام اهل الشأن غير
 متميزة بقلبي لاكني اوضح ما ردت عليه مما هنا ان شاء الله تعالى
 ص. فارفع التعديل ما كورته. كنهه ثبت ولو اعدته .
 . ثم عليه ثقة او ثبت او . متفق او حجة او اذا عروا .
 . الحفظ او وسط العدول . ليس باثر صدوق وصل .
 . هناك ما موثقا او يثب . بحله الصدوق وروايتي .
 . الصدوق ما هو لا يشك . او وسط تحسب وشرح فقط .
 . او صالح الحديث ومعار . جيد حسنة مناسبه .
 . حتى لا صدوق ان شاء الله . ارجو ان لا يترجم باسرا . ش .
 مراتب التعديل على الاجل اخصر طبقات فالمرتبه الاولى العليا
 من الفاظ التعديل ولم يذكرها ابن ابي حاتم ولا ابن الصلاح فيما
 زاده عليه وهي اذا كرر لفظ التوثيق المذكور في هذه المرتبه الاولى
 امامه تباين اللفظين فقولهم ثبت حجة او ثبت حافظ او ثقه
 ثبت او ثقه متفق او محذوك وامامه اعاده لفظ الاول
 فقولهم ثقه ثقه ونحوها وهذا المراتب بقول ولو اعدت اي
 ولو اعدت اللفظ الاول بعينه فلهذه المرتبه اعلى العبارات
 في الرواه المقبولين كما قاله الحافظ ابو عبد الله الذهبي في
 مقدمه كتابه ميزان الاعتدال وقولي ثقه ثبت استير

بالمنازل

بالمنازل الى ان المراد تكرار الفاظ هذه المرتبه الاولى المطلق
 تكرار التوفيق للمرتبه الثانيه وهي التي جعلها ابن ابي حاتم وتبعه
 ابن الصلاح المرتبه الاولى قال ابن ابي حاتم وحدت الفاظ
 في الجرح والتعديل على مراتب شتى فاذا قيل الواحد انه ثقه
 او متفق فهو بمنزله بحدسه قال ابن الصلاح وكذا اذا قيل
 ثبت او حجه وكذا اذا قيل في العدل انه حافظ او ضابط
 قال الخطيب رفع العبارات ان يقال حجه ثقه المرتبه
 الثالثه قولهم ليس به باسرا ولا باسره او صدوق وامامه
 او خيار وجعل ابن ابي حاتم وابن الصلاح هذه المرتبه الثانيه
 واقتصر فيها على قولهم صدوق او لا باسره وادخلها قولهم
 بحله الصدوق قال ابن ابي حاتم ان من قيل في ذلك فهو من ثلث
 حديثه وينظر فيه واخرت هذه اللفظه الى المرتبه الثالثه
 هذه تبعا لصاحب الميزان المرتبه الرابعه قولهم بحله الصدوق
 او رروا عنه او الى الصدوق ما هو او شيخ وشط او وسط او
 شيخ او صالح الحديث او مقارب الحديث بفتح الراء
 كما حكاه القاسمي ابو بكر بن العربي في شرح الترمذي فلهذا كرت
 هذه اللفظه في وسط البيت واخرها او جيد الحديث او حسن
 الحديث او ضابط او صدوق ان شاء الله او ارجو ان لا يترجم
 باسرا واقتصر ابن ابي حاتم في المرتبه الثالثه من كلامه على قولهم

شيخ وقال هو بالمتزلة التي قلها يكتب حديثه وينظر فيه الا
 انه قد وقع في المرتبة الرابعة على قولهم صلح الحديث
 وقال ان من قيل فيه ذلك يكتب حديثه لا اعتبار به ذكر في الصراح
 من الفاظهم على غير ترتيب قولهم فلان روى عنه الناس فلان وسقط
 فلان بمقابل الحديث فلان ما اعلم به باسنا قال وهو دون
 قولهم لا بأس به وما تميز الا الفاظ التي زدتها على كتاب الصراح
 ففي المرتبة الاولى يكملها وفي المرتبة الثانية قولهم ما موشى
 وفي المرتبة الرابعة قولهم فلان الى الصدوق ما هو شيخ وسقط
 وسقط وجيد الحديث وحسن الحديث وصحيح وصدق
 ان شاء الله واجوا انه لا بأس به وهي نظير ما اعلم به باسنا والا
 اوقع لانه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجا بذلك
 . وان من معين من التولية . باس به فيقه ونفلا .
 . ان من معين من التولية . انقه كان ابوخلقة يل .
 . كان صدوقا خيرا ما موشى . الثقة الثوري لو نغونا .
 . وهما وصف الصدوق . ضعفا بصالح الحديث .
 لما تقدم من الفاظ التعديل مرات وان قولهم ثقة ارفع من
 ليس به باس ذكر بعده ان كلام ابن معين يقتضي التسوية بينهما
 فان من الخينة قال قلت ليحيى ابن معين انك تقول فلان
 ليس به باس وفلان ضعيف قال اذا قلت لك ليس به باس

قال

فهو ثقة واذا قلت لك هو ضعيف فليس هو ثقة لا يكتب
 حديثه قال في الصراح ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من
 اهل الحديث فانه نخبه الى نفسه خاصة بخلاف ما
 ذكره ابن الحاتم قلت ولم يقل بن معين ان قول ليس به
 باس تعميلا لثقة حتى يلزم التساوي بين اللفظين انما قال ان
 من قال فيه هذا فهو ثقة ولثقة مراتب فالتعبير عن قولهم
 ثقة ارفع منه من التعبير عنه بانه لا بأس به وان اشتركا في
 مطلق الثقة والله اعلم وفي كلام دحيم ما يوافق كلام بن معين
 فان ابا زرعة الدمشقي قال قلت لعبد الرحمن بن ابراهيم ما تقول
 في علي بن حوشب القراري قال لا بأس به قلت ولم لا تقول ثقة
 ولا تعلم الاخير قال قد قلت لك انه ثقة ويدل على ان التعبير
 بالثقة ارفع ان عبد الرحمن بن مهدي قال حدثنا ابوخلقة
 فقيل له انك ثقة فقال كان صدوقا وكاملين وانا خير
 وفي روايه وكان خيرا والثقة شعبة وشفيق فانظر كيف
 وصف اباخلقة بما يقتضي القبول ثم ذكر ان هذا اللفظ يقال
 لمثل شعبة وشفيق ونحوه ما حكاها المروذي قال قلت ابا
 عبد الله يعني احمد بن حنبل عبد الوهاب بن عطاء ثقة فقال
 تدري ما الثقة انما الثقة يحيى بن سعيد القطان وقول الوعنا
 بكلمة للوزن اي لم يحفظون مراتب الرواة وكان ابن مهدي ايضا

هذا كلام ابن معين
 في كتابه في الرجال

فيما ذكر احمد بن شنان ان ماجرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو
رجل صدوق فيقول رجل صالح الحديث والله اعلم ان

مراتب التخرج

• وسواء التخرج كذا يصح، كذب وصانع ودجال وضع،
• ولعله منكر بالكدب، فاقولوا قطره هالك فاجبت،
• وذا هب ترك وفيه نظر، وسئلوا عنه لا يعتبر،
• وليس بالثقة ثم ردا حديثه كذا ضعيف جدا،
• واه برة وهو قد طرخوا حديثه واربعه، مطرح،
• ليس بشيء لا ياتى شيئا، ثم ضعيف وكذا ان جيت،
• بمنكر الحديث وضعفه، واه وضعفه لا يعتبر به،
• ولعله ما فيه قال ضعيف، وفيه ضعف تذكر ويعرف،
• ليس بذلك بالثقة بالقول، بحجة بحقه بالمرتب،
• للضعف ما هو فيه طرخوا، فيه كذا شيء وضعفه،
• علوا فيه وكل من ذكره، من بعد شيئا حديثه اعني ش
مراتب الفاظ التخرج على خمس مراتب وجعلها ابن ابي حاتم وبعده
ابن الصلاح اربع مراتب المرتبة الاولى وهي استواءها ان يقال
فلان كذاب او كذا او فلان يضع الحديث او وضع او وضع
حديثا او دجال او دجل في الحرام والخطيب بعض الفاظ المرتبة
في هذه قال ابن ابي حاتم اذا قالوا لمترك الحديث او ذاهب

ولعله

ظهور

الحديث او كذا ان فهو ساقط وقد فرقت بين بعض هذه
الافاظ تبعا لصاحب الميزان المرتبة الثانية فلان منهم
بالكدب والوضع وفلان ساقط وفلان هالك وفلان ذاهب
او ذاهب الحديث وفلان متروك او متروك الحديث او
تركوه وفلان فيه نظر وفلان شكوا عنه وهما فان الجارحان في قولهما
البخاري فمن تركوا حديثه فلان لا يعتبر به او لا يعتبر حديثه
فلان ليس بالثقة او ليس بثقة او غير ثقة ولا مأمون وكذا ذلك
المرتبة الثالثة فلان رد حديثه او رد واحد حديثه او
مردود الحديث وفلان ضعيف جدا وفلان واه برة وفلان
طرخوا حديثا او مطرح او مطرح الحديث وفلان اربعه وفلان
ليس بشيء او لا شيء وفلان لا ياتى شيئا وكذا ذلك وكل قيل فيه
ذلك من هذه المراتب الثلاثة لا يخرج به لا يتشهد به ولا
يعتبر به المرتبة الرابعة فلان كضعيف فلان منكر الحديث
او حديثه منكر او مضطرب الحديث وفلان واه وفلان
ضعفه وفلان لا يخرج به المرتبة الخامسة فلان فيه مقال
ضعف او فيه ضعف او فيه حديثه ضعيف وفلان تعرف
وتنكر وفلان ليس بذلك او بدالك القوي وليس بالثقة وليس
بالقوي وليس بحجة وليس بحقه وليس بالمرضي وفلان للضعف
ما هو وفيه خلف وطعنوا فيه او مطعون فيه وسي الحفظ

ن

وليس اولى الحديث اوفيه ليس وتكلموا فيه ونحو ذلك وتولى
كل من ذكر من بعد شيئا اي من بعد قول لا يشاوي شيئا فانه
خرج حديثه للاعتبار وهو المذكور روى في المرتبة الرابعة
والخامسة قال ابن ابي حاتم اذا اجابوا في رجل ياتيه ليس
الحديث فهو ممن يكتسب حديثه وينظر فاعتبارا واذا قالوا ليس
بقوي فهو ممن تله في كتب حديثه الا انه دونه واذا قالوا
ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل
يعتبره وقد تقدم في كلام ابن معين ناقدا لخالف هذا
من ان من قال فيه ضعيف فليس بثقة لا يكتسب حديثه وقد
ابن الصلاح اجاب عنه بانه لم يحكمه عن غيره من اهل الحديث
وشال عنه المالك هي الدارقطني اثير تريدا اقلت فلان
ليس فلان لا يكون شافيا متروكا الحديث ولكن مجروحا
بشي لا يشق طع العدالة واما من مازدته من الفاظ
الخرج على ابن الصلاح فهي فلان وضاع ويضع ووضع وقال
وسم بالكدب وهالك وفيه نظر وسكتوا عنه ولا يعتبر به
وليس بالثقة ورد حديثه وضعيف جدا واه به وطرحوا
حديثه وارم به ومطرح ولا يشاوي شيئا ومنه الحديث
رواه وضعف وفيه مقال وضعف وتعرف وتكر
وليس بالمتين وليس بحجة وليس بعدة وليس بالمرحى للضعف

ما هو وفيه خف وطعنوا فيه ونحو الحفظ وتكلموا فيه فلهذه
الا الفاظ لم يذكرها ابن ابي حاتم ولا ابن الصلاح وهي موجودة
في كلام ابي هذا الشأن واشتد الى ذلك بقول وردت ما في كلام
اهل الحديث **متى يصح حمل الحديث**
وقبلوا من حمل الحديث في نفسه كذا صبيحة
ثم روي بعد البلوغ ونوع قوم هناك فاك بطين مع
اجتار اهل العلم الصبيان ثم قبلوه هم واحد وتوا بعد الحجة
من حمل قبل دخوله في الاسلام وروي بعد ذلك منه مثاله
حديث جبير بن مطعم المتفق على صحته انه سمع رسول الله صلى
يقرب في المعرب بالطور وكان حيا في فداء استاري يدرك قبل ان يسلم
وتج روايه البخاري ذلك اول ما وفر الايمان بوقلي وكذلك
تقبل روايه من سمع قبل البلوغ وروي بعده ومنع من ذلك
قوم هناك في مسئلة الصبي وهو خطا مردود عليهم وقول
كالشبيبطين ليكر واياه الحسن والحسين وغيرهما من يحمل
في حال صباه كعبد الله بن الزبير والنعمان بن بشير وعبد
الله بن عباس والشايب بن زيد والمتور بن مخزوم ونحوهم
وقبل الناس روايتهم من غير توفير ما تحملوه قبل البلوغ
وبعد وكذلك كان اهل العلم يحضرون الصبيان يجالس
الحديث ولعبدون روايتهم لذلك بعد البلوغ ن

• وطلب الحديث في العشرين عند الزبير بن جراح
 • وهو الذي عليه أهل الكوفة • والعشرون البصرة كالمالوفة
 • وفي الثلاثين أهل الشام • وينبغي تقييده بالفهم
 • فكتبه بالضبط والسماع • حيث يصح وبه سماع
 • فالخمس للجمهور والحكمة • قصة محمود وعقل المحجة
 • وهو من خمسة وقلل أربعة • وليس فيه سند متبوع
 • بل الصواب في هذه الخطباء • ميمز أوردته الجواب

حكى أبو محمد بن خلاد الزبير بن جراح في كتابه الحديث الفاصل عن
 أبي عبد الله الزبير بن جراح الشافعية واسمه الزبير بن أحمد
 أنه قال كتب الحديث في العشرين لأننا مجتمع العقل
 قال واجب أن يشتغل ونهاج حفظ القرآن والفرايض
 وقولي في العشرين بكسر النون على لغة أهل الشام وقد
 جاوزت حد الأربعين وقال موسى ابن النخعي كان أهل الكوفة
 لا يخرجون أولادهم في طلب الحديث صغاراً ليستكملوا
 عشرين سنة وقد قال موسى ابن يعقوب الحمال أهل البصرة
 يكتبون أحسن من سنين وأهل الكوفة لعشرين وأهل الشام
 لثلاثين وقولي وينبغي تقييده أي طلب الحديث وكنايته
 بالضبط وسماعه من حيث يصح فقوله والسماع من نوع
 عطفاً على قوله وكتبه قال ابن الصلاح وينبغي بعد

أن صار المخطوط أبقاً لسلسلة الاستناد أن ينكر بسماع الصغير
 في أول زمان يصح فيه سماعه وأما الاشتغال بكتابة الحديث
 وتحصيله وضبطه وتعيينه فمن حيث يتأهل لذلك ويستعد
 له وذلك يختلف باختلاف الأشخاص وليس يخص في سنين
 مخصوص ونور به نزاع أي في الوقت الذي يصح فيه السماع ترا
 بين الخطباء في أربعة أقوال أحدها ما ذهب إليه الجمهور من أن أقله خمس
 سنين وجهاً القاصي عياض في الملامع عن أهل الصغرة وقال
 ابن الصلاح هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين وختمهم
 في ذلك ما رواه البخاري في صحيحه والنسائي وابن ماجه من حديث
 محمود بن الربيع قال عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم جملة مما في
 وجهي من دلو وأنا ابن خمس سنين يوب عليه البخاري في صحيحه سماع
 الصغير وقال ابن عبد البر حفظ ذلك عنه وهو ابن أربع سنين
 أو خمس سنين وانبتت لها الثانية في خمسة وأربعة لأرادة
 الأعوام وانبتت مع حد المعدود على أحادي اللغتين وليس في
 حديث محمود سنة متباعدة لا يلزم منه أن يمر كل أحد بين

محمود بل قد ينقص عنه وقد يرد ولا يلزم منه ان لا يعقل
مثل ذلك وسنه اقل من ذلك ولا يلزم من عقل المجله ان يعقل
غير ذلك مما يستمع والقول الثاني من الخلاف في صحة سماع
الصغير اعتبار تمييزه على الخصوص فمتي كان يفهم الخطاب
ويرد الجواب كان سماعاً صحيحاً وان كان اقل من خمسين
لم يكن كذلك لم يصح وان زاد على الخمسين وهذا هو الصواب
وسيا في القول بالاحزان في الابيات التي تلحق هذه
ص. وقيل لابن جنبل رجل. قال الخمس عشر التحمل.
محمود لا في دونهما فغلطه. قال اذا عقله وضبطه.
وقيل من سبع الحمار والبقر. من سماع من لا يفهم.
قال الجاهل المقي. سمع لابن ابي عمير ذكر
ومما يدل على اعتبار التمييز في صحة سماع الصبي قول احمد
وقد سئل عن محرم سماع الصبي للحديث فقال اذا عقل
وضبط فذكر له عن رجل انه قال لا يجوز سماعه حتى يكون له
خمس عشر سنه فانكر قوله وقال ليس القول وهذا هو

المقول الثالث والقول الرابع وهو قول موسى بن هرون الجمال
وسبل مني يجوز سماع الصبي الحديث فقال أدافرق بين البقرة
والدابة وفي رواية بين البقرة والحمار وقول ابن المقرئ هو
مبتدأ ليس معطوفاً على الجمال والذي يسمع له ابن المقرئ هو
القاضي أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن اللبان
الأصبهاني فروينا عن الخطيب قال سمعته يقول حفظ القرآن
ولي خمس سنين وأحضرت عندي بكر بن المقرئ ولي أربع سنين
فأرادوا أن يسمعوها فيما حضرت قرأته فقال بعضهم أنه يصغر
عن السماع فقال لي ابن المقرئ أقرأ سورة الكافر فقرأتها
فقال أقرأ سورة التوبة فقرأتها فقال لي غيره أقرأ سورة النمل
فقرأتها ولم أعلط فيها فقال ابن المقرئ أسمعوا له والعهدة على
وقال ابن الصراح بلغنا عن إبراهيم بن شعيب الجوهري قال رأيت
صبياً ابن أربع سنين قد حمل إلى المأمون قد قرأ القرآن ونظر في
المرآة غير أنه إذا جاع يبكي والذي يغلب على الظن عدم صحه
هذه الحكاية وقد رواها الخطيب في الكفاية بأسناده وفي

سند لها احمد بن كامل القاضي وكان يعتمد على حفظه فيهم
وقال الدارقطني كان متشاهلا من
اقسام التجلد او لها سماع لفظ الشيخ

اعلم وجه الاخذ عند المعظم وهي ثمان لفظ شيخ فاعلم
• ثانيا او حفظا وقل حدثنا سمعت واخبرنا ابنا نا
• وقد مر الخطيب ان يقوله سمعت اذ لا يقبل الثاوية
• وبعد ها حدثنا حذني وبعد دا خبرنا اخبرني
• وهو كثر وريد استعماله وغير واحد لما قد جملة
• من لفظ شيخه وبعده نالا وغير واحد ابنا نا وقلنا

وجه الاخذ الحديث وتجلده عن الشيوخ ثمانية فادفع الاقام
واعلاها عند الاكثر من السماع من لفظ الشيخ سواء حدث
من كتابه او من حفظه بايلا وتولي وقل حدثنا اي وقل في
حالة الادا الماسمعة بعدا من لفظ الشيخ قال القاضي
عياض خلافا انه يجوز في هذا ان يقول السامع منه
حدثنا واخبرنا وابنا نا وسمعت فلانا يقول وقال لنا

فلان

فلان وذكر لنا فلان قال ابن الصراح في هذا نظر الشيخ
فيما سماع استعماله من هذه الالفاظ مخصوصا بما سمع
من غير لفظ الشيخ ان لا يطلع فيما سمع من لفظه لما فيه من
الابهام والا يباشر قلت ولم اذكر هذا في النظم لان القا
حكي الاجماع على جواز وهو متحد ولا شك انه لا يجب على
السامع ان يبين هل كان السماع من لفظ الشيخ او عرضا
نعم اطلاق ابنا نا بعد ان استمر استعمالها في الاجازة
يؤدي الى ان يظن بما اواه بها انه اجاره فيسقطه من لا
يجوز بالاجازة فينبغي ان لا يستعمل في المتصل بالسماع لما
حكى تميز الاصطلاح وقال الخطيب ارفع العبارات
سمعت ثم حدثنا ثم حدثني ثم اخبرنا وهو كثير الاستعمال
وقال احمد بن صالح ثم ابنا نا وابنا نا وهو قليل في الاستعمال
وقال احمد بن صالح اخبرنا وابنا نا وحدثنا وقال احمد
بن حنبل اخبرنا استعمل من حدثنا شديدا واشتدل
الخطيب على ترجيح سمعت بانه لا يكاد احد يقوله في

صحي

ل

أحاديث الاجازة والكتابيه ولا يقدل يستر بالمستعمل
 بعضهم حدثنا في الاجازة وروى عن الحسن قال حدثنا ابو هريره
 وبتا وحدثت اهل المدينه والحسن قال ابن دقيق العيد
 وهذا اذا لم يقم دليل قاطع على ان الحسن لم يسمع من ابو هريره
 لم يحزن ان يصار اليه قلت قال ابو زرعه وابو حاتم ثم قال
 عن الحسن ثنا ابو هريره فقد اخطا اتهم والدي عليه السلام العمل
 انه لم يسمع منه شيئا قاله ايوب ويظهر استدراكه ولو لم يسمع
 عبيد وابو زرعه وابو حاتم والترمذي والنسائي والخطيب
 وغيرهم وزاد يونس ما راه قط وقيل يسمع منه وهو ضعيف
 وقال ابن القطان واعلم ان حدثنا ليست بصريح ان قالنا
 سمع ففي مستل حديث الذي يقتله الدجال فيقول انت
 الدجال الذي حدثنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومعلوم ان
 ذلك الرجل متأخر الميقات انتهى فيكون مراده حدث امته
 وهو منهم وقد قال معمر بن الحنفري وغير واحد في حديثه لا مانع
 من سماعه وقولي ويريد استعمله اي ويريد بن هرون وغير

واحد استعمل اخبرنا فيما سمعناه من لفظ الشيخ قال محمد
 بن ابي الفوارس هشيم ويريد بن هرون وعبيد الرزاق
 لا يقولون الا اخبرنا فاذا رايت حدثنا فهو من خطا الكا
 وحكي الخطيب ان ممن كان يفعل ذلك ايضا حماد بن سلمه
 وابن المبارك وهشيم وعبيد الله بن موسى وعمر بن عوف
 ويحيى بن يحيى التميمي وابن راهويه واحمد بن الفرات
 ومحمد بن ايوب الرازيين وذكر عن محمد بن رافع ان عبد الرزاق
 كان يقول اخبرنا حتى قدم احمد وانحرف فقال له فحدثنا
 فيما سمعت مع هؤلاء قال حدثنا وما قبل ذلك قال اخبرنا
 وقال ابن الصراح بعد حكاية كلام ابن الفوارس له اقول
 قلت وكان هذا له اقول قبل ان يسمع مختصر اخبرنا
 بما قري على الشيخ

• وقوله قال لنا اخبرنا • لقوله حدثنا الكلباء •

• الغالب استعملها ما ذكره • ودونها قال البلاجور •

• وهي على السماع ان لا يسمع • لا يسمي اسرعه في المضي •

• ان لا يقول لا يسمع • منسجج والكن يسمع •

• وعمومه عند الخطيب قصر • قال في الذي يندل •

الوصف

قوله الراوي قال لنا فلان او قال لي او ذكر لنا او ذكر لي
 ونحو ذلك فهو من قبيل قوله حدثنا فلا يفتي انه متصل

لكنهم كثيرا ما يتعلمون هذا فيما سمعوه في حاله المذاكره
قال ابن الصراح انه لا يقر وهو شبه من حشنا وخالف
ابو عبد الله بن منبه في ذلك فقال فيما رويناه في جري
له ان الجاري حيث قال قال فلان فهو اجازة وحيث
قال قال فلان فهو تدليس ولم يقبل العلماء كلامه هذا
وسيا في كلام بن حمدان بما يخالف هذا في كيفية الرواية
بالمناطه والاجازه حيث ذكره ابن الصراح ولما ذكر ابو
الحسن بن القطان تدليس لشيخه قال ولما الجاري
فذلك عنه باطل ولم يصح عنه ودون هذه العبارت قول
الراوي قال فلان وذكر فلان من ذكر الجار والمحور وهذا
معنى قولي بلا جواره وهو برأيه وهذه اوضح العبارات
كما قال ابن الصلاح ومع ذلك ففي محموله على السماع بالشرط
المذكور في المعتنن وهو اذا علم القائل وشك الراوي
من المتدليس كما اشترط هناك وان لم يذكر هناك تبعا
لابن الصراح لا سيما من عرف من حاله انه لا يروي
الا ما سمعه كجراح بن محمد الا عورق وروى كتب ابن جرير
بلفظ قال ابن جرير فخرجها الناس عنه واحتج بها هذا
وهو الحفوظ المعروف وخصص الخطيب ذلك من عرف
من عادته شاذ لك فاما من لا يعرف تلك فلا تخلم على

السماع

السماع الثاني القراءة على الشيخ

...م القراءة التي يقرأ بها... مع حضوره رضيا أو إقها.
...من حفظ أو قال أو سمع... والشيخ حافظ لما عرضت.
...أولا ولكن أصله بمسكه... بنفسه أو ثقه بمسكه.
...قلت كذا الرقعة من سمع... يحفظه مع السماع فاستمع.

ثم القسم الثاني من أقسام الأخذ والتحمل القراءة على الشيخ
وتسميها أثر الحديث عن رضا بمعنى ان القاري تعرض على
الشيخ ذلك وتولي شوايقه التبيين وقصر للقرعة اي
سواء قرأت بنفسك على الشيخ من حفظك او من
كتاب او سمعت يقرأ غيرك من كتاب او حفظه
ايضا وسواء كان الشيخ حافظا لما عرضت او اعرض غيرك
عليه او غيرك حافظا له كتاب ولكن بمسكه اصله هو او
غيره خلافا لبعض الاصوليين فيما اذا لم بمسكه اصله بنفسه
على ما ياتي في التفريجات التي بعد هذه الترجمة وهذا اذا
ان كان ثقه من السامعين بحفظ ما يقرأ على الشيخ والحافظ
لذلك مستمع لما يقرأ غير غافل عنه فذلك كاف ايضا
ولم يذكر بن الصلاح هذه المسئلة الاخيرة والحكم فيها بوجه
ولا فرق بين امساك الثقة لاصل الشيخ وبين حفظ الثقة
لما يقرأ وقد رايت غير واحد من اهل الحديث

وغيرهم اكتفى بذلك سواء كان الحافظ لذلك هو الذي يقرأ أو غيره من
 واجتمعوا أخذها وردوا. نقل الخلاف وبه ما اعتدوا.
 والخلف فيها أهلنا وأولادنا أودونه أو فوزه ونقلوا.
 عن مالك ومجته ومعهظم. كوفه والحجاز أهل الحرم.
 مع البخاري هما شيان. وابن أبي ديب مع النعمان.
 قد رجع العرض على نسخة. وكل أهل الشرق رجعوا. ش
 أي اجتمعوا على صحة الرواية بالعرض وردوا ما حكي عن
 بعض من لا يعتد بخلافه أنه كان لا يراها وهو أبو عاصم
 النبيل رواه الزمهرى عنه وروى الخطيب عن جميع قال ما أخذت
 حديثا قط عرضا وعن مجله. شلتم أنه أدارك مالك بن أنس
 والناس يقرؤون عليه فلم يسمع منه لذلك وكذلك عبد الرحمن
 بن شلتم الجعفي لم يكتف بذلك فقال مالك أخرجه عنى
 ومن قال بصحتها من التابعين عطا ونافع وعروة والشعبي والزهري
 ومالك والحسن ومنصور وأيوب ومن الجماعة ابن
 جريح والثوري وابن أبي ديب وشعبه والائمة الأربعة
 وابن مهدي وشريك والليث وأبو عبيد والبخاري
 في خلق لا يحصون كثرة واستندل البخاري
 على ذلك حديث ضمار بن ثعلبة وعمر وأختلفوا
 في القراءة على الشيخ هل يتأوى القسم الأول وهو

2 صحاح البخاري كتاب الصلاة
 فيقولون في الصلاة ألقاها بأبائها في الصلاة
 ما يأتى في الصلاة لا يرى ذلك ويعتقدونه من هذين

المتأ

السماع من لفظ أو يحدونه أو فوزه على ثلثة أقول قد ذهب
 مالك وأصحابه ومعهظم علما الحجاز والكوفة والبخاري إلى
 التسوية بينهما وحكاها أبو بكر الصيرفي في كتاب الدلائل
 عن الشافعي فقال وباب الحديث عند الشافعي رحمه الله
 في القراءة على الحديث والقراءة منه سواء ذهب إلى ديب
 وأبو حنيفة النعمان بن ثابت إلى ترجيح القراءة على الشيخ على السماع
 من لفظه وحكي ذلك عن مالك أيضا حكاها عنه ابن فارس
 وحكاها أيضا عن ابن جريح والحسن بن عثمان ورواه الخطيب
 في النهاية عن مالك أيضا والليث بن سعد وشعبه وزييد
 ومجته ابن شجرة والحسين بن عبد الله بن بكر والعباس بن الوليد
 بن يزيد وأبي الوليد وموسى بن أحمد وأبو داود الصبي الحلقاني
 وأبي عبد القاسم بن سلام وأبي حاتم وذهب جمهور أهل
 الشرق إلى ترجيح السماع من لفظ الشيخ على القراءة عليه وهو الصحيح
 من وجود رواية أخرى مع رواية الشيخ غيرى
 . مما مضى من أوله فبداه قراءة عليه حتى ينشدها .
 . انشدنا قراءة عليه . سمعت ابن أبي عمير قال .
 . ومطلق الحديث والبخاري سمعوا أحمد في المقام .
 . والنسائي في التيمم . وابن المبارك في الحديث .
 . وذهب الزهري والقطان . ومالك وأحمد فيمنان .

ومعظم الخوفه والحجاز. مع البخاري الى الجواز.
 وخرج وكذا الاوراعي. مع جرح وذهب والامام الشافعي
 وسئل اهل الشرق. قد جوزوا الخبر للفق
 وقد عراه طيب الانصاف. للنسائي بن غير ما حلق
 والاكثر من الذي سئل. مصطلح اهل اهل الشرق
 هذا بيان لعبارة اذ آمن شمع بالعرض واجود العبارات
 فيه ان يقول قرات على فلان هذا ان كان هو الذي قرا فان
 شمع عليه يقره غيره قال قري على فلان وانا اسمع وهذا
 المراد بقولي وجوده وبالمدالي راوه اجود وقولي غيري
 ويل هذه من العبارات العبارات التي مضت في القصر الاول
 مقتيد بما يتبين ان السماع عرض فيقول حدثنا فلان بقراي
 او قرأه عليه وانا اسمع او اخبرنا بقراي او قرأه عليه وانا
 او انا فلان بقراي او قرأه عليه او قال لنا فلان قرأه عليه
 او تخوف لك حتى استعملوه في الانشاء فقالوا انشدنا فلان
 قرأه علمه او بقراي ولم يتثنوا مما يجوز في القصر الاول اللفظ
 سمعت فلم يجوزوها في العرض وقد صرح بذلك احمد بن صالح
 فقال لا يجوز ان يقول سمعت وقال القاضى ابو بكر الباقين
 انه الصحيح قال وقال بعضهم يجوز قال القاضى عياض وهو قول
 روي عن مالك والثوري وابن عيينه والصحيح ما تقدم وهو

صاحب

المراد بقولي لا سمعت فاما اطلاق حدثنا او اخبرنا من غير تقييد
 بقوله يقراني او قرأه عليه فقد اختلفوا فيه على مذاهب قد ذهب
 عبد الله بن المبارك وتلميذ بن يحيى التميمي واحمد بن حنبل والنسائي
 فيما حكاه عنه ابن الصلاح تبعاً للقاضي عياض لا يمنع اطلاق
 وقال القاضى ابو بكر انه الصحيح وحكاه الخطيب عن جرح طان
 ما حكى عنه ابن الصلاح من التقييد قال الخطيب وهو مذهب
 خلق كثير من اصحاب الحديث وذهب ابو بكر بن شهاب الزهري
 ومالك الثوري وابو حنيفة وصاحباة وسفيان بن عيينة ويحيى
 بن سعيد القطان ومعظم الحجازيين والكوفيين والبخاري الى
 جواز اطلاقهما ومن ذهب الى ان حدثنا واخبرنا متساويان
 يحيى بن سعيد القطان ويريد بن هرون والنضر بن شميل وابو
 عاصم النبيل وذهب ابن جرير ومالك في احد القولين عن احمد
 بن حنبل وثعلب والطحاوي وصنف فيه جزا استمعناه متصلاً
 وغيرهم من اهل العلم وقد حكاه القاضى عياض عن الاكثر
 وكذا قال ابن فارس ذهب اليه اكثر علمائنا وذهب ابن جرير
 والاوراعي والشافعي واصحابه ومن ذهب وجمهور اهل الشرق
 الى الفرق بين اللفظين فجوزوا اطلاق اخبرنا ولم تجوزوا اطلاق
 حدثنا وعراه محمد بن الحسن التميمي الجوهري في كتابه الانصاف
 للنسائي ولا اكثر اصحاب الحديث وهو الشايع الغالب على

قصدا

ين

اهل الحديث كما قال ابن الصراح وكأنه اصطلاح للتمييز
 بين النوعين فقولي وبعد ستمائة سنة الى ابن عيينه
 لا الثوري لان الثوري متقدم الوفاة عما لك كما سياتي
 في تاريخ الوفيات وابن عيينه متأخر وقولي وابن جرير
 مبتدأ وليس بمعطوف **ن** ص
 وبعض من قال بذا اعاده قراه الصحيح على ما
 في كل من قال بذا اخر كما اذا كان قال او لا حظ له
 قلت وداري البير شرطوا اعاده الاستناد وهو شرط شر
 اي وبعض من قال بالعرف بين اللفظين وهو ابوابا محمد بن
 يعقوب الهروي فيما حكاه البرقاني عنه انه قرأ على بعض الشيوع
 عن الفرزي في صحيح البخاري وكان يقول له في كل حديث حدثكم
 الفرزي فلما فرغ من كتاب سمع الشيخ يذكر انما سمع الكتاب
 من الفرزي فراه عليه فاعاد قراه الكتاب وقال له في جميعه اخر
 الفرزي قلت وكأنه كان يرى انه لا بد من ذكر التندب في كل
 حديث وان كان الاستناد واحدا الى صاحب الكتاب وهو من
 مذاهب اهل التشديد في الالروايه والا لاكتفى بقوله له
 اخبركم الفرزي بجميع صحيح البخاري والصحيح انه لا يحتاج
 الى اعاده التندب في كل حديث على ما سياتي في موطنه
 ان شاء الله **تفريعان**

واحد

واختلفوا ان امسك الاصل ضا، والشيخ لا يحفظ ما قد عرضا
 فبعض نظار الاصول يهلكه، وانك الحديث بقبوله
 واختاره الشافعي لم يعتد بمسكه فذلك السماع
 اذا كان الشيخ الذي يقرأ عليه عرضا لا يحفظ ذلك المقر عليه
 فان اصله يهلك فالتسماع صحيح فالتقدم وان كان القاري يقرأ
 في اصله فهو صحيح ايضا خلاف لبعض اهل التشديد في الرواية
 وان كان القراء من الاصل ولكن الاصل بمسكه احدا لتاسعين
 الثقات فاختلفوا في صحة السماع فحلي القاضي عياض
 ان القاضي ابا بكر الباقلا في رد دفعه قال واكثره الى المنع
 قال واليه عني المحمدي في اتمام الحرمين قال واجاره بعضهم
 ونهضا عمل كانه الشيوع واقل الحديث وقال ابن الصلاح انك
 المختار اما اذا كان المستك للاصل والحاله هذه لا يعتد عليه
 ولا يؤتو به فذلك السماع مردود غير معتد به **ن** ص
 واختلفوا ان شكك في لم يقرأ لفظا فراه المعظم
 وهو الصحيح كما في ذلك منع بعض اهل الطاهر منقطع
 به ابو الفتح سليم الرازي ثم ابوا نحو الشيرازي
 كما ابونعيم قال ليعمل به والفاظ الادا الاول
 اذا قرأ القاري على الشيخ وشكك الشيخ على ذلك غير منكرد مع
 اصحابه وفهمه ولم يقرأ باللفظ بقوله نعم وما اشبه ذلك

قد لعب جمهور الفقهاء والمحدثين النظر كما قال القاضي عياض
 في صحة السماع وان ذلك غير شرط وقال انه الصحيح قال وشروطه
 بعض الظاهر به وبه عمل جماعة من مشايخ اهل الشريعة
 بن الصلاح وقطع به ابو الفتح شمس الدين الرازي والشيخ ابو النجاشي
 الشيرازي وابو كهر ابن الصلاح من انما تعيين قال ابن الصلاح
 وله ان يعمل بما قرئ عليه واذا اراد روايته عنه فليتركه
 ان يقول حدثني ولا اخبرني بل قراه عليه او قرئ عليه وهو يسمع
 وهذا المراد بقول والفاظ الاداء الاولى ويعجز الاداء
 بالزينة الاولى من الاداء في العرض وهو ما تقدم من قول وجودها
 فيه قرات او قرئ وما قاله ابن الصلاح من انه لا يطلو فيه حدثنا
 ولا اخبرنا هو الذي صححه الغزالي وحكاه الامدي عن المتكلمين صححه
 وحكي الامدي ايضا بخبره عن الفقهاء والمحدثين وصححه من الحاجة
 وحكي الحاكم انه مدد به اليه الاربعة وان اشار الشيخ برائشه
 او اصبغها للاقرار به ولم ينسب طعنه صاحب المحصول بان
 لا يقول في الاداء حدثني ولا اخبرني ولا سمعت وفيه نظر
 من. والحاكم اخبرنا الذي قد عهده. عليه اثر الشيوع في الاداء.
 حدثني في اللفظ حيث انقضى. واجمع ضميره اذا تعدد.
 والغرض ان سمع فقل اخبرنا. او قال كما اخبرني وانحسنا.
 ونحوه عن ابن وهب رواية. وليس الواجب لكن ضياش.

هذا في اللفاظ الاداء التي ينبغي استعمالها تحت كل الحديث
 قال الحاكم الذي اختاره فيه في الرواية وعمدات عليه ان شجر
 وايه عصره ان يقول في الذي ياحظه من المحدث لفظا وليس معه
 احد حدثني فلان وما كان معه غيره حدثنا فلان وهذا معني
 قولنا واجمع ضمير اذا تعدد اقال الحاكم وما قرأ على المحدث
 بنفسه اخبرني فلان وما قرئ على المحدث وهو حاضر اخبرنا
 فلان قال ابن الصلاح وهو حسن رايه وروي الترمذي في العلل
 عن ابن وهب قال ما قلت حدثنا فهو ما سمعت مع الناس وما
 قلت حدثني فهو ما سمعت وحدي وما قلت اخبرنا فهو ما قرأ
 على العالم وانا شاهده وما قلت اخبرني فهو ما قرات على العالم
 وفي كلام الحاكم ومن وهب ان القاري يقول اخبرني سوا
 سمع معه غيره ام لا وقال ابن دقيق العيد في الاقتراح ان
 القاري اذا كان معه غيره يقول اخبرنا فسوى بين مستلقي
 الحديث والاخبار في ذلك ثم ان هذا التفصيل في اللفاظ الاداء
 ليس بواجب ولكنه مستحب حكاه الخطيب عن اهل العلم
 كانه لما نزل من سمع وحده ان يقول اخبرنا وحده ومن
 سمع مع غيره ان يقول اخبرني في حديثي ونحو ذلك من
 والشايع في الاحكام. او مع سواء فاعني الوجه.
 محقق لكن راي القطان. الجمع فيما هو الاثنان.

عن شيخنا قال في الوعد قد اختار في ذا الموضع وعنه من
 اذا شك الراوي هل كان وحده حاله الخجل فيقول في الاداء
 حديثي او كان معه غيره فيقول حدثنا فيحتمل ان يقال يروي
 بلفظ من سمع وحده لان الاصل عدم غيره اما اذا شك
 في تخيله هل هو من قبيل الخبرنا او خبري فقد جمعنا بين الصلاح
 في مسئلة الشك هل هو من قبيل حدثنا او حديثي وانه يحتمل ان
 يقول الخبرني لان عدم غيره هو الاصل وفيه نظر لان قبيل الخبرني
 ان يكون هو الذي هو قرأ بنفسه على الشيخ على ما ذكره ابن الصلاح
 وعلى هذا فهو يحقق سماع نفسه وبشك هل قرأ بنفسه
 ام لا والاصل انه لا لم يقرأ وقد جعل الخطيب في الكفاية عن البرقاني
 انه ربما شك في الحديث هل قرأ هو او قرأ وهو سمع فيقول
 فيه قرأنا على فلان وهذا حسن فان افراد الضمير يقتضي قرأه بنفسه
 وجمعه بمذكر جملة على قراءة بعض من حضر لسماع الحديث بل لو
 تحقق ان الذي قرأه غيره فلا باس ان يقول قرأنا قاله احمد بن
 صالح حين قيل عنه وقال الفصل قرأنا على ملك وانما قرأ على
 مالك وهو سمع **واما مسئلة الشك** هل هو من قبيل حدثنا او
 حديثي فقد راى على يحيى بن سعيد القطان الاتيان
 بضمير الجمع حدثنا في مسئلة يشك فيها وهي اذا شك في لفظ
 شيخه هل قال حديثي او حدثنا او مقتضاه هنا ان يقول

حدثنا وكان وجهه ان حديثي اكل مرتبه فيقسم في حالة الشك
 على الناقض وقد اختار اليه في بعد حكايته كلام القطان انه لو وجد
 فيقول حديثي وقولنا او هم اي شك ومنه حديث ابن سعيد الخدري
 اذا اوهم احدكم في صلته فلم يذكر زاد او نقص الحديث وقال الغلب
 او هم ترك وهذا لا يمشي في هذا الحديث وحلي صاحب المحكم عن ابن
 الاعرابي قال او هم وروهم وروهم سواء **فان اخطأت**
او اوهمت شيئا فيقول هو المصافي بالحبيب وقال قوله شيئا مقبول على
 في المصدر. وقال احمد بن حنبل اتبع لفظ اياه ولا تعد.
 . ومنع الابدال فيما صفا. الشك في الحديث لا يرفع.
 . ما نه سوا غيره ما جرى في الفتح بالمعنى ومع ذلك
 . بان اجماع الراوي والكتاب باللفظ لا ما وضعوا في الكتب
 قال احمد بن حنبل اتبع لفظ الشيخ في قوله وحديثي وسمعته اخبرنا
 ولا تعده ومنع ابن الصلاح ابدال اخبرنا حدثنا ونحوه في الكتب
 المصنفة وان كان في اقايمها احدهما مقام الاخر خلاف لاحتمال
 ان يكون قابل ذلك لا يرى التشويه بينهما فان عرفت ان قابل
 ذلك يتولى بينهما ففيه الخلاف في جواز الرواية بالمعنى كما قال
 الخطيب قال بن الصلاح الذي نراه الامتناع من احرام مثله فيما
 وضع في الكتب المصنفة وما ذكره الخطيب محمول عندنا على ما
 يتحمله الطالب من لفظ الحديث غير موضوع في كتاب مولف قال

ابن دقين العبد وهذا الكلام فيه ضعف قال واقل ما فيه انه
يقضي لغير هذا فيما نقل من المصنفات المتقدمة الى اجرائنا
وتحارجنا فانه ليس فيه تعبير التصنيف المتقدم قال وليس هذا جاريا
على الاصطلاح قلت لا نسلم انه يقتضي ذلك بل اخر كلام ابن الصلاح
يشعر انه اذا نقل حديث من كتاب وعري اليه لا يجوز فيه
الابدا لثبوت نقله في تاليف لنا وللفطاء والله اعلمون
• واختلفوا في صحة السماع من شيخ فقال ما يستماع
• الاستماع مع الخزي • ومن عدي عن الصبيحي
• لا يروى عنه شيئا واخا اقل • حضرت والرازي والخطيب
• ومن المبارك كلاله انت • وجوز الحال والشيخ ذهب
• بان جيرانه يفتلا • بحيث لم يصح اطلاقه
• فاجري للدارقطني حنفية • اما استعماله عندنا • من
اختلف اهل العلم فيما يثبت في حاله السماع سواء في ذلك الشيخ
السمع والطالب السامع بكل يصح السماع اذ لا يذهب ابو اتحق
الاسم اليه في الاستناد وابراهيم الخزي وابو احمد بن عدي وغير
واحد من الائمة الى منع الصحة مطلقا وذهب الامام احمد
ابو بكر احمد بن الحق الصبيحي الى انه لا يقول في الادا حدثنا ولا اخرنا
ليقول حضرت وذهب موسى بن هرون الجمال الى الصحة مطلقا
وقد كنت ابو حاتم مجتهدا راي الرازي الخطيب في حاله السماع

الشيخ

عند

عند عارم وعند عمرو ومزوق وكنت ايضا عبد الله بن المبارك
وهو يقر عليه شيئا اخر غير ما يقر عليه قال ابن الصلاح وخبر هذا
الاطلاق التفصيل فنقول لا يصح السماع اذا كان الشيخ بحيث يمتنع
معه فهو الناسخ لما يعرف احق يكون الواصل اليه سمعه كانه صوت
نقل ويصح حيث اذا كان لا يمتنع معه الفهم لقصة الدارقطني اذ جهر
في حديثه مجلسا سمع الصفا رخصت شيخ جروا كان معروفا سمع
بملي فقال له بعض اكابر من لا يصح سماعك وانت شيخ فقال فهمي
للا ملاحظان فهمك ثم قال ان حفظكم اما لا الشيخ من حديث
الي الان فقال لا فقال الدارقطني امل في ثمانية عشر حديثا فعدت
الا حاديث فوجدت كما قال ثم قال الحديث الاول منها عن
فلان بن فلان ومستهكنا والحديث الثاني عن فلان بن فلان ومسته
كما ولم يزل يذكر استانيد الاحاديث ومثولها على ترتيبها في الاما
حتى في على اخرها فنجح الناس منهن
• وهذا من كلامه اذا • ههنا حتى في البعض •
• ان بعد السماع • في الطائفة العظماء •
وما ذكر في النسخ من التفصيل يجري في كلامه في وقت السماع من
السامع او الشيخ وكذا اذا ههنا القاري والهيمنة بهذا الصوت
الحق في قوله الجوهري وكذا اذا افترط في الاشراع بحيث يخفى بعض
الكلم او كان السامع بعيدا عن القاري وما اشبه ذلك ثم الطاهر

ملا

أن عظم وبغاله مخلوف بن عبد الله القرشي الميموني أبو الحسن الكاظمي المعروف بابن
أحمد، أبا قاطم لم يبق من النشأ، وقد رآها شيخنا علي بن عثمان جويني بن الحارثي
من أعيان النخاع والشام من فرأى اللفظ للبرقاني وحلف ببغاليه وبرأه سمع منه
هو سنة ٢٢٤، ونوب في الحديث ٢٨ رجب سنة ١٧٠ رآها القاهري ودق بالقلم عند

هو علي بن ابي اسد بن عمرو بن عبد الواحد بن عبد الله
الصفا بن شيخ شيوخ شيخنا سمرقند المولى
شهاب الدين بن محمد بن جعفر بن الهادي بن الفضل
غالبه من ذواته وهو خرمي بن علي بن ابي الدار
بن شيخنا صاحب حكمة وافر ابو الحسن احمد

من قول تقيير وسقين التقي
 لكما احمد بن زيد اقبى
 روعا من الامس فلان قد
 البعض لا يشعده فيسال
 وكل اتساهل او قولهم
 بلطف ستم على الممل اقتفا
 يشعهم الذي ليك حتى
 التخي فرما قد يتعد
 البعض عنهم كل يقبل
 يقى من الحديث شمه لهم

[illegible]

عنوا اذا اول شي سبلا. عرفه وناغوا تشبلا. قال الخطيب بلقي عن خلف بن سالم الخرمي قال سمعت ابن عيينه يقول يا عمر بن دينارريد حدثنا فاذا قيل له قل حدثنا عمرو قال لا اقول الا اني لما سمع من قوله حدثنا ثلث احرف الهمزة الزحامة وهي حدث وعين عيينه انه قال له ابو مسلم المسملي ان الناس كثيرا يستمعون قال سمعت انت قال نعم قال فاستمعهم وهذا هو الذي عليه العمل ان من سمع المسملي دون سماع لفظك المماثل جازله ان روي عن المماثل كالموضع شيوا ان المسملي حكم من يقرأ على الشيخ ويعرض حديثه عليه ولكن بشرط ان يسمع الشيخ المماثل لفظ المسملي كالقاري عليه ومع هذا فليس لمن يسمع لفظ المماثل ان يقول سمعت فلانا يقول فلما تقدم في الخوض سلوا لكن الا حوط ان يبين حاله الا اذا ان سماعه لذلك او لبعض اللفاظ من المسملي كان فله الامام ابو بكر بن خزيمة وغيره من الامة وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي ما كتبت قط من في المسملي ولا التفت اليه ولا ادي لي شي يقول انما كنت اكتب عن في الحديث واما قول حماد بن زيد لمن استنفعهم كيف قلت فقال استنفعهم الذي يليك وقول الاعمش فانا نجلس الى ابراهيم النخعي فتسمع الحلقة فرما يحدث بالحديث فلا يستمع من اخيه

يكون

يشمل

فيل بعضهم بعضا عما قال ثم يرويه عنه وما سمعوه منه فهذا وما اشبهه تشاهل ممن فعله وقد قال ابو زرعة بعد ان روي حكاية الاعمش هذه رايت ابا يعقوب لا يحبه هذا ولا يرضي به لنفسه ولما قول عبد الرحمن بن ابي عمير بكيفك من الحديث شمه فقال جهم بن محمد الكوفي انه يعني به اذا سئل عن اول شي عرفه وليس يعني التشبلا في السماع من قال حدثت من رايته عرفته بصوت او في خبره. ومع وعشقه لا يزلنا ان بلا لا وحديث ابناء. يصح السماع من وراء حجاب اذا عرف صوت الحديث او اعتمد في معرفه صوته وحضوره على خبر ثقه من اهل الخبرة بالحديث وقال شعبه اذا حدثت فلان فلهذا فلا تزو عنه فاعلمه شيطان قد تصور في صورته يقول حدثنا او اخبرنا وقول لنا ان بلا لا الى اخره اي الحجة لنا في صحة السماع من وراء حجاب حديث عبد الله بن عمر المتفق عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان بلا لا يودن يليل فكلوا وشربوا حتى تستمعوا اذان من ام مكثوم فامر بالاعتقاد على صوته مع عينه مخصه عن سماعه وكذلك حديث ام المؤمنين عاتكة وغيرها من امهات المؤمنين كن يحدثن من وراء حجاب وينقلن عن من سمع ذلك واجتنب به في الصحيح وهذا معنى قولنا حديث اسنا

من

من . ولا يبر شامعا ان يمتعه . الشيخ ان روي ما قد شعبة .
 كذلك التخصيص او رجت . ما لم يقل احطاط وشك .
 اذا سمع من شيخ حديثا ثم قال له لا يروى عني او ما اذنت لك
 في روايته عني ونحو ذلك فلا يبره ذلك ولا يمتعه ان يرويه
 عنه وكذلك اذا حصص نوما بآل شامع وسمع غيره من غير ان
 يعلم الحديث . كما صرح به الاستناد ابو اسحق الاشعري . وكذلك
 لو قال ابني اخبركم ولا اخبر فلانا فلا يبره ذلك ولا يمتعه ان يرويه
 وكذلك ان قال رجعت عن اخبرني بكذا ونحو ذلك مما لا ينبغي
 انه من حديثه ما لم يكن المنع مستندا الى انه احطاط بما حدث
 به او شك في سماعه ونحو ذلك فليبر له ان يرويه عنه والحالة
 هذه .

وكذا
 مستند

الثالث الاجازة
 . ثم الاجازة في السماع . وتوعد في شعبة انواعا .
 . ارفعها تحت الامتثال . فحينئذ الجاز والجاز له .
 . وبعضها على انقائه على جواز داود والباقي الى .
 . يقع الخلاف مطلقا . قال في الخلاف في العلم .
 . ورده الشيخ بان الشافعي . فلو كان فيما يخص الطابع .
 . مذهبهم القاطع . فحينئذ . وصاحب الطلوع في مقتضاها .
 . قال لا تشعبه لوجاز لان . ابطلت وطه طلائع السن .
 . وقرن الى الشيخ مع اخرين . ابطلها كذلك للتجزي .

لكن

لكن على جوارها اشترط . علمهم ولا يكون طرا .
 . قالوا به كذا جواز العمل . بها وقبل الحكم للمثل .
 القسم الثالث من اقتسام الاخذ والتحليل الاجازة وهي دون السماع
 وهي على شعبة انواع النوع الاول اجازة مجيبين لبعض كان يقول
 اجزت لكم او قلان قلان ويصفه بما يبره الكتاب القلاني او ما
 اشتملت عليه فمضت ونحو ذلك وهذا رفع النوع الاجازة
 المحرمة عن المناولة . وسباني حكم المناولة مع الاجازة قال القاضي
 عياض فلهذا عند بعضهم التي لم يختلف في جوارها ولا خالف فيه
 اهل المظاهر وانما الخلاف منهم في غير هذا الوجه وقال القاضي ابو
 الوليد الباجي لا خلاف في جواز الرواية بالاجازة من سلف هذه
 الائمة . وخلصها وادعي فيه الاجماع ولم يفصل وذكر الخلاف في العمل
 بها فقولنا في اي الباجي وساحكاه الباجي من الاجماع في مطلق
 الاجازة غلط قال ابن الصلاح هذا باطل فقد خالف في جواز الرواية
 بالاجازة جماعات من اهل الحديث والفقهاء والاصوليين
 وذلك احدي الروايتين من الشافعي وقطع بابطالها القاضي الحسين
 والماوردي . وفيه قطع في تنبيه الخاوي وعلمه الى مذهب الشافعي
 وقال لاجمعا كما قال شعبة لوجازت الاجازة لبطلت الرحلة
 ومن قال بابطالها ابراهيم الحارثي وابو الشيخ عبد الله بن محمد
 الاصمعياني وابو نصر الوائلي التجزي . ابو ظاهر الدباس من اخففيه

الذي نقله عن الصلاح عن القاضي الحسين ما نقله في كتابه الاجازة من الشافعي
 ستم الفصل ايضا جازين ابو اسحق والماوردي . وقطع بالاجازة في جوارها
 الصلاح عن القاضي الحسين ما نقله في كتابه الاجازة من الشافعي

وابوبكر محمد بن ثابت الجعفي من الشافعية وحكاها الامدي عن
 في حنيفه وايضا يوسف بن ابي اسحق عليه العمل وقال به
 جماعة اهل العلم من اهل الحديث وغيرهم القول بتجوير الاجازة
 واجازة الرواية بها وحكاها الامدي عن اصحاب الشافعي واكثر
 الحديث بها وكما تجوز الرواية بالاجازة كذلك يجب العمل بالمروي
 بها وقال بعض اهل الطاهر ومن تابعهم لا يجب العمل به كالحديث
 المرسل قال بن الصلاح وهذا باطل لانه ليس في الاجازة
 ما يفتح في اتصال المنقول بها وفي الثقة به والله اعلم من
 الثاني ان يمين المجازة دون الحار ومما يضا قبله
 جمهورهم رواية وعلمه والخلف قوي فيه مما قد ظاهرا
 النوع الثاني من انواع الاجازة ان يمين الشخص المجازة دون
 الكتاب المجاز فيقول اجرت لك جميع مسموعاتي او جميع
 مروياتي وما اشبه ذلك والجمهور على تجوير الرواية بها
 وعلى وجوب العمل بما روي بها بشرطه ولكن الخلاف في هذا
 النوع اقوي من الخلاف في النوع المتقدم من
 والثالث النعم في الجار له وقد مال الى اجازة
 مطلقا الخطيب بن منده ثم ابو العلا ايضا بعده
 وجاز للموجود عند الطبري لا ابطال مال فاحذر
 النوع الثالث من انواع الاجازة ان يعم المجازة فلا يعين
 كاجرت للمستلين او لكل احدا ومن ادرك زماننا ونحو ذلك

وقد

وقد فعله ابو عبد الله بن منده فقال اجرت لمن قال لا اله الا الله
 وجوزها ايضا الخطيب وحكاها طبري عن ادره كابي العلا الحسن
 بن احمد الطار الهملاني وغيره انهم كانوا يميلون الى اجازة
 الخطيب عن القاضي في الطيب الطبري كجواز الاجازة لجميع المسلمين
 من كان منهم موجودا عند الاجازة قال بن الصلاح ولم يسمع
 عن احدهم يقتدي به انه اشتغل هذه الاجازة قال بن الصلاح
 فروي بها ولا في الشريعة المتأخرة الذين تنوعوا بالاجازة في
 اصلها ضعف ورداد هذا التوسع والاسترسال ضعفا كثيرا
 لا ينبغي احتماله قلت ممن اجازها ابو الفضل احمد بن الحسين
 بن خيرون البعلادي وابو اليد بن رشد المالكي وابو طاهر الشافعي
 وغيرهم ومحمد ابو عمر بن الحاجب وصحة النووي من زيادة ثمانية
 الروضة وقد جمع بعضهم من اجازة هذه الاجازة العامة في
 تصنيف له جمع فيه خلقا كثيرا منهم على حروف المعجم للترقيم وهو
 الحافظ ابو جعفر محمد بن الحسين بن ابي البدر الكاتب الجعدي
 ومن حدث بها من الحافظ ابو بكر ابن خنير الاشعيلي ومن
 الحفاط المتأخرين الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف
 الديماطي باجازه العامة من المريد الطوسي وشيخها
 من الحافظ ابو الحاج المزني وابو عبد الله الذهبي وابو
 محمد البرزالي على الركن الطاووسي باجازه العامة من
 هو احمد بن محمد النعمان احمد المعمر بن الدين
 مولده في شهر شعبان سنة ٤٠٥ قال الذهبي
 جعفر الصديقي رحمه الله تحت له جروا رواه
 سنة ٤٠٥ قال ورايت تحت خطه في سنة ٤١٧ ان
 ولدت في شعبان سنة ٤٠٥ اذا اجاز في ذلك الوقت

من الجعفر الصديقي وغيره وقراءتها الحافظ ابو شجاع العلوي
عليه السلام العباسي رحمه الله بالجازة العامة من داود بن عمر الفاخر
وقرات بها عدة اخرا على الوجيه عبد الرحمن العوفي بالجازة العامة
من عبد اللطيف بن القبيطي والي اسحق الكاشغري ومن رواج
والسبط واخر من البغداديين والمصريين وفي النفس بذلك
شي وانما توقف عن روايه بها واهل الحديث يقولون اذا
كتبتم فمشرق واحد ففتش

وما يعبر . كاعلم ابو مبد بالتعبير .
فانه الى الجواز اقرب . قلت بما صرح في الاستيعاب .
في هذا الخلاف فيهم . احاطه لكونه محصرا .
والاجازة العامة اذا قيدت بوصف حاضر فهو الى الجواز اقرب
قاله بن الصلاح ومثله القاضي عياض بقوله اجزت لمن هو الان
من طلبه العلم ببلد كذا او لمن قرا على قبل هذا وقال فما احتيم
اختلفوا في جوازه ممن صرح عنده الاجازة ولا راي منعه لاحد لانه
بمصور موصوف كقولك لا ولد فلان او اخوه فلان
والرابع الجمل عن اجزله . او ما اجز كاجزته اذ لمه .
بعض شي عاني كذا في . كتابا او محصنا وقد يسمى .
به سواء لم يصرح . مراده من ذلك هو لا يصح .
اما المسمون مع البيان . فلا يضر الجمل بالبيان .

دسي

ويدين في الصحة ان جملهم . من غير علة وبصريح لهم .

النوع الرابع من انواع الاجازة الاجازة للجمل او بالجمهور فالاول
كقوله اجزت لجماعة من الناس مسموعاتي والثاني كقوله اجزت
لك بعض مسموعاتي وقد جمعت مثال الجمل فيهما في مثال واحد
وهو اجزت اذ قلته لبعض شي عاني والاذ قلته بقية المهره واستكان
الراوي فتح الفا الجماعة من الناس ومنه ان عايت ارسلت الي
از قلته من الناس وذلك في قصة خطبة عايشة في فضل ايها
ومن امثله هذا النوع ان يسمى شخصا وقد يسمى به غير واحد في
ذلك الوقت فاجزت لمحمد بن خالد الدمشقي مثلا او يسمى كتابا
كخو اجزت لك ان تروي عن كتاب السنن وميوروي عنه من السنن
المعروفة بذلك ولم ينص مراده في المستلئين فان هذه الاجازة
غير صحيحة اما اذا انصح مراده بقرينه بان قيل له اجزت لمحمد بن خالد
ابن علي بن محمود الدمشقي مثلا بحيث لا يلتبس فقال اجزت لمحمد بن خالد
الدمشقي او قيل له اجزت لي روايه كتاب السنن لا يرد او دمثلا
فقال اجزت لك روايه السنن فالظاهر صحة هذه الاجازة وان
عز الجواب خرج على المتول عنه وكذلك اذا سمي للشيخ المستول من المجازة
مع البيان المزبل للاشتباه ولكن الشيخ لا يعرف المستول له بل
بجمل عينه فلا يضر ذلك والاجازة لجماعة مسموعاتي مع البيان
استدل صحة كالا يشترط معرفته الشيخ من شمع من الشيخ وادا

تبيل الشيخ الاجازة لجماعه متممين مع البيان في استدعاء كما
 جرت به العادة واجاز لهم من غير معرفه فهم ولم يعرف عددهم
 ولا تصف استماعهم واحدا واحدا قال ابن الصلاح فينبغي ان يصح
 ذلك ايضا كما يصح سماع من سماع منه على هذا الوصف
 والخامس التعليق في الاجازة فمن شأها الذي اجاز
 او غيره معناه والاولى . اكثر جهلا واجاز الكلا .
 معا ابو يعلى الامام الحنفى . مع عمر بن عثمان وقال يعلى .
 الجمل اذ يشاهد الطاهر . بقا لهما فتيان طاهره .
 قلت وجدت في ختمه . اجاز كالثانيه المهمه .
 وان قل من شأ يروى في كتابه . ونحوه الا رد في بحر الاشياء
 اما اجرت لفلان ان رد . فالأظهر الاقوى اجاز فاعلم عند

النوع الخامس من انواع الاجازة المعلقة بالمشيه ولم يفرد ابن الصلاح
 هذا النوع وادخله في النوع قبله وقال فيه جماله وتعليق شرط
 وافردته بنوع لان بعض الاجازات المعلقة لا جماله فيها كما ستقف
 عليه هنا ذلك لان التعليق قد يكون مع اعيان المجاز او مع تعيينه
 وقد يعلق بمشيه المجاز وقد يعلق بمشيه غيره معناه وقد يكون
 التعليق لنفس الاجازة وقد يكون للروايه بالاجازة فاما تعليقا
 بمشيه المجاز فمما لقوله من شأ ان اخبره فقد اجرت له واجرت
 لمن شأ هو وتعليقا بمشيه غيره وسيا في حكمه قال ابن الصلاح

بل هذه اكثر جهاله وانتشارا من حيث انها معلقة بمشيه من لا يحصر
 عددهم بخلاف تعليقا بمشيه معين واما تعليقا بمشيه غير
 المجاز فان كان المعلق بمشيه من شأ فاعلمه باطله قطعاً لقوله اجرت
 لمن شأ بعض الناس ان يروى عنه وان كان معينا لقوله من شأ فلان
 ان اخبره فقد اجرت له واجرت لمن شأ فلان ونحو ذلك فقد حكى الخطيب
 في جزئه في الاجازة للمعدوم والمجهول عن ابى يعلى محمد بن الحسين
 بن الفراء الخليل وابى الفضل محمد بن عبيد الله بن عمر بن عثمان
 اجاز ذلك واشتهر له لهما بان هذه الجماله ترفع عنه عند وجود
 المشيه ويتعين المجاز له عندها قال ابن الصلاح والطاهر انه لا يصح رد
 افي القاضى ابو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري ادسأله الخطيب
 عن ذلك وعلى بانه اجازة لمجوز كقوله اجرت لبعض الناس قال ابن
 الصلاح وقد يعلى ايضا بما فيه من التعليق بالشرط فانما يفسد
 بالجماله يفسد بالاعليق عند قوم قلت وقد وجدت عن جماعة
 سريته الحديث المتقدم والمتاخر استعمال هذا من المتقدمين
 الحافظ ابو بكر احمد بن ابي خيثمه زهير بن حرب صاحب يحيى بن معين
 وصاحب التاريخ قال الامام ابو الحسن محمد بن ابي الحسن ابن
 الوران الفيت يحفظ ابى بكر بن ابي خيثمه قد اجرت لابي زكريا يحيى
 بن مسلمه ان يروى عنه صاحب كتاب التاريخ الذي سنده من ابو محمد
 القاسم ابن الاصمغ ومحمد بن عبد الاعلى كاستماعه مني واذنت له في ذلك

من الامام القاضى ابو الطيب

من الامام القاضى ابو الطيب

ولم اجب من اصحابه فان اجب ان يكون الاجازة لاحد بعد هذا
فانا اجزت له ذلك بخلاف هذا وكنت احمد بن ابي خيثمة بيده في
شوال سنة ست و سبعين ومائة وكذلك اجاز حفيد يعقوب
بن ابي شيبة وهذه نسخة مما احكاه الخطيب يقول محمد بن احمد
بن يعقوب بن شيبة قد اجزت لعمر بن احمد الخلال وابنه عبد الرحمن
بن عمر وخثمة على بن الحسن جميع ما فاته من حديثي ما لم يدرك سماعه
منه من العدد وغيره وقد اجزت ذلك لمن احب عمر فليرووه عنى ان
شاؤا وكنت لهم ذلك بخطي في صغر سنة اثنين وثلاثين وثلاثمائة قال
الخطيب بعد حكاية هذا و ارايت مثل هذه الاجازة لبعض المتقدمين
الا ان اسمه ذهب من حقيقي انتهى قلت وكأنه اراد بذلك
ابن ابي خيثمة والله اعلم اما اذا كان المعلق هو الرواية كقوله اجزت
لمن شا الرواية عنى ان روى عنه فقال بن الصلاح هذا اولي بالجواز من
حيث ان مقتضى كل اجازة تفويض الرواية هذا الى شيبة المجاز له
فكان هذا مع كونه بصيغته التعليق تصرفا بما يقتضيه الاطلاق
وحكاية الحال لا تعليقا في الحقيقة قال ولهذا اجاز بعض ائمه
المشافعيين في البيع ان يقول بعثك هذا بكذا ان شئت فيقول
قلت قلت لفرق بينهما تعيين المبتاع هنا بخلافه في الاجازة
فانه مضمون وخموزانه في الاجازة ان يقول اجزت لك ان
تروى عنى ان شئت الرواية عنى واما المثال الذي ذكره فالتعليق

وان لم يضر فالجمله مبطله له وكذلك ما وجد بخط ابي الفتح
الازدي اجزت روايه ذلك بجميع من اجب ان روى ذلك
عنى واما تعليق الرواية مع التصريح بالمجاز له وتعيينه لقوله
واجزت لك ان شئت ان روى عنى واجزت لقلان ان شا الرواية
عنى ونحو ذلك فالظاهر الاقوى ان ذلك جائز اذا قد انتقت منه
الجماله وحقيقه التعليق ولم يتق ستوي صيغته فقولى ان روى
ان يرد الرواية يدل عليه قولى في البيت قبله من شا روى ويجوز ان
يراد الامر ان معاى ان اراد الرواية او الاجازة والطاهر انه لا
فرق وان لم يصرح ابن الصلاح بتعليق الاجازة في المعين فتعليقه
وبعض امثله يقتضى الصحة فيه نعمون

- والساجد من الازد لم يحدق مع كقوله اجزت لقلان مع
- اولاده ونسبه وعقبه • حيث التوا وخصصوا المحدثين
- وهو اوهى واجاز الاولا • ابن ابي داود وهو مشاهير
- بالوقف لكن ابا الطيب • عليه منادى بالصحيح المعتمد
- كما اولى به جاز مطلقا • عند الخطيب وجه قد شيقا
- من ابن عمر ومن مع القراء • وقد راي الحكم على اشتراط
- في الوقف من صحة شيقا • ابا خيثمة وبالصالح معا • شر
- والنوع السادس من انواع الاجازة الاحارة للمعدوم وهي على قسمين
- الاول ان يعطى المعدوم على الموجود كقوله اجزت لقلان ولولده

ما ذكره في
هذا الكتاب
من الروايات
والاجازات
والوقفات
والاشهاد
والصالحات
والصالحات
والصالحات

وعقبه ماتا تسلاوا واجزت لك ولمن يولد لك ونحو ذلك
وقد فعله ابو بكر عبد الله بن ابي داود التميمي في وقد قيل
الاجازة فقال قد اجزت لك ولا ولدك ولجلك اجله يعني
الدين لم يولد وابعده والفتنم الثاني ان يخصر المعدوم بالاجازة
من غير عطف على موجود كقوله اجزت لمن يولد لفلان وهو
اطعف من القسم الاول والاو اقرب الى الجواز وقد شبه بالوقف
على المعدوم وقد اجازه اصحاب السابغ في القسم الاول دون
الثاني وحكي الخطيب عن القاضي في الطبيب الطري انه من صحة
الاجازة للمعدوم مطلقا قال وقد كان في قديمنا انه يصح وحكي
بن الصلاح عن ابي نصر ابن الصباغ انه يبين بطلانها قال بن الصلاح
وذلك هو الصواب الذي لا ينبغي غيره لان الاجازة في حكم الاخبار
حمله بالجواز فلا يصح الاخبار للمعدوم لا يصح الاجازة له ولجاز
الخطيب الاجازة للمعدوم مطلقا وحكاة عن ابي يعلى بن الفراء في
الفضل بن عمر وثرو قال القاضي عياض اجازة معظم الشيوخ
المتأخرين قال وهذا استمر عملهم بعد شرفا وعزها انتهى
وحكي الخطيب ان اصحاب ابي حنيفة ومالك قد اجازوا الوقت
على المعدوم وان لم يكن اصله موجودا حال الاتفاق مثل
ان يقول وقتت هذا علي من يولد لفلان وان لم يكن وقفه على فلان
والسابع الادق اخير اهل للاخذ عنه كايضا وطفل

فان كان معدوم المجهول لا يولد لفلان
ابو يوسف ورواه ابو داود التميمي
الاجازة وكذا

غير ميمر وذا الاخير . راي ابو الطيب والجمهور
. ولم يولد في كافر فلا يولد . محضره الميمر في سترافه
. ولم يولد في الحمل الصائلا . وهو من المعدوم او يولد
. والخطيب في احد من نعله . قلت راي بعض قدسيله
. مع ابويه فاجاز ولعل . ما اصح الاستماع فيها ادخل
. ويتبع البناء على ما ذكرنا . هل يعلم الحمل وما اطهر

والنوع السابع من انواع الاجازة الاجازة لمن ليس باهل حين الاجازة
للاذوا والاخذ عنه وذلك يشمل صور الم يذكر بن الصلاح مما لا يصح
ولم يفده بنوع بل ذكره في اخر الكلام على الاجازة للمعدوم وردت عليه
في النظر الاجازة للكا فاما الاجازة للصبي فلا يخلوا اما ان يكون مميزا
اولا فان كان مميزا فالاجازة له صحيحة سماعه وان بقدر نقله عن ضعف
في صحة سماعه فانه لا يعتد به وان كان مميزا فاختلف فيه على الخطيب
ان بعض اصحابنا قال لا يصح الاجازة لمن لا يصح السماع له قال وسلك
القاضي ابا الطيب الطري هل يغني عن صحة سماعه او تميزه
كما يعتبر ذلك في صحة سماعه فقال لا يعتبر ذلك فذكر له الخطيب
قول بعض اصحابنا المتقدم فقال يصح ان يخبر للغايب ولا يصح سماعه
قال الخطيب وعلى هذا رينا كانه سمي وخايجرون للاطفال الخيب
عنهم من غير ان يشالوا مبلغ استماعهم وحال تميزهم واجتهدوا لذلك
بان الاجازة انما هي اباحة المجير للمجازلة ان يروي عنه والاجازة

الميمر في سترافه
الاجازة

في كتاب الاجازة للثلاثة
وذكره في كتاب الاجازة
في كتاب الاجازة للثلاثة
وذكره في كتاب الاجازة

تصح العاقل وغير العاقل قال ابن الصلاح كانه راءوا العطل اهلاً
لحمل هذه النوع ليودي به بعد حصول اهليته لبقاء الاستناد
واما الاجازة للكافر فلم اخذ فيها نقلاً وقد تقدم ان سماعه
صحيح ولم اجده من احد من المتقدمين والمتأخرين الاجازة للكافر الا
ان شخصاً من اطباء دمشق ممن رايته بدمشق ولم اسمع عليه
يقال له محمد بن عبد الله بن زيد بن الديران سمع الحديث في حال كونه
عليه عبد الله محمد بن زيد المومن الصوري وكتب اسمه في طبقة
السماع مع السماع السامعين واجاز ابن عبد المومن لمن سمع
وهو من جرحهم وكان السماع والاجازة بحضور الحافظ ابي الحاج
يوسف بن عبد الرحمن المزني وبصر السماع بقراته وذلك
في غير ما جاز له منها جاز ابن عثرة فلولاً المزني في جواز ذلك
ما اقر عليه ثم هدي الله ابن عبد السيد المذكور للاستلام وحدث
وسمع منه اصحابنا ومن صور الاجازة لغير اهل الاد الاجازة
للمجتون وفي صحيحه وقد تقدم ذكرها في كلام الخطيب
ومن صورها الاجازة للفاسق والمبتدع والطاهر جوازها
واولي من الكافر فاذا زال المانع من الاد اصح الاد كالسماع سواء
واما الاجازة للحمل فلم اجدهما ايضا نقلاً غير ان الخطيب قال
ولم نرم اجازة لمن لم يكن مولوداً في الحال ولم يتعرض لكونه
اذا وقع يصحح ولا ولا شك انه اولى بالصحة من المعدوم والخطيب

رى بصحة المعدوم كما تقدم وقد راي بعض شيوخنا المتأخرين
 شغل الاجازة لحل بعد ذكر ابويه قبله وجماعه منهم فاجاز فيها
 وهو الحافظ ابو شعيبه العمري ورايت بعض اهل الحديث
 قد احتز عن الاجازة له بل عن لم يشر في الاجازة وان كان موجودا
 فكتبنا جزئ المتسليمين فيه وهو الحديث الثقه ابو الشامحود بن خلف
 المنجي ومن عم الاجازة للحمل وعزه اعلم واحفظ وانقر الامة قد يقال
 لعلمنا صغ اسما الاجازة حتى يعلم هل فيها حمل ام لا فقد تقدم ان
 الاجازة تصح ولو لم يتصف الشيخ الحيزر اسما الجماعة المسئول لهم الاجازة
 الا ان الغالب ان اهل الحديث لا يميزون الا بعد نظر المسئول لهم
 كما شاهدناه منهم قلت وينبغي بنا الحكم في الاجازة بالحمل على الخلاف
 في ان الحمل يعلم ام لا فان قلنا انه لا يعلم فيكون كالاجازة للمعدوم
 ويجري فيه الخلاف وان قلنا انه يعلم وهو الاصح كما صححه الرازي صحت
 الاجازة ومعنى قولهم ان الحمل يعلم اي يعامل معاملة المعلوم والا
 فقد قال اما الجزم بالخلاف انه لا يعلم وقد حزن به الرازي بعد هذا
 نحو صفحة في شافرق ذكره وقول في هذا اطهر اي في ان الحمل يعلم وفي
 بنا الاجازة للحمل على هذا الخلاف ففيه ترجيح الامر من جان

١٥٠
 روى بصحيفة المعدوم كما تقدم وقد رايت بعض شيوخنا المتأخرين
 شيل الاجازة لجل بعد ذكر ابويه قبله وجماعه منهم فاجاز فيها
 وهو الحافظ ابو سعيد العملي ورايت بعض اهل الحديث
 قد اخترت عن الاجازة له في عمر لم يشته في الاجازة وان كان موجودا

الدارقطني وشواه او صرف . بصر جاز الفل حيث عرفت .

النوع الثامن من انواع الاجازة ما يتجمله المجرى مالم يتبعه قبل ذلك ولم يتجمله ليرونه المجاز له بعد ان يتجمله المجرى قال القاضي عياض في المماح فهدا لم ار من تكلم فيه من المشايخ قال ورايت بعض المتأخرين والعصرين يصنعونه الا اني قرأت في فهرست ابي مروان عبد الملك بن زياده الله الظبي قال كنت عند القاضي بقرطبه الى الوليد بن يوسف بن مغيث فجاءه اثنان قتاله الاجازة لتجميع ما رواه الى ثانيا فمما روي به بعد فلم يحبه الى ذلك فغضب اليه فخطب اليه بولس ثقلت لم يجيب يا هذا اعطيك مالم ياخذ هذا قال فقال بولس هذا الجوابي قال القاضي عياض وهذا هو الصحيح فان هذا مجبر ما لا خبر عنه منه وباذن له بالحدث بما لم يحدث به بعد ويصح ما لم يعلم هل يصح له الاذن فيه فمنعه الصواب وقال بر الصلاح ينبغي ان يبين هذا ان الاجازة في حكم الاخبار بالمجاز جملة او هي اذن فان جعلت في حكم الاخبار لم يصح اذ كيف تجبر بما لا خبر عنه منه وان جعلت اذنا ابني على الاذن في الوكالة فيما لم يملكه الاذن بعد واجاز ذلك بعض اصحاب المشايخ قال والصحيح بطلان هذه الاجازة وقال النووي انه الصواب وعلى هذا يتعين ان علي من يروي عن شيخه بالاجازة ان يعلم ان ذلك شمه او تخمله قبل الاجازة له وانما اذا قال اجزت له ما صح ويصح عنده من شمه عاني في اجازة صحيحه

المتن ان احدهما القرا بصر فانه يصح اذن للمالك للعامل في صواب العقد لانه والثاني ما لو كان وكلت في بيع كذا وان التوكل بانرا كذا ذكره ابن الرقعة في المطلب

وفعله الدارقطني وغيره وله ان يروي عنه ما صح عنده بعد الاجازة انه سمعه قبلها وكذلك لو لم يقل ويصح فان المراد بقوله ما صح اي حاله الرواية لاحاله الاجازة فنقول جاز الكل اي ما عرفت حاله الا اذا انتماعه وقول بذله هو بذا ال مجمله اي اعطاه لمن شالده

- والتاسع الاذن بما جيزه . لشحه فقيل لن يجوز .
- ورد والصحيح الاعتماد . عليه قد جوه النقاد .
- ابو نعيم وكذا بر عقده . والدارقطني ونصر بعده .
- والباقي ما باطن وقد . راي من رايه في العقد .
- وينبغي تامل الاجازة . بحيث شيخ شيخه اجازة .
- بلقط ما صح لديه لم يخط . ما صح عنده شيخه منقط .

والنوع التاسع من انواع الاجازة اجازة المجاز كقوله اجزت لك مجازاتي ونحو ذلك فمنع جواز ذلك الحافظ ابو البركات عبد الوهات بن المبارك بن الامناطي احدي شيوخ ابن الجوزي وصنف حررا في منع ذلك وذلك ان الاجازة ضعيفة فيقوي الضعف باجتماع اجازتين وحكاها الحافظ ابو علي البرداني عن بعض سجلي الحديث ولم يسمعه وقد اجمعه ابن الصلاح فخير عنه بقوله بعض من لا يعتد به من المتأخرين قال والصحيح والدي عليه العمل ان ذلك جائز ولا يشبه ذلك ما استمع من توكيل الوكيل بغير اذن الموكل واحكا الخطيب تجوز عن الدارقطني وابي العباس من عقده

روى ايضا في الامناطي بن صر والشيخ ابو عمار و ابو موسى الذي روي عنه في نسخة
وابو احمد بن شاذلي وغيره من الاخرين وعبد الوهات بن المبارك بن الجوزي وغيرهم
الاجازة في الحديث

وفعله الحاكم في تاريخه قال بر طاهر ولا يعرف بين القائلين
 بالاجازة خلاف في العمل بالاجازة الا حان وقال ابو نعيم الاجازة على
 على الاجازة قوية جارية وقول من هو نصر له دال على اجازة عنده
 وهو الفقيه نصر بن ابراهيم المقدسي قال محمد بن طاهر سمعته
 يقول بيت المقدس روي بالاجازة عن الاجازة وربما تابع من
 ثلث منها وذكر ابو الفضل محمد بن ناصر الحافظ ان ابا الفتح بن ابي
 الفوارس حدث بخر من العلل لاحمد باجازه من ابي علي ابن
 الصتوان باجازه من عبد الله بن احمد باجازه من ابيه
 وقد رايت في كلام غير واحد من الامه واهل الحديث الزيادة
 على ثلث اجازة فروا وارباع اجازة مستوا ليه وتمس وقد روا
 الحافظ ابو محمد عبد الكريم الجلي في تاريخ مصر عن عبد الغني بن
 شعيب الا زدي محمد بن اجازة مستوا ليه في عدة مواضع وروي
 لمن روي بالاجازة عن الاجازة ان يتامل كيفية اجازة شيخه
 لشيخه ومقتضاها حتى لا يروي بها ما لم يندرج تحتها فربما قيدها
 بعضهم بما صح عند المجاز او بما سمعه المجر فقط او بما حدث به من
 مستموعات او غير ذلك فان كان اجازة بلفظ اجرت له ما صح
 عنده من مستموعات فليس للمجاز الثاني ان يروي عن المجاز الاول
 الا ما علم انه صح عنده انه من سماعه شيخه الاعلى ولا يكتفي بمجرد
 صحة الاجازة وكذلك ان قيدها بما سمعه لم يتعد الى مجازاته

وانما يبين له ان كان قد روي عن شيخه ذلك فله ان يروي عنه ذلك
 وانما يبين له ان كان قد روي عن شيخه ذلك فله ان يروي عنه ذلك
 وانما يبين له ان كان قد روي عن شيخه ذلك فله ان يروي عنه ذلك

وقد غلط غير واحد من الامه وعثر بسبب هذا فمن ذلك ان الامام
 ابا عبد الله محمد بن احمد الاثيري المعروف بابن اليتيم احد
 من رجال وجالة البلاد وشمع ببلاد المغرب ومصر والكام والعراق
 وخراستان واخذ عن السلفي وابن عساکر واليتيميلي وبن يشكو
 وعبد الحق الاشيلي وخلق ذكر اسناده الى الترمذي عن ابن
 ابي طاهر السلفي عن احمد بن محمد بن احمد بن شعيب الحداد عن
 اسمعيل بن زياد الجبوني عن ابي الهيثم المحبوبي عن الترمذي هكذا
 ذكره الحافظ ابو جعفر بن النعماني انه وجد يحفظ ابن اليتيم وجه
 الغلط فيه ان فيه اجازة من احمد بن محمد بن زياد الحداد لم يسمع
 منه والثاني ان الحداد اجاز السلفي ما سمعه فقط فلم يدخل الترمذي
 في اجازة السلفي وذكر الترمذي ان السلفي وهم في ذلك قد سما
 ثم ذكر ورجع عن هذا السند قال ومن هنا تكلم ابو جعفر بن البادر
 في السلفي وعذر الناس السلفي فقد رجح عنه قال وتكلم الناس
 في ابن اليتيم قال وما اطن الباعث لذلك الا ما ذكرته اتمى وقد
 بين السلفي اصول اجازة الحداد له في فهرسته فيما اخبرني به
 محمد بن محمد بن يحيى القرشي انا عيسى بن يحيى التميمي انا عبد الرحمن
 بن عبد المجيد الضعراوي اخبرني ابو طاهر السلفي قال وكان ابو
 الفرج الحداد يروي عن اي كتاب الترمذي قال ولم يجز لي ما اخبر له
 بل سمعته فقط قال كتب الي اسمعيل بن زياد المحبوبي من راتمي

ل
 اي من رجال كتاب الترمذي

قلت وكان الشيخ تقي الدين ابن ديق العبد لا يحير روايه
سماعه كله بل يقتله بما حدث به من مسموعاته هكذا رايته
مخطه في عدة اجازات ولم ازل اجازته تشمل مسموعه وذلك
انه كان يشك في بعض سماعاته لم يحدث به ولم يحزه وهو
سماعه علي بن المقير فمن حدث عنه فاجازته منه بشي ما
حدث به من مسموعاته فهو غير صحيح فينبغي التنبيه لهذا وامثاله
لفظ الاجازة وشروطها

اجزته بن فارس قد نقله واما المعروف فاجزته له
قال ابو الحسين احمد بن فارس معي الاجازة في كلام العرب ملحوظ
من حواشي الذي يقاه المال من الماشيه والحرث يقا ايشه
استخرت فلانا فاجازني اذا استفاك ما لارضك او ماشيتك
كذلك طالب العلم يسأل العالم ان يحيزه علمه فحيزه اياه قال
ابن الصلاح فلم يحيز علي هذا ان يقول اجزت فلانا مسموعاتي
او مروياتي فيعديه بغير حرف جز من غير حاجه الي ذكر لفظ
الروايه او نحو ذلك ويحتاج الي ذلك من جعل الاجازة بمعنى
التشويق والاذن والاباحه قال وذلك هو المعروف فيقول
اجزت له روايه مسموعاتي مثلاً قال ومن يقول اجزت له
مسموعاتي فعلى شئيل الحذف الذي لا يخفى نظره من
واما يستحسن الاجازة من عالم به ومن اجازة

طالب

طالب علم والوليد اذ كرت عن مالك شرطاً عن ابن عمر
ان الصحيح انها لا يقبل الاما هو وما لا يشك
واللفظ ان يحيزه اجزته او دون لفظ فان هو وادون
هذا بيان لشرط صحه الاجازة على الخلاف المذكور قال ابن الصلاح
انما يستحسن الاجازة اذا كان الحيز عالماً بما يحيز والمجاز له من اهل
العلم لا فيها توسع وترخص يتاهل له اهل العلم لم يستحسن جهم
اليها قال وبالغ بعضهم بذلك فجعله شرطاً فيها وكناه الوليد
بن علي المالك عن مالك وقال ابو عمر بن عبد البر الصحيح انها لا تجوز
الاما هو بالصناعه وفي شيء معين لا يشك استلزامه ثم الاجازة
قد تكون بلفظ الشرح وقد تكون بالخط سواء اجاز ابتداء او
به على سؤال الاجازة كما جرت العاده قال كانت الاجازة
بالخط فالاحسن والاول ان تليظ بالاجازة ايضا فان اقتصر على
الكتابة ولم تليظ بالاجازة ايضا صححت اذا اقترنت الكتابه
بقصد الاجازة لان الكتابه كتابه وهذه دون الاجازة
الملفوظ بها في المرتبه فان لم يقصد الاجازة فالظاهر عدم الصحه
قال ابن الصلاح وغير مستبعد تعميم ذلك بمجرد هذه الكتابه في باب
الروايه التي جعلت فيه القراءه على الشيخ مع انه لم يلفظ بما
قرئ عليه اخباراً اسنه بذلك

السلام على من سأل عن

ثم المناولات اما يقترن . بالاذن او لا فالتجيم اذ .
 اعلا الاجازات واعلاهاذا . اعطاه ملكا فاعاده كذا .
 ان يحضر الطالب الكتاب . عرضا وهذا العرض للمناولة .
 والشيخ دومعه فينظره . ثم يناول الكتاب محضره .
 يقول هذا من حديث فاربه . وقد حكوا عن مالك ونحوه .
 بانها تعادل السماعا . وقد اثنى المعنون ذا السماعا .
 اتفق مع الثوري مع المعن . والشاذلي و احمد الشيباني .
 ومن المبال و غيرهم راوا . بانها انقضت قد حكوا .
 اجماعهم بانها صحيحة . معتقدا وان كون مرجوحه .

القسم الرابع من الاخذ والتحليل المناوله وهي على نوعين الاول
 المناوله المقرونة بالاجازة وهي على انواع الاجازة على الاطلاق
 ثم هذه المناوله العالمه صور اعلاها ان يناوله شيئا من
 سماعه اصلا او فرعا مقابل له ويقول هذا سماعي او روايتي
 عن فلان فاربه عني ونحو ذلك وكذا لو لم يذكر شيخه وكان اسم شيخه
 في كتاب المناول وفيه بيان سماعه منه او اجازته منه ونحو ذلك
 ويملكه الشيخ له او يقول له خذ واستخه ثم يقابل به ثم رده اليه
 ونحو ذلك ومنها ان يناوله ثم يرجعه منه في الحال شيئا من حكم هذه
 الصور في الابيات التي تلحق هذه ومنها ان يحضر الطالب الكتاب اصل
 الشيخ او فرعه المقابل فيعرض عليه وسماعه غير واحد من الامية

عرض

عرضا فيكون هذا عرض المناولة وقد تقدم عرض السماع فلذا
 اعرض الطالب الكتاب على الشيخ تامله الشيخ وهو عارف متيقظ
 ثم يناوله الطالب ويقول هوروايتي عن فلان ونحو ذلك
 او نحو ذلك فاربه عني ونحو ذلك ولم يتعرض ابن الصلاح لكون
 الصورة الاولى من صور المناولة اعلا ولكنه قد سماها في
 الذكر وقال القاضي عياض ارجحهما ان يدفع الشيخ كتابه فيقول
 للطالب هذه روايتي فاروها عني ويدفعها اليه او يقول له خذها
 فاستخها وقابل بها ثم اصرها اليه او ياتيه الطالب بشيخه
 الى اخر كلامه فهذه المناوله المقرونة بالاجازة حاله محل السماع
 عند بعضهم كما حكاها الحاكم عن ابن شهاب ربيعة الخواص
 ويحيى بن شعيب الانصاري ومالك بن ابراهيم من اهل المدينة
 ومكة والبصرة والكوفة والبصرة والشام ومصر وجراستان
 وفي كلامه بعض تخليط اخطأ عرض المناوله بعرض السماع
 وقال الحاكم في هذا العرض اما فقها الاسلام الذين اختلفوا في
 الحلال والحرام فافهم لم يروه سماعا وبه قال الشاذلي والزاغ
 واليوطي والمزي وابو حنيفة وشفيق الثوري و احمد بن حنبل
 وابن المبارك ويحيى بن يحيى وابن راهويه قال وعليه عهدنا
 ائمتنا واليه ذهبوا واليه نذهب وقال ابن الصلاح انه
 الصحيح وان هذا منقطع عن الحديث والخبار ومقولي قلت

أي يستدل بالكتاب

أي في حاله ان اذا اخطأ بعض
 ما روي في هذا العلم او في غيره من
 المنا وانه من اهل المدينة او غير ذلك

وقد حلكوا اجماعهم اي اجماع اهل النقل وانما اردت نقل
 اتفاقهم هنا لان الشيخ حكى الخلاف المتقدم في الاجازة ولم
 يحك هنا الا كونه موافقا للسمع او لا فاردت نقل اتفاقهم
 على صحتها وقد حكاه القاضي عياض في الامايع بعد ان قال
 وهي رواية صحيحة عند معظم الامة والمحدثين وسمي بجماعة قال
 وهو قول كافي اهل النقل والاداء والتحقيق من اهل النظر اعني
 وقولي معتمدا هو بفتح الميم وهو تمييز اي صح اعتمادا ان
 . اما اذا ناول واشترده في الوقت صح بالحجاز اي
 . من نسخة قد رافقت مره . وهذه ليست لها منزلة
 . في غير الاجازة . عند المحققين لكن ما رآه
 . اهل الحديث احرأ وقدنا . اما اذا ما الشيخ لم ينظر ما
 . احضره الطالب لكن اعتمد من احضر الكتاب وهو معتد
 . صح ولا بطل اشتيقانا . وان يقل اجزته ان كان
 . اذ من حديثه فيقول حسن . في حديثه ومع التبيين .

هذا احد صور المناولة الذي تقدم الوعد بذكره وهو ان
 يناوله الشيخ الكتاب ويحجزه روايته ثم يرجعه منه في الحال
 فالمناولة صحيحة ولكننا دون الصور المتقدمه لعدم احيوان
 الطالب عليه ونعيبته عنه وقولي بالحجاز اي والاجازة وهو
 مبتدأ خبره ادي لي ومن يناول على هذه الصورة فله ان يودي

من حسن لما ذكر قصه عبد الله بن جعفر وما ترجم على الحديث البخاري وان فقد
 من غير هذه الصورة باق الطالب ان يقول ناو لي كتابك فينا وله ثم
 من فلا يملك مناوله وهذا رواية لا تفصح على هذا الوجه حتى يذهب الكتاب

قال الشيخ في الاصول في بيان المناولة
 انما هي ان يناول الطالب الكتاب
 فيقول ناو لي كتابك فينا وله ثم
 من فلا يملك مناوله وهذا رواية لا تفصح على هذا الوجه حتى يذهب الكتاب

من الاصل اليه فاوله الشيخ واشترده اذا طفر به مع غلبه طنه
 بسلامته من التغيير ومن فرغ مقابلته كذلك وهو المراد بقول قد
 وافقت مرويه اي الكتاب الذي تناوله اما يكون من الكتاب المناولة
 نفسه مع غلبه السلام او من نسخة توافقته بمقابلته او اخباره
 بموافقتها ونحو ذلك وقولي وهكذا في هذه الصورة من صور المناولة
 ليست لها منزلة على كتاب معين قال القاضي عياض وعلى التحقيق طنه
 هذا بشي زائد على معنى الاجازة للشي المعين من التصانيف المشهور
 والاحاديث المعروفة المعينة ولا فرق بين اجازته اياه ان يحدث عن
 كتاب الموطا وهو غايب او حاضر المقصود بغير ما اجاز له لكونه
 وحديثا شيوخنا من اهل الحديث يرون هذه منزلة الاجازة
 ولا من يله عند مشايخنا من اهل النظر والتحقيق بخلاف الوجوه
 الاول بقولي عند المحققين مما رآه على من الصلاح من كلام القاضي
 عياض ومن الصلاح انما احل هذا عن غير واحد من الفقهاء والاصوليين
 لا عن اهل التحقيق كما قال القاضي عياض والله اعلم ومن صور المناولة
 ان يحضر الطالب للشيخ فيقول هذا روايتك فانا وليته ولجزي روايته
 فلا ينظر فيه الشيخ ولا يتحقق انه روايته ولكن اعتمد خبر الطالب والطا
 ثقه يعتمد على مثله باجابه الي ذلك صحت المناولة والاجازة وان لم
 يكن الطالب موثوقا بخبره ومعرفة فانه لا يجوز هذه المناولة ولا
 تفصح ولا اجازة فاناوله واجازته ثم تبين بعد ذلك خبر ثقه يعتمد

لما
الدين

ذن

عليه ان ذلك كان من سماع الشيخ او من مروياته فهل يحكم بصدقه
 المناولة والاجازة السابقين كما ينص على هذه صراحة ابن الصلاح
 وعموم كلامه يقتضي ان ذلك لا يصح ولم ارها ايضا في كلام غيره
 الا في عموم كلام الخطيب الا في ظاهر الصحة لانه تبين بعد
 ذلك صحة سماع الشيخ لما رواه واجازته وزال ما كان مخشياً من
 عدم ثقته بالخير والله اعلم قال الخطيب ولو قال حدثت بما في
 هذا الكتاب عني ان كان من حديثي مع براتي من الغلط والوقوع
 كان ذلك جائزاً احسن اني ويدخل في كلام الخطيب الصوران
 ما اذا كان من اجزاء الكتاب ثقة معتمداً وما اذا كان غير موثوق به
 فان كان من الرواية بهذه المناولة والاجازة وان كان
 غير موثوق به ثم تبين بعد الاجازة بخير من موثوق به ان ذلك
 الذي رواه الشيخ كان من مروياته جازت روايته بذلك واشتد
 الي ذلك بقولي يفيد حيث وقع التبيين وهذا النصف الاخير من الزوائد
 على ابن الصلاح وان قلت من المناولة قيل تصح والصحيح باطله
 هذا النوع الثاني من نوع المناولة وهو ما اذا تجردت المناولة
 عن الاجازة بان يناوله الكتاب ويقول هو من حديثي او من
 سماعي ولا يقول له اروه عني ولا اجزت لك روايته ولخوذلك
 ان قد اختلف فيها في الخطيب عن طائفة من اهل العلم اظهر صحوها
 واجازوا الرواية بها وقال ابن الصلاح هذه اجازة مختلفة لا يجوز

الرواية

قال التعليل في روضة السيرة عند ابن الصلاح
 في المناولة بان يناوله الكتاب ويقول هو من حديثي او من
 سماعي ولا يقول له اروه عني ولا اجزت لك روايته ولخوذلك
 ان قد اختلف فيها في الخطيب عن طائفة من اهل العلم اظهر صحوها
 واجازوا الرواية بها وقال ابن الصلاح هذه اجازة مختلفة لا يجوز

لا الرواية بها قال وعلمها غير واحد من الفقهاء والاصوليين على
 على الحديث اجازواها وشعروا الرواية بها قال النووي في التقييد
 واليسير لا يجوز الرواية بها على الصحيح اليه قاله الفقهاء واصحاب الاصول
 قلت ما اطلقه من انه قاله الفقهاء واصحاب الاصول مع كونه مخالفاً
 لكلام ابن الصلاح في حكايته لذلك غير واحد فهو مخالف لما قاله
 جماعة من اهل الاصول منهم صاحب المحصول فانه لم يشترط الاذن
 بل ولا المناولة بل اذا اشار الشيخ الى كتاب وقال هذا سماعي من فلان
 جاز لمن يسمع من يرويه عنه ستوانا وله له ام لا طلاقاً لبعض الخلفين
 وستوانا له اروه عني اولا فمقتضى كلام السيف الامدي اشتراط الاذن
 في الرواية وقد قال ابن الصلاح بعد هذا ان الرواية ما يترجى
 على الرواية بمجرد اعلانه الشيخ لما فيه المناولة فالخلاف لا يخلو من
 اشتقاق الاذن في الرواية كيف يقول من روي بالملأ وله والاجازة
 . واختلفوا فيمن روي ما رواه . فمالك وابن عثيمين جعلاه
 . اطلاقاً حديثاً واخبرنا . يشوع وهو لا يقرب من روي .
 . العرض كالسماع بل اجازة . بعضهم في مطلق الاجازة .
 . والمرزباني وابن النعمان . اخبروا الصحيح عند القوم .
 . تقييده بما يبين الواقع . احلوه تلك ولا هما معا .
 . اذ في اطلاقه اجازة . يشوع في اباح في ناوحي .
 . وان اباح الشيخ للمجاز . اطلاقه لم يكف في الجواز . ش

لما
 الدين

اختلفوا في بيان الراوي لما يحمله بطريق المناولة فحكي عن جماعة
منهم ابو بكر بن شهاب الزهري ومالك بن انس جواز اطلاق حديثنا
واخبرنا وهو لا يوجب مذهب من يرى عرض المناولة المقرونة بالاجازة
سما عا ممن تقدمت حكايته عنهم وحكي عن قوم اخرين جواز اطلاق
حديثنا واخبرنا في الرواية بالاجازة مطلقا قال القاسمي عياض وحكي
ذلك عن ابن جريح وجماعة من المتقدمين وحكي الوليد بن كبراته
مذهب مالك واهل المدينة وذهب الجرجاني امام الحرمين
وخالفه غيره من اهل الاصول واطلق ابو نعيم الاصبهاني وابو
عبيد الله المرزباني وابو نعيم اخبرني اطلقا بيان وحكي الخطيب
في الاجازة اخبرنا عن غير بيان وحكي ان المرزباني عيب بذلك فقولي
والمرزباني وابو نعيم اخبرني اطلقا لفظ اخبر في الاجازة والصحيح
المختار الذي عليه عمل الجمهور واختاره اهل التحري والورع
المنع من اطلاق تنبأ وانا اوسا فلان اجازته او مناولة او اجازته
ومناولة واذا في اذنيه او اذن في او اطلق في روايته عنه
او اجازتي او اجازتي او شوعي ان اروي عنه او اباح لي او ناو لي
وما اشبه ذلك من العبارات المبينة لكيفية التحمل وان اباح
المجيز للمجاز اطلاق انا او تنافي الاجازة او المناولة لم تجز له ذلك
كما يفعله بعض المشايخ في اجازتهم فيقولون عن اجازة والاه ان شاقا ثنا
وان شاقا لانا وبعضهم في بلفظهم شافني كتب في ما سلمه

هذا لفظ الخطيب المرزباني
في كتابه في بيان ما يفتقر
الى قوله في رواية ما يفتقر
الى قوله في رواية ما يفتقر

وقد لاني بحبر الاوزاعي فيها ولم يحل من النزاع
ولفظ ان اخبرنا الخطابي وهو مع الاستناد واقر به
وبعضهم بخبرنا في الاجازة انا انا صاحب الجواز
واختاره الحاكم فيما شافه بالاذن بعد عرضه سلا
واستحسنوا اللين في مصطلح انا انا اجازة مصر خا
واعض من اخر استعمل عن اجازة وهي قريبة لمن
سما عا من شخه في شك وحرف عن بينهما فمشترك
في البخاري قال في حمله جبريتم للعرض والمناولة

مر
مشافه

هذه الفاظ استعملها بعض اهل العلم في الرواية بالاجازة فاستعمل
بعضهم فيها شافني فلان انا مشافه اذ كان قد شافه بالاجازة
لفظا واستعمل بعضهم في الاجازة بالكتابة كتب لاولي فلان انا
كتابة او في كتابه وهذه الالفاظ وان استعملها طائفة من المتأخرين
فلا يسلم من استعملها من الاتهام وطرف من التذليل اما المتأمن
قتوهم مشافهته بالحديث واما الكتابه فيتوهم انه كتب اليه
بدل الحديث بعينه كما كان يفعل المتقدمين ومنها لفظه
خبرنا وقد ورد عن الاوزاعي انه خصص الاجازة بقوله خبرنا
بالتشديد والقراءة عليه بقوله انا وقولي ولم يحل من النزاع اي ان
معني خبرنا جد من حيث اللغة ومن حيث الاصطلاح المتعارف
ببر اهل الحديث ومنها لفظ ان فيقول في الرواية بالسماع عن

الاجازة اما فلان ان فلانا حدثه او اخبره وحكي عن الخطابي ان اختاره
 او حكاها وهو بعيد من الاشعار بالاجازة وحكاها القاضى عياض
 عن اختياره في حاتم الرازي قال وانكر هذا بعضهم وجفته ان
 ينكر فلا معنى له فيقتضيه منه المراد ولا اعتيد هذا الوضع في المسئلة
 اخيه ولا عرفنا ولا اصطلاحا قال ابن الصلاح وهو فيما اذا سمع
 منه الاستناد فحسب واجاز له ما وراه قريب فان فيما اشعارا
 بوجود اصل الاخبار وان اجعل الخبر به ولم يذكره تفصيلا ومنه
 ابنا فانه في عند المتقدمين بمنزلة انا وحكي القاضى عن شعبه
 انه قال في الاجازة من ابنا فانه في روي عنه ايضا خبرنا قلت كلاهما
 بعيد عن شعبة فانه كان ممن لا يرى الاجازة كما تقدم نقله عنه
 واصطلاح قوم من المتأخرين على اطلاقها في الاجازة واختاره صاحب
 الوجاهة وهو الوليد بن كزوف قال الحاكم الذي اختاره وعلمت
 عليه ان مشايخي واعمه عمن ان يقول فيما عرص على الحديث
 فاحازله روايته شفاها انبا في فلان وكان السماع يقول في الاجازة
 ابنا ما اجازة وفي هذا التصريح بالاجازة مع رعاية اصطلاح
 المتأخرين من القاطع عن وكثيرا ما ياتي بها المتأخرون في موضع
 الاجازة قال الصلاح وذلك قريب فيما اذا كان قد سمع منه بالاجازة
 من شيخه ان لم يكن سمعا فانه شاك وعرف عن مشترك بين
 السماع والاجازة صادق عليهما وقول مشترك دخلت القافي
 للمز

الخبر على رأي الكتابي منها قال في فلان وكثيرا ما يعبر بها البخاري
 فقال ابو عمر ومحمد بن جعفر احمد بن حمدان البخاري فلما قال البخاري
 قال في فلان فهو عرض ومناولة وقد تقدم انها محمولة على السماع
 وانما كاخبرنا وانتم كثيرا مما يستعملونها في المداكر وان بعضهم جعلها
 من اقسام التعليق وان من عند جعلها اجازة

الخامس الكتاب

ثم الكتاب بخط الشيخ او باذنه عنه لغايب ولو
 الحاضر فان اجاز معهما اشبه ما ناول وخردها
 صحيح على الصحيح والمشهور قال جايوب مع منصوبه
 والليت وللمتعة قد اجازة وعده اقوى من الاجازة
 وبعضهم صحه ذلك منعا وصاحب الجاوي قد عاين
 القسم الخامس من اقسام تحمل الحديث المكتوبة وهي ان يكتب الشيخ
 شيئا من حديثه بخطه او يامر غيره فيكتب عنه باذنه سواء كتب او كتب
 عنه لا غايب عنه او حاضر عنده وهي ايضا تنقسم الى نوعين احدهما
 الكتابية المقترنة بالاجازة بان يكتب اليه ويقول اجزت لك ما
 كتبتك ونحو ذلك وهي شبيهة بالمناولة المقترنة بالاجازة في الصحة
 والقوة والنوع الثاني الكتابية المجردة عن الاجازة واليهما اشترت
 بقولي وخردها اي من الاجازة فانها صحيحة تحوز الرواية بها
 على الصحيح المشهور بين اهل الحديث وهو عندهم معدود في المتسند

رويه عند موته واستقره لشخص فحل از رويه عنه بتلك الوصيه
فروي الرازي من رويه حماد بن زيد عن ايوب قال قلت لجليل
شهر بن ان فلانا وصي لبيته افلحدث بما عنه قال نعم ثم قال
بعد ذلك لا امرك ولا انما لك قال حماد وكان ابو قلابه قال لا تدفع
لشيء الى ايوب ان كان حيا والا فاحرقوها وعلله القباخي عياض بان في
دفعها له نوعا من الاذن وشهدا من العرض والمناوله قال وهو قريب
من الصواب الذي قبله قال ابن الصلاح وهذا بعيد جدا وهو اما رآه
عالم او متاول عاينه اراد الروايه على تسهيل الوجاده وقال انه لا يصح
تشبيهه بغير الاعلام وشهدا المناوله الثامن الوجاده

- ثمر الوجاده وتلك مصدر وجده مولد يظهر.
- تغاير المعنى وذا ان تجد بخط من عاصرت قبله.
- ما لم يجدتك به ولم يحجز. فنقل خطه وجدته واخره.
- ان لم يتوكل خط قل وجدت. عنه واكمل قبل او طننت.

الغنم الثامن من اقتسام اخلا الحديث ونقله الوجاده بكسر الواو
وهي مصدر مولد لوجد يجد قال الحاف بن زكريا النهر والى المولدين
فرزعا قولهم وجاده فما اخذ من العلم من صحيفه من غير سماع ولا
اجازة ولا مناولة من تفريق العرب بين مصادر وجد للتمييز بين
المعاني المختلفه قال ابن الصلاح يعني قولهم وجد ضالته وجدانا
ومطلوبه وجودا في الغضب وجدته وفي المعنى وجد في الحب وجدنا
قلنت

الوجدان
الوجدان
الوجدان

قلت ولوجد مصدران اخران لم يذكرهما وهما جده في الغضب
وفي المعنى وجدان بكسر الهمزة حكاها ابن الاعرابي قال ابن شيبه
وهذا على بدل الهمزة من الواو وليس معنى من المعاني التي ذكرها
مقتضا على مصدر واحد الا في الحب فان مصدره وجد بالفتح لا
غير كما قال ابن شيبه وكذلك هو مصدر وجد بمعنى جز قاله الجوهري
وغيره واما في المطلوب فله مصدران ووجدان وحدا حكاها
صاحب المشارق واما في الضاله فله اجدان ايضا كما تقدم واما
بمعنى الغضب فله امصادر موجوده وجد وجد بالفتح ووجدان
حكاها ابن شيبه واما بمعنى الغنى فله ايضا امصادر اربعه
وجد مثلث الواو وحده حكاها الجوهري وابن شيبه وقرى بالثلاثه
في قوله تعالى استكنوهن من حيث كنتم من وجدكم وقول اذ كان
اي والوجاده ان تجد بخط من عاصرت لقيته او لم تلفه او لم
تعاصره بل كان قبلك احاديث بردها او غير ذلك ما لم تسمع
منه ولم يحجز لك فلك ان تقول وجدت بخط فلان ما فلان واستوت
الاستناد والمتن او ما وجدت بخطه ونحو ذلك هذا اذا وثق
بامه خطه فان لم يتوكل بانه خطه فليحجز فليحجز عن حرم العبارة بقوله
بالمعنى عن فلان او وجدت عنه او وجدت بخطه قبل انه خط فلان او قال
اي فلان انه خط فلان او طننت انه خط فلان او ذكر كاتبه فلان
بن فلان ونحو ذلك من العبارات المنصوصه المستند في كونه خطه فله هكذا

الوجاهه كما ذكره ابن الصلاح
في كتابه في بيان فوائد

مثل ابن الصلاح الوجاهه عما اذا لم يكن له اجاره ممن وجده له بخطه
وقد استعمل غير واحد من اهل الحديث الوجاهه مع الاجازة وهو
واضح كقوله وجدت بخط فلان واجازة لي ولذلك لم يذكره القاسمي
عياض في الامعاء في مثال الوجاهه وانما اراد الشيخ ان يتكلم
في الوجاهه الخالصة عن الاجازة هل هي مستند صحيح في الرواية او
العمل والله اعلم وكل منقطع والاول قد ثبت وصلا ما وقد تهاوا
فيه بعض قال وهذا دلالة بغير ان وهو ان نفسه
حدثه به وبعض ادعى حدثنا اخبرنا ورؤا
وقال في العمل ان المعظم لم يره وبما هو جوب جريا
بعض المحققين هو الاصح ولا يبرأ من الجواز نسبوا
اي وكل ما ذكر من الرواية بالوجاهه منقطع سواء وثق به بانه خط
من وجده عنه ام لا ولكن الاول هو ما اذا اوثق بانه بخطه احد
شوا من الاتصال بقوله وجدت بخط فلان وقد تشمل من ان
يلفظه عن في موضع الوجاهه قال ابن الصلاح وذلك تدليس في
اذا كان بحيث لو هم سماعه منه على ما سبق في نوع التدليس فقول
ان نفسه اي نفس من وجده ذلك بخطه حدثه به وجاز ان بعضهم فاطلق
في الوجاهه مساوا واشتد ذلك على فاعلمه قال القاسمي عياض لا اعلم
من يقيد به اجازة النقل فيه محدثنا واخبرنا ولا من بعده معد
المستند انتهى هذا الحاك في الرواية بالوجاهه والله اعلم بما نقل

العامي

القاسمي عياض اختلف فيه الحديث والفقه والاصول فيمنع اتفاقهم
على منع النقل والرواية به فمعظم الحديث والفقه من المالكية وغيرهم
لا يرون العمل به قال في عن الشافعي جواز العمل به وقالت به
طائفة من نظار اصحابه قال وهو الذي يفره الجويني واختاره غيره من
ارباب التحقيق قال ابن الصلاح ما قطع بعض المحققين من اصحابه
في اصول الفقه بوجوب العمل به عند حصول الثقة به وقال
لو عرض ما ذكرناه على جملة الحديث لا يوه قال ابن الصلاح وما وطع
هو الذي لا يجهه عنه في المعاصر المتأخرة وقال النووي هذا هو الصحيح
وان يكن بغير خطه نقل قال ونحوها وان لم يعمل
بالثقة الوثوق بالثقة والجزم بمرحله للفظ

اذا ارادت نقل شيء من كتاب مصنف فان كانت النسخة بخط المصنف
وثقت بانه خطه نقل وجدت بخط فلان واجازة كلامه كما تقدم
وان كانت بغير خط المصنف فان وثقت بنسخة بان قالها المصنف في
ثقة غيره بالاصل او بغيره مقابل على ما تقدم نقل قال فلان اذكر
فلان ونحو ذلك من الفاظ الجزم وان لم يثق بصحة النسخة نقل بلغي
فلان او وجدت في نسخة من الكتاب الفلاني ونحو ذلك مما لا يقتضي
الجزم قال ابن الصلاح فان كان المطالع عالما فطنا بحيث لا يخفى عليه
في الغالب مواضع الاستقاط والسقوط وما اجيل وجهته من غيرهما
رحونا ان يجوز له اطلاق اللفظ الجازم فيما يحكيه من ذلك قال وايضا

فيما احتسب استنواج كثير من المصنفين فماتقلوه من كتب النائر والعلم عند
الله تعالى كتابه الحديث وصنطه
• واختلف الاصحاب في اتباعه في كتبه الحديث والاجماع •
• على الجواز بعدهم بالجزم لقوله انكتبوا وكتب التميمي •

اختلف الصحابة والتابعون في كتابه الحديث فذكره بن عمر بن سعد
وزيد بن ثابت وابو موسى وابو بريد الخديري واخرون من الصحابة
والتابعين لقوله صلعم لا تكتبوا عني شيئا الا القرآن ومن كتب
شيئا غير القرآن فليحرقه اخرجه مسلم من حديث ابني شعيب وروى
او فعله جماعة منهم عمر وعلي وابنه الحسن وعبد الله بن عمر بن
العاص والنس وجابر بن عبد الله بن عمر ايضا والحسن وعطاء بن ربيعة
بن جبر وعمر بن عبد العزيز وحكاية القاسمي عياض عن اكثر الصحابة
والتابعين قال ثم اجمع المسلمون على حواها وزال ذلك الخلاف
ومما يدل على الجواز قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح انكتبوا لابي
شاه وروى ابوداود من حديث عبد الله بن عمر وقال كتبنا لابي
كل شي استمع من رسول الله صلعم فذكر الحديث وفيه انه ذكر ذلك للنبي
صلعم الله عليه وسلم فقال له اكتب وفي صحيح البخاري من حديث علي بن هرون
قال ليس احد من اصحاب النبي صلعم الا حدثنا عنه من الاما كان من
عبد الله بن عمر وفاته كان يكتب ولا يكتب وهذا الحديثان هما المراد
بقولي وكتب التميمي اريد عبد الله بن عمر والتميمي وهذا الاستدلال

من
لأن الحديث المذكور في نسخة
صحيح ابن الصلاح

من الصحابة

من الروايد على ان الصلاح مما لم اميزه من كلامه وقد ذكر ابن عبد البر
في كتاب بيان اداب العلم ان ابا هريرة كان يكتب قال الرواية الاولى
اصح وقد اختلف في الجواز عن حديث ابني شعيب والجمع بينهما ومن
احاديث الاذن في الكتابه فقل ان التميمي منسوخ بها وكان التميمي
في اول الامر لحوق اختلاطه بالقرآن فلما امر بذلك اذ فيه وجمع
بعضهم بينهما بان التميمي في حق من وثق بخطه وحيف انكاله على خطه اذا
كتب والاذن في حق من لا يوثق بخطه كابي شاه المذكور وحمل بعضهم
التميمي على كتابه الحديث مع القرآن في صحيفه واحده لانهم كانوا يستعملون
قاريل الاليه فزعموا كتبوه فيما الحرف حال سماعه فمما عذر ذلك لحرف
الاستنباه والله اعلم وينبغي اعجام ما يستعمله وشكل ما يشاكل لاما يقم
• وقيل كلمة لا في التميمي • واذا كان الملتبس الاستنباه
• وليان في الاصل وفي المعامش • تقطيعه الحروف فيهم الفع •

ينبغي لطالب العلم ضبط كتابه بالنقط والشكل لبوديه كما سمعه فقد
روينا عن الاوزاعي قال بعث نور الكتاب قال بن خلاد هكذا الحديث
والصواب الاعجام وهو النقط ان يبين الناس من البيا والجامر الخا
قال والشكل يعيد الاعراب ثم اختلفوا هل يقتصر على ضبط الشكل
او يضبط هو وغيره فقال علي بن ابراهيم البغدادي في كتاب تمامات
الخط وروى انه ان اهل العلم يكرهون الاعجام والاعراب الا في الملبس
وقال القاسمي عياض النقط والشكل يتعين فيما يشكك ويشبهه

وقد ذكر بن قتيبة ان عمر بن الخطاب قال شر العنابة المشق وشر القراه
 الهذرمه واجود الخط ايمنه انتهى والمشق سرعه العنابه قاله الجوهري
 وذكر بن قتيبة ايضا عن ابراهيم بن العباس قال وزن الخط وزن القراه
 اجود القراه ايمنه واجود الخط ايمنه وقولي وشره هو بالشير المعجم
 في وزن الخط وقولي هذرم بالذال المعجم والهذرمه السرعه في القراه قال الجوهري
 . وينطق المملا لا الحاء استغلا . او كتب في الحرف تحت مثلاً .
 . او فوقة قلامه اقوال . والبعض نقط السين صفقا قالوا .
 . وبعض بخط فوق المملا . وبعضهم قاله تحت يجعل .

هذا بيان لكيفية ضبط الحرف المملا قال القاسمي عياض وقاماس
 بنقط ما ينطق للبيان كذلك ضبطها يختلف منهم من قبل النقطة
 الى فوق المجات تحت ما يشاكلها من الهميمات فينقط تحت
 الراء والصاد والطا والعين ونحوها من الهميمات واختلفوا في كيفية
 نقط السين المملا من تحت فقبل هو كصورة النقط من فوق وذكر
 بعضهم ان شكلهما مختلف فيجعل النقط فوق المعجم كالآتي في تحت
 المملا مبسوطة صفا وهو المراد بقولي والبعض نقط السين صفقا
 قالوا وقولي لا الحاء هو استثنى البعض الحروف المملا مما ينقط
 تحته وهو الحاء لم يتثنى ابن الصلاح تبعاً للقاضي عياض ولا بد
 من استثنائها والا فلو فعل ذلك لاستثنت بالجيم فلا يدخل هذا
 الحرف في عموم هذه العلامة للمملا والعلامة الثانية للحرف

المملا

المملا ان تحت ذاك الحرف المملا بعينه مغرذا تحت الحرف ال
 يشار الي اهماله فيجعل تحت الحاء المملا حاء مفردة صغيرة
 وذلك تحت الحرف الدال والصاد والطاء والعين قال القاسمي
 عياض وهو عمل بعض اهل المشرق والاندلس والى فعلنا شرت
 بقولي وكتب دال الحرف تحت وهو خير لئلا يحدق بقدره .
 او علامته كتب دال الحرف والعلامة الثالثة ان يجعل فوق
 الحرف المملا صورة هلال فعلامه الطفر مضجعة على قفاها
 قال ابن الصلاح ان هذه العلامات الثلاثة شائعة معروفة
 والعلامة الرابعة ان يجعل فوق المملا خط صغير قال ابراهيم
 الصلاح وذلك موجود في كثير من الكتب القديمة ولا ينظر له
 كثيرون قلت وسمعت بعض اهل الحديث يقولون الراس رص
 فقلت له في ذلك فقال ليس لهم رضوان بالشر فقلت انه نقه
 سمي بالمصدر وهو بالشر فقال وجدته بخط فلان بالفتح وسمي
 من لا يحضر ذكره الان ثم اني وجدت بعد ذلك في بعض الكتب ان
 القديمة بهذا الاسم وفوقه فحة فتاملت الكتاب فاذا هو تحت
 فوق الحرف المملا خطاً صغيراً فترقت انه علامة الاهمال كما فاني
 الفتح وان الذي قاله بالفتح من ههنا الى لكن ذكر القاضي عياض
 عن بعض اهل المشرق انه يعلم فوق الحرف المملا بخط صغير بعد
 النبرة وذكر الجوهري وابن سيدي ان النبرة الهمزة والله اعلم

ما يفعل الخطيب في خطه لا يتصا ربحاً

وقد علمناه الخامسة ان جعل تحت الحرف الممثل مثل الهز
حكاية ابن الصلاح عن بعض الكتب القديمة وذكر القاصي على ما
انهم من يقتصر على مثال الهز تحت الحرف الممثل
وان لم يصرحوا به سواه مراده واختار ان لا يصرح به

حزت عادة اهل الحديث اذا سمعوا الغاب من طرق ان يبينوا
اختلاف الروايات ان اختلفت على شيئا في بيانه ويبينوا عند
ذكر لفظ كل رواية منها اسم روايتها اما باسمه كما ملأ وهو
اولي وادفع للالتباس واما بزيادة عليه كحرف او حرفين من
اسمه كما فعل اليوناني في نسخة من صحيح البخاري فان مراده تلك
العلامات في اول كتابه او اخره كما فعل اليوناني فلان
به والافهم من لما يقع فيه غيره من الخبره في فهم مراده من
ويشفي الدار فصار في اعقابها الخطيب رحمه الله

فمنع ان يجعل في كل حديث ان صوته تفصل بين الحديثين
المميزينهما وقد روي ابن خلدون من روايه ابن الزناد ان قال
قاصيه كان هو كذا حتى ذلك ايضا احمد والحري وبن جرير واستحب
الخطيب ان تكون الدارات غفلا فاذا عارض فكل حديث يفرع من
منه ينقطع في الدارة التي تليه نقطه او يخط في وسطها خطا قال
قد كان بعض اهل العلم لا يعتد من سماعه الا بما كان كذلك اولى
الحناه وانه هو افضل مصنف اسم الله منه بسطر ان يواف ما تلاه

ذكره

ذكره ان يفصل في الخط بين ما اصنفه باسمه والتسليم فقال
مثل عبد الله بن فلان او عبد الرحمن بن فلان ومن قال ابن الصلاح
في كتب عبد الله بن سطر ويكتب في السطر الاخر اسم روايه وعز عليه
هكذا ذكر ابن الصلاح انه مكره وفي كلام الخطيب لم يصرح به
في الجامع عن سطر عبد الله بن سطر انه قال هذا كلامه عن قتيب العبد
على الكاتب ان يتوقاه ويتامله ويحفظ منه قال له ان يتبع
اليه ذكر ابو عبد الله رحمه الله فجب اجتنابه فعلى هذا يحمل ما من عزاب
النظم وفي كلام ابن الصلاح على الترخيم وجعله صاحب الادب من كونه مع
من الادب لا من باب الوجوب قال الخطيب مما ذكره الاحكام
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول السطر الذي يليه الله عز وجل
عليه السلام فينبغي التحفظ من ذلك قلت ولا يختص المنع او التوقيف
باسم الله تعالى بل الحكم كذلك في اسم النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام
ايضا مثاله لو قبل شاب النبي صلح كافر او قاتل ابن صفيه بقول
يريد الزبير بن العوام ونحو ذلك فلا يجوز ان يكتب شاب او قاتل الزبير
في سطر وما بعده ذلك في سطر آخر وينبغي ان يحتجب ايضا ما ياصله
ولو وقع ذلك في غير المضاف والمضاف اليه كقوله في حديث ثابتي
شارب الخمر الذي اتى به النبي صلعم وهو غلي فقال عمر اخذاه الله
ما اكثر ما يوتي به فلا ينبغي ان يكتب فقال في اخر سطر عمر وما بعده
في اول السطر الذي يليه اما اذا لم يكن في شيء من ذلك بعد اسم الله

ما كان يفعل الخطيب فان خطا لا تقتصر على ما كان

وقد علمته الخاتم الصالح ما ينافيه بان يكون الاسم اخر
 حكاية ابن الصلاح حيث ونحو ذلك او يكون بعد شي ملائم لغير
 ان منهم من يقتصر بالفصل نحو قوله في اخر الجارحى سبحان الله العظيم
 . وان من المضاف والمضاف اليه كان اول السطر
 حرت عادة الامنافاه في ذلك ومع هذا فجمعها في سطر واحد اول
 اختلان الروايات في الله والتسليم . مع الصلاة للنبى عظيم .
 ذكر لفظ كما ذكر استقط في الاصل وقد خولف في سقط الصلاة .
 اولي واده قيد بالروايه . مع نقطه فاررو واحكامه .
 استمه كما وقع في ابن الذي ينص . لها الاغلا وعاد اعوضا .
 العلامة اجتنبت الروايات لها والحدوث . منها صلاة او تلاوة .
 . وان يحافظ على كتب الشا على الله تعالى عند ذكر اسمه نحو عز وجل
 ارك وتعالى ونحو ذلك وكذلك كتابه الصلاة والتسليم
 . فينبغي صلى الله عليه وسلم اقول الناس في عند ذكره ولا يسام
 . الميم كمر ذلك فاجرة عظيم وقد قيل في قوله صلى الله عليه وسلم
 . فان الناس في اكثرهم على صلاة ائمت اهل الحديث وذلك
 . لكثرة ما يتكرر ذكره في الروايه فيصلون عليه وان كان الشا
 . والصلاة والتسليم ثابتا في اصل سماعه او اصل الشرح فواضح
 . وان لم يكن في الاصل فلا يتقيد به ايضا بل يلفظ به ويكتبه
 . وذلك لانه شأ ودعا يشته لا كلام يرويه واماما وجده

في خط

في خط احمد بن حنبل من اغفال الصلاة والتسليم فقال
 الخطيب قد خالفه غيره من الائمة المتقدمين قال ابن الصلاح
 لعل تسببه انه كان يرى التقيد في ذلك بالروايه وعز عليه
 اتصالها في جميع من فوته من الرواه قال الخطيب وبلغني انه
 كان يصل على النبي صلى الله عليه وسلم نطقا لا خطا وقد مال بن دقيوق العبد
 الى ما فعله احمد وقال في الاقتراح والذي يصل اليه ان يتبع
 الاصول والروايات وقال اذا ذكر الصلاة لفظا من غير ان
 يكون في الاصل فينبغي ان يصحها قريبه ندل على ذلك من كونهم
 راسه عن النظر في الكتاب ويؤي يقبله انه هو المصل لا حاكيا
 عن غيره وقال عبد الله بن سنان سمعت عباسا العنبري وعنه
 بن المديني يقولان ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سمعناه وربما عجلنا فتبصر الكتاب في كل حال لذلك مع التقه
 اليه قال النووي وكذا الترمذي والترجم على الصلاة حتى يحققوا
 الاجبار ويكره ان يرمي للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجواز ويشيل ابو بكر
 من ذلك على حرفين ونحو ذلك كمن كتب صلح ولم يعارض باصله
 الصلاة والتسليم ويكره حذف واحده ذهب ابو بكر البرقاني
 بخطه كذلك في كتاب الموضح ولم يترجم على اصل وان سيز
 كتب الكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم على اصلاح ولا بد من شرط ثالث
 صلح في المنام فقال لما لك لا تتم ان يترسم النقل بل صح النقل قليل

انما يفعل الخطيب فان خطه لا يتصا

ذلك صلى الله عليه وآله لا كذب وسلم **المقابلة**
 ثم عليه العرض بالاصل ولم اجاز او اصل اصل الشيخ او
 فرع مقابل وخبر العرض مع اشتاده بنفسه لا يشترط
 وقيل بل مع نفسه واشترط بعضهم هذا وفيه غلط
 وليست السامع حين يطلب في نسخة وقال يحيى بن حبيب
 علي الطالب مقابلة كتابه بكتاب شيخه الذي روي عنه سماعا
 او احاد او باصل اصل شيخه المقابل به اصل شيخه او فرع مقابل
 باصل السماع المقابل له المشروطة وقال القاضي عياض مقابلة
 النسخة باصل السماع متعينه لا بد منها وقد قال عمروه لا بد منها
 عن صنف كتابك قال لا قال لم تكتب وقال الاوزاعي ويحيى بن زكريا
 لا بد من ان يكتب ولا يعارض مثل الذي يدخله الخلا ولا يشترط وعن
 ابي ركان وبعث الشيخ الكتاب ولم يعارض ثم نسخ ولم يعارض خراج
 نقض يحيى صلى الله عليه وآله المعارضه ان يعارض كتابه بنفسه مع شيخه
 المسموع ثم رد ذلك فامتنع به منه وقال ابو الفضل الجاوري اصد
 فاما الناس في ادراك والقول الاول اولى قال بعضهم لا يصح
 اكثر ما يكرر ذكره بنفسه ولا يقلد غيره حكاه القاضي عياض
 والصلح والتسليم ثابت بين الصلاح وهذا مذهب متروك
 وان لم يكن في الاصل فلا ينفق نسخة حالة السماع ومن ليس معه
 وذلك لانه شا ودعا يثبت ويثبت يحيى بن معين عن عمر بن الخطاب

في الكتاب والمحدث يقرأه لجزان يحدث بذلك عنه فقال
 اما عندي فلا يجوز ولكن عامه الشيوخ هكذا سماعهم قال ابن
 الصلاح وهذا من مذاهب اهل التشديد في الرواية والهيان
 ذلك لا يشترط وانه يصح السماع وان لم ينظر اصله في الكتاب حجة
 القراء وانه لا يشترط ان يقابل به بنفسه بل كفيه مقابلة نسخة
 باصل الراوي وان لم يكن ذلك حالة القراء وان كانت المقابلة عليه غيره
 اذا كان نفسه موثوقا بقطعه جوز الاستاذ ان يروي عن غير مقابل الخطيب
 بن النسخ من اصل ولا يرد صحة نقل ناسخه فالشيخ قد لا
 شرطه كمن يعارضه ما ذكره في اصل الاصل لا يجوز
 اختلفوا في جواز رواية الراوي من كتابه الذي لم يعارضه فقال القاضي
 عياض لا يحل للمسلم النسخ الرواية مما لم يقابل باصل نسخة او نسخة
 تحقروا وثق بمقابلتها بالاصل وتكون مقابلته لذلك مع الثقة
 المأمون على ما ينظر فيه فاذا جاز من مشكل نظر معه حتى يحققوا
 ذلك وذهب الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني الى الجواز وسئل ابو بكر
 الاسماعيلي هل للرجل ان يحدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارضه باصله
 قال نعم ولكن لا بد ان ينسخه لم يعارضه واليه ذهب ابو بكر البرقاني
 واجاز الخطيب بشرط ان تكون نسخة نقلت من الاصل وان يبرر
 عند الرواية انه لم يعارضه قال ابن الصلاح ولا بد من شرط ثالث
 وهو ان يكون ناسخ النسخة من الاصل غير شق من النقل بل صحيح النقل قليل

الشفط ثم انه ينبغي ان يراعى في كتاب شيخه بالنسبة الى من فوته
مثل ما ذكرنا انه يراعيه من كتابه ولا يكون لمن اذا راى سماعه
لكتاب فورا عليه من كتب لشيخه انفق والتمورا الوقوع في الشبهة
بقامباله قاله الجوهري **خرج الساقط**

- ويكتب الساقط وهو الحق الحاشية الى الميم الحق
- ما لم يكن اخر سطر وليكن فوق السطور اعلى من
- وخرج للشفط من حيث سقط منعطفه قبل اصل خط
- ولعله اكتب صح او زد جعا او كره الكلمة لم تسقط معا
- وفيه لبس وغير الاصل خرج بوسط كلمة المحل
- ولما صرح لا يخرج ضيب المحل خوف لبس وان

اهل الحديث والكتاب يسمون ما سقط من اصل الكتاب بالحق
بالحاشية او بين السطور الحق بفتح اللام والحا الممهله معا
واما اشتقاقه فيحتمل انه من الالحاف قال الجوهري والحق
بالخريفك شي يلحق بالاول قال والحق ايضا من التمر الذي ياتي بعد
الاول وقال صاحب المحكم الحق كل شي يلحق بشي او الحق به من الحيوان
والنبات وحمل النخل والنشء والحق تلحق من اعراقها ويحتمل انه من الزيادة
الزيادة ويدل عليه كلام صاحب المحكم فانه قال والحق الشيء الزائد
قال ابن عيينه فانه يراى سطر الحق وقد وقع في شعر نسب لاجد
ابن حنبل باشكان الحاشية الشريف ابو علي محمد بن احمد بن علي

موتى

موتى الهاشمي لاجد بن حنبل
من طلب العلم والحديث فلا يخرج من تحت قاشما دراهم للعلوم صحرا وعند الحديث
يخرج الضرب في دفاتره وكثير الحق حواشيها يغسل ثوبه ويرش الخمر ليس يصفها
وكانه خفف حركة الحاضر وره الشعر واما كيفيه كتابه ما سقط من الكتاب
فلا ينبغي ان يكتب من السطور لانه يضيفها ويغسل ما يقع اخصوصا ان
كانت السطور ضيقه متلاصقه والاولى ان يكتب في الحاشية ثم السطور
لا يخطوا اما ان يكون سقط من وسط السطر ومن اخره فان كان من وسط
السطر فيخرج له الى جهة اليمين وشيئا في صفه الفرج له احتمال ان
يطر في آخر السطر سقط اخر فيخرج الى جهة اليسار فلو خرج لاولا اليسار
ثم طر في السطر سقط اخر فان خرج له الى اليسار ايضا اشتبه موضع
هذا السقط بموضع هذا السقط وان خرج للثاني الى اليمين بقا الطرف
الخارجتين وربما التقنا لقرب التقطين فيظن ان ذلك ضرب على ما بينهما
على ما ينبغي في صفه الطرف وان كان اليه سقط محله بعد تمام السطر
نقال القاضي عياض لا وجد الا ان يخرج الى جهة الشمال لقرب الفرج
من الحق وسرعه لحاق الناطق به ولانه امن نقص يحدث بعده فلا وجه
الى الفرج الى اليمين وتبعه من الصلاح على ذلك بعد ان ضاق ما بعد اخر
السطر لقرب الكتابة من طرف الورق او لضيقة بالجلد بان يكون السقط
في الصفحة اليمينية لا تر حبيد بالخرج الى جهة اليمين وقد رايته في
خط غير واحد من اهل العلم ثم الاولى ان يكتب الساقط صاعدا فوق

وقطع
في السطر
من الوسط

الى اعلا الورقة من الحاي جهة كان يخرج الشا قط اليمين او الشمال
 لاحتمال حدوث سقط آخر فيكتب الى اسفل فلو كتب الاول الى اسفل
 لم يجد السقط الثاني موضعاً يقابله بالحاشية خالياً وهذا معنى
 قولنا ليس يكون لغزق الاول ان يتدري السقوط من اعلا الى اسفل فان
 كان الخرج في جهة اليمين انقضت الكتابة الى جهة باطن الورقة
 وان كان في جهة الشمال انتمت الكتابة الى طرف الورقة وذلك لان
 الساقط يقرأ على السطر واكثر فلو كتب الساقط من اسفل لقرأ فرغ
 السطر ولم يقرأ الساقط فلا يجد له موضعاً يكمله الا بانتقال الى موضع
 آخر يخرج او اتصال هذا فيما اذا كنت الساقط لفرق فان كانت الكتابة
 الى اسفل بان يكون ذلك في السقط الثاني او خالف او لا خرج الى
 اسفل فينعكس الحال فيكون اتصال الكتابة في الجانب اليمين الى طرف
 الورقة وفي الجانب اليسار الى باطن الورقة وهذا معنى قولنا
 والسقوط را على اليمين ولتكن السقوط را على وتولي فحسن هو بغلماض
 بضم العين اي فحسن هذا الفعل ممن فعله واما صفة الخرج الساقط
 فقال القاض عياض احسن وهو ما استمر عليه العمل عندنا من ثباته
 خط بموضع النقص صاعداً الى تحت السطر الذي فوقه ثم يعطف الى
 ليشير اليه جهة الخرج في الحاشية انعطافاً يشر اليه وقال ابن الصلاح ان
 المختار هذه الكيفية وقال ابن خلد اجد ان يخرج من موضع حتى
 يلحق به طرف الحرف المستدابه من الكلمة الساقطة في الحاشية وهذا معنى
 قولي

قولي وقيل صل بخط قال القاض عياض وهكذا في بيان لكنه تخير
 للكتاب وتوقيده لانه لا سيما ان كثرت الالحافات والنقص وقال ابن الصلاح
 ايضا هذا غير مرضي قلت فان لم يكن الحق قبالة موضع السقوط بان لا
 يكون ما يقابله خالياً وكتب الحق في موضع آخر فيتعين حينئذ الخط
 الى اول الحق ويكتب قبالة موضع السقوط يتلو كذا وكذا في الموضع
 الآخر القلاب في نحو ذلك لزوال اللبس وقد رايت في خط غير واحد ممن
 يعتمد اتصال الخط اذا بعد الحق مقابل موضع النقص وهو جيد
 حتى نقرأ اذا انتمت كتابة الساقط كتب بعده صح قال القاض عياض
 وبعضهم يكتب آخر بعد التصحيح جمع وقال ابن خلد ان الاجود ان يكتب
 في الطرف الثاني حرف واحد مما يتصل به الدقة لئلا يزل ان الكلام قد
 انتظم وهذا معنى قولي اكرر الكلمة لم يسقط اي التي لم يسقط في افضل
 بل سقط ما قبلها وهذا ما احكاه القاض عياض عن اختيار بعض اهل الصنع
 من اهل المغرب ايضا قال وليس عندي باختيار حسن فرب كلمة قد يجرى في
 الكلام مكرره مرتين وثلاثا المعنى صحيح فاذا كررنا الحرف لم نأمن ان يوافق
 ما يتكرر حقيقة او بشكل امره فيوجب ارتياحاً وزيادة اشكال قال ابن
 الصلاح وليس ذلك بمرضي قال القاض عياض وبعضهم يكتب على الحق
 قال والصواب التصحيح وهذا كله في الخرج الساقط اما ما يكتب في حاشية
 الكتاب من غير الاتصال من شرح او تنبيه على غلط او اختلاف روايته
 او تنبيه او نحو ذلك فالاولى ان يخرج له على نفس الكلمة التي مر احكامها لئلا

الحاشية لابن الكلين وقال القاضى عياض لا يجبان لخرج اليه فان
ذلك يدل للبشر ويحب من الاصل قال ولا يخرج الاما هو من نفس الاصل
لكن ربما جعل على الحرف كالصنعة او التصحيح ليدل عليه وشيئا في بيان
التصديق والتصحيح بعدة قال بن الصلاح المخرج او كذا وادلى من وسط الكلمة كما
تقدم التصحيح هو التمريض وهو التصديق

وكتبوا صح على المعروض • للشك ان نقلا ومعنى ان تقي
• ورضوا فاصبوا صاد اتم • فوق الذي صح ورواؤا وقد
• وضبطوا في القطع والارتال • وبعضهم في الاعصر الخوالي
• يكتب ما عند عطف الاسماء • لوهم تطبيقا لكان اذما
• يختص التصحيح بعض يوههم • وانما مميزة من يفهم

التصحيح هو كتابه صح على الحرف الذي يشار الي صحته والتمريض والتصديق
هو كتابه صون هكذا فوق الحرف الذي يشار الي تمريضه ووجدت
عن ابن القسطنطين الاقليلي واسمه ابراهيم بن محمد بن زكريا قال كان شيئا
من اهل الادب وفي الامعاء للقاضى عياض شيئا من اهل المغرب
يتعاملون ان الحرف اذا ثبت عليه صح ان ذلك علامة لصحة الحرف فيمنع
حرف كامل على حرف صحيح واذا كان عليه صاد ممدوده دون حاكاز عليه
ان الحرف يتقيد اذ وضع عليه حرف مقفل بها لا يتجه لقصر الحرف
على اختلاف الحرف قال ويسمى ذلك الحرف ايضا ضبة اي ان الحرف
مقفل بها لا يتجه لقراءة كما ان الضبة يقفل بها قال ابن الصلاح ولا يما
التمريض

ب
ج
د
هـ
و
ز
ح
ط
ي
ك
ل
م
ن
س
ع
ف
ق
ص
ض
ظ
ط
ي
ك
ل
م
ن
س
ع
ف
ق
ص
ض
ظ

اشبهت الضبة التي تجعل على كثير او خلل واستعبر لها اسمها قلت
هذا بعيد لان ضبة القدر جعلت للجبر وهذه ليست جارية وانما
في علامة لكون الرواية هكذا ولم يتجه وجهها في علامة لصحة ورودها
ليلا يظن الراوي انها من غلط فيصليها وقد ياتي بعد ذلك من يظن له
وجه ذلك وقد غير بعض المتأخرين مع الصواب بقاء وقد ثبت على ما
ذكرته القاضى عياض وبتبعه عليه بن الصلاح ايضا والله اعلم ان
ولا يصح الاعلى ما هو عرضه للشك او الخلاف وقد صح رواية ومعنى
ليعلم انه لم يعقل عنه فانه قد ضبط وصح على الوجه وانما ما صح من
طريق الرواية وهو فاسد من جهة المعنى او اللفظ والخلاف بان يكون
غير جائز في العربية او شاذ او مصحفا او ناقضا وما اشبه ذلك
فجرت عادة اهل التقيد كما قال القاضى عياض ان يمدوا على اوله
مثل الصاد ولا تترك بالكلمة المحل عليها ليلا يظن ضرا قال ويتمونه
ضبه ويتمونه تمريضا قال بن الصلاح ومن مواضع التصديق ان
يقع في الاستناد ارسال وانقطاع فمن عادهم تصديق موضع
الارسل والانقطاع قال ويوجد في بعض الأصول القديمة
في الاستناد الذي يجمع فيه جماعة معطوفة اسما وهم بعضهم على
بعض علامة شبه الضبة فيما يسميهم فتوههم من اجزائه له
انها ضبة وليست بضبة وكالها علامة وصل فيما بينهما اثبتنا كذا
للحفظ خوفا من ان يجعل من كان الواو والعلم عند الله تعالى قال شمر

ان بعضهم ربما اختفوا علامه التصحيحات صورنا تشبه صور التضييب والفظنه
من خبر ما اوتيته الانسان المشكط والمحرو والصرب

- وما يرد في الكتاب بعد • شطا ومحوا وبصر يا جود •
- وضله بالحروف خطأ أولا • مع عطفه او كذا ثم الى •
- او نصف دائرة والاصفر • في كل جانب وعلى شطرا •
- شطر اذا ما لم يتطو • او لا وان حرف في كريمة •
- فابقوا اول شطر ثم ما • اخر شطر ثم ما تقدر ما •
- او استجد قولان بالم نصف او يوصف احوهما قال •

لما تقدم الحاق الشافط ناسب تعقيبه بابطال الزايد فاذا وقع
في الكتاب شيء لا يدلي بغير منه فانه ينبغي عنه اما بالكشط وهو الحذف
واما المحو بان يكون الكتاب في لوح او ورق او رق صفيح جدا في حال
طرواه المكتوب وقد روي عن شيخنا انه كان ربما كتب الشيء شعر
لعقده واما بالصرب عليه قال ابن الصلاح والضرب خير من الحذف
والمحو وروينا عن ابي محمد بن خلاد الشرازمي قال قال اصحابنا
الحك لمحمد قال واجود الضرب ان لا يطش الحرف المضروب عليه
بل يحذف من فوقه حظا جيدا يبين ما بدل على ابطاله ويقر من تحت ما
خط عليه وقد ابيت غمزا بنى عن القاضي عياض قال سمعت ابا
نحريش بن العاصر الاشدي يحكي عن بعض شيوخه انه كان
يقول كان الشيوخ يكرهون حضور السكينة مجلس السماع حتى

لا يشتر شي لان ما يشتر منه وما يصح في رواية اخرى وقد يسمع
الكتاب من اخرى على شيء اخر يكون ما يشتر من رواية هذا يصح
في رواية الاخر فيحتاج الى الحاقه بعد ان يشتر وهو اذا ان
خط عليه ووافقه من الرواية الاول ومح عند اخرها
اكتفي بعلامه الاخر عليه بجمته انتهى وقد اختلف في كيفية
الصرب على خمسة اقوال الاول ما تقدم نقله عن الرازي
وحكاه القاضي عياض عن اكثر من قال ولكن يكون الخط مختلطا
بالكلمات المضروب عليها وهو الذي يسمى الصرب والشق والقول
الثاني ان لا يحطط الصرب باوائل الكلمات بل يكون فوقها
منفصلا عنها لكنه يعطف طرفي الخط على اول المبطون اخر
حكاه القاضي عياض عن بعضهم واليه والاشارة بقول اول
مع عطفه اي او لا تضله بالحروف بل اعطف عليها من الطرفين
مثال الصرب في هذا القول هذا والقول الثاني ان يكتب في اول
الزايد لا وفي اخره الى قال القاضي عياض ومثل هذا يصلح فيما صح
في بعض الروايات وسقط من بعض من حديث او كذا قال
وقد كتفي في مثل هذا بعلامه من ثبت له فقط او باثبات لا والى
فقط والى هذا القول الاشارة بقوله او كتب لا ثم الى وهو مصدر
واخر منصوب على نزع الخافض اي بعد الزايد بالكشط والمحوا
الصرب او يكتب كذا مثال الابطال في هذا القول هكذا والقول

الرابع يحذف في اول الكلام الزايد بنصف داره وعلى اخره
 بنصف داره واليه الاشارة بقولي او نصف داره اي اوله
 واخره والقائمة منصوبة عطفا على محل المضاف اليه
 مثال ذلك على هذا القول **والقول الخامس** ان كتب في اول
 الاربعة دوائر الصغيره وكذلك في اخرها حكمه القاضى غير
 عن بعض الاشياخ المحسنين كتبهم قال ويسمى صفر كما تسمى
 اهل الحساب ومعناها خلوه من وضعها من عدد لذلك هنا
 يشترط خلوهما من صفة واليه الاشارة بقول والاصفرا
 ه مثال ذلك ه وقولي وعلم شرط شرط الى اخره هو مبني على
 الاقوال الاخره انه يعلم اول الزايد واخره من غير ضرب اي فاذا
 كثرت شطورا الزايد فاجعل علامه الابطال في اول كل شرط
 واخر للبيان ان شئت ولا تكرر العلامة بل اكتف بما في اول
 الزايد واخره وان كثرت الشطور حكمه القاضى عياض عن
 بعضهم انه ربما اكتفى بالتوقيف على اول الكلام واخره وربما كتب
 عليه لا في اوله والى في اخره واليه الاشارة بقولي ولا هذا
 كله فيما اذا كان الرايد غير مكر فان كان حرفا تكررت كتابته
 فالجاء القاضى عياض انه ان كان تكراره في اول شرط يضرب
 على الثاني لئلا يطمس اول الشرط وان كانت احدي الكلمتين في
 اخر شرط والاخري في اول الجمله يليه فيضرب على الاولى وان

2
 دوائر صغيره

كانت

كانت الكلمتان معا في اخر الشرط فيضرب على الاولى صوتا لاوا
 الشطور واواخرها ومراعاة اول شرط اولي وان كان التكرار
 لهما في وسط الشرط ففيه قولان حكاهما بن خلد وغيره
 في اصل المسئلة من غير مراعاة لاوايل الشطور واواخرها
 احدهما ان ولاهما بالابطال الثاني لان الاول كتب على صواب
 فالخطا واول بالابطال والقول الثاني اولهما بالابقاء الجود
 صوتا وادلهما على قرانه وهذا معنى قولي او استجد اي استجد
 للابقاء الجود هما وقد اطلق بن خلد الخلاف من غير مراعاة
 لاوايل الشطور واواخرها ومن غير مراعاة للفصل بين المضاف
 والمضاف اليه ومخوذلك قال القاضى عياض وهذا عندي
 اذا تساوت الكلمات في المنارل فاما ان كانت مثل المضاف
 والمضاف اليه فيكر را حدهما فينبغي ان لا يفصل في الخط ويضرب
 بعد على المتكرر من ذلك كان اوله واخره وكذلك الصفة مع
 الموصوف وشبهه هذا مراعاة هذا مضطر اليه للمفهم مراعاة
 المعاني اولي من مراعاة تحسين الصورة في الخط واستحسن ابن
 الصلاح من القاضى عياض هذا التفضيل كله

العلم في اختلاف الروايات

وليس في رواية كتابه وخسر العنايه

بغيرها كتب راويها. او من او كتبها معتقيا.

بحرق وحيث راد الاصل. فحقه حرقه وحملوه.

اذا كان الكتاب مرويا برؤاين واكثر ويقع الاختلاف في
بعضها فينبغي لمن اراد ان يجمع بين روايتين فالكثير في نسخة واحدة
ان يثبت الكتاب او لا يثبت روايته واحدة. فما كان من روايه اخرى
الحقها في الحاشيه او غيرها مع كتابه اسم راويها معها والاشاره
اليه بالمرمز ان كانت كانت زياده وان كان الاختلاف بالنقص
اعلم على الزوايد انه ليس في روايه فلان باسمه او الرمز اليه وان
شأنك زياده الروايه الاخرى حقه وما نقص منها جوف عليه
بالحرق فقد حكاها القاضي عياض عن كثير من الاشياخ واهل الصبط
كابي در الهروي وابي الحسن القايني وغيرهما وقولي وتخلوا بي
وبوضح مراده بالمرمز او بالحرق في اول الكتاب واخره على ما سبق
ولا يعتمد على حفظه في ذلك وذكره فربما نسي فالصواب كما قال
القاضي عياض ان لا يثبت اهل ذلك ولا يهتم له وقد يقع كتابه الى
غيره فيقع في حيزه من رموزه كما قال ابن الصلاح

الاشياء بالرمز

واخبروا في كتبهم حديثا. على شأنا وناو قبل دشنا.

واخبروا الخبر على انا. او انا واليه في انسا.

جرت عادة اهل الحديث باختصار بعض الالفاظ المتدا في الخط
دون النقص النطق فمن ذلك حديثنا والمشهور عندهم حذف
شطرها الاول ويقتصر من منه على صوره ثنا ورمما اقتصر وا
على الضمير فقط فقالوا انا ورمما اقتصر وا على حذف الحاء فقط فكتبوا
دشنا وقال ابن الصلاح انه راه في خط الحاكم وابي عبد الرحمن السلمي
والبيهقي ومن ذلك اخبرنا والمشهور في اختصارها حذف اصول
الكلمه والاختصار على الالف والضمير ورمما لم يحذف بعضهم الرا
فقال انا وبعضهم حذف الحاء والرا وكتب انا وقد فعل البيهقي
في طائفه من المحدثين قال ابن الصلاح وليس بخسرين

قلت ومن قال اسنادا يرد. فاقا وقال الشيخ حديثا محمد.

خطا ولا بد من النطق كذا. قيل له وينبغي النطق بكذا.

ومما جرت به عادة اهل الحديث حذف قال في ثنا الاسناد في
الخط او الاشارة اليها بالمرمز فرايت في بعض الكتب المعتمده الاشياء
اليها فبقا في بعضهم تلججها مع اداء الحديث فيكتب ثنا يرد قال
حدثنا وقد يوجه بعضهم من راي هذا هكذا انما الواو التي ياتي بعدها
حالتحويل وليس كذلك وبعضهم يفرد بها فيكتب ثنا وهذا اصطلاح
متروك وقال ابن الصلاح جرت العاده بحذفها خطا قال ولا بد من
ذكره حال الفراه لفظا قال واذا تكررت كلمه قال كما في قوله في كتاب
النجاري ثنا صالح بن جيان قال قال عامر الشعبي حدثوا اخذنا

اخر كتبوا بينهما ما مفردة بمحمله صورته والدي عليه عمل اهل
 الحديث ان ينطق القاري بها كذلك مفردة واختاره ابن الصلاح
 وذهب الحافظ ابو محمد عبد القاري بن عبد الله الرهاوي الى ان
 القاري لا يتلفظ بها وانما جاء من جليل الى يحول بين الاستنادين
 وانكر لونهما من قولهم الحديث وغير ذلك لما سألته بن الصلاح عن
 ذلك قال بن الصلاح وذاكرت فيها بعض اهل العلم من اهل الغرب
 وحلفت له عن بعض من لقيت من اهل الحديث انها حاكمه ويقول
 احدهم اذ وصل اليها اشارة الى قولنا الحديث فقال لي اهل المغرب
 وما عرفت بينهم اخلافا يعلمونها حاكمه ويقول احدهم اذ وصل
 اليها الحديث قال بن الصلاح وحكي لي بعض من جمعني واياه الرجل
 عن استان عمر وصفه بالفضل من الاصبهانين انها من القول اي
 من اسناد الى اسناد اخر وقال بن الصلاح وجدت بخط الاسناد
 الحافظ ابي عثمان الصابوني والحافظ ابي مسلم عمر بن علي الليثي البخاري
 والفقهاء الحديث ابي شعيب الخليلي في مكاتبا بدلا ان عندهم صح منحه
 قال وهذا يشعر بكونها من ابي صح وحسن اثنان صح ههنا لا يتوهم
 ان حديث هذا الاسناد سقط ولما تركب الاسناد الثاني على الاول
 فيجعله اسنادا واحدا

كتاب التتبع
 وكتب اسم الشيخ بعد التتبع والاسامع فيلهامه

في الخط وعلى القاري ان يلفظ بها جميعا وقد تبين من الصلاح
 في فتاويه عن ترك القاري قال فقال هذا خطأ من فاعله
 قال والاظهر انه لا يبطل السماع به لان حذف القول جازي لخصا
 وقد جاءه القرآن العظيم وكذا قال النووي في التفسير والتيسير
 تركها خطأ والطاهر صحة السماع
 قيل له فيما اذا كان في اسناد الاسناد قري على فلان اخبرني فلان
 قال بن الصلاح فينبغي للقاري ان يقول فيه قيل له اخبرني
 فلان قال ووقع في بعض ذلك قري على فلان شاف فلان فهذا يذكر
 فيه قال انتهى وقد كان بعض من لقيته من ائمة العربية يذكر الخط
 الحديثين المتلفظ بها في اسناد الاسناد وهو العلامة شهاب الدين
 عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن المرحل وما ادري ما وجه
 انكاره لذلك لان الاصل الفصل بين كلامي المتكلمين للتمييز بينهما
 فهو مضمور والاضمار خلاف الاصل

- وكما علة انتقال من سند لغرضه وانطق بها وقد
- راي الرهاوي بان لا يقبل وانها من جليل وقد راي
- بعض اول العرب بان يقول مكاتبا الحديث فظ وقيل
- بل جازي وقال قد اتت مكانها صح فاجابها انجب

جرت عادة اهل الحديث وكتبته انه اذا كان الحديث اسنادا ان
 فاكتر وجهوا بين الاسنادين في متن واحد انهم اذا انتقلوا من سند

هذا
 لولا له الحالك عليا
 واما في شرح مقدم
 من الفظ فلو ترك القاري لفظه فانه هذا

• مورخا وجنبا الطبع • أو آخر الجمل والإطمين •
 • بخط موقوف بخط عرقا • أو بخطه لشفقة في •
 • ان حضر الكون لا استقل • من نقده في شيراق •

قال الخطيب في كتاب الجامع يكتب بعد التسمية اسم الشيخ الذي
 سمع الكتاب منه وتنبه وتنبه قال وصورة ما ينبغي ان يكتبه
 حمدنا ابو فلان فلان ابن الفلاني قال ثنا فلان ويسوق ما سمعه
 من الشيخ على لفظه قال واذا كنت الطالب الكتاب المستمع فينبغي ان
 يكتب فوق شطر التسمية اسما من سمع معه وتاريخ وقت السماع
 قال وان احب كتب ذلك في حاشية اول ورقة من الكتاب وكلاهما
 قد فعله شيوخنا قال وان سماعه للكتاب في مجازة عنه كتب عند
 اسم السماع في كل مجلس علامة البلاغ ويكتب في الذي يليه التسميع
 والتاريخ كما كتبت في اول كتاب فعل هذا شاهدت اصول جماعة
 من شيوخنا مرسومة قال ابن الصلاح ولا بأس بكتبت اي التسميع
 اخر الكتاب وفي طهره وحيث لا تحفي موضعه وقولي مكمله اي
 ويكتب اسما السامعين قبل التسمية مكمله الانساب والعدد فيكتب
 اسما هم واسما ابائهم واجدادهم وانما همصم التي يعرفون بها
 ولا ييسقط احدا منهم قال ابن الصلاح وعليه الجذر من اشتقاق
 اسم اعرض فاستد قال وينبغي ان يكون التسميع بخط موقوف غير
 مجهول الخط قال ولا بأس على صاحب الكتاب اذا كان موقفا به

ان يقتصر على اثبات سماعه بخط نفسه فطال ما فعل الثقات
 ذلك قال فان كان مثبت السماع غير حاضر في جميعه لكن اعتبه
 معتمدا على اخبار من يثق بحسن من خاصه فلا بأس بذلك ان شاء الله
 تعالى وقولي صح شيخ امر لا اي لا يشترط خطه الشيخ الصحيح على التسميع
 بعلم ان يكون كاتب السماع ثقة ن

• ولغير المستمع ان يستعير • وان كان خطه مالا كخطه •
 • فقد راي حفصا وتمثيل • لدا الزيري في رصها اذ تباو •
 • اذ خطه على الرضا به دل • ما على الشاهد ما حمل •
 • ولحمد المكاريط وبلان • ثبت قبل عرضة ماله •

اي ومن كان اسما في طبقة السماع فاراد ان يستعير الكتاب من مالكة
 ليستنسخه او ينقل سماعه منه فليحرم اياه استحبابا فان كان التسميع
 خط مالكة الكتاب فقد قال جماعة من الائمة بوجوب العار به
 فروي ابن خلاد ان رجلا ادعى على رجل بالكوفة سماعا سنده اياه
 فقالوا الي قاضها حفص بن غياث ومن الطبقة الاولى من اصحاب اخرج
 النيا كبتك فما كان من سماع هذا الرجل بخط يدك الزمناك وما كان
 بخطه اعفيناك منه قال بن خلاد فتايت ابا عبد الله الزيري وهو
 ايمه اصحاب الشافعي عن هذا فقال لا ينبغي في هذا الباب حكم احسن من
 هذا لان خط صاحب الكتاب دال على رضاه بالسماع صاحبه معه
 قال بن خلاد وقال غيره ليس بشي وروي الخطيب انه يحكي في ذلك الي

استعمل في استحقاق القاصي وهو ما سار اصحاب مالك فاطروا مليا ثم
قال للمدعي عليه ان كان سماعه في كتابك بخلاف يدك فيلزمك تعينه
وان كان بخلاف غيرك فانت اعلم قال ابن الصلاح ويرجع حاصل القول
الي ان سماع غيره اذا ثبت في كتابه برضاه فيلزمه اعارضة اياه قال
وقد كان لا يبين في وجهه ثم وجهته بان ذلك بمنزلة شهادة له عنده
فيلزمه اداؤها بما حوته وان كان فيه بدل ماله كما يلزم من تحمل الشهادة
ادائها وان كان فيه بدل نفسه بالسعي الى مجلس الحكم لادائها
انتهى ثم اذا عاره فللمحد والمعار له من التطويل بالعارية والابطال
عليه الا بقدر الحاجة فقد روي عن الرهري انه قال اياك غلول
الكتب قيل واما غلول الكتب قال جئتها عن اصحابها وروينا عن
الفضيل بن عياض قال ليس من فعال الحكم ان يحسد سماعه على كتابه
فيحسده عنه انتهى ثم اذا استخ الكتاب فلا يثبت سماعه عليه ولا
ينقله الا بعد العرص والمقابل له وكذلك لا ينبغي اثبات سماعه
على كتاب الا بعد المقابلة الا ان يبين في النقل والاثبات ان السماع
غير مقابل له

صيفة رواية الحديث

وليرى من كتابه وان عري من حفظه لجائز للاكثر
وعن ابن حنيفة المنع كذا عن مالك والصيدلاني واذا
راي سماعه لم يذكره في نفي النسخة وقال ابن الحسن

هذا الحديث لا يثبت له سماعه في كتابه ولا في غيره
ولا يثبت له سماعه في كتابه ولا في غيره
ولا يثبت له سماعه في كتابه ولا في غيره

مع ابن يوسف ثم الشافعي والاكثر الجوار الواسع

اختلفوا في الاحتجاج بمن لا يحفظ حديثه وانما يحدث من كتابه معتمدا
عليه فذهب الجمهور الى جوار الرواية كذلك ويثوب المجتهدين
اذا كان قد ضبط سماعه وقابل كتابه على الوجه الذي سبق ذكره في اللقاء
ثم روي ابن حنيفة ومالك انه لا يحججه الا فيما رواه الراوي من حفظه
وتذكره واليه ذهب ابو بكر الصيدلاني المروزي من الشافعية والصلوب
كما قال ابن الصلاح الاول واذا وجد سماعه في كتابه وهو غير ذكره
في كتابه لا يحججه في ذلك صاحباه بل من الحسن والقاصي ابو يوسف
فذهب الى الجوار اليه ذهب الشافعي واكثر اصحابه وقال ابن الصلاح
ينبغي ان يثبت على الخلاف في جوار اعتماده الراوي على كتابه في ضبط ما
سمعه فان ضبط اصل السماع كاصل المستمع فكما كان الصحيح وما عليه
الكتاب هل الحديث يجوز الاعتماد على الكتاب المصوب في ضبط المستمع
حتى يجوز له ان يروي ما فيه وان كان لا يذكر له حديثه حديثا
لذلك لم يبين هنا اذا وجد شرطه وهو ان يكون السماع بخلافه او بخلاف
من يثوبه والكتاب مصون قال وهذا اذا سلكت نفسك الى جهة فان
شك فنبه على الاعتماد عليه وان عري وعليت تلازم جاز في غيره رواه
كذلك الصبر والامري لا يحفظان بضبط المرئي
ما سمعوا والخلف في القبر اذ يروي اول منه في التصدير
اذا كان كان اعتماد الراوي على كتابه دون حفظه وثاب عنه الكتاب

بأقاربه أو ضبايح أو شرفه ونحو ذلك قد ذهب بعض أهل التشديد
 في الرواية إلى أنه لا يجوز الرواية منه لغيبته عنه وجواز التغير فيه
 والصواب الذي عليه الجمهور أنه إذا كان الغالب على الظن من أنه
 سلامته من التغير والتبدل جازت له الرواية منه لا سيما إذا
 كان ممن لا يخفى عليه في الغالب إذا غير ذلك أو شيء منه لأن باب الرواية
 مبني على غالب الظن وقولي بذلك الضمير أي كذلك تجري الخلاف
 في الضمير والاممي اللذين يحفظان حديثهما فإذا اضطربت سماعتهما
 ثقته وحفظ كتابهما عن التغير بحيث يغلب على الظن سلامته صحت
 روايتهما قال الخطيب والسمع من البصير الاممي والضمر بالدير لم
 يحفظا من الحديث ما سمعاه منه لكنه كتب لهما بماتية واحدة
 قد منع منه غير واحد من العلماء ورخص فيه بعضهم وقال في الصالح
 في الضمير الذي يحفظ حديثه من فهم من حديثه واستعان بالماثور
 في ضبط سماعه وحفظ كتابه ثم عند روايته في القراء منه علمته
 واحتاط في ذلك على حثب حاله بحيث يحصل معناه الطرب بالسلامة
 من التغير صحت روايته غير أنه أولى بالخلاف من مثل ذلك في التصريح

الرواية من الأصل

. وليس من أصل والمقابل . ولا يجوز بالتشابه .
 . مما جاء في نسخة واحدة . عنه لدى الجمهور وإجازة .

الدور

. أيوب والبرهان قلجازه . ورخص الشيخ مع الإجازة .

إذا أراد الراوي أن يحدث ببعض شموله فليرويه من أصله
 الذي سمع منه أو من نسخة مقابلة له على أصله بمقابلة ثقته وإيمانه
 أن يحدث من أصل شيوخه الذي لم يسمع فيه هو أو من نسخة كتبت
 عن شيخه تشكك نفسه إلى صحتها فذكر الخطيب أن عامته أصحاب
 الحديث منعوا من روايته من ذلك وجاء عن أيوب ومحمد بن بكر
 البرهان الترخص فيه وحكي عن ابن الصباغ أنه قطع بأنه لا يجوز
 أن يروي من نسخة سمع منها على شيخه وليس فيها سماعة ولا قولت
 بنسخته سماعة وذلك لأنه قد يكون فيها روايات ليست في نسخة
 سماعة وقولي ورخص الشيخ أي ابن الصلاح فقال الجمهور أن يكون
 له إجازة عن شيخه عام مسلم ويأتد أو نحو ذلك فهو لم يجزئ الرواية
 منها إذ ليس فيه أكثر من روايته تلك الزيادات بالإجازة بل فطانا أو
 شافعي غير بيان للإجازة فيها والامر في ذلك قريب يقع مثله في
 محل التسامح قال فان كان الذي في النسخة سماعة شيخ شيخه أو من
 مجموعة على شيخ شيخه أو من رواية عن شيخ شيخه فيمنع له حينئذ
 في روايته منها أن يكون له إجازة شاملة من شيخه أو لشيخه إجازة
 شاملة من شيخه قال هذا تفسير حسن هذا أنا الله تعالى له أن
 . وإن خالف حفظه فاجزه . وليس منه فإصوابه .
 . الحفظ مع تيقن ولا حسن . الجمع كالخلاف ممن يتقن .

لا يجوز لمن لا يعلم مدلول الالفاظ ومقاصدها وما يحيل معناها
ان يروي ما سمعه بالمعنى دون اللفظ باختلاف بل تنقيد بلفظ الشيخ
فان كان عالما بذلك جازت له الرواية بالمعنى عند اهل الحديث
والفقهاء والاصول ومنع ذلك بعض اهل الحديث والفقهاء مطلقا
وقولي وغيره ليست الواو للعطف بل للاشتيناي واي واما غيره فهو
الذي يعلم مدلول الالفاظ وقولي قيل الخبراي وقيل لا يجوز الرواية بالمعنى

في الخبر وهو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكوفي غيره والقول الاول هو الصحيح وقد روينا عن غيره واحد من الصحابة التصريح بذلك ويدل على ذلك روايتهم للقصة الواحدة بالفاظ مختلفة وقد ورد في المتن حديث مرفوع رواه ابن منده في معرفة الصحابة من حديث عبد الله بن سليمان بن ابي عمير قال قلت لرسول الله اني اسمع منك الحديث لا استطيع ان اؤديه كما اسمع منك يزيد حرفا او ينقص حرفا فقال اذا لم تحلوا حراما ولم تحرموا حلالا واصبتم المعنى فلا بأس فذكر هذا المحسن فقال لولا هذا ما حدثنا قال ابن الصلاح ثم ان هذا الحلاق لا يراه جاريا ولا اجراه الناس فيما تعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لاحد ان يغير لفظ شي من كتاب مصنف وثبت بدله فيه لفظا اخر بمعناه فان الرواية بالمعنى ينصرف فيها من زمانها لما كان عليهم في ضبط الالفاظ والجود عليهما من الحرج والنصب وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الاوراق والكتب ولانه ان ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره والله اعلم وقد تحققت كلامه بن فتيق العبد فقال له انه كلام فيه ضعف قال واقل ما فيه انه يقتضي تحجر هذا فيما نقل من المصنفات الى اجزائها وتجاوزها عنه ليس فيه تغيير التصنيف المتقدم قال ليس هذا جاريا على الاصطلاح فان الاصطلاح على ان لا يغير الالفاظ بعد الانتهاء الى الكتب المصنفة سواء رويناها فيها او نقلناها منها وقولي خطاري منع من

[illegible]

قوله تعالى وما كان عطاء ربك محظورا اي ممنوعا وينبغي لمروى
 بالمعنى ان يقول او كما قال ونحو هذا وما اشبه ذلك فقد ورد ذلك
 عن من مشعور واي الذردا واستر وهم من علم الناس بمخالي الكلام
 وقولي شك ابهما اي كسبته ما اذا شك القاري والشريك
 لفظه او اكثر فقها على الشك فانه محتمل ان يقول وكما قال قال بصلاح
 وهو الصواب في مثله لان قوله او كما قال يتضمن اياه من الراوي
 واذا في روايته صوابا عنه اذا بان ثم لا يشترط افراد ذلك بلفظ
 الاجازة لما يشاء من بيان

الاقصاء على بعض الحديث

وحدف بعض المتن لمنع الوجه او ان لم يمنع من
 . دا بالحق ان كن من الخصة . منفصلا عن الذي قد ذكره .
 . وما الذي يسميه ان يعطيه . فان لم يجر ان لا يكله .
 . اما اذا قطع في الابواب . فهو الى الجواز ذواقنا .
 اختلف العلماء في جواز الاقتصار على بعض الحديث وحدف بعضه
 على اقوال اهلها المنع مطلقا والثاني الجواز مطلقا وينبغي تبين
 الاطلاق بما اذا لم يكن الحدوف متعلقا بالمآتي به بعلتقيا على المعقولة
 كالاستئذان والحال ونحو ذلك كما شئت في القول الرابع فان كان
 كذلك لم يجز بلا خلاف ويجزم ابو بكر الصيرفي وغيره وهو واضح
 والثالث انه ان كان لم يكن رواه على التمام مرة اخرى هو او غيره كمر

لجزوان كان رواه على التمام مرة اخرى هو او غيره جاز واليه الاشارة
 بقولي وان لم اي واجزه ان اشهره ثمانية او من غيره والقول الرابع
 وهو الصحيح كما قال ابن الصلاح انه يجوز ذلك من العالم العارف اذا
 كان ما تركه كمنه انما نقله غير متعلق به بحيث لا يختل البيان ولا يختلف
 الدلالة فيما نقله بترك ما تركه قال هذا ينبغي ان يجوز وان لم يترك
 فيه بالمعنى لان ذلك بمنزلة خبر من منفصلين والى صحيح هذا القول
 الاشارة وبقولي من زادا بالصحيح وليس للمتهم ان يحدف بعض الحديث
 كما ذكره الخطيب ان من زوى حديثا على التمام وخاف ان رواه مرة
 اخرى على النقصان ان يتم بانه زاد في اوله من ما لم يكن سمعه
 او انه سني في الثاني باقي الحديث لقلة ضبطه وكثر غلطه فوجب
 عليه ان ينفى هذه الطمعة عن نفسه وقال سليم الرازي من زوى
 بعض الخبر ثم اراد ان ينقل تمامه وكان ممن يتم بانه زاد في حديثه
 كان ذلك عذرا له في ترك الزيادة وكما فيها واليه الاشارة بقولي
 فان لم يجر فان خالف ورواه ناقصا مرة فجاز ان لا يكله بعد ذلك
 قال ابن الصلاح من كان بهذا حاله فليستر له من الابتداع بروي
 الحديث غير تام اذا كان قد تعين عليه اذا تمامه لانه اذا رواه
 اوله ناقصا اخرج باقية عن حيز الاحتجاج به ودار بين الراوي
 اصلا فيصعب فيضيقه راسا ويران برويه متما فيه فيضيق
 لتسقوط الحجته فيه واما تقطيع المصنف للحديث الواحد وتفريقه

في الابواب بحسب الاحتياج به على مسئلة مثله فهو الى الجواز اقرب
وقد فعله الامية ملك ولحمد والبخاري وابوداود والنسائي وغيرهم
من الامية وكل الخلق من احمد انه ينبغي ان لا يفعل قال ابن الصلاح ولا تخلوا
من كرمه

الشميع بقراءة الحاشي والمصحف

ولحمد للامان والمصنف على حديثه بان يحرقنا
بئس خلافة قوله من كذب الحق فهو عليه من طلبه
والاحمد من فوائده التي ادفع للتصحيح واذب
اي وليد الشيخ ان يروي حديثه بقراءة الحاشي والمصحف فقد روي عن
الاصمعي قال ان اخوانا اخاف على طالب العلم اذا لم يعرف الحاشي
اي دخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم من كذب على فليتبو مقعده
من النار لانه لم يكن يحسن فهم ما روي عنه ولحن فيه كذبت عليه
وقد روينا عن هذا عن حماد بن سلمة انه قال لا تسان ان لحن في
حديثي فقد كذبت على فان لا الحزن وقد كان حماد اماما في ذلك وقد
روينا ان شيبويه شكاه الى الخليل بن احمد قال سألته عن حديث
هشام بن عروة عن ابيه في رجل رغب فانهم في ذلك الى اخطا انما
رغب اي يفتح العبر فقال له الخليل صدق انك في هذا الكلام انا
اسماه قال ابن الصلاح فحق على طالب الحديث ان يتعلم من الحاشي
واللغة ما يتلصص به عن شين الحاشي والخريف ومعهم ما وروى

رغب بالفتح في شيبويه
عليه القصة وان لم يفتح في شيبويه
العبر بن زبدي في حاشيته ورواه
في مثلها قال المطر والخر اصعبان

الخطير

الحديث الخطيب عن شعبة قال من طلب الحديث ولم يصبر العزيمة كثر
يحل عليه برئ من روى الحديث وراى روى الخطيب ايضا عن حماد بن سلمة
قال مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف الحق مثل الحمار عليه مخلاه
لا شعير فيمما فيتعلم الحق يستلم من الحمار اما المتلازمة من التصحيح فتبطلها
الاحمد من فوائده اهل العلم والضبط عنهم لا من بطون الكتب فقل ما سلم من
التصحيح من الاحمد العالم من الصحف من غير تدريس المشايخ

اصلاح الحاشي والخطا

وان لم يكن في الاصل حاشي او خطا فقل برؤي كيف جاء علقا
ومنهما المحصيلين يصلح ويقر الصواب وهو الاج
في الحاشي لا يخطئ المعني به وصوبوا الابقام تصديقه
ويذكر الصواب جانيا لانه عن اكثر الشيوخ نقلا اخذوا
والبدو بالصواب ولو شذوا اصله الاصلاح من غير زور

اذا وقع في الاصل حاشي او تحريف فقل برؤي على الخطا وقع في ذلك
عن ابن شيراز وعبد الله بن تخمير وقيل يصلح ويقر على الصواب واليه
ذهب الاوراعي ومن المباركة والمحصلون من العلماء من الحديثين لا سيما
في الحاشي الذي يختلف المعني به واصلاح مثل ذلك لازم على جوب الرواية
بالمعني وهو قول الاكثر من وقد ذكر ابن ابي حشيم في كتاب الاعراب انه
شيل السعير والقسم بن محمد وعطا ومحمد بن علي بن الحسن الرضائي

الحاشي الذي يختلف المعني به
فقد روى الحاشي

يحل احداث كما سمعت او اعرب فقالوا لا بل اعرب الشيخ عن الدين
بن عبد السلام في هذه المسئلة ترك الخطا والصواب ايضا حكاه عنه
بن دقيق العيد في الاقتراح فقال سمعت ابا محمد بن عبد السلام وكان
احد تلامذة العلماء كان يرى في هذه المسئلة ما لم اره لاحيان هذا اللفظ المحل
لا بروي على الصواب وعلى الخطا اما على الصواب فانه لم يسمع من الشيخ
كذلك واما على الخطا فلان شيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقله كذلك بعد
معنى قول ما قال او قريب منه **وقول** في الخبر هو متعلق بقول وهو
الارجح اي اخرج في هذه الصورة لا مطلقا قال في الصلاح واما اصلاح
ذلك وتغييره في كتابه واصله فالصواب تركه وتغير ما وقع في الاصل
على ما هو عليه مع التصيب عليه وبيان الصواب طارعا في الحاشية
وحكاه القاضي عياض عن عمل اكثر الاشياخ قال ابو الحسن بن فارس وهذا
احسن ما سمعت في هذا الباب ثم اذا قرى الراوي او القاري عليه
شيئا من ذلك فان شاقدم ما وقع في الاصل والرواية ثم بين الصواب
وشاقدم ما هو الصواب ثم قال وقع في الرواية كذا وكذا وهذا
اولي من الاول كذا يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل قاله بن
الصلاح قال اصلح ما يعتمد عليه في الاصلاح ان يكون ما يصلي به الفاسد
قد ورد في الاحاديث اخر قال ذكره امن بن يكون منقول على رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولما ثبت في الاصل **على** كذا بن جرح حيث لا يعبر
والسقط يدري ان فو **ب** ي زاد بعد في مثبتا

هذا امر من القرآن وقص في الحديث
فلان الجمع بينهما في ذلك في الشواهد

اذا كان المتعاقب من الاصل شيئا يشترط لعل انه سقط في الخطاب وهو
معروف كلفظ ابن في التنب وكثرت لا يختلف المعنى فلا ياتر لكافة
في الاصل من غير تشديد على سقوطه وقد قيل ابوداود احمد بن حنبل
فكان وجدت في كتابي حجاج عن جرح عن ابن الزبير جرح في ان اصله
بن جرح فقال يجوز ان يكون هذا الا باثره وقيل لما لك ارايت حدث
رسول الله صلى الله عليه وسلم يزاد فيه الواو والالف والمعنى واحد
فقال ارجوا ان يكون خفيضا انتهى واذا كان المتعاقب يعلم انه سقط من
بعض من تلخر من رواه الحديث وان من فوقه من الرواية اي في فانه يزداد
في الاصل ويؤتى قبله بلفظ يعني كما فعل الحبيب الخطيب اذ روى
عن ابن عمر بن مهادي عن الحاصل بسنده الى عمرو بن عتبة عن عائشة
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدني الى راسه فارجله قال الخطيب كان
في اصل بن مهادي عن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدني الى راسه
فالحنافية ذكر عائشة اذ لم يكن منه بد وعلينا ان الحاصل كذا في رواه
وانما سقط من كتاب شيخنا وقلنا فيه يعني عن عائشة بن بن مهادي لم يقل
لنا ذلك قال وهكذا رايت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثل هذا
ثم روي عن وكيع قال انا استنعت في الحديث يعني **ك**
• وصحوا استدراك ما ذكر في كتابه من غير ان يعرف
• صحته من بعض متن او سند • كما اذا اثبت من يعتد به
• وحسنوا البيان في التشكيل • كذا في اصله فليست • ش

في اركان الابع من الانوار

ولو علق ثلثا بصفة وابانها

قبلها ووجدت حال البينونة

ثم نكحها ووجدت ثانيا او

ارتد قبل الدخول ووجدت

ثم اسلم ونحت فوجدت

ثانيا لم تطلق

اذا درس من كتابه بعض متن والاستناد بتفطيع او بلل او نحو
 ذلك فاعتجزوا اشتد راكه من كتابه بغيره اذا عرف صحته وثق
 بصاحب الكتاب بان يكون قد اخذه عن شيخه وهو ثقة او نحو ذلك
 على الصحيح ومن فعل ذلك بعين بن حجاج وذهب بعض المحدثين الى المنع
 من ذلك قال الخطيب ولو بين ذلك كان اولي وهذا الحكم فيما
 اذا شك المحدث في شيء فاستثنى من ثقه غيره من حفظه او كتابه
 كما روي ذلك عن ابي عوانه واحمد بن حنبل وغيرهما وتحسن ان يبين من ثقه
 كما فعل يزيد بن هرون وغيره وقد روينا في مسند احمد قال احمد بن زيد
 بن هرون يا عاصم بالكوفه فلم اكتبه فسمعت شعبه يحدث به فرفته
 به عن عاصم عن عبد الله بن شريك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 اذا سافر قال اللهم اني اعود بك عن وعثا السفر الحديث وفي غيره
 المسند بن زيد قال انا ه عاصم وبقي شعبه فان بين اصل التثبت
 والتمسك من ثقه فلا بأس به فعله ابو داود في سننه عقب حديث
 الحكم بن حمر الكوفي فقال يمتني به شيء منه بعض اصحابنا وقولنا المستشكل
 في الحكم كذلك في مسئله ما اذا وجد في اصله كلمه من غريب العربيه
 او غيرها غير مقبده واشكلت عليه فاجاب ان يسأل عنها اهل العلم
 بها ويرى على ما يخبرونه به روى مثله في مسند احمد بن حنبل وغيره

[illegible]

• لفظ واحد في الكلام • عند مجزئ النقل مع وجع •
• بيانه مع قال أو مع قال • وما ببعض ذاودا • وقال •
• اقترت في اللفظ أو قيل • خ لهر والكتيل • يقابل •
• باصل • من شجر • هل • ينمي الجبل من بيانه • الفصل •

ويعلم ايضا اننا ناعاده اننا نطلب لك كبريا
اني فخر الاحمر وانما يستعير لم يذكره والله اعلم ان

من يجوز الرواية بالمعنى وهكذا ألوم بقل وتقاربا ولما اشتهر بها من
بحايز صحيح ايضا عند من خوار الرواية بالمعنى واليه الاشارة بقولي
صحيحهم في المجزى الرواية بالمعنى قال ابن الصلاح وهذا مما غيبه
المختار في غيره اي ترك البيان وقول الكاتب ان يقال الى اخره اي
اذا قول كتاب من الكتب المصنفة سمعه على شيخ فاكتر باصل الحديث
اوله شيوخه دون يقتسم فقال له ان تشي جميع شيوخه في روايته
لذلك الكتاب مع بيان اللفظ للشيخ الذي قاله باصله قال ابن الصلاح
لحتمل ان يكون الاول لان ما اوردته قد سمعه بنصه ممن ذكر انه بلفظه
وتحتمل انه لا يجوز لانه لا علم عنده كيفيه روايه الخبر حتى يخرج عنها
بمخلاف ما سبق فانه اطلع فيه على موافقه المعنى

الرياسة في نسب الشيخ

- والشيخان يان حصن نسب بن قوفه فلا تزد واجنب
- الاب فصل نحو عوا ومعنى اوجي بان وان بن المعنى
- اما اذا الشيوخ النساب في اول الجز فقط قد عساه
- الاكثر والحوار ان يثمر بالجد والفضل اولى واستو

اذا سمع من شيخه حدثنا ما اقتصر شيخه في نسب شيخه او من فوقه على
بعضه فليشله ان يريد في النسب على ما ذكر منه شيخه من غير فصل
بينه من الزيادة على شيخه كقوله هو بن فلان الفلاني او يعني ابن

فلان

فلان او خود لك وروي الخطيب عن احمد انه كان اذا اجاب اسم الرجل غير
منسوب قال يعني ابن فلان ابن فلان وروى في كتاب اللطيف البرقاني
باستاده الى بن المديني قال اد احدثك الرجل فقال ثنا فلان ولم ينسبه
واجلت ان تنسبه فقلت فلان ان فلان بن فلان حدثه ولما اذا لم الشيخ
نسب شيخه في اول كتاب او جزء واقصره بقيه الكتاب والجزء على اسم
الشيخ فانه يجوز لمن سمع من الشيخ ان يفردهما بعد الحديث الاول مع اتمام
نسب شيخه فيه فانه كما كاه الخطيب عن اكثر اهل العلم وكل من شيخه
اي بكر احمد بن علي الاصبهاني احدا لحاظ طانه كان يقول في مثل هذا ان فلان
بن فلان وعن بعضهم ان الاولى ان يقول فيه يعني ابن فلان وبعضهم يقول
هو بن فلان قال وهو الذي استخبه لان ثوبا من الرواه كانوا يقولون
فيما اخبر لهم فلان ان فلانا حدثهم انتهى وعله فيما اخبر لشيخهم فان تقدم نقله
على الخطابي الرواية من الشيخ التي استناكها واحد

- والشيخ التي استناكها قط تحديه في كل متن احوط
- والاعلى البقاء ويذكر ما بعده مع وجه والاكثر
- هو ان يفردهما بالتسند لاخذ كذا والافضاح استند
- ومن بعد تسند الكتاب اخر احاط وظفا تارفع

الشيخ التي استند احاديثها واستناك واحد كشيخه همام بن منبه عن ابيه
رواه عنه بعد الرافق عن معمر عنه ونحوها للاحوط ان يحدد ذكر الاستناك

عند كل حديث منها ومن اهل الحديث من يفعله ويؤخذ ذلك في
كثير من المصنوع القديمة واوجب بعضهم ذلك واشترت الى الخلاف
بقول في اخر الايات وظلما ما رفع والاغلب لا كثران بديا بالاشناد
في اولها او في اول كل مجلس من سماعها ويدرج الباقي عليه بقوله في
كل حديث بعد الحديث الاول وبه او بلا اشناد ونحو ذلك ثم ان
من شمع هكذا بذكر الشناد في اوله وادراج ما بعده عليه هل البان
يفرد ما بعد الحديث الاول بالاشناد المذكور في اوله ذهب اكثر من
الي الجواز منهم وكيع ومن معين والاشناد على لان المحطوف له حكم
المحطوف عليه وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد في ابواب اشناكه
المذكور في اوله وذهب ابو اسحق الشافعي وبعض اهل الحديث
الي المنع المانع بيان كيفية التحمل وعلى القول بالجواز فالاحسن
البيان كما يفعل كثير من المؤلفين منهم مسلم كقوله حديثا محمد بن
رافع ثنا عبد الرزاق انا معمر بن همام ابن منبه قال هذا ما حدثنا
ابو هريرة وذكر احاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وآله
مقلدا حدكم في الجنة الحديث وما يفعله بعضهم من اعاده الشناد
في اخر الكتاب والجرحوا احتياطه وتالفا ولا يرفع الخلاف في افراد كل
حديث بالاشناد

تقدم المتن على الشناد

وسبق متن لبعض شناد لا يمنع الوصول لان يتبدل

واو كذا بشناد فيجاء وقال خلف النقل معني به
في ذا بعض المتن قدمت على بعض فيه ذال الخلاف نقله
اذا قدم الراوي الحديث على الشناد كان يقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم كذا وكذا انا به فلان ويدرسه او قدم
بعض الاشناد مع المتن على بقية الشناد كان يقول روي عن
بريد بن عاصم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا انا به فلان ويشود
شناد الى عمر بن دينار فهو اشناد متصل لا يمنع ذلك الحكم بانها
ولا يمنع ذلك من روي لذلك اي يحمله من شانه كذلك ان
يتبدل بالاشناد جميعه او لا ثم يذكر المتن كما جوزه بعض المتقدمين
من اهل الحديث قال ابن الصلاح ويلبغ ان يكون فيه خلاف
بحوال الخلاف في تقدم بعض المتن على بعض فقد حمل الخطيب المنع
من ذلك على القول بان الرواية على المحض لا يجوز والجواز على
القول بان الرواية على المحض يجوز ولا فرق بينهما في ذلك

الا قال شيخ مشهور او يجوز

وقوله مع حذف من سلمه او نحوه يريد مشتاقا به
فلا ظهر المنع من ان يحمله بشناد الناحي قبل بدله
ان عرف الراوي بالتحفظ والضبط والتمييز للتلطف
او المنع في نحو فقط قد حيا وذاعا النقل بمعني نيك
واخير ان يقول مثل متن قبل وسنده كذا وبني

قلت يا شيخنا في حديثك هذا ما وجدته في بعض النسخ من غير ما ذكرته
 في حديثك هذا ما وجدته في بعض النسخ من غير ما ذكرته
 في حديثك هذا ما وجدته في بعض النسخ من غير ما ذكرته

اذا روي الشيخ حديثنا باسناد له وذكر من الحديث ثم اتبعه
 باسناد اخر وحذف منه ولحال به على المتن الاول بقوله مثله
 او نحوه فهل لمن سمع منه ذلك ان يقتصر على الثاني ويسوق لفظ
 حديث السند الاول فيه ثلثه اقول اظهرها مع ذلك وهو
 قول شعبه فروينا عنه انه قال فلان عن فلان مثله لا يجري وريثنا
 عنه ايضا انه قال قول الراوي نحو شك والثاني يجوز ذلك اذا
 عرف الراوي لذلك ضابطا يحفظ به من غير ان يميز الالفاظ
 وعد الحروف فان لم يعرف ذلك منه لم يحز حكاية الخطيب بعض
 اهل العلم وريثنا عن سيفين الثوري قال فلان عن فلان مثله يجري
 واذا قال نحوه فهو حديث والثالث انه يجوز في قوله مثله ويجوز
 في قوله نحوه وهو قول يحيى بن معين وعليه يدل كلام الحاکمي
 عبد الله حيث يقول لا يحل له ان يقول مثله الا بعد ان يعلم انهما
 على لفظ واحد ويحل ان يقول نحوه اذا كان على مثل معناه قال
 الخطيب وهذا على من ذهب من لم يحز الرواية على المعنى فاما على
 من ذهب من اجازها فلا فرق بين مثله او نحوه قال الخطيب
 وكان غير واحد من اهل العلم اذا روي مثل هذا يورد الاستناد
 ولحد ويقول مثل حديث قبله مثله كذا وكذا ثم يسوقه قال
 وكذلك اذا كان الحديث قد قال نحوه قال وهذا الذي اختاره
 . وقوله اذ بعض من لا يشق . وذكر الحديث فالمنع اعم .

. وقيل ان يعرف كلاهما الخبر . روي الجواز والبيان المعبر .
 . وقال ان يحذف الا حازه . لا طوي واعتقروا افرا .

اي اذا اتى الشيخ الراوي ببعض الحديث وحذف بقیته وأشار اليه
 بقوله وذكر الحديث او نحو ذلك كقوله وذكره وكقوله الحديث ولم
 يكن تقدم كالحديث كالصورة الاولى فليست لمن سمع كذلك ان يتم
 الحديث بل يقتصر على ما سمع منه الا مع البيان كما سياتي وهذا اول
 بالمع من المستلزم اليه قبلها قد ساق فيها جميع المتن قبل ذلك لا يشأ
 اخرو في هذه الصورة لم يشق الا هذا القدر من الحديث وبالمنع
 اجاب الاستناد ابو اسحق الاسفرائيني وقال ابو بكر الاسماعيلي اذ عرف
 الحديث والقاري ذلك الحديث فارجوا ان يجوز ذلك والبيان اول
 ان يقول كما قال وطريق من اراد تمام ان يقتصر ما ذكره الشيخ من بقوله
 قال وذكر الحديث ثم يقول وتماه كذا وكذا ويسوقه وقال ابن الصلاح
 بعد حكاية كلام الاسماعيلي اذ جازنا ذلك فالتحقيق فيه انه بطريق
 الاجازة فيما لم يذكره الشيخ قال لكنها اجازة اكد قويه من جهات عدة
 فاجازة هذا مع كون اوله سماعا ادراج البقاء عليه غير اذ لم يلفظ

ابداك السؤل بالنحو وعكسه

. وان سؤل ينبغي ابدا . فالظاهر المنع لعلمت فعلا .
 . وقد راجوا زنه خيل . والنووي صوبه وهو حكي .

اذا وقع في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم فهل للسامع ان يقول عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا عكسته كان يكون في الرواية عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن الصلاح الظاهر انه لا يجوز
 وان جازت الرواية بالمعنى فان شرط ذلك ان لا يختلف المعنى والمعنى
 في هذا يختلف وكان احمد اذا كان في الكتاب النبي فقال الحديث رسول
 الله ضرب وكنت رسول الله قال الخطيب هذا غير لازم وانما استحب
 اتباع اللفظ والامدح به الترخيص في ذلك وقد سألته ابنه صالح
 يكون في الحديث رسول الله فيجعل النبي قال ارجوان لا يكون به بائن
 وقال حماد بن سلمة لعفان ويجهز لما جعل لا يغير ان النبي من رسول الله
 اما انما فلا تفهما زابدا قلت وقول ابن الصلاح ان المعنى في هذا
 يختلف لا يمنع جواز ذلك لانه وان اختلف معنى النبي والرسول فانه
 لا يختلف المعنى في نفسه ذلك القول لمقابلته باي وصف وصفه
 اذا كان يعرف به واما ما استدله بعضهم على المنع بحديث
 البراء بن عازب في الصحيح في الدعاء عند الموت وفيه وبيدك الذي
 ارسلت فقال يستندركه وعن رسولك الذي ارسلت فقال لا
 وبيدك الذي ارسلت فليست فيه دليل لان الفاظ الاذكار توقيفية
 وربما كانت في اللفظ شر لا يحصل بغيره ولعله اراد ان يجمع بين
 اللفظين في موضع واحد وقال النووي الصواب والله اعلم حواه لانه
 لا يختلف هنا معنى السماء على نوع من الوجود او عن خلقين

ثم على السماع بالمذاكر . بيانه كنوع وهو خامسة .
 اذا سمع من الشيخ من حفظه في حال المذاكرة فغلبه بيان ذلك بقوله
 ما سدا كره او في المذاكرة ونحو ذلك لانهم يتساهلون في المذاكرة
 والحفظ نحو ان وهكذا كان احمد يمتنع من روايته ما يحفظه الا من
 كتابه وقد منع عبد الرحمن بن مهدي عن المبارك وابوزرعه المرادي
 ان يحمل عنهم في المذاكرة شي هكذا قال ابن الصلاح ان عليه بيان ما فيه
 بعض الوهن وجعل من اسئلته ما سمعه في المذاكرة فتبعته في ذلك
 وفي كلام الخطيب انه ليس بحتم فانه قال واستحب ان يقول حدثنا
 في المذاكرة وقولي كنوع وهو خامسة اي كما اذا كان في سماعه نوع
 من الوهن فان عليه بيانه كان يسمع من غير اصل او كان هو او
 شيخه يتحدث في وقت القراءة عليه او يشرح او يعترض او كان سماع شيخه
 او سماعه هو بقراءة مصحف او خان او كتابه التسميع بخط من فيه
 نظر ونحو ذلك فان في اغفال ذلك وترك البيان نوعا من التدليس
 . والمتن عن شخصين اخرج . لا يحسن الحديث له لكن صح .
 . ومسلم عنه كما قلنا في وقت . والحديث حيث وثقا في وقت .
 اذا كان الحديث عن رجلين احدهما مجروح الحديث لا يشر برويه عنه
 مثلا ثابت البياحي وابان بن ابي عمار ونحو ذلك لا يحسن اسقاط الخبر
 وهو ابان والاقتصار على ثابت لجواز ان يكون فيه شيء ابان لم يذكره
 ثابت وحمل لفظ احدهما على الاخر ولا يجوز ذلك لاهمدا والخطيب وقال

بن الصلاح انه لا يمتنع ذلك امتناع تحريم لان الطاهر اتفاق
الروايتين وما ذكر من الاحتمال نادر بعيد قال الخطيب وكان
مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما استنقط المخرج من الاستناد وبذلك
الثقة ثم يقول واخر ثمانية عن المخرج قال وهذا القول لا فايده
فيه قال بن الصلاح وهكذا ينبغي اذا كان الحديث عن ثقتين ان لا
يسقط احدهما منه لطرف مثل الاحتمال المذكور اليه وان كان بخلاف
لاستلزام استقاط فيه اقل ثم لا يمتنع ذلك **ن ص**

• وان كان كل واحد وقطعه. اجر بلا مير بخل طمعه.
• مع البيان لحديث الافك. وجرح بعض مقتض للترك.
• وحذف واحد من الاستناد. في الصورتين امتنع الاراديا.

اذ لم يكن تجميع جميع الحديث من شيخ واحد فاكثر بل تسمع قطعه
من الحديث من شيخ وقطعه منه من شيخ اخر فما زاد فانه يجوز له ان
يخطط الحديث ويروي به عنهما او عنهم جميعا مع بيان ان كل شيخ
بعض الحديث من غير تمييز لما سمعه من كل شيخ من الاخر الحديث
الافك في الصحيح من روايه الزهري حيث قال حدثني عروة وشجيد
بن المسيب وعفك بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن
عائشه قال وكل قد حدثني طائفة من حديثها ودخل حديث بعضهم
في بعض وانا اوعى لحديث بعضهم فذكر الحديث فان اتقوا في حديث
غير هذا ان كان بعض الرواه في مثل هذه الصورة ضعيفا فذلك

مسفر

مقتصر لطرح جميع الحديث لانه ما من قطعة من الحديث الا
وجاز ان يكون عن ذلك الراوي المخرج وقول وحذف هو
مفعول مقدم اي امتنع حذف واحد من الاستناد فيما نحن
فيه من الصورتين فيصوّر ما اذا كان الراويان والرواه كلهم
ثقات وفي صورته ما اذا كان فيهم ضعيف لانه اذا حذف
واحد من الاستناد واتيت بجميع الحديث فقد زدت على يقينه
الرواه ما ليس من حديثهم وان حذفت بعض الحديث لم يعلم
ان ما حذفته هو روايه من حذف استشهد به في جميع الرواه في الصو
رتين

كتاب المجلد

• ورحم اليه في الحديث. واجر ص على نشر الحديث.
• ثم توفوا واعتزلوا واستغل طيبا وشرحا ورز المعالي.
• صوتا على الحديث والبطيخ. بهيمه بصدح بطش وغب.
• لم يخلص اليه طالب فحصر. ولا تحدث عجلا وان تقم.
• او في الطريق شريحت اخرج لك. في شيارق وبن خلا ذلك.
• بانه يجتنل للمشتكين. عاما ولا باشر لا رعيننا.
• ورد والشيخ بغير النار. حصصه كالك والشاقي.
من قصد لا سماع الحديث والافاده فيه فليقدم بغير اليه
واخلاصا فانما الاعمال بالنيات وقد قال سيفين الثوري قلت
لا يخلب بن ابي ثابت حدشا فقال حتى تحي اليه وقيل لا يخلب

سلام بن سليم حدثنا فقال ليست لي منه فقالوا له انك توجب فقال
 يمتوني الجزاء الكثير وليتني لحوت كفا قال علي ولا ليا
 وروينا عن حماد بن زيد انه قال استغفر الله ان لذكر الاستسناد
 في القلب خيلا وليكن اكرهه نشر الحديث والعلم وقدا امر النبي
 صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه وقد كان عروة بن الزبير يالف
 الناس على حديثه وقال سفيان الثوري تعلموا هذا العلم فاذا علموه
 فحفظوه فاذا حفظتم فاعلموا به فاذا علمتم به فانشره ويستحب
 له ان يستعمل عند ارادة الحديث ما روينا عن مالك انه كان
 اذا اراد ان يحدث توضا وجلس على صدره فرأته وشرح حديثه
 وتمكن في طوئه بوقار وهيبته وحدث فوقع له في ذلك
 فقال احب ان اعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احداث الا على
 طهاره متمكنا وكان يكره ان يحدث في الطريق وهو قائم او يستعمل
 وقال احب ان تقوم ما احداث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروينا عنه
 ايضا انه كان يغتسل لذلك ويتحجر ويتطيب وان رفع احد صوته
 في مجلسه زبره وقال قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا
 اصواتكم فوق صوت النبي فمن رفع صوته عند حديث رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فكانما رفع صوته فوق صوت النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول
 وهب لم يخلص اليه اي وهب ان الطالب لم يخلص اليه ولا
 يمتنع من حديثه بل علم كل طالب علم روينا عن الثوري انه قال

فان من الصلاة عن الصلاة وكذا

ما كان في الناس افضل من طلبه الحديث فقال فقال له ابن
 مهدي يطلبونه بخير نيه فقال طلبهم اياه بنه وروينا عن
 حبيب بن ابي ثابت ومعم بن راشد انهما قال لا الحديث وما لنا
 فيه نيه ثم رزق الله عز وجل اليه بعد وروينا عن معمر ايضا
 قال ان الرجل يطلب العلم لخير الله فيا في عليه العلم حتى يكون
 له عز وجل قال الحمد الخطيب والذي تستحب ان يروي الحديث
 لكل احد سألته الحديث ولا يمنع احدا من الطلبة وقول وان
 تعلم في حال فيا ماك فانه معطوف على الحال التي قبله
 وقول ثم حديث اجترالك في شيء اروه بيان للوقت الذي يحسن
 فيه التصدي للاسماع والحديث فان كان قد اجترالك ما عنده
 فقد اختلف فيه كلام الخطيب وابن الصلاح في الوجوب
 والاستحباب فلهذا اتيت فيه بصيغة الامر الصالحة لها في
 قول اروه قال الخطيب في كتاب الجامع فان اجترالك اليه في روايه
 الحديث قيل ان يجلوسه فيجب عليه ان يحدث ولا يمتنع لان
 نشر العلم عند الحاجة اليه لازم والممتنع من ذلك صاعص
 اثم وقال ابن الصلاح والذي نقوله انه متى اجترالك اليه ما عنده
 استحبه التصدي لروايته ونشره في اي سن كان وروينا عن
 ابن محرز خلا الرازمري في كتابه الحديث الفاضل قال الذي
 يصح عندي من طريق الاثر والنظر في الحديث الذي اذا بلغه الناقل

مر طلبنا

حسن بن ان حدث هو ان يستوفي الحسين لاني انما الكهولة
 واما مجمع الاشد قال وليس مستنكر ان يحدث عندنا شيئا
 الاربعين لاني احدا لا استوفوا ومنتهى الحال في رسول الله صلى
 وهو بن اربعين وفي الاربعين تنافى عزيمة الانتشار وقوته
 ويتوفر عقله ويجوز رايه وتغيبه القاضي عياض في كتاب الاملاء
 فقال واستحسنه هذا لا يقوم له وجه بما قال ولم من السلف
 المتقدمين ومن بعدهم من الحديثين من لم ينته الى هذا السن
 ولا استوفى هذا العمر ومات قبيله وقد ستر من العلم والحديث
 ما لا يحصى هذا عمر بن عبد العزيز توفي ولم يكمل الاربعين وتبعه
 بن جبير لم يبلغ الحسين وكذلك ابراهيم وهذا ملك بن النضر
 قد جلس للناس اربعين وعشرين سنة وقيل ابن هريرة وناصح
 ومحمد بن المنكدر وغيرهم وقد سمع منه بن شهاب حديث
 الفريجة ثم قال وكذلك محمد بن ادرس الشافعي قد اخذ
 عنه العلم في سنن الحديث وانتصب لذلك في آخر من الجاهلية
 المتقدمين والمتأخرين اثنى كلام القاضي عياض وقد روي عن
 محمد بن بشير بن ابيه حدث وهو بن ثمان في عشرة سنة وروينا
 عن ابن جرير الا عمن قال كتبنا عن محمد بن اسمعيل البخاري على باب
 محمد بن يوسف الفرياني وما في وجهه من شعره وروينا عن
 الخطيب قال وقد حدثت انا ولي عشرة ورسنه كتب عني
 ابي سعيد الخدري قال لها الفارعة ايضا وحيثما هذا
 اخبرنا هذا الحديث رواه دسرس في اخرجه كلهم

الفريجة الطاهر لما ثبت ما لا ينسأ
 في سنن الترمذي عن ابي جابر فيهما حديثي يبلغ
 في الاطلاع والدين في الكتب سواء

شيخنا ابو القسم الارزقي اشيا في سنه اثنتي عشرة واربعين اثنى
 وقد حدث شيخنا الحافظ ابو العباس احمد بن مطهر وسنه ثمان
 عشرة سنة سمع منه الحافظ ابو عبد الله الذهبي سنة ثلث وثمانين
 وثمانية وحدث عنه في معجمه حديث من الاثر اذ للدارقطني قال
 عقبه املاء علي بن مطهر وهو امرء وقد حدث شيخنا ابو النضر محمود
 بن خليفة المنجي وله عشرون سنة سمع منه شيخنا العلامة شرح الاثر
 تقي الدين السبكي احاديث من فضائل القرآن لا ينفيد وقد
 سمع صاحبنا العلامة ابو محمود محمد بن ابراهيم المقدسي ولي
 عشرون سنة خمس واربعين وسمع علي شيخنا الحافظ عماد الدين بن
 كثير حدثنا من ابي ابن سمعون ولم اكل يوم ثلثين سنة سته
 اربع وخمسين دمشق وهذا نحوه من رواية الامام بر عن الاصاغر
 وقد جعل ابن الصلاح كلام بن خلاد على محمل صحيح فقال ما ذكره بن خلاد غير
 مستنكر وهو محمول على انه قاله فيمن يتعدي للحديث ابتداء من نفسه
 من غير راعة في العلم فجعل له قبل السن الي ذكره فهذا انما ينبغي له
 ذلك بعد استيفاء السن المذكور فانه مظنة الاختياح الى ما عنده
 قال واما الذين كرههم القاضي عياض من حدث قبل ذلك فالطاهان
 ذلك لبراعة منهم في العلم تقدمت ظهر لهم معها الاحتياج اليهم فحدثوا
 قبل ذلك اولانهم سئلوا ذاك ما يصرح السواء واما بقية الحال
 انتهى كلامه واليه الاشارة بقولي والشيخ بغير البارع خصص ابي

لعل
 تصدي

خصص كلام بن خلد بعير المار في العلمون

• وينبغي الاستبان في حديثهم • وبالقائين ابن خلد جزم •
• فان ثبت عقلهم • كالتسوية • ومن فعل •
• والبغوي والهجيمي • في • كالتسوية • ثوابه المايه •

لما ذكر السنن الذي ينبغي فيه التحديث ذكر بعده السنن الذي ينبغي
عنده الاستبان عن التحديث قال القاضي عياض الحد في ترك
الشيخ التحديث والتغير وخوف الحرف وكذا قال ابن الصلاح هو
السنن الذي يحشى عليه منه من الهرم والحرف ويحاف عليه فيه ان
يخلط ويروي بالبشر حديثه قال والناس في بلوغ هذا السنن
يتفاوتون بحسب اختلاف احوالهم وروايتهم في مجزئته قال اذا
تناهى العمر بالحدث فاعجب اليه في الثمانين فانه حد الهرم
والشيخ والذكر وتلاوة القرآن او بابا الثمانين فان كان عليه ثابنا
ورايه بحسب ما يعرف حديثه ويقوم به ويجري ان يحدث احتسابا
رجوت له خيرا كالحضري وسوسني وعبدان قال ولما رويهم ابي خليفه
وصنبطه باسما مع سنه اتى كلامه وقد حدث جماعة من الصحابه
من بعدهم بعد مجاوزة الثمانين فمن الصحابه السنن بن مالك وعبد الله
بن ابي اوفى وتتل بن سعد في اخر من التابعين شرح القاضي
وبما عهد والشعبي في اخر من اتقاهم ملك بن بشر والليث بن
سفيان بن عيينه في اخر من منهم ومن بعدهم وقد ذكر القاضي عياض

ان ما لكا قال انما يخرف اللذابون وقد حدث جماعة بعد ان
جاوزوا المايه فمن الصحابه سليم بن خزام ومن التابعين شريك بن
عبد الله النخعي ومن بعدهم الحسن بن عوفه وابو القاسم عبد الله
بن محمد البغوي وابو اسحق ابراهيم بن علي الهجيمي حدث وهو بن مائه
وثلاث سنين والقاضي ابو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري والحافظ
ابو طاهر احمد بن محمد السلفي وغيرهم ولم يتغير احد منهم وقرأه
القاري يومئذ علي الهجيمي بعد ان جاوز المايه واراد اختياره بذلك
ان الحبان حقه من فوقه • كالكتب تحمي طبعه • بزيده •
فقال له الهجيمي قل الثور يا ثور فان الكتب لا رزق له ففرج الناس به
عقله وجوده حسنه قال الجوهرى والزرقا القرن قال القاضي
عياض وانما كره من كره لاصحاب الثمانين الحديث لان الغالب على
من يبلغ هذا السنن اختلال الجسم والذكر وضعف الحال وتغير
القيم وحلول الحرف مخافه ان يبداه التغيير والاختلال فلا يقبل
الا بعد ان حازت عليه شيئا • وينبغي امتثال الامم ان يخفف • وان من سئل عن رده
• رجحان راويه دل هو حق • وتلك حديث جعفر الاحق •
• وبعضهم كره الاحتساب به • وفيه اولى منه •
شك • وينبغي لمن عمر وخاف ان يدخل عليه بالبشر من حديثه ان يمسك
عن الروايه • وينبغي ايضا للحدث ان يستل بحرا • وكتاب ان يقرأ عليه • هو
يعلم ان غيره في بلدته او غيرها ارجح • روايته منه بكونه اعلى تندا

7

به الله قدس من العيص في ايام
 بوست هو عبد الاعلى بن ستمر بن عبد الاعلى الامام الثاني في شهر الثامن من جمادى
 ويبلغ ايضا ان اخبر عنه من عبد العزيز وما لك عبد بن معين وابو حاتم وغيرهما وكان له من الحسنات والبر
 هو احق بالتحدث من غيره لان القتل عليه اذ يقولون خلوا العزان فاني فنيح وما ت في وجهه ١١٨ اخبر له ع ثقه

من جلس إليه وقال حديث حسن صحيح ويستحب له أن يفتح مجلسه وتتمه
تتميد لله تعالى وصلاة وسلام على النبي صلعم ودعا يليق بالحال قال
بن الصلاح ومن أبلغ ما يفتحه به أن يقول الحمد لله رب العالمين
أكل الحمد على كل حال والصلاة والسلام الأتمان على سيد المرسلين
كلما ذكره التائبون وكلما عقل عن ذكره الخافلون اللهم صل عليه
وعلى آله وسائر النبيين وآل كل وسائر الصالحين لقائه ما ينبغي أن
ليتناه السالكون واعتقد الاملا مجلسا قال من أرفع الاجتماع ولا حشمان
• أكثر مجموع فاتخذ مستمليا • محصلة أيقظه مستمليا •
• يعال وفقائنا يفتح وساء يستمعه مبلنا أو تفهمنا • ش
يستحب للمحدث العارف أن يعقد مجلسا لاملأ الحديث فانه من اعلا
مراتب الاجتماع والمختل فان كثرت الجمع فليقتد مستمليا يبلغ عنه فقد
فعل ذلك مالك وشعبة ووكيع وابو عاصم ويزيد بن هريرة وغيرهم
كثرت الحفاه والمحدثين وقد روينا في سنن الدارود والسنن في
رافع بن عمرو وقال دايت رتقول الله صلعم تخطب الناس بمحسين
ارفع الصبي على بعلته شجبا وعلى ربي الله عنه يعبر عنه فان تحاشر
الجمع بحيث لا يكفى بمستمل واحد اتخذ مستمليين يبلغ كل واحد
صاحبه اليه وبنا للناس عنه فيما ما يابدهم الحماير ثم تحت
الرجية وحسب من حضر بحجرة فبلغ ذلك نيفا وابعين الف بحجرة
سوي النظارة وروينا ان مجلسا عاهم بن علي كان محروبا من مائة

الف انتشان وكان يستعمل عليه هرون الدليل وهرون مكيه ولكن
المستعمل محصلا متيقضا فمما لا يستعمل يزيد بن هرون حيث قيل
يزيد بن عديت فقال ثنا جده فضاح المستعمل بابا خالدة بن
من قال له عدة ابن فقلتك وليكن المستعمل على موضع مرتفع من
كرسي او نحوه والافقائما على قدميه ليكون ابلغ للسماعين وفي
المستعمل ان يسمع لفظ الململ فينوديه على وجهه من غير تخيير وقال
الخطيب ينبغي له ان لا يخالف لفظه وقال ابن الصلاح عليه
ذلك كما تقدم وقايدته ابلغ من لم يبلغه لفظ الململ وانما
من بلغه على بعد ولم ينفهم فيحصل بوضوح المستعمل الململ واليسر الان
بروي عنه واستحسنوا الملقاري ثلثا وبعده استحسنتم بتملا
فالحمد فالصلاة ثم اقبل بقول من اذكرت وقيل
له وصلي وترضي وافعا والشيخ ترجم الشيوخ ودعا
واستحسنوا افتتاح مجلس الملا بقرأة قاري لشيء من القرآن العظيم
وقال الخطيب ثور من القرآن ثم روي باسناده الى ابن نصره قال
كان اصحاب رسول الله صلعم اذا اجتمعوا تذكروا العلم وقروا شوق
فاذا فرغ القاري استنصت المستعمل اهل المجلس حيث اجمعوا لاشتماء
في الصبح من حديث جبران رسول الله صلعم قال له في حجة الوداع
استنصت الناس فاذا انصت الناس ينتمى المستعمل وجملا الله تعالى
وصلي على النبي صلعم عليه وسلم ثم اقبل على الشيخ الحديث قايلا لمن

من
المستعمل

ذكرت اي الشيوخ او ما ذكرت اي من الاحاديث وجمك الله او غفر الله
لك وهو المراد بقولي واعتل له اي ودعاه وقد روينا عن محمد بن ابي
نبلت القضا وقضا القضا والوران وكذا وكذا ما سرت بشي مثل
قول المستعمل من ذكرت وجمك الله قال الخطيب واذا انتهى المستعمل في
الاشناد الى ذكر النبي صلعم واستحب له الصلاة عليه رافعا صوتا
وهكذا تفعل في كل حديث عا فيه ذكر النبي صلعم عليه السلام قال واذا
انتهى الى ذكر بعض الصحابة قال رضوان الله عليه او رضي الله عنه
وكذلك الترضي والترحيم على الائمة فقد روي الخطيب ان الربيع بن سليمان
قال القاري يوما حذر المشافعي فلم يقل رضي الله عنه قال الربيع
ولا حرف حتى يقال رضي الله عنه وقول الشيخ هو مبتدأ اي الشيخ
الململ يترجم شيوخه الذين يحدون عنهم بذكر استنباطهم وبعض مناقبهم
ويدعوهم بالمغفرة والرحمة قال الخطيب اذا فعل المستعمل ما ذكرته
فقال الراوي حد شافلان ثم نسب شخه الذي سماه حتى يبلغ بنسبه
منتهاه قال والجمع بين اسم الشيخ وكنيته ابلغ في اعظامه ثم قال انه
يقصر في الرواية على اسم من لا يشك كايوب ويونس ومالك والليث
ونحوهم وهكذا من كان مشهورا بنسبه الى ابيه او قبيلته قد اكتفى في
كثير من الروايات بذكر ما اشتهر به وان لم يتم كابن عون ومن جريح ومن
لهبعه ومن عبيده ونحوهم وكالشعبي والفتح والزهرى والثوري والاوزاعي
والشافعي ونحوهم ثم ذكر من اشتهر بكنية او كنية او تشبهه لانه بعض

لك

ن
فقال

زاعي

كالعور ونحوه ونسباني واما ذكر بعض اوصاف شيوخه فكقولنا
 مسلم الخولاني حدثني الخطيب الامين اما هو ابي حبيب واما هو عنك
 فامين عوف بن مالك رواه مسلم وكقول سلم وحدثني الصديق
 بنت الصديق حبيب الله المبراه وكقول عطا بن ابي رباح حدثني
 الجريدي بن عباس وكقول الشعبي ثنا الزبير بن خيثم وكان من مخادني
 الصدوق وكقول بن عيينه ثنا اوثق الناس ايوب وكقول شعيب حدثني
 سيد الفقهاء ايوب وقال وكيع ثنا سفين امير المؤمنين في الحديث
 وقال بن خزيمة ثنا من لم تر عياشي مثله ابو الحسن محمد بن اسلم الطوسي ثنا
 الحافظ ابو سعيد الحلبي يوما عن الرضي الطبري قال ثنا الامام ابو اسحق
 الطبري لقيته وذكر معروف بن خبيب وكندرا ووصف نقصا ونسب
 لامة فجايز ما لم يكن يكرهه كابن عليه فصن

قال الخطيب غلب القاب جماعة من أهل العلم فانظر لنا في ذكر
القائم في الرواية عنهم من محمد بن عبد الرحمن بن جعفر وبن محمد بن سليمان
ومشكذاته عند الله بن عمر الكوفي وعارم بن محمد بن الفضل السدي وشيخه
سعيد بن سليمان الواسطي وصانع محمد بن عبد الرحمن البغدادي وطبرستان
محمد بن عبد الله الحضرمي وبطويه ابراهيم بن محمد بن عرفة الهروي قال
ولم يختلف العلماء في انه يجوز ذكر الشيخ وتعريفه بصفته التي ليست
نقصا في خلقته كالطول والزرق والشمرة والحمرة والصفرة قال ولما كان
بالعرج والعقر والعمي والعمور والعش والحول والافعاد والشلل والعمان

القصير والي معويه الفهر وهو بن موسى الاعور وسليم بن الاعش
وعبد الرحمن بن همر بن الاعرج وعاصم الاصمعي والي معمر المقتدر ومضو
الاشل وجماعه وشبل بن المباري عن فلان القصير وفلان الاعرج وفلان
الاصغر وحميد الطويل قال اذا اراد صفته ولم يرد عليه فلا تباش
قال الخطيب واذا كان معروفا باسمه وهو الخالب عليه جاز نسبته
اليه مثل ابن عيينه وبن ابي مكنوم وبعلي بن مئنه والحريث بن البرصا
وغيرهم من الصحابه ومن بعدهم كمنصور بن صفينه واسماعيل بن عليته
واشتقني ابن الصلاح من الجوار ما يكرهه الملقب رويافقا للامام
يكرهه من ذلك كما في اسمعيل بن ابراهيم الحروف بابن عليته وبعليته
وقيل ام امه روياف عجمي بن معين انه كان يقول حدثنا اسمعيل بن
عليته فتمناه احمد بن حنبل وقال قل اسمعيل ابراهيم فانه بلغني انه كان يكره
ان ينسب الي امه فقال قد قبلنا منك يا معلم الخبر انمي ولم يستثن
الخطيب ذلك من الجواز بل روي بعد الحكايه والطاهران ما قاله احمد بن علي بن الوليد

لا لزوم له. والراوي الملائم شروح تقدم. اولاهج وانتقده وانهم حرمه.
ما فيه فائدة ولا تردد. وكل شيخ فوق متن واعتقده.
على اسناد قصير متن. واختبث الشكل خوف القس. شر
قال الخطيب يستحب للراوي ان لا يقتصر في املايه عن شيخ واحد من شيوخه
بل يروي عن جماعة منهم كذا او يقدم من اعدا اسناده منهم رايا ابن الصلاح
او يقدم الاول من روجه اخر قال ويستغني ما عليه ويحري المنقاده منه.

خط المذبح الحاشية الم حاشية

كاعور وخوه وشياني واما ذكر بعض اوصاف شيوخه فلكقول في
 مستلم الخولا في حديثي الخطيب الامين اما هو الى فحبيب واما هو عنك
 فامين عوف بن مالك رواه مستلم وكقول مستلم وحدثني الصدوق
 بنت الصدوق حبيبه حبيب الله المبراه وكقول عطا بن ابي رباح حديثي
 الجهر بن عبد بن عباس وكقول الشعبي ثنا الربيع بن خيثم وكان من محدثي
 الصدوق وكقول بن عيينه ثنا اوثق الناس ايوب وكقول شعيب بن
 شيخه الفقهاء ايوب وقال وكيع ثنا سيف بن امير المؤمنين في الحديث
 وقال بن خزيمة ثنا من لم تر عينا مثله ابو الحسن محمد بن اسلم الطوسي ثنا
 الحافظ ابو شعيبه الحلبي يوما عن الرضا الطبري فقال ثنا الامام ابو اسحق
 الطبري لقنته وذكر معروف بن زرقان كحديثا ووصف نقصا وكتب
 لانه فجايز ما لم يكن يكرهه كابن عليه فقصته

قال الخطيب غلب القاب جماعة من اهل العلم فانظر الناس على ذكر
 القابهم في الرواية عنهم منهم من حضر عند محمد بن جعفر وابو بن محمد بن اسلم المصنف
 ومشكذاته عند الله بن عمر الكوفي وعارم بن محمد بن الفضل السندوشي وحدثني
 شعيب بن سليمان الواسطي وصانع محمد بن عبد الله بن الجهم البغدادي وطبري
 محمد بن عبد الله الحضرمي وبقطويه ابراهيم بن محمد بن عوف الهروي وقال
 ولم يختلف العلماء في انه يجوز ذكر الشيخ وتعرفه بصفته التي ليست
 نفضا في خلقته كالطول والزرقه والشفرة والحمرة والصفرة قال وكذلك
 بالعرج والعقر والعبي والعور والعش والحول والافقاد والشلل الكمران

القصير

ش

ن

جواب الجواب

44
 كذا في نسخة اخرى
 كذا في نسخة اخرى

القصير والبي معويه الفري وهو بن مويث الاعور وسليم الاعور
 وعبد الرحمن بن عمر الاعرج وعاصم الاصحول وابي معمر المفضل ومفضل
 الاشل وجماعة وشيل بن المبارك عن فلان القصير وفلان الاعرج وفلان
 الاصفر وحديد الطويل قال اذا اراد صفة ولم يرد عليه فلا بأس
 قال الخطيب واذا كان معروفا باسمه وهو الخالب عليه جاز نسبته
 اليه مثل ابن عبيدة وبن ام مكتوم وعلج بن ميثم والحوث بن البرصا
 وغيرهم من الصحابة ومن بعدهم كمصور بن صفيه واستعمل بن علي
 واستثنى ابن الصلاح من الجوار ما يكرهه الملقب رويانا فقال لا لما
 يكرهه من ذلك كما في استعمل بن ابراهيم الحروف بابن عليته ورواه
 وقيل ام امه رويانا عن يحيى بن معين انه كان يقول حدثنا استعمل بن
 عليته فتمناه احمد بن حنبل وقال قل استعمل ابراهيم فانه بلغني انه كان يكره
 ان ينسب الي امه فقال قد قبلنا منك يا معلم الخبر انتهى ولم يستثن

الخطيب ذلك من الجواز بل روي عنه الحكاية والطاهران ما قاله احمد بن حنبل
 لا لزوم له وروى في الامم شيوخ قدم اولاه وانتقدوا هم
 ما فيه فائدة ولا تردد من كل شيخ فوق من واعقد
 على اسناد قصير من واختب الشك في القس
 قال الخطيب يستحب الراوي ان لا يقتصر في املاية عن شيخ واحد من شيوخه
 بل يروي عن جماعة منهم كذا او يقدم من اعلا اسناكه منهم راد ابن الصلاح
 او يقدم الاولي موجه اخر قال ويتبع ما يملكه ويحري المنقاده منه

وقال ابو حنيفة في القس والصدوق والشيخ الذي يراه من
 يجوز ان لا يعرف بذلك كرم اجلاد عليه السلام في القس والصدوق
 يوجب عليه باب ما يحري من ذلك انما يشي انما يحري في القس والصدوق
 كان يكون القس والصدوق والشيخ الذي يراه من

ب

خط القس والصدوق

قال الخطيب ومن اتقى ما يحلى الاحاديث الفقيه قال ويستحب
ايضا املا احاديث الترغيب قال واذا روي شيئا فيه كلام غريب فتر او
معنى عامض بينه واظهر ثم روي عن عيسى بن مهلهب قال ولو استقبلت من
امري ما استدبرت لكتبته تجذب كل حديث تستبهره قال الخطيب
ويستحب الراوي ان يبينه على فضل ما يرويه ويبين المعاني التي لا يعرفها
الا الحافظ من امثاله وذويه فان كان الحديث عالميا علواً منقاراً
وصفه بذلك وهكذا اذا كان روايه غايه في الثقه والحلاله قال
ويستحب ان روي شيئا معلوماً ان يبين علمه واذا كان في الاستناد اسم
يشاكل غيره في الصوره استحب له ان يذكر صوره الحاميه ثم ذكره
التنبيه على نارج السماع القليم وكونه انفرادي شجبه به وكون
الحديث لا يوجد الا عنده قال الخطيب وكون المروء عن كل شيخ ثنا
واحداً فانه اعم للمباينه واكثر لمنفعه قال ويستحب ما علم استند
وقصر سننه وروينا عن علي بن حجر انه كان يقول

وطعنا وطعنا ما بل الغريب في كل يوم سوى ما يعاد
شريكه وهشيمته احاديث نفعه وقصار حاد

قال الخطيب وينبغي ان يعتمد في املايه الروايه عن ثقاة مضمونه ولا
يروي كاذب ولا متظاهريه بديعه ولا معروف بالفسق واليخب
21 اماليه روايه ما لا يحتمل حصول العوام بالايوم من علمهم فيه
من دخول الخطا والاهام وان يشبهوا الله تعالى بخلفه ولحقوا به

ما يستحيل في وصفه وذلك نحو احاديث الصفات التي ظاهرها يقتضي
التشبيه والتجسيم واثبات الجوارح والاعضاء الارزاق القديمة وان كانت
الاحاديث صحيحاً كقولها في التاويل طرق ووجه الا ان من حقها ان لا
تروي الا لا يهلها خوفاً من ان يصل بها من جهل معانيها فيجملها
ظاهرها او يستنكرها فيردها ويكذب روايتها ونقلها ثم روي حديث
ابن عمر بن كفي بالمر كذا بان يحدث بكل ما سمع وقول علي بن جهم ان كذب
الله ورشوله حديثا ناسراً يعرفون ودعوا ما ينكرون وقول ابن
مشعود ان الرجل يحدث بالحديث فيستحبه من لا يبلغ عقله فهم ذلك
الحديث فيلون عليه فتنه قال الخطيب ونما راي العلماء ان الصلة
عن روايته للعوام اولى احاديث الرخص لحديث الرخصه في التبيد
ثم روي عن الشافعي ان معي حديث حدثوا عن اسرائيل ولا يخرج اى
لا ياتر ان يحدثوا عنهم ما سمعتم وان استحال ان يكون في هذه الامثلة
ما روي ان شياهم نطول والنار التي تنزل من السماء فتاكل القربان اثنى
وقال بعض العلماء ان قوله ولا يخرج في موضع الحال اى حدثوا عنهم حيث
لا يخرج في الحديث عنهم كاحفظ عن رسول الله صلعم من اخبارهم قال الخطيب
وعن اصحابه وعن العلماء فان روايته يجوز قال الخطيب ويحببت ما شجر
بين اصحابه وقد روي الخطيب في كتابه في القول في علم الجور حديث
بن مشعود عن النبي صلعم قال اذا ذكر اصحابي فليستكوا ورواه بن عبد بن
حديث بن عمر ايضاً وكلاهما لا صح والفن يفتح الفاصد رتولك فنركاه

الخليل واحد واستحسن الانتاد في الاواخر، بعد الحكايات مع النوادر،
وان يخرج الرواء سقن، بحال التراملا وهو حسن،
وليس بالاملا حين يكل، غني عن العرض لربع يحصل.

وقال فيلذالك والمخلص بايع والمرسر البنت

ما بقمخا معناه حضر وجزالو بالشر عليه اقصر صاحب
صنف والى الخ غير الكلام انقطع وجزالو بعد غير جز
نرى كان بحر قضي حاجته اسمي

كثير قال لا ينال العلم براحه الجسد وروينا عن الشافعي قال لا
يطلب هذا العلم من يطلبه بالقلل وفي النفس فيقل ولكن يطلبه
بذلة النفس وضيق العيش وخدمة العلم اقل قال الخطيب بعد
الى استند شيوخ مصره وادعمهم شماعا في ذلك الاختلاف اليه
ويواصل العلوف عليه فيقدم السماع منه فان تكافأت
اشايده جماعة من الشيوخ في العلو وادان يقتصر على السماع من
بعضهم فينبغي ان يخرج المشهور منهم يطلب الحديث المشار اليه بالاتفاق
له والمعرفة به واذا استأوى الى الاستناد والمعرفة فمن كان من
الاشراف ودوي الانتساب فهو اولي ان يستمع منه وروينا عن الحافظ
ابي الفضل صلح بن احمد التميمي قال ينبغي لطالب الحديث ان يذهب
ان يذهب اليه حديث له ومعرفة اهله منهم ونفهمه وضبطه حتى
يعلم صحته وشيئا ويعلم من اهل الحديث بها واحوالهم معرفة اهله
تامة اذا كان في بلد علم وعلما قديما وحديثا ثم يشتغل بعد حديث
البلدان والرحلة فيه وروينا عن ابي عبيدة قال يشتغل بنفسه بغير
المهم اضرب بالمهم وقال الخطيب المقصود بالرحلة في الحديث امران
احدهما تحصيل علو الاستناد وقدم السماع والثاني لقا الحفاظ
والذاكرة لهم والاستفادة عنهم فاذا كان الامر موجودين في بلد
الطالب ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرحلة فالاعتصام على
ما في البلد او اذا كانا موجودين في بلد الطالب وفي غيره الا ان

2
ويعرف

ما في كل واحد من البلدين يختص به اي من العوالي والحفاظا للشيخ
للطالب الرحلة لجمع الفوائد من علو الاستنادين وعلو الطائفتين
لكن بعد تحصيل حديث بلده وتميزه في المعرفة به قال واذا غزم
الطالب على الرحلة فينبغي له ان لا يترك في بلد من الرواة احدا
الا ويكتب عنه ما ينشر من الاحاديث وان قلت فاني نمتحت بعض
اصحابنا يقول اصنع ورقة ولا تصنع شيئا وروينا عن احمد وسالده
ابنه عبد الله عن طالب العلم ترى له ان يلزم رجلا عنده علم فيكتب
عنه او ترى له ان يرحل الى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم قال
يرحل يكتب عن الكوفيين والبصريين واهل المدينة ومكة يشافق الناس
يستمع منهم وروينا عن ابن معين قال ارجع لا يولس منهم رجل يكتب
في كتابه ولا يرحل في طلب الحديث وقال ابراهيم بن ادهم ان السدي في
البلد من هذه الامة برحلة اصحاب الحديث قال بن الصلاح ولا تجل
الحرص والشر على النساء اهل السماع والتخل والاخلان بما عليه في
ذلك وقال الخطيب ليعلم الطالب ان شموه السماع لا ينهي والتمه
من الطلب لا تنقضي العلم كالحا والمتخذ رجليها والمعادن التي لا ينقطع
نيلها ولا ينبغي له ان يشتغل في الغربة الا بما يستحق لاجله الرحلة وروينا
حلا تيمري ولا يستأثر في الحمل والسماع
• واعمل ما استمع في الفضائل والشيخ جلد ولا شافيل
• عليه نظو لا حيث يحضر ولا يكن منعك التكبر

ارا الحاضرين طلب واقتب . كم السماع فهو لو لم واكتب .
 ما يستفيد غاليا وناراه . لاكثره الشيوخ صبا عظاما .
 ومن يقال اذا كتبت فتنش . ثم اذا رويته ففتش .
 فليس من ذا والخطاب لهم . سماعه لا يتجده تنسدر .
 وان يصق حال عن اشياء . اعرف ايجاد في انتخابه .
 او اقصر استعان له . كان من الحفظ من له يخذ .
 وعلوا في الاصل اما خطا . او همزتين او بضا او طاء .
 وليستعمل الطالب ما سمع من الحديث في فضائل الاعمال فقد روي
 في حديث علي از رجلا قال يرسل الله ما ينبغي عنجه الجمل قال العلم
 قال فيما ينبغي عنجه العلم قال الحمل وروينا عن بشر بن الحرث
 قال اصحاب الحديث اذا زكاه بهذا الحديث اعلوا من كل ما يتي
 حديث بمجته احاديت وروينا عن عمر بن قيس الملاي قال اذا
 بلغك شيء من الخير فاعلم به ولو مرة تكن من اهله وروينا عن وكيع
 قال اذا اردت ان تحفظ الحديث فاعلم به وروينا عن ابراهيم بن اسحق
 بن مجمع قال كانت تعين على حفظ الحديث بالعمل به وروينا عن احمد
 بن حنبل قال ما كتبت حديثا الا وقد علمت به حتى مررت بالحديث
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع واعطا ابا طيبة دينارا فاعطيت الحجار
 دينارا حين اجتمعت وليحل الطالب الشيخ فقد روي عن معمر قال
 كناه نهاب ابراهيم كاهناب الامير وروينا عن البخاري قال ارايت

احلا وقر المحذنين من يحيى بن معين . ويحد من التشكيل عليه ابا بصير
 قال والاصحار غير الاقهار ويفسد الاحلاق ويحيل الطباع وقد كان
 اسمعيل بن ابي خالد من احسن الناس خلقا فلم ير الموابه حتى شاكله
 وروينا عن محمد بن سيرين انه ساله رجل عن حديث وقد اراد ان يقول
 فقال انك ان كلفتني بالم اطق . سناك ما شرك سني من خلق
 قال بن الصلاح يخشي على فاعل ذلك ان يحزم الانتفاع قلت وقد روي
 ذلك فان شيخنا ابا العباس احمد بن عبد الرحمن المرداوي كان كبر وعجز
 عن الاستماع حتى فاستالفه على قراءه التي الشيخ اليسير فقرأ عليه بعض اصحابنا
 فيما بلغني العلم باجازه من ابن عبد الدايم واطال عليه فاضحه فكان يقول
 له الشيخ لا احياك الله ان تروى بها عني او تحوذ لك فمات الطالب بعد
 قليل ولم ينتفع عما سمعه عليه ويحذر ان الطالب ان يمنعه الذكر والحيا
 عن طلب العلم فقد ذكر البخاري عن مجاهد قال لا ينال العلم مستحي ولا
 مستكبر وليجتنب الطالب ان يطفر شيخ او يسماع شيخ فيكتمه لينفرد به
 اضربه فذلك لوم من فاعله على انه قد روينا فعل ذلك عن جماعة من الامة
 المتقدمين كشيخه وشفيق الثوري وعثيم والديث وبن جرير وشفيق
 بن عيينه وبن لهيعة وعبد الرزاق فاسه اعلم بمقتضا صدمهم في ذلك ورو
 عن مالك قال من بركة الحديث افاده بعضهم لبعضا ونحوه عن المبارك
 ويحيى بن معين وروينا عن يحيى بن معين قال من نحل بالحديث وكم على الناس
 سماعهم لم يفلح وروينا عن اسحق بن راهويه قال قد راينا اولقوا سماعوا

في الحديث
 في الحديث
 في الحديث

الذي رويناه في
 لا يتعلم العلم

ينا

هذا السماع فوالله ما اظنوا ولا انجروا قال الخطيب والذي شئته افادة
الحديث لمن لم يسمعه والدلالة على الشيوع والتبعية على روايتهم
فان اقل ما في ذلك النص للطالب والحفظ المطلوب مع ما يكتب
به من جليل الاخر وجميل الذكركم روي باسناد به الى بن عباس
يرفعه قال احوالي شاعوا في العلم ولا يكتم بعضكم بعضا
فان حيايته الرجل في علمه اسد من حيايته في كماله ثم روي عن
قال ليقبل بعضكم بعضا وهذا يدل على ان ما روي عنه وعن
ذكره من الخيرة مما يخالف ذلك محمول على كنهه من خبره اهلا
او على من لم يقبل الصواب اذا ارشد اليه او نحو ذلك
وقد قال الخطيب من اداه لجهله فزط البنية والاعجاب الى
الحما الحمايه عن الخطا والمماراه في الصواب فهو ذلك الوصف
مذموم ما تقوم وبخبر الفايده غير موب ولا ملوم وقد روي
عن الخليل بن احمد انه قال لا ينبغي عبيد مع من المشي لا ترد سعيه
حظا فيستفيد منك علما ويحذرك به عذوا ولتكن هذه الطالب
تخصيله الفايده شوا وقعت له بعلوا وينزول ولا يافان
يكتب عن هود ونه ما يستفيد به وروينا عن شفيين ووكيع
قال لا يكون الرجل من اهل الحديث حتى يكتب قال وكيه لا يكون
علما حتى يخذ عن هود ونه وعن هود ونه وعن هود ونه وكان
ابن المبارك يكتب عن هود ونه فقبل له فقال لعلمه الكلمه التي فيها

عند

بحاق

بحاق لم تقع ولجذر الطالب ان تكون همته كثير الشيوع لمجرد اسم
الكثرة وصيتها قال من الصلاح وليس بموفق من صنع شيئا من وقته
في ذلك وروينا عن عفان انه صنع قومما يقولون لئن كنا كتب فلان قال
هذا الضرب من الناس لا يقلون كما قال هذا فسمع منه ما ليس عنده هذا
ولسمع من هذا ما ليس عنده هذا فقد منا الكوفه فاقنا اربعة اشهر
ولو اردنا ان نكتب ما به الف حديث لكننا ها هنا ما كتبنا الا قدر خمسة
الف حديث وما رصينا من احد الا بالاملا الا شريك فانه ابي عليا
قال ابن الصلاح وليس من ذلك قول لي حاتم الرازي اذا كتبت فقمس
والقميش والقمش ايضا جمع الشيء من ها هنا وههنا ولم يبين من الصلاح
ما المراد بذلك وكأنه اراد كتب الفايده ممن سمعها ولا يؤخذ ذلك
حتى تنظر في حديثك اهو اهل ان يؤخذ عنه ام لا فربما فات ذلك بموت
الشيخ او سفره او سفرك فاذا كان وقت الوفايه عند وقت العمل
بذلك ففتش جليله وقد ترجم عليه الخطيب بان من قال يكتب عن كذا
ويحتمل ان مراد ابي حاتم السنيعاب الكتاب المستوع وترك انتخابه
او استيعاب ما عند الشيخ وقت النجاء يكون النظر فيه حاله الزواله
وقد يكون قصد المحدث ككثر طرق الحديث وجمع اطرافه فتكثر لذلك
شيوعه ولا بأس بذلك فقد روينا عن ابي حاتم قال لو لم يكتب الحديث
من شئنا وجعنا ما عقلناه وقد وصف بالانكار من الشيوع شفيين
الثوري وابوداود والطبايشي ويونس بن محمد المودب ومحمد بن يونس

في كتابه

قال ولولم يكن في اقتصار علي سماع الحديث وتخليده الصحف دون
 التفسير بمعرفة صحيحة من فاعنده والوقوف على الاختلاف وجهه والنظر في
 انواع علومه الاتليق المعتملة القدر به من تلك تلك الطريقة الجسدية
 لوجب على الطالب الاتق له نفسه ودفع ذلك عنه وعن ابنا جنسه
 وروى عن فارس بن الحسين لنفسه يا طالب العلم الذي ذهبت عن الرواية
 كبرية الرواية ذا الغاية بالرواية والدراية واراد القليل وراعه فالعلم بالشرعية
 وقول وكسبه هو منصوب عطا على محل ان المصدرية فالحها نصب على
 شرح الخاوط على مقتضى سماع الحديث حفظا وكتبه وبيح الطالب
 ان يقدم قراه كتاب في علوم الحديث حفظا او تفهما ليعرف مصطلح
 اهله قال بن الصلاح ثم ان هذا الكتاب مدخل الى هذا الشأن مفص
 عن اصوله وفروعه شارح لمصطلحات اهله ومقاصدهم ومما هم
 اليه ينقص الحديث بالجهل بها قصفا فاجتأه فان شال السحر يدان تقدم
 الغنايه به وقولي او كذا المختصر اشار الى هذه الارجوزة **ن**
 . وبالصحيح ان ثمر الشن . والبيه في صبطا وفتا ثمر .
 . بما اقتضته حاجه من مستند احمد والموطا المجهول .
 . وعلى غيرها الاصل والدارقطني والترويح غلاة .
 . من خيرها الكبير للجعفي . والجرج والتعديل الرازي .
 . وكتب المؤلف المشهور . والاكمل الاكمل للامير .
 قال الخطيب من اول ما ينبغي ان يستعمله الطالب شدة الحرص على

القول

السمع والمشارعه اليه والملازمة للشيخ ويتبدى سماع الامته
 من كتب اهل الاثر والاصول الجامعة للسنن واحكامها بالتقدم
 الصحيح للخارجي ومستمع ومما يتاوا الصحيح سنن لداود والسنن
 والترمذي وكتاب بن جرير قال ابن الصلاح ضبطا المشككاهما
 الحفي فحانها قال ولا تخد عن كتاب السنن الكبير للبيهقي فانا لا نعلم
 مثله في باب ثم يتاير ما تشر حاجه صاحب الحديث اليه من كتب
 المتنايد كمشهد احمد ومن كتب الجوامع المصنفه في الاحكام وموطا
 مالك وهو المقدم منها وقال الخطيب بعد ان ذكر الكتب الخمسة ثم كتب
 المتنايد الكبار مثل مسند احمد وبن راهويه والبيهقي والبيهقي
 وبن خيثمه وعبد بن حميد واحمد بن شنان والحسن بن سفيان ولا
 يعلى وما يوحى من مسند يعقوب بن شيبة واسماعيل القاضي ومحمد
 بن ابوب الرازي ثم الكتب المصنفه مثل كتب بن جرير وبن جرير
 وبن المبارك وابن عيينه وبن وهب والوليد بن مسلم وبن
 وعبد الوهاب بن عطاء وعبد الرزاق وشعيب بن منصور وغيرهم قال
 واما موطا مالك فهو المقدم في هذا النوع ويجب ان يتبدى ابد كره
 على كل كتاب لغيره ثم الكتب المتعلقة بعلم الحديث فهما كتاب احمد بن
 حنبل وابن المديني وبن ابي حاتم وابو علي النيسابوري والدارقطني
 والقيز لمسلم ثم توارى المحدثين مثل كتاب بن معين ورواه عباس بن
 ورواه الفضل الحلبي ورواه الحسين بن جابر وتاريخ خليفة والي

من غير ان يكون

حسان الزبيدي ويعقوب الغسوي وابن الجيعة وابن زرعونة
 الدمشقي وحبل بن اسحق والستراج الحرجي والتعديل بن علي خاتم
 قال وبن علي ملة الكتب كلها تاريخ محمد بن اسحق بن الجباري يريد
 التاريخ الكبير وله ثلثة تواريخ والي هذا اشترت بقولي من خيرها الكبير
 للجعفي بن الجباري وقال بن الصالح ان من احوذ العقل فاب احمد
 والد رقطي ومن افضل التواريخ تاريخ الجباري الكبير وكتاب بن علي
 حاتم ثم قال من كتب الضبط لم يستكمل الاستيفاء قال من كتب كتاب الاحكام الا في
 نهرين ما كثر لا في حكمة بالتدريج ثم ذكره به الاتقان صحيح وبادر
 . اذا هلت الى التاليف . ثم ذكره وتذكره في التصنيف
 . طريقان جمعه ابوابا . او مستندة تفرقه صحا .
 . جمعه معجلا كما فعل . يعقوب بن علي بن زرعونة . ش
 ليكن يحفظ الطالب الحديث على التدرج قليلا قليلا ولا ياتر نفسه
 بما لا يطيقه ففي الحديث الصريح خذوا من الاعمال ما تطيقون وروينا
 عن الثوري قال كنت في الامشك ومنصور فاسمع اربعة احاديث
 ختمتها ثم انصرف كما هيده ان تكثر وتقلت وروينا نحو ذلك في عشرة
 ون عليته ومعرورونا عن الزهري قال من طلب العلم جملة فانه حله
 وانما يدرك العلم حديث وحديثان وقال ايضا فيما رويناه عنه
 ان هذا العلم ان اخذته بالمكثرة لم غلبك واكثر خذه مع الايام
 والليالي اخذت رقيقا نظيره ومما يعين على دوام الحفظ المذاكرة

وروينا عن علي بن ابي طالب قال تذاكر وهذا الحديث ان لا تغفلوا
 بدرس وروينا نحوه عن ابن مسعود قال تذاكر والحديث فاجابته مذاكر
 وروينا نحوه عن ابي سعيد الخدري وبن عياض وروينا عن الخليل
 بن احمد قال اذا لم تعلمك تذكر ما عندك وتستفيد ما ليس عندك
 وروينا عن عبد الله بن المعتز قال من اكثر مذاكره العلم لم ينس ما علم
 واستعاد ما لم يعلم وليكن المحدث مصاحبا للاتقان فقد رويناه
 عن عبد الرحمن بن مهدي قال الحفظ الاتقان واذا اناهل المحدث
 للتأليف والخرج واستند لذلك فليبادر اليه فقد قال الخطيب
 قل ما يتهم في علم الحديث ويقف على عوامضه ويستعين بالحجج
 من فوائده الامر جمع متفرقة والى متشعبة وضم بعضه الى
 بعض واشتغل بتصنيف ابويه وترتيب اصنافه فان ذلك العقل
 مما يقوى النفس ويثبت الحفظ ويذكر في القلب ويشجذ الطبع ويثبت
 اللسان ويحيي اليسان ويكشف المشبه ويوضح الملتبس ويثبت
 ايضا جميل الذكر ويخله الى اخر الدهر كما قال الشاعر
 يموت قوم فحجى العلم ذكرهم . والجمال يلحق امواتا باموات .
 قال وكان بعض شيوخنا يقول من اراد الفائدة فليكثر قلم النسخ
 وليأخذ قلم التخرج وروينا عن الحافظ ابي عبد الله محمد بن علي بن
 عبد الله الصوري قال رايت عبد العز بن سعيد الحافظ
 في المنام فقال لي يا ابا عبد الله خرج وصف قبل ان يجال بينك وبينه

هذا افاقد تراخي قد جيل في وبين ذلك ثم ان العلماء في تصنيف الحديث
جميعه طريقين احدهما تصنيفه على الابواب على احكام الفقه وغيرها
كالكتب الستة والموطا وبقية المصنفات والثانية تصنيفه على مشايخ
الصحابه كل مستند على حدة كما تقدم وروينا عن الدارقطني قال اول من
صنف مستندا وتبعه نعيم بن حجاج قال الخطيب وقد صنف اسد
ابن موسى مستندا وكان اكبر من نعيم شيئا واقله سمعا فاحتل ان يكون
لنعيم سبقه في حديثه قال الخطيب فان شارب شيئا الصحابه على
حروف المعجم وان شاع على القبايل فينبدا ينيها ثم انما في الاقرب الى رسول
الله صلعم في النسب وان شاع على قدر شوايق الصحابه في الاستلام
قال وهذه الطريقة اوجب علينا فيلدا بالعشر ثم بالمقدم من اهل
بدر ويتلوهم اهل الحديث ثم من اسلم وهاجر من الحديثه والفتح
ثم من اسلم يوم الفتح ثم الاصابع الاثنان كالتسايب بن يزيد
وليه الطويل قال ابن الصلاح ثم بالنسبة قال وهذا احسن والاول
استعمل قال الخطيب يستحب ان يصنف المستند معللا فان معروفه
العلل اجل انواع الحديث وروينا عن عبد الرحمن بن مدي قال ان
اعرف علم الحديث هو عندي اوجب ايش من ان اكتب عشر حديثا
لبشر عندي وقد جمع يعقوب بن شيبة مستندا معللا قال الارمني
ولم يصنف يعقوب المستند كله قال وسمعت الشيوخ يقولون
لم يجمع مستند معلل قط قال وقيل لي ان تتخذ بمسند ابني نهرين ٥

شوهدت بمصرف كانت ما تتي جر قال ولزمه على ما خرج من المستند
عشره الاف دينار قال الخطيب والذي طهر لي يعقوب مستند العشرة
ون من مشهود وعمار وعنه بن عوف عن وان والعباس وبعض الموال
هذا الذي راينا من مستنده والي هذا اشرت بقولي وما كل ربي الزوايد
على بن الصلاح وجعوا الوان او شيوخا او تراجا او طرقا وقد راوا

• كراهه الجمع في تفسيره كذا في الاخراج بالخير • شر
ومما جرت عادة اهل الحديث ان يحصوه بالجمع والتايف الابواب
والشيوخ والتراجم والطرق فاجمع الابواب فهو افراد باب واحد
بالتصنيف ككتاب رفع اليد من باب القراء خلف الامام افرادها
المخاري بالتصنيف وباب المقد بوقا لغير الله تعالى افراده الاجري
وباب النية افراده بن في الدنيا وباب القضاء ليمس مع المناهذه
افزده الدارقطني وباب القنوت افراده بن منه وباب التمسك افراده
بن عبد البر وغيره وغير ذلك واما جمع الشيوخ فهو جمع حديث شيوخ
مخصوصين كل واحد منهم على افرادهم كجمع حديث الاعمش للاشما
وحديث الفضيل بن عياض للنسائي وحديث محمد بن حمادة للطبراني
وغير ذلك وقد ذكر الخطيب ممن تلحق حديثه استعمل بن في خالد
وايوب بن في نيمه وبيان بن بشر والحسن بن صالح بن حماد بن
زيد وداود بن في هند وربيعة بن في عبد الرحمن ورايد ورواه
ورباذ بن سعد وسفيان الثوري وسفيان بن عيينه وسلمان بن

عيلي

والقسم الثالث العلو المفيد بالنسبة الى روايه الصحيح ويقع
الكتب الستة وسماء بن دقيق العيد علو التنزيل ولم يذكر ظاهر
هذا القسم وجعل القسم الثالث علو تقدم السماع وجمع بينه وبين
قسم تقدم الوفاء فجعلها قسمًا واحدًا كما ينبغي ولكن هذا القسم
يؤخذ من كلامه بن طاهر في آخر البحر المذکور وان لم يذكره في
الاقتسام وليس هذا علو مطلقا في جميع هذا القسم وانما هو بالنسبة
لهذه الكتب اذا راوي لروى الحديث من طريق كتاب من الستة
يقع اثره بما لورواه من غير طريقها وقد يكون عاليا مطلقا ايضا
مثاله حديث رواه الترمذي لا بن مسعود مرفوعا يوم كلم الله
موسى كانت عليه جبه صوف الحديث رواه الترمذي عن علي بن
حجر عن خليفة فلور وبناه من طريق الترمذي وقع بيننا وبين خلف
تسعه فادار وبناه من حجر بن عوفه وقع بيننا وبينه تسعه بعلو
درجته ففعل مع كونه علوا بالنسبة فهو ايضا علو مطلق ولا يقع
اليوم لاحد هذا الحديث اعلم من هذا وكل واحد من شيخنا فمر بجه
الي خلف هو اخر من رواه عن شيخه بالسماع من البحر المذکور وقول
بن الصلاح ان هذا النوع من العلو علو تابع لنزول بحول على الغالب
والا فهدا الحديث المذكور عال الترمذي وعال لنا وليس هو عاليا
بالنسبة فقط وهذا النوع هو الذي يقع فيه الموافقات والابدال
والمساوات والمصاحفات على ما ينبغي بيانها

عن شيخنا الامام محمد بن عبد الله بن الحارث
عن ابن مسعود

فان

فان يكن في شيخه قد وافقه مع علوه فهو موافقه
او شيخه كذلك فالبدل وان يكن شاه عدله
فهو المساواة وحيث راجحه الاصل بالواحد فالمصاحف
هذا اشار به الى بيان الموافقة وما ذكر معها فالموافقة ان يروي
الراوي حديثا في احد الكتب الستة باتسناد لنفسه من غير
طريقها بحيث يجمع مع احد الستة في شيخه مع علوه هذا الطريق
الى رواه منه على ما لورواه من طريق واحد الكتب الستة مثاله
حديث رواه البخاري عن محمد بن عبد الله الانصاري عن حميد
عن انتر مرفوعا كتاب الله القضا صرنا فاذا رويناه من جز الاتصاكي
يقع موافقه للبخاري في شيخه مع علوه رجه واما البدل فهو ان
يوافقه في شيخه شيخه مع العلو ايضا والى ذلك اشرت بقولي لذلك
مثاله حديث بن مسعود الذي رواه الترمذي وتقدم في شرح
الايمانيات التي قبل هذه فهدا يطلقون عليه البدل قد يسمى موافقه
مقيدة فيقال هو موافقه في شيخ شيخ الترمذي مثلا ويؤخذ
ذلك من قولي شيخ شيخه اي ان يكن قد وافقه في شيخه فسماه
موافقه في شيخ شيخه واما تقييد الموافقة والبدل بصور العلو
فلذا ذكره بن الصلاح انه لا يطلق عليه ذلك الا مع العلم فانه
قال ولولم يكن ذلك عاليا فهو ايضا موافقه وبدل لكن لا يطلق
اسم الموافقة والبدل لعدم الالتفات اليه قلت في كلام غيره من

الحزجين اطلاق اسم الموافقة والبديل مع عدم العلوفان علا
 قالوا موافقه عاليه او بدلا عاليا كذا رايته في كلام الشيخ جمال
 جمال الدين الطاهري وغيره ورايت في كلام الطاهري والكافي
 فوافقه بنزول فتبيناه مع النزول موافقه ولكن مقبده
 بالنزول كما قد عايناهما بالعلو **والمساواة** فمضوا ان يكون بين الراوي
 وبين الصحابي او من قبل الصحابي الا شيخ احمد السنه كما بين احد
 الائمة السنه وبين ذلك الصحابي ومن قبله على ما ذكرنا ويكون
 بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم من له عدد كما بين احد الائمة
 السنه وبين النبي صلعم من العدد وهذا كله كان يؤخذ قديما واما
 اليوم فلا توجد المساواه الا بان يكون عدما بين الراوي والان
 وبين النبي صلعم كعدما بين احد الائمة السنه وبين النبي صلعم مثال
 المساواه لشيوخنا حديث النعمان عن كاج المنع اخبرنا به محمد بن
 اسمعيل ابن عبد العزيز با عبد بن عبد المنعم الجرائني انما سعد
 بن شجب بن روح وعفيفه بنت احمد الفان فابنه واللفظ
 لها قالوا اخبرتنا فاطمة بنت عبد الله الجوزدانيه قالت انا ابو
 بكر بن زينه انا سليمان بن احمد الطبراني ثنا ابو الزناد عن روح ابن
 الفرج ثنا يحيى بن كير حديثي الليث ح قال الطبراني وثنا يونس
 القاضي ثنا ابو الوليد الطيالسي ثنا ليث بن سعد حديثي الربيع
 بن سبرة الجهمي عن ابيه سبرة انه قال اذن لارسول الله صلعم

بالمعنى

بالمتعه الحديث وفيه ثم ان رسول الله صلعم قال من كان عنده
 شيء من هذه النساء الذي يبيع بهن فيلحق بشيها واللفظ الحديث
 يحيى بن كير هذا حديث صحيح أخرجه مسلم والنسائي عن فتية عن
 الليث فوقع بدلا لها عاليه وورد حديث النعمان عن كاج المنع
 من حديث جماعة من الصحابة منهم علي بن ابي طالب وهو متفق عليه
 من حديثه من طريق مالك فقد رواه النسائي في جمعه لحديث مالك
 عن زكريا بن يحيى خياط السمرقاني عن ابراهيم بن عبد الله الهروي عن شعيب
 بن محبوب عن عثرب بن القيس عن شفيق الموري عن مالك عن ابن شهاب
 عن عبد الله والحسن بن محمد بن علي عن ابيهما عن علي بن ابي طالب
 كان شيخنا ساري وفيه النسائي وكان في لقيت النسائي وصاحبه به والله
 الحمد **واما المصاحفه** فمضوا ان يعلو طريق احد الليث السنه عن المساواه
 بدرجة فيكون الراوي كانه يسمع الحديث من البخاري ومسلم مثلا وهو
 المراد بقوي حيث راجحه الاصل في حيث يسمع احد من الائمة السنه
 بمراد واحد على الراوي الذي وقع له ذلك الحديث سموه مصاحفه
 بمعنى ان يروي كانه لقي احد الائمة السنه وصاحفه بذلك الحديث
 ومثلت بذلك بالكتب السنه لان الغالب على الحزجين استعمال
 ذلك بالنسبه اليهم فقط وقد استعمله الطاهري وغيره بالنسبه
 الى مسند احمد ولا مشاحده في ذلك وقد وقع لنا غير ما حديث مصاحفه
 فمن ذلك الحديث المتقدم مثلا للمساواه فانه مساواه لشيوخنا

في الحديث وفيه ثم ان رسول الله صلعم قال من كان عنده شيء من هذه النساء الذي يبيع بهن فيلحق بشيها واللفظ الحديث يحيى بن كير هذا حديث صحيح أخرجه مسلم والنسائي عن فتية عن الليث فوقع بدلا لها عاليه وورد حديث النعمان عن كاج المنع من حديث جماعة من الصحابة منهم علي بن ابي طالب وهو متفق عليه من حديثه من طريق مالك فقد رواه النسائي في جمعه لحديث مالك عن زكريا بن يحيى خياط السمرقاني عن ابراهيم بن عبد الله الهروي عن شعيب بن محبوب عن عثرب بن القيس عن شفيق الموري عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن بن محمد بن علي عن ابيهما عن علي بن ابي طالب كان شيخنا ساري وفيه النسائي وكان في لقيت النسائي وصاحبه به والله الحمد

مصلحته لنا كما تقدم والله أعلم **ص**
 ثم علو قدم الوفاة. اما العلو لامع الثقات.
 ثم اخر قيل الحسين. والثلاثين تحت شيناه. ثم
 هذا القسم الرابع من اقتسام العلو وهو تقدم وفاة الراوي عن
 الشيخ عليه وفاه راووا اخر عن ذلك الشيخ مثاله من سمع من شيخ في داود
 علي الذي عبد العظيم اعلم من سمعه علي الجبيل الحراني ومن سمعه
 علي الجبيل اعلى من سمعه علي بن بك خطيب المزة والحجر بن الجباري
 وان اشترك الاربعة في روايه الكتاب عن شيخ واحد وهو طبرزد
 لتقدم وفاة الزبلي علي الجبيل وفاه الجبيل عن زبوره روي عن
 علي بن الحليل قال قد يكون الاسناد يعلو على غيره بتقديم موت
 راويه وان كانا متساويين في العدد وهذا كله ينسب به شيخ ابي
 شيخ اما علو الاسناد بنقدم موت الشيخ لامع الثقات لا سر
 احزا وشيخ اخر فني بوصف بالعلو روي عن ابن جوصا قال الاسناد
 حمسين سنة من موت الشيخ اسناد علو وروينا عن ابن عبد الله
 بن منده قال اذا مر على الاسناد ثلثون سنة فهو عال وهو اسنينا
 تميز والتقيد بالحمسين اريد من موت الشيخ في وقت السماع
 عليه كما صرح به ابن جوصا واما كلام بن منده فيحتمل انه اراد
 من حين السماع وهو بعيد لانه تجوز ان يكون شيخه ابي الانرجا
 والطاهر انه اراد اذا اضطر على اسناد كتاب او حديث ثلاثون

شبه

سنة وهو في تلك المدة لا يقع اعلا من ذلك السماع كتاب البخاري
 في سنة سنتين وسبع مائة مثالا على اصحاب اصحاب ابن الزبيدي
 فانه قد مضت عليه ثلاثون سنة من موت من كان اخر من يرويه عالما
 وهو الحجازي ثم علو قدم السماع. وضده النزول كالانواع.
 وحيث لم يوافق في غير. والحمد للعلو عند النظره سر
 هذا القسم الخامس من اقتسام العلو وهو تقدم السماع من
 الشيخ فمن تقدم من شيخ كان اعلى من سمع ذلك الشيخ نفسه بعك
 روي عن محمد بن طاهر قال من العلو تقدم السماع ولكن جعل
 بن طاهر وبعده بن دقيق العيد لهذا القسم واليه قبله قسما
 واحدا وقال بن الصلاح ان كثيرا من هذا يدخل في النوع المذكور
 قبله وفيه ما لا يدخل مثل ان يسمع شخصان من شخص واحد وسماع
 احدهما مثلا من سنتين سنة مثلا وسماع الاخر من اربعين سنة
 قلت واهل الحديث يجهلون على افضليه المتقدم في حق من
 اختلط شيخه او حرف لهم او مرضي وهو واضح اما من لم يحصل
 له ذلك فربما كان السماع المتأخر ارجح بان يكون تحديده الاول
 قبل ان يبلغ درجة الاتقان والضبط ثم كان الشيخ متصفا بذلك
 في حاله سماع الراوي المتأخر السماع ولهذا مزيه وفضل على
 السماع المتقدم وهو ارفع واعلى ولكنه علومه معنوي على ما شئت في
 هذه اقتسام العلو ولما جمع بن طاهر وروى في حق العيد بن قسي

تقدم السماع وتقدم المرواة وجعلها قسمًا واحدًا رادًا بدل الناقط
 العلوي إلى صاحب الصحيح ومصنف الكتب المشهورة وجعل بن طاهر هذا فقيهاً
 أحدهما العلوي البخاري في تسليم وليد داود وأبي حاتم وإلى رعه
 العلوي إلى كتب المصنفه لا قوائم كآب في الدنيا والخطابي وأشباههما
 قال بن طاهر وأعلم أن كل حديث عشرين على الحديث ولم يجلد غالياً ولا بداه
 من إرادته في تصنيف أو احتجاج به فمن إلى وجهه أو رده فهو على العزيم
 ثم مثل ذلك بأن البخاري روي عن أمثال أصحاب مالك ثم روي أن
 حديثاً لا يثبت حتى يقراري عن مالك لم يثبت فيه وبين مالك ثلاثة
 رجال والله أعلم **وأما اقتسام التزول** فهي خمسة أيضاً فإن كل قسم
 من اقتسام العلوصه قسم من اقتسام التزول كما قال بن الصلاح وقال
 الحاكم في علوم الحديث أهل قال لا يقول التزول ضد العلوصه ممن عرف
 العلوصه فقد عرف صدق قال الحاكم وليس كذلك فإن للتزول مراتب
 لا يعرفها إلا أهل الصنعة قال بن الصلاح هذا ليس يقابل كون التزول
 ضد العلوصه الوجه الذي ذكرته بل يقابل كونه يعرف بمعرفة العلوصه
 قال وذلك يليق بما ذكره وهو في معرفة العلوصه قصره في بيانها وتفصيلها
 وليس كذلك ما ذكرناه فإنه مفصل تفصيلاً مبيناً مفعلاً لما ثبت التزول
 ثم أن التزول حيث ذمه من ذمه لقول علي بن المديني وأبي عمر السجستاني
 فيما رويناه عنهما التزول شوم ولقول بن معين فيما رويناه عنه
 الاستناد النازل في حديث الوجه فهو محمول على ما إذا لم يكن مع التزول

وأبو اسحق عن مالك بن أنس قد ذكره ووقع في تسليم
 وبين مالك ثلاثة أشخاص ذكر ذلك من

الحدث الشارح هو في شرحه خبر قال في البخاري حديثاً عن عبد الله بن محمد بن معوية بن وهب
 وعنه في آخر الألفية حديثاً عن سليمان بن داود بن علي بن الجهم وأما إذا ذكرنا الحديث
 طرعه من وضع التسمية فيه وبين ذلك خمسة رجال حديث النبي عن نكاح النكاح

ما يثيره كزياده الثقة في حاله على العالي أو كونه محفوظاً أو افتقده
 أو كونه متصلاً بالسماع وفي العالي حضوراً أو اجاناً أو مبناً وله أو
 لتساهل بعض رواة في الحمل ونحو ذلك فإن العدو وحيداً إلى
 التزول ليس بمذموم ولا مفضول وقد رويناه عن وكيع قال لا أعش
 أحب إليكم عن علي وأبي عن عبد الله أو شفعين عن منصور عن إبراهيم
 عن علقمة عن عبد الله فقلنا لا أعش عن علي وأبي أقرب فقال لا أعش
 شيخ وأبو وأبي شيخ وشفيع عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن
 فقيمه عن فقيمه عن فقيمه **وَدَوِينَا** عن بن المبارك قال ليس جوده
 الحديث قرب الاستناد جوده الحديث صحة الرجال **وَدَوِينَا** عن الشيخ
 قال الأصل الأخذ عن العلماء فنزلوا في أولي بن العلوصه الجملية على مذهب
 المحققين من النقلة والنازل حيدراً هو العلوي في المخرج عند النظر
 والتحقيق كإروينا عن نظام الملك قال عندي أن الحديث العالي صحيح
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن بلغت رواة ما به وكأروينا عن الشيخ
 من نظمه ليس حسن الحديث قرب رجال عند إرباب علمه النقاد
 بل علو الحديث بين أولي الحفظ والاتقان صحة الاحتشاد
 وإذا ما تجعاً في حديث فاعتمده فذاك اقضي المراد

قال ابن الصلاح بهذا ليس من قبل العلوصه المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث وإنما
 هو علو من حيث المعنى فحسب **الغريب والعزير ولا مشهور**

وإنما به مطلقا الراوي فرد. فهو الغريب ومنه خبر
 بالانفراد عن أبيه مجمع. حديثه فان عليه يسبح.
 من واحد واثنين فالغريب هو من مشهور وكل قد راوا.
 منه الصحيح والضعيف ثم قد عرّب مطلقا واشتد حاققه.

قال من صلاح الحديث الذي ينفرده بعض الرواة بوصف بالغريب
 قال وكذلك الحديث الذي ينفرده فيه بعضهم بامره لا يذكر فيه غيره
 اما في منته واما في استناده وروينا عن ابن عبد الله بن منده قال
 الغريب من الحديث حديث الزهري وقناه واشباههما من الائمة
 ممن جمع حديثهم اذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا فاذا روي
 عنهم رجلا من اولئك واشتركوا يسمى غريبا فاذا روي الجماعة عنهم
 حديثا يسمى مشهورا وهكذا قال محمد بن طاهر المقدسي وكان له اخذ
 من كلام بن منده وروى وكل قد راوا منه الصحيح والضعيف اي ان
 وصف الحديث بكونه مشهورا او غريبا او غريبا في الامة في الصحة
 ولا الضعف بل قد يكون مشهورا صحيحا او مشهورا ضعيفا او غريبا
 صحيحا او غريبا ضعيفا او غريبا صحيحا او غريبا ضعيفا ولم يذكر في صلاح
 كون الغريب كون منه الصحيح والضعيف بل ذكر ذلك في المشهور والغريب
 فقط ومثل المشهور الصحيح بحديث الاعمال بالنيات وشرح في
 ذلك الحاكم وفيه نظرا فان المشهور الشهرة انما طرقت له من عند المجري
 شيعه واول الاستناد فرد كما تقدم وقد نبه على ذلك من صلاح في

آخر

اخر الموع الحادي والثلاثين وهو الذي يلى نوع المشهور وكان ينبغي له
 ان يمثّل بغيره بما مثله الحاكم ايضا حديث ان الله لا يقبض العلم
 انتزاعا وحديث من في الجمعة فليغتسل وحديث رفع اليدين في
 الصلاة وغير ذلك ومثل من صلاح المشهور الذي ليس بصحيح حديث
 طاب العلم فريضه على مسلم وشرح ذلك ايضا الحاكم وقد عرّب بعض
 الائمة بعض طرق الحديث كما بينته في تخرجه احاديث ومثله الحاكم
 ايضا حديث الادنان من الراش وبما مثله كثره بعضا صحيحا وان لم يخرج
 في واحد من الصحيحين وذكر من صلاح في امثله ما بلغه عن احمد بن حنبل
 قال ربعة احاديث تدور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستواء ليس لها
 اصل من شر في خروج اذا رويته بالخطبة ومن اذني مينا فانما خمد
 يوم القيمة ومخرجه يوم صومكم وللتايل حق وان جاء على فرس تلك
 وهذا لا يصح عن احمد وقد اخرج احمد في مسنده هذا الحديث الرابع
 عن وكيع وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن شقيق بن مضعب بن عبد
 يعلى بن يحيى عن فاطمة بنت الحسين عن ابيها حسين بن علي عن رسول الله
 صلعم وهو اشناذ جيد ويعلى وان جهله ابو حاتم فقد وثقه ابو حاتم
 بن حبان واما مصعب فوثقه يحيى بن معين وغيره واخرجه ابو داود
 في مسنده وشكك عنه فهو عنده صحيح واخرجه ايضا حديث علي
 وفي استناده من لم يسمروا بينه ايضا من حديث بن عباس وحديث
 الهرباس بن رباح واما حديث من اذني مينا فقد رواه نحوه ابو داود

فاطمة بنت الحسن واسمها كندوب بن علي بن الحارث

عن أبيه في الصحيحين

عن أبيه في الصحيحين

ايضا وشكت عليه من روايه صفوان بن سليم عن عدة من اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابيهم جنيته عن رسول الله صلى الله
 من علم معاهدا او انتقصه او كلفه فزوطا فته واخذ منه شيئا يعطيه
 نفقنا فاجحه يوم القيمة وهذا اسناد جيد وان كان فيه من التبرع فاعلم
 عنه من انبأ الصحابة يبلغون حد التواتر اليه لا يشترط العدالة فقد
 رويناه في سنن البيهقي وفيه عن ثلاثين من انبأ الصحابة اصحاب رسول الله
 صلعم واما الحديثان الاخران فلا اصل لهما كما ذكرنا مما مثل العريب
 البحر فكما فراد البحر وسي كثره منها حديث سالك عن يحيى بن صالح عن
 الكهري مرفوعا السلف قطع من العذاب واما العريب الذي ليس
 يصح فهو الخالب على الغرائب وقد رويناه عن احمد بن حنبل قال لا تكتبوا
 هذه الاحاديث العرايب فانها مناكير وعامتها عن الضعفاء وروينا
 عن مالك قال شر العلم العريب وخير العلم الطاهر الذي قد رواه الناس
 وروينا عن عبد الله الرزاق قال كنا نرى ان عريب الحديث خرفاذا هو
 شرو قسّم الخاتم العريب الى ثلثة انواع عريب الصحيح وعريب المشوّه وعريب
 المتنون وقسّمه بن طاهر الى خمسة انواع وقال بن الصلاح ان من العريب
 ما هو عريب متنا واسنادا وهو الحديث الذي تفرد به رواه متنه
 راو واحد ومنه ما هو عريب اسنادا لا متنا كالحديث الذي
 تفرد عنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة اذا تفرد بعضهم
 بروايته عن صحابي آخر كان عريبا من ذلك الوجه قال من ذلك عراب

الشرح

في
 العريب
 المشوّه
 المتنون

الشيوخ في اسانيد المتنون الصحيحه قال وهذا الذي يقول فيه الترمذي
 عريب من هذا الوجه قلت واشترت الى القسم الاول بقولي ثم قد تقرب
 مطلقا والى الثاني بقولي واسنادا فقد اي فقط قال بن الصلاح ولا
 ارا هذا النوع ينعكس فلا يوجد اذن ما هو عريب متنا وليس عريب
 اسنادا الا اذا اشتبه الحديث الفرد من تفرد به فرواه عنه عدد
 كثير وان اسناده متصف بالغرابه في طرفه الاول منتصف بالشهر
 في طرفه الاخر كحديث انما الاعمال بالنيات وكذا ير العرايب التي اشتملت
 عليها النضائيف المشتهره هكذا قال بن الصلاح انه لا يوجد ما هو
 عريب متنا لاشتمالا بالناويل اليه ذكره وقد اطلق ابو الفتح البكري
 ذكر هذا النوع في جملة انواع العريب من غير تقييد بلخر السند فقال في
 شرح الترمذي العريب على اقتسام عريب سنن متنا ومتنا لاشتمالا
 وسنن لا متنا وعريب بعض السند فقط وعريب بعض المتن فقط
 فالقسم الاول واضح والقسم الثاني هو الذي اطلقه ابو الفتح ولم يذكر
 له مطلقا والقسم الثالث متنا حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز
 بن ابي رواد عن مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد
 الخدري عن النبي صلعم قال الاعمال بالنية قال الخليل في الارشاد
 اخطا فيه عبد المجيد وهو غير محفوظ من حديث بن اسلم بوجه قال
 فها هنا اخطا فيه الثقة عن الثقة وقال ابو الفتح البكري هذا اسناد
 عريب كله والمتن صحيح والقسم الرابع متنا حديث رواه الطبراني

انه رواه نحو من اربعين رجلا من الصحابة قال وذكر بعض الحفاظ انه رواه اثنان وستون نفسا من الصحابة وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة قال وليس في الدنيا حديث اجمع على روايته العشرة غيره ولا يعرف حديث يروي عن اكثر من اثنين نفسا من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث الواحد قال وبلغ بهم بعض اهل الحديث اكثر من هذا العدد وفي بعض ذلك عدد التواتر انتهى وما حكاه بن الصلاح عن بعض الحفاظ وانهم هو في كلام بن الجوزي فانه ذكر في مقدمة الموضوعات انه رواه من الصحابة احد وستون نفسا ثم روي بعد ذلك با وراق عن علي بن بكر محمد بن احمد بن محمد الوهاب الاصفهاني انه ليس في الدنيا حديث اجمع عليه العشرة غيره ثم قال بن الجوزي قلت ما وقعت الي روايه عبد الرحمن بن عوف الى الان قال ولا عرف حديثا رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احد وستون نفسا وعلى قول هؤلاء الحفاظ اثنان وستون نفسا الا هذا الحديث هذا كلامه في النسخة الاولى من الموضوعات ومن خط الحفاظ ابني محمد المندري نقلت واما كلامه المجلي عن الكتاب المذكور في آخر الفصل فهو في النسخة الاخيرة فاعلم ذلك قلت وما ذكره بن الصلاح عن بعض الحفاظ من تخصيص هذا الحديث بهذا العدد وبكونه من روايه العشرة منقوض بحديث الشيخ علي الحفني فقد رواه اكثر من اثنين من الصحابة ومنهم العشرة ذكر ذلك ابو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن النخعي في كتاب له سماه المستخرج

من كتب الناس وذكر صاحب التمام عن بن المندر قال روي عن الحسن انه قال حدثني سبعون من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم المسيح على الحفني انتهى وجعله بن عبد البر متواتر فقال روي عن الشيخ صلح المسيح على الحفني نحو اربعين من الصحابة واستفاض وتواتر قلت فهذا مثال اخر للتواتر صرح بوصفه بذلك والي ذلك اشرت بقولي قلت في شرح الحفاظ وايضا الحديث رفع اليدين قد غارة غير واحد من الاجمة الي روايه العشرة ايضا منهم بن منده المذكور في كتاب المستخرج والحاكم ابو عبد الله وجعل ذلك مما اختصر به حديث رفع اليدين قال البيهقي شتمته يقول لا تعلم سنه التقوي على روايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلفا الاربعه ثم العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة فمن بعدهم من اكابر الصحابة على تفرقهم في البلاد عنه فقد روي الشافعية غير هذه الستة قال البيهقي وهو كافي اسنادا ابو عبد الله رضي الله عنه فقد روي هذه الستة عن العشرة وغيرهم واما عده من رواه من الصحابة فقال بن عبد البر في التمهيد رواه ثلثة عشر رجلا من الصحابة وقال السلفي رواه سبعة عشر قلت وقد جمعت روايه فبلغوا نحو الخمسين والله الحمد وحي وثقولي وتنقوا عن ما ياتي ورووا حديث من كذب على من بعد ا عن ما به وينف من الصحابة وقال بن الجوزي في مقدمه الموضوعات رواه من الصحابة ثمانية وستون نفسا انتهى وهذا انقلته من خط علي وكذا المصنف وهي النسخة الاخيرة من الكتاب المذكور وفيها زوائد

من كتب الناس وذكر صاحب التمام عن بن المندر قال روي عن الحسن انه قال حدثني سبعون من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم المسيح على الحفني انتهى وجعله بن عبد البر متواتر فقال روي عن الشيخ صلح المسيح على الحفني نحو اربعين من الصحابة واستفاض وتواتر قلت فهذا مثال اخر للتواتر صرح بوصفه بذلك والي ذلك اشرت بقولي قلت في شرح الحفاظ وايضا الحديث رفع اليدين قد غارة غير واحد من الاجمة الي روايه العشرة ايضا منهم بن منده المذكور في كتاب المستخرج والحاكم ابو عبد الله وجعل ذلك مما اختصر به حديث رفع اليدين قال البيهقي شتمته يقول لا تعلم سنه التقوي على روايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلفا الاربعه ثم العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة فمن بعدهم من اكابر الصحابة على تفرقهم في البلاد عنه فقد روي الشافعية غير هذه الستة قال البيهقي وهو كافي اسنادا ابو عبد الله رضي الله عنه فقد روي هذه الستة عن العشرة وغيرهم واما عده من رواه من الصحابة فقال بن عبد البر في التمهيد رواه ثلثة عشر رجلا من الصحابة وقال السلفي رواه سبعة عشر قلت وقد جمعت روايه فبلغوا نحو الخمسين والله الحمد وحي وثقولي وتنقوا عن ما ياتي ورووا حديث من كذب على من بعد ا عن ما به وينف من الصحابة وقال بن الجوزي في مقدمه الموضوعات رواه من الصحابة ثمانية وستون نفسا انتهى وهذا انقلته من خط علي وكذا المصنف وهي النسخة الاخيرة من الكتاب المذكور وفيها زوائد

ليست في النسخة الاولى التي كتبت عنده وقد جمع الحافظ ابو الحجاج يوسف بن خليل الدمشقي طرقة في حزين فيلج ما به واثنى واخرني بعض الحافظ انه راي في كلام بعض الحافظ انه (واه ما بين من الصحابة وانا استبعد في ذلك والله اعلم)

غريب الفاظ الحديث

والنظر ومعه خلف اول من صنف الغريب فيما نقلوا
ثم ثل ابو عبيد واقتفى القتيبي ثم محمد بن صنف
فاغنى ولا يخص بالظن ولا نقله غير اهل الفن
وخبر ما اقتصره بالوارد كالحج بالدخان لابن صايد
كنا ان عند الترمذي الحاكم فشره الجماع وهو واحد
غريب الحديث وما يقع فيه من اللفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم
وقد صنف فيه جماعة من الاجمة واختلفوا في اول من صنف فيه فقال الحاكم
في علوم الحديث اول من صنف الغريب في الاسلام النضر بن شميل ثم صنف
فيه ابو عبيد القاسم بن سلام كتابه الكبير قال بن الصلاح ومنهم من ظن انه
نقل اول من صنف فيه ابو عبيد معمر بن المثنى وقال الحافظ محبا الدين
الطبري في كتاب تقريب المرام وقد قيل ان اول من جمع في هذه الفن شيئا
والفقه ابو عبيدة معمر بن المثنى ثم النضر بن شميل ثم عبد الملك بن قزيب
الاخي وكان في عصر ابى عبيده وتأخر وكذلك قطرب وغيره من اهل الفقه
واللغة جمعوا احاديث نكلوا على لغتها ومعناها في اوراقها وادخلوا

في هذا الكتاب من غريب الحديث ما لم يورد في غيره من الكتب

ولم يكمل جلد منهم فيفرد عن غيره بكثير حديث لم يذكره الاخر واستمر
الحال الى زمن ابى عبيد القاسم بن سلام وذلك بعد المائتين في كتابه
المشهور في غريب الاحاديث والافار اثنى شهر بعد ذلك صنف ابو محمد
عبد الله بن مسلم بن قبيصة الدينوري القتيبي كتابه المشهور فزاد على ابى عبيد
مواضع وتبعه في مواضع ثم صنف بعده ابو سليمان جندب بن محمد
بن ابراهيم الخطابي كتابه في ذلك فزاد على القتيبي وبنه علي اغايلط له
وصنف فيه جماعة منهم قاسم بن ثابت بن حزم الشوفسطي وعبد الغافر
الفارسي صنف كتابا سماه مجمع الغرائب وصنف النحشوري كتابه الفايق
وبعد ابو الفرج بن الجوزي وكان جمع بين الغريبين غريب القرآن الحديث
ابو عبيد احمد بن محمد الهروي صاحب ابي منصور الارمني وحيل عليه
الحافظ ابو موسى المديني في لا حشاشا ثم جمع بينهما مقتصر على غريب الحديث
فقط ابو المستعادات المبارك بن محمد بن اختيار الجزري وزاد عليهم ما رآه
كثيره وذلك في كتابه النهاية وبلغني ان الامام صفى الدين محمود بن محمد بن
حامد الارموي خيل عليه د بلا الم اراه وبلغني انه كتب حواشي على اصل النهاية
فقط وان الناس افردوه وقد كنت كتبت على نسخة كانت عندي من النهاية
حواشي كثيرة وارجوا ان اجمعها واذا خيل عليه بديل كثير ان شاء الله تعالى
فاغنى به اي يعلم الغريب اي اجعله من عنايتك واحفظه واشتغل به فان
فيل انما تستغل هذه اللفظ مبيته لما لم يتم فاعله يقال غنيت بالامر غنا
كأجرتم به صاحب الصحاح والحكم وعلي هذا فلا يومر به بصيغته اقل قال

في هذا الكتاب من غريب الحديث ما لم يورد في غيره من الكتب

الجوهري واذا امرت منه قلت لتعن بما جئني قلت فيه اعتنا عني
وممن حكاهما صاحب الغريب والمطرزي وفي الحديث انه قال لرجل لقد
عني الله بك قال بل لا عراي لي احفظ دينك قال الهروي يقال عنيت
بامرك فانما معني بك وعنيت بامرك ايضا فانما عان ولا ينبغي لمن تكلم
في غيب الحديث ان يحضر فيه رجلا بالطن فقد روي عن احمد بن حنبل انه
يميل عن عرف منه فقالوا اسئلوا اصحاب الغريب فاني اكره ان تكلم في
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وشيئ الا صبي عن حديث الجار اخو بن عبد
نقال انا لا افتر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن العزب رغم
ان الشقب للزئق ولا ينبغي ان يغلد من الكتب المصنفة في الغريب الا ما
كان مصنفوها اجمعه في هذا الشأن فمن لم يكن من اهله تصرف فيه
فاحطوا وقد كان بعض العجم يقرأ على من مدة سنين في المصاحف للبعري
فقرأ حديث اذا سافرتم في الخصب فاعطوا الاجل حقها واذا سافرت
في الجرب فبادروا بها نقيها فقرأها نقيها بفتح النون وبالبا الموحدة
بعد القاف فقلت له انما هو نقيها بالكثر واليا اخر الحروف فقال
هكذا ضبطها بعض الشراعية في طرقة الكتاب فاخذت منه الكتاب واذا
على الحاشية كما ذكر وقال النقب الطريق الصيق بين الجليلين فقلت هذا
خطا وتحييف فاحش وانما هو النقب الى الخ الذي في العظم ومنه قوله
في حديث ام رزق لا شمين فينقى وفي حديث الاجمية والعجم التي لا تنقى
فلحمد رطالب العلم ضبط ذلك من الجواشيخ الا اذا كانت بخط من يعرف

خط

خطه من الامه واحسن ما يفسر به العرب ما جاء مفسرا به في بعض طرق
الحديث كقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح المتفق عليه لا يصيد
قد جيات لك خيما فما هو قال الدخ فالدخ هنا هو الدخان وهو لغة فيه
حكاهما برديد وابن السيد والجوهري عن سالم وغيرهم وحكي عن السيد ايضا
فيه فتح الدال وقد روي ابو داود والترمذي من رواية الهروي عن سالم
عن ابن عمر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اني قد جات
لك خييفة وقال الترمذي خيينا وخاله يوم ثاني السماء دخان مبين
قال الترمذي هذا حديث صحيح والحديث متفق عليه دون ذكر الامه وذكر ابو
موسى المديني ان السوية كونه خاله الدخان ان عيسى صلى الله عليه وسلم يلقاه
تحت الدخان فهذا هو الصواب في تفسير الدخ هنا وقد فسر غير واحد
على غير ذلك فاحطوا وانهم الحاكم في علوم الحديث فقال تسالت لادبا
عن تفسير الدخ قال يدحها ويزحها بمعنى واحد الدخ والخرج قال والمخ
الذي اشاء اليه برصيا دخله الله فيه مفهوم ثم انشد لي بن علي طالب
طوي لمن كانت له مزخه يزحها ثم ينام الخد والمزخه بالفتح هي المراه
قاله الجوهري ومعنى يزحها يزحها والمزخه ان ينام فينقى نومده وهذا
اليه فسر الحاكم به الحديث من كونه الجماع تخليط فاحش كما قال بن الصلاح
ثم انه لم اربى كلام اهل الغد ان الدخ بالدال هو الجماع وانما ذكره بالزاي
فقط ومن فسر على غير الصواب ايضا ابو سليمان الخطابي فخرج ان الدخ
بنت موجود بين النخل وقال لا معنى للدخان ههنا اذ ليس مما يجاه الا ان

رعي الله عنه

يريد مجابات اصغرت وما قاله الخطابي ايضا غير مرضي وقول الخطابي
هو ابتدا كلام من نوع وفسره في موضع الخبر

المستلزل

- مستلزل الحديث ما تواردا فيه الرواه واحدا وحدا
- خلا لهما ووصفا او وصفا لقول كلهم سمعت فاحدا
- وقسم الي ثمان مثل وفيما يستل ضعفا يحصل
- ومنه ونقص بقطع السند كاوليه وبعض وصله

المستلزل من صفات الاستانيد فلحديث المستلزل هو ما تواردا رجالا
واحدا فواحد على حالة واحدة او صفة واحدة شواكات الصفة
لرواه او للاستناد وشواكان ما وقع منه في الاستناد في صيغ الاداء او
متعلقا من الرواية او بالمكان وشواكات احوال الرواه او صفاتهم
اقوالا وافعالا مثال المستلزل باحوال الرواه القولية حديث معاذ
بن جبل اذ النبي صلى الله عليه وسلم قال يا معاذ اني احبك فقل في دبر كل صلاة اللهم
اغني علي ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فقد تسلسل لنا بقول كل من
رواه وانا احبب فقل مثال المستلزل باحوال الرواه الفعلية حديث
ابن ماجة قال شريك يبدي ابو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله
الارض يوم السبت الحديث فقد تسلسل لنا بتشريك كل واحد من رواة
يبدي من رواه عنه وقد تجمع تسلسل الاقوال والافعال في حديث

واحد كالحديث الذي اخبرنا به محمد بن اسمعيل بن ابراهيم الانصاري
سما عا عليه بد مشقة الرحلة الاولى قال انا والدي يحيى بن علي بن محمد
القلائبي قال اخبرنا علي بن محمد بن الحسن بن يحيى بن محمود النخعي
ثنا اسمعيل بن محمد بن الفضل بن احمد بن علي بن خلف ثنا محمد بن عبد الله
الحاكم ثنا التور الزبير بن عبد الواحد ثنا يوسف بن عبد الواحد الشافعي ثنا سليمان
بن شعيب الكناشي ثنا شعيب بن ادم ثنا شهاب بن خراش قال
سمعت يزيد الرقاشي يحدث عن النضر بن مالك قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يجد العبد حلاوة الايمان حتى يومن بالقدر خيره وشره طوع
ومره قال وقبض النضر على خيته وقال امنت بالقدر خيره وشره طوع
ومره قال واخذ يزيد بلحيته وقال امنت بالقدر خيره وشره طوع
واخذ شهاب بلحيته وقال امنت بالقدر خيره وشره طوع ومره
قال واخذ شعيب بلحيته فقال امنت بالقدر خيره وشره طوع ومره
قال واخذ سليمان بلحيته فقال امنت بالقدر خيره وشره طوع ومره
قال واخذ يوسف بلحيته فقال امنت بالقدر خيره وشره طوع ومره
قال الحاكم واخذ الزبير بلحيته فقال امنت بالقدر خيره وشره طوع ومره
قال واخذ يحيى بن خلف بلحيته فقال امنت بالقدر خيره وشره طوع ومره
قال واخذ اسمعيل بلحيته فقال امنت بالقدر خيره وشره طوع ومره
قال واخذ النخعي بلحيته فقال امنت بالقدر خيره وشره طوع ومره

قال واخذ علي بن محمد بحديثه وقال امت بالقدر خيره وشره حلوه وشره
 قال واخذ كل واحد من يحيى بن القلاء ويحيى بن ابراهيم بحديثه وقال
 امت بالقدر خيره وشره حلوه وشره واخذ شيخنا ابو عبد الله
 بن اسمعيل بحديثه وقال امت بالقدر خيره وشره حلوه وشره
 ومثال التسلسل بصفات الرواة القولية كالحديث التسلسل بقرائه
 ستون الصف وخمسة احوال الرواة القولية وصفات القولية متقاربة
 بل متماثلة ومثال التسلسل بصفات الرواة الفعلية كالحديث التسلسل
 بالفقهاء وهو حديث بن عمر مرفوعا اليه كان في الجاهلية تسلسل بصفات
 لنا بروايه الفقهاء وهو حديث بن عمر مرفوعا اليه كان في الجاهلية
 كالحديث التسلسل برواية الحفاظ ونحو ذلك ومثال التسلسل بصفات
 الاستناد والرواية لقول كل من رايته شتمت فلانا واليه الانتشارة
 بقولي لقول كل من شتمت فاجتهد لفظ الاداء في جميع الرواه فصار تسلسلا
 بذلك وكذلك قول جميعهم حدثنا او قولهم اخبرنا او قولهم شهدنا علي
 فلان قال شهدنا علي فلان ونحو ذلك وجعل الحاكم من انواعه ان
 يكون الفاظ الاداء في جميع الرواة دالة على الاتصال وان اختلفت
 فقال بعضهم شتمت وبعضهم اخبرنا وبعضهم حدثنا ولم يدخل الاكثرون
 في التسلسلات الا انما اتفقت فيه صيغة الاداء بلفظ واحد ومثال
 التسلسل في وقت الرواة حديث بن عباس قال شهدنا رسول الله صلى
 في يوم عتيق الفطر او اعني الحديث فقد تسلسل لنا بروايه كل واحد

القلاني

من الرواة له في يوم عتيق وحديث التسلسل فصر الاطفاق بيوم الخميس
 ونحو ذلك ومثال التسلسل بالمكان كالحديث التسلسل بالجاية الدعاء
 في الملتزم وانواع التسلسل كثيرة وقد ذكره الحاكم في علومه ثمانية انواع
 قال بن الصلاح والذي ذكره فيها انما هو صور ومثله ثمانية ولا يختص
 لذلك في ثمانية قلت لم يقل الحاكم انه يحصر في ثمانية انواع كما فهمه
 بن الصلاح وانما قال بعد ذكره للثمانية ففكر انواع التسلسل بالاشياء
 المتصلة التي لا يشوبها تدليس واثار السماع بين الراويين طامرا متما
 فالحاكم انما ذكر من انواع التسلسل ما يدل على الاتصال فالاول التسلسل
 بتمت والثاني التسلسل بقولهم قم فصب علي سحار ليك ونحو فلان
 والثالث التسلسل بملوك ما يدل على الاتصال من شتمت واخبرنا او حدثنا
 وان اختلف الفاظ الرواة والرابع التسلسل بقولهم فان قيل لفلان من امر
 بهذا قال يقول امرني فلان الخامس التسلسل بالخذ بالحديث وقولهم امت
 بالقدر الحديث وقد تقدم والسادس التسلسل بقولهم وعدهم في يدي
 والسابع التسلسل بقولهم شهدنا علي فلان والثامن التسلسل بالشبكية
 باليد مع ان من امثله ما يدل على الاتصال ولم يذكره كالتسلسل بقولهم
 اطعنا وشقنا والتسلسل بقولهم اضاقا بالاشهاد بين التمر والماء والتسلسل
 بقولهم احد فلان يريد التسلسل بالمصاحفة والتسلسل بقصص الاطفاق
 يوم الخميس ونحو ذلك قال بن الصلاح وخبرها ما كان فيه دلاله على اتصال
 السماع وعدم التدليس قال ومن فضيله التسلسل اشماله علي من يدا الضبط

ومن التسلسلات ايضا ما يدل على الاتصال في رواية الحديث كالحديث التسلسل بالاشياء المتصلة التي لا يشوبها تدليس واثار السماع بين الراويين طامرا متما
 او شتمت وان اختلف الفاظ الرواة والرابع التسلسل بقولهم فان قيل لفلان من امر
 بهذا قال يقول امرني فلان الخامس التسلسل بالخذ بالحديث وقولهم امت
 بالقدر الحديث وقد تقدم والسادس التسلسل بقولهم وعدهم في يدي
 والسابع التسلسل بقولهم شهدنا علي فلان والثامن التسلسل بالشبكية
 باليد مع ان من امثله ما يدل على الاتصال ولم يذكره كالتسلسل بقولهم
 اطعنا وشقنا والتسلسل بقولهم اضاقا بالاشهاد بين التمر والماء والتسلسل
 بقولهم احد فلان يريد التسلسل بالمصاحفة والتسلسل بقصص الاطفاق
 يوم الخميس ونحو ذلك قال بن الصلاح وخبرها ما كان فيه دلاله على اتصال
 السماع وعدم التدليس قال ومن فضيله التسلسل اشماله علي من يدا الضبط

من الروايات قال وقتل ما سلم المستسلات من ضعف اعني في وصف التسلل لا
في اصل المتن ومن المتسلل ما هو ناقص التسلل بقطع التسلل في وسطه
اوله او اوله كحديث عبدالله بن عمر والمتسلل بالاوليه فانه انما يصح
التسلل فيه الى شقين بن عيينه وانقطع التسلل بالاوليه في سماع
شقين بن عمرو وفي سماع عمر ومنه قابوس وفي سماع ابن قابوس
من عبدالله بن عمر وفي سماع عبدالله بن عمر صلح وقد وقع لنا اسناد
متصل التسلل الى اخره ولا يصح ذلك والله اعلم

الناسخ والمنسوخ

والفتح رفع الشارع السابق من احكامه يلاحق وهو من
 ان يقتضيه وكان الشارح قد اذاعه ثم فصل الشارع
 او صاحب او عرف الشارع او اجمع ترقا بان فتح وروا
 دلالة الجماع لا الشرح ، كالقتال اربعة بشره ،
 النسخ يطلق لعله على الازالة وعلى التحليل واما نسخ الاحكام الشرعية وهو
 المحذور ههنا فهو عبارة عن رفع الشارع حكما من احكامه سابقا بحكم
 من احكامه لاحق والمراد بقطع الحكم قطع تعلقه بالمكلفين والا فالحكم
 قديم لا يرفع فنقولنا رفع احراز عن بيان محله فانه ليس برفع وقولنا الشارع
 احراز عن اخبار بعض من شاهد النسخ من الصحابة فانه لا يكون
 نسخا وان كان التكليف انما حصل باخباره لم يكن بغيره قبل ذلك

د فو

المستأجر

وقولنا حكمه من احكامه احتراز عن رفع الاباحه الاصلية فانه لا يستعمل لثما
وقولنا سابقا احتراز عن التخصيص المفصل بالتكليف كالاستثنا ونحوه
وقولنا حكم من احكامه احتراز عن رفع الحكم لموت المكلف وزوال التكليف
وقولنا لاحقا احتراز عن انهما الحكم بانما الموقت لقوله صلى الله عليه وسلم
انكم لاقوا الحد وغلاما والفطر اقوي لكم فافطروا بالصوم مثله لجد ذلك
اليوم ليس يفتح متأخرا عما المأمور به موقت وقيل انقضت وقته
لجد ذلك اليوم المأمور بافطاره وقول وهو ممن يفتح القاف وكثير الميم
على احد الغتين مع حقيقته وعلم النسخ والمنسوخ حقيقته ان يعجز
وقول ذا علمه اي صاحب علم وقد روي عن احمد بن حنبل انه قال ما علمنا
المحل من المفسر ولا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخ حديثي جالسنا
المشافعي وقول ثم ينص الشارع الى اخذ الجار والجاروهمنا متعلق بقول
بان نسخ اي تبديل النسخ ويعرف بنص الشارع عليه او بنص صاحب
من الصحابه عليه او بمجرد التاريخ للواقعتين او بان الجمع على ترك العمل
بحديث فالاول لقوله صلى الله عليه وسلم كنتم لهيكم عن زياره القبور من رؤوها
وكنتم لهيكم عن لحول الاصل حتى فوق ثلث فكلوا ما بدا لكم وكنتم لهيكم
عن الظروف الحديث اخرجه مسلم والترمذي وصححه من حديث يزيد بن الحبيب
والثاني قول جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوصية ما تمت
النار رواه ابو داود والنسائي وكقول ابي بكر كان الماس من النار خصه
ابو داود الاسود رواه الحسن بن علي بن فضال والترمذي وصححه من رواية
فان تحريم الانتداب فيها وهو رواه واحد ونقل ذلك

فرض الشافعي في الرسالة فقال ما اعطى فادرسه الامام فليثبت النبي عليه السلام الحكم العام
بعد علمه وان لم يدركه فله رخصته بينهم لا يلزم التردد والادعاء والاعتراف
الشافعي في الجمل ابي بكر النبي عز وجل ترك الحكم العام بعد ثبوت مدقوقي كل حال لا ينبغي

هكذا اطلق ابن الصلاح ان مما يعرف النسخ به قول الصحابي وهو واضح
 ومخصص اهل الاصول بنوب النسخ بقوله فيما اذا اخبر ان هذا ما
 فان قال هذا فانه لم يثبت به النسخ قالوا يجوز ان يقوله عن اجتماعه
 بنا على ان قوله ليس بحجة وما قاله اهل الحديث اوضح واشهر والنسخ
 لا يصار اليه بالاجتهاد والراي وانما يصار اليه عند معرفة التاريخ
 والصلابة اورد من ان يحكم احدهم على حكم شرعي ينتج من غير ان يعرف
 تاريخ النسخ عنه وفي كلام الشافعي موافقه لاهل الحديث فقد
 قال فيما رواه البيهقي في المدخل ولا يستدل على النسخ والمنسوخ الا
 بخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او بوقت يدل على ان احدهما بعد الاخر او
 يقول من شمع الحديث او العامة فقوله او يقول من شمع الحديث
 ارداه قول الصحابي مطلقا فذكر الوجه الرابع الذي يعرف بهما
 النسخ والله اعلم **والثالث** كحديث شداد بن اوس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال افطر الحاجم والمحجوم رواه ابوداود والسنائي وابن ماجه فذكر
 الشافعي انه منسوخ بحديث بن عباس انما صحبه محمدا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اجتمع وهو محرم صايما اخرجه مسلم فان بن عباس انما صحبه محمدا
 في حجة الوداع سنة عشر وفي بعض طرق حديث شداد ان ذلك كان
 زمن الفجر وذلك في سنة ثمان والله اعلم **والرابع** كحديث معاوية قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه فان عاك في الرابعة فاقتلوه
 رواه اصحاب السنن ابوداود والترمذي وابن ماجه قال الترمذي في اخر

هذا ما رواه الشافعي
 قال في قوله من شرب الخمر
 فاجلدوه فان عاك في الرابعة
 فاقتلوه

ايضا فيما عراه اليه الحزبي في اطرافه
 رواه بن الاثير ولم يذكره ابو الفتح
 في كتابه في النسخ الا في نسخة

لجامع

هذا ما رواه الشافعي
 قال في قوله من شرب الخمر
 فاجلدوه فان عاك في الرابعة
 فاقتلوه

لجامع جميع ما في هذا الكتاب معمول به وقد اخذ به بعض اهل العلم
 ما خلا حديثين حديث بن عباس في الجمع بين الظن والعصر بالمدينة والمركب
 والعشاش من غير خوف ولا شر وكحديث اذا شرب الخمر فاجلدوه فان عاك
 فاقتلوه قال النووي في شرح مسلم وهذا في حديث شارب الخمر هو كما
 قاله فهو حديث منسوخ دل الاجماع على نسخه قال واما حديث بن
 عباس فلم يحجوا على ترك العمل به قلت وقوله عن حديث شارب الخمر
 كما قاله فيه نظر من حيث ان من حرم خالف في ذلك المصنف الا ان يقال ان
 خلاف الطاهري لا يقدح في الاجماع وقد ذكر ابو الفتح البكري في
 شرح الترمذي انه روي ذلك ايضا عن عبد الله بن عمرو والله اعلم
 ومع الاجماع على خلاف العمل به فقد ورد النسخ كذلك كما قال الترمذي
 من رواه محمد بن اسحق عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان شرب الخمر فاجلدوه فان شرب في الرابعة فاقتلوه قال ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة فضربه ولم يقتله قال وكذلك روي
 الزهري رحمه الله عن قبيصة بن ذؤيب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان فرفع القتل
 وكانت رخصته ولم يجعل ابو بكر الصير في الاجماع دليلا على تعين النص
 بل جعله مترددا بين النسخ والعطافاته فان كان له الدلالة فان اجمع
 على انما حكم احدهما فالآخر منسوخ او غلط والاخر ثابت وما قاله
 محقق والله اعلم

النسخ

والعسكري في الدارقطني صفاء فيما له بعض الرواه

عليه عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي وكفي مثله الخمر البصري

هذا ما رواه الشافعي
 قال في قوله من شرب الخمر
 فاجلدوه فان عاك في الرابعة
 فاقتلوه

في المتن كالصولي شتاغتره . شيئا والاستناد كابين النذر .
 صحف فيه الطبري قال . بذربا بالبا ونقط دا لا .

معرفه التصحيف فمنهم وقد صنف فيه ابو الحسن الدارقطني وصنف فيه
 ابو محمد العتكري كتابه المشهور في ذلك وذكر العتكري من الروايات علي
 بن الصلاح بقوله يميز بين التصحيف ينقسم الى تصحيف في متن الحديث
 والى تصحيف في الاستناد وينقسم ايضا الى تصحيف الهمز وهو الاكثر والى
 تصحيف التثنية كما سياتي وينقسم ايضا الى تصحيف اللفظ وهو الاكثر والى
 تصحيف الجرح كما سياتي في مثال التصحيف في المتن ما ذكره الدارقطني
 ان ابا بكر الصولي ابلغ في الجامع حديث ابي ايوب مرفوعا من صام
 رمضان واستبعدة شتا من شتوال فقال فيه شيئا بالمشين المعجم والبا
 اخر الحروف وكقول هشام بن عروة في حديث ابي خريز عن صابغا
 بالصاد المعجمه والبا اخر الحروف والصواب بالمهملة والنون وكقول
 وكيع في حديث معاوية لعن رسول الله صلعم الدين شقيقون الخطب
 بفتح الخاء المهملة وانما هو بضم المعجمه وكل ان شاها من صحفه كذلك
 وكقول ابي سويبي محمد بن المنهجي في حديث اوشاة تنحر بالنون وانما هو
 بالياء اخر الحروف وكقول ابي بكر الاعمدي في حديث عابشه من
 الزجاجة بالزاي وانما هو بالذال المهملة المفتوحة ومثال التصحيف
 في الاستناد ما ذكره الدارقطني ان محمد بن جرير الطبري قال فيميز رو
 عن النبي صلعم من بن سليم ومنصور عنه بن النذر قاله بالموحدة

والذلا

في المتن كالملاحه والخط جمع خطيب
 في البلاغة والاستنفاذ غير مقصود الخطيب

وكان يظن ان هذا الخطيب شقيقون والبا اخر الحروف
 في المتن كالملاحه والخط جمع خطيب

والمثال المعجمه وانما هو بالنون المضمومة وفتح الدال المهملة المشدده
 وكقولك يحيى ابن معين العوام بن مناحس بالزاي والياء المهملة وانما هو
 بالراء والهمز . واطلقوا التصحيف فاعلموا . كقوله اخبر مكان اخبر .
 اي واطلق من صنف في التصحيف التصحيف على ما لا تشبه حروفه
 بغيره وانما اخطا فيه روايه او شق بغير حروفه من غير اشتباه
 مثاله ما ذكر مسلم في التميز ان ابن جعيه صحف في حديث زيد بن ثابت
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر في المسجد فقال احتم باليم وكما وكي
 يحيى بن سلام المقرئ شعيد بن ابي عروبة عن قتادة في قوله شاركم
 دار الفاسقين قال مصر وقد استعظم ابو زرعه الرازي هذا واستفحه
 وذكر انه في تفسير شعيد عن قتاده مصيرهم فاطلقوا على مثل هذا اسم
 التصحيف وان لم يشبهه ولكنه شق الصير والياء فوق وقع هكذا
 . واصل الجامع والحدث . باحوال تصحيف سمع قنوا .
 . وصحف المعني امام عترة . طن القيل حديث العترة .
 . وبعضهم طن سلون لونه . فقال اشاة طاب في ظنونه .

هكذا مثال لتصحيف السمع وتصحيف المعني فاما تصحيف السمع فهو ان
 يكون الاسم واللقب او الاسم واسم الاب علي وزن اسم اخر او اسم
 واسم ابيه والحروف مختلفه شكلا ونقطا في تشبه ذلك على
 السمع كان يكون الحديث لعاصم الاحول فيجعله بعضهم واصل
 الاحط فذكر الدارقطني انه من تصحيف السمع وكذا عكسه مثاله

قال الاموي في سير اعلام النبوة في حديث ابي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 قال ما رواه جده عن ابيه عن ابي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 قال ما رواه جده عن ابيه عن ابي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب

ما ذكره النسائي عن سريته عن مروان عن شعبة عن عاصم الاحول عن ابي
 وايل عن ابن مسعود بحديث اي الذنب اعظم الحديث وكذلك ذكره
 الخطيب في الدرجات من طريق مهدي بن ميمون عن عاصم الاحول عن الصواب
 واصل الاحدب فكان عاصم الاحول من طريق شعبة ومهدي وغيرهما
 قال النسائي حديث يربط خطا انما هو عن واصل وقال الخطيب في قول
 بعضهم عن مهدي بن ميمون عن عاصم الاحول هم قالوا قد رواه شعبة الثوري
 وبالك بن معول وشعيب بن مرقع عن واصل الاحدب عن ابي وايل قال
 هذا ايضا هو المشهور من روايه مهدي ومن ذلك ما رواه ابو داود
 والنسائي من روايه شعبة عن مالك بن عمر قطة عن عبد خير عن علي
 صفة الوصو والصواب خالد بن علقمة مكان مالك بن عمر قطة قاله
 النسائي وقد نسب شعبة فيه الخطا ابو داود والنسائي وغيرهما وقد
 سمي احمد بن حنبل هذا تصحيحا فقال في حديث رواه شعبة عن مالك
 بن عمرو قطة عن عبد خير عن علقمة بن النعمان عن الدبا والمزني تصحيح
 فيه شعبة وانما هو خالد بن علقمة واما تصحيح المعنى فقال ما ذكره الدارقطني
 ان ابا موسى محمد بن المثنى المعنري الملقب الرضوي من احد شيوخ الائمة السنية
 وهو المراد بقول امام غزوة قال يوما نحن قوم لنا شرف من غزوة
 قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم علينا يومنا الذي صلى الله عليه وسلم صلى الى
 غزوة فتوفي انه صلى الى قبيلتنا قبيلته وانما الغزوة هنا الحربة نصبت
 بيريدي واوجب من ذلك ما ذكره الحاكم عن اعرابي انه زعم انه صلى الله عليه وسلم

كان اذا صلى نصبت بين يديه شاه فصحب عترة باسكان النون
 ثم رواه بالفتح على وجهه فاحطاني ذلك من وجهين والله اعلم ومن امثلة
 تصحيح المعنى ما ذكره الخطابي عن بعض شيوخه في الحديث انما ملاروكي
 حديث الثوري عن الخليلي يوم الجمعة قبل الصلاة قال ما حطقت راسي
 قبل الصلاة منذ اربعين سنة فممن من جليلي الروي وانما المراد تخليق النون لفظا
 والله اعلم

مختلف الحديث

والمتمم لغيره من اخره وامكن الجمع فلا تشا فسر
 كمن لا يورد مع لاعدوي قال في لا قطع وفرع دوي
 او لا فان لم يرد فاعمل به او لا فرج والجمع بالاشبه
 هذا فنظم فيه الائمة الجامعون بين الحديث والفقه واول من تكلم فيه
 الامام الشافعي في كتابه اختلاف الحديث ذكر فيه جملة من ذلك بينه
 بها على طريق الجمع ولم يقصد استيفاء ذلك ولم يفرد بالتأليف انما هو جزء
 من كتاب الامم ثم صنف في ذلك ابو محمد قتيبة فانيا باشياعته
 وقضباعه في اشيا فصر فيها وصنف في ذلك محمد بن جرير الطبري وابو
 جعفر الطحاوي كتابه مسئل الآثار وهو من اجل كتبه وكان الامام ابو بكر
 بن خزيمة من احسن الناس كلاما في ذلك حتى انه قال لا اعرف حديثين
 صحيحين متضادين فمن كان عنده فليأت به لاف بينهما وجملة الكلام
 في ذلك انا اذا وجدنا حديثين مختلفي الظاهر فلا نخلو اما ان يكون الجمع

بينهما بوجه ينفي الاختلاف بينهما اولا فان اسكن ذلك بوجه صحيح
الجمع ولا يصار الي التعارض والنسخ مع امكان الجمع مثلا لصحاح السليم
في الحديث الصحيح لا يورد ممرض على مريض وقوله ثم من المجزوم فرار كمن اراد
مع قوله صلى الله عليه وسلم الحديث الصحيح ايضا لا عدي وقد جعلنا بعضهم
متعارضة وادخلنا بعضهم في النسخ والمنسوخ كالحديث في فضل من شهد
والصواب الجمع بينهما وجهه ان قوله لا عدي في ما كان يعتقد اهل
وبعض الحكماء ان هذه الامراض تعلى بطبيعتها ولهذا قال من اعدي الارب
لي ان الله هو الخالق لذلك المسبب غير نيب وان قوله لا يورد ممرض على
مريض والمجذومين لما خلقه الله من الاسباب عند الخلق لطفه للبرص قد
تختلف ذلك عشرين وهذا مذهب اهل السنة كما ان النار لا تحترق بطبيعتها
ولا الطعام يشبع بطبعه ولا الماء يروي بطبعه وانما هي اسباب القدر ورا
ذلك وقد وجدنا من خالف المصاب بالامراض التي اشتهرت بالاعتداء ولم
يتأثر بذلك ووجدنا من اخرز عن ذلك الاحتراز المكن واخذ بذلك
المريض عدوي في اخر البيت مصدر قولك عدا بعدوا عدوا اذا اشرع في
مشيه اشارة الى قوله ثم من المجزوم فرار كمن اراد الاستدعان لم يكن الجمع بين
الحديثين المتعارضين فان عرف المتأخر منهما فانه يصار حينئذ الى النسخ ويجعل
بالتأخر منهما وان لم يدل دليل على النسخ فقد تعارض حينئذ فيصير الى الجمع
وبعمل الارب منهما كالترجيح كثر الروايات وبصفة تتم في خمسين رجلا من جهة
الترجيح والاكثركذا ذكره في الصلاح ان وجه الترجيحات خمسون والاربعون

في ذلك الحازي فانه كذلك قال في كتاب الاعتبار له في النسخ والمنسوخ
وقد رايان نثردها بخصه الاول كثر الروايات كون احدا الرايين
انقضى وحفظ الثالث متفقا على عدل الرايين كونه بالفاطمة الفخري كونه
شما مع حديثها والاخر عرضا السادس كون احدهما شاملا او عرضا والاخر
او وجادة او مناوله السابع كونه مباشرا للرواية الثامن كونه صالحا في
التأثير كونه احسن قياسا واشتقاقا حديثه العاشر كونه اقرب مكانا
الحادي عشر كونه اكثر ملازمة لشيخه الثاني عشر كونه متعده مشايخ بلده
الثالث عشر كون احدا حديثين لصاحبه له خارج الرابع عشر كون شاملا
مجازيا كاشف كون روايه من لا يرضون التذليل السادس عشر كونه
الفاطمة على اتصال كتمت وحدثنا السابع عشر كونه متشافها مشاهدا لشيخه
عند الاخذ الثامن عشر عدم الاختلاف في الحديث التاسع عشر كون روايه لم
يضطرب لفظه وهو قريب من الذي قبله العاشر كون الحديث متفقا على
رفع الحادي والعشرون كونه متفقا على انضاله الثاني والعشرون كون
روايه لا يخبر الرواية بالمعنى الثالث والعشرون كونه فيهما الرابع والعشرون
كونه صاحب كتاب يرجع اليه كاشف العاشر كون احدا حديثين نصوصا ولا
السادس والعشرون كون القول يقارنه الفعل السابع والعشرون كونه موافقا
لظاهر القرآن الثامن والعشرون كونه موافقا لسنة اخري التاسع والعشرون
كونه موافقا للقياس الثلاثون كونه مع حديث اخر من نزل وسقط الحادي
والثلاثون كونه على الكلف الراشدون الثاني والثلاثون كونه مع عمل الامم

والاخر في كتابه في النسخ والمنسوخ
ان فعله في النسخ والمنسوخ

الثالث والثلاثون كون ما تضمنه من الحكم منظوقاً الرابع والثلثون كونه
مستقلاً لا يحتاج إلى إضمار أحاسن والثلاثون كون حكمه مقروناً نصفه الآخر
بالاسم والسادس والثلاثون كونه مقروناً بتفسير المأوى السابع والثلثون
كون أحدهما قولاً والآخر فعلاً فيرجح القول الثامن والثلاثون كونه لم يدهه
التخصيص التاسع والثلاثون كونه غير مشعر بنوع قدح في الصحابه
الاربعون كونه سلفاً والآخر ورد على سبب الحادي والاربعون كون
دلالة الاشتقاق على أحد الحدين الثاني والاربعون كون أحد الخصمين
قائلاً بالخير من الثالث والاربعون كون أحد الحديثين من زيادة الرابع والاربعون
كونه فيه احتياط للفرض وبراءة للذمه الخامس والاربعون كون أحد الحديثين له
نظير متفق على حكمه السادس والاربعون كونه يدل على الخطر الآخر على الثاني
السابع والاربعون كونه يثبت حكماً موافقاً حكم ما قبل الشرع قبل هو ولي
وقيل هما سوا الناس والاربعون كون أحد الخبرين من قطع الحديث وقيل هو
أوليه وقيل لا ترجح التاسع والاربعون كونه اثباتاً يتضمن العقل
حكم العقل والآخر يقياً يتضمن الاقرار على حكم العمل الحشون ان يكون
أحدهما في الاقضية وروايه علي ابي الفرائض وروايه زيد بن ثابت ابي
الحلال والحكام وروايه مغاذ بن جبل وهلم جسر فالصحيح الذي عليه الاكثر
كما قال الحازمي الترجيح به وقد انفصل الحازمي على ذلك هذه الخصم وحقاً قالوا لم
وجوه كثيرة اضربنا ذكرها كيلا يطول هذا المختصر قلت وقد ظففت
بعض الاصولين في بعض ما ذكره من وجوه الترجحات فرج مغالبا اوتى

الشيخ وقد زاد الأصوليون كالإمام فخر الدين الرازي والشيخ المفيد
والتابعين وأبو الحسن الرضا (عليه السلام) في هذه راد على المايه
وما جمعته على كلام ابن الصلاح فلترجع من هناك وانصرت هنا على ما
أودعه المحدثون كتبه **جمع الاسماء والمزيد في متصل**

وَعَلِمَ السَّمْعَ وَاللِّقَاءَ . يُبَيِّنُ بِهِ الْإِنْسَانُ وَالْخَفَاءَ .

• وان ابي محدثاتي فاكلم له . مع احتمال كونه قد حمله .

ليراد هنا بالاشارة الى ان سقط منه الصياحي كما هو المشهور في خط المرسى

وَيُؤْتِي الْمَرْءَ نَحْوَهُ لِيُتَبَأَ بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ

محمّد الحارثي قال: القاسم لم يدرك زميعة و الحفة هذا هو الذي عرفت

كل شئ من اهل الحديث لكم بما قد جمعها عصر واحد وهذا النور اشبه

خفي الارسل بامور احدها ان يعرف عدم اللقا بينهما بنظر بعض

تو کی ۷۵ سنه او ۷۲ ولوی ابر معین سنه ۳۲ و قیل تنه ۳۳ می

فتح الارتار وولي محمد بن محمد الارتار

١٠٧
١٠٨
١٠٩
١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨

الايم على ذلك او يعرف ذلك بوجه صحيح كحديث رواه بن ابي عمير
 عبد العزيز عن عقيمه بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمع الله طهر الحرف في علم
 يلق عنه كما قال المزني في الاطراف **والثاني** بان يعرف علم سمعه منه مطلقا
 بنصر امام على ذلك او نحو كما حديث ابى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عاينه **في**
 التنزيل اربعة فقد روي الترمذي ان عمر بن عمر قال لا يبيعه هل تذكر
 عن عبد الله شيئا قال لا **والثالث** بان يعرف علم سمعه منه لذلك الحديث
 فقط وان سمع منه غيره اما بنصر امام او جاز عن نفسه بذلك في بعض طرق
 الحديث ونحو ذلك **والرابع** بان يرد في بعض طرق الحديث زياده اسم او
 بينهما حديث رواه عبد الرزاق عن شقيق بن الثوري عن ابي اسحق عن زيد بن
 يثيع عن حذيفة مرفوعا ان وليتموها بابكر فقوى امير فهو منقطع في موضع
 لانه روي عن عبد الرزاق قال حدثني النعمان بن ابي شبيب عن الثوري وزو
 ايضا عن الثوري عن شريك عن ابي اسحق وهذا القصر الرابع محل نظر لا
 يدركه الا الحفاظ النقاد ويشتهر ذلك على كثير من اهل الحديث لانه
 ربما كان الحكم للزائد وربما كان الحكم للناقص والزائد وهم فيكون من نوع
 المزبني متصل الاسانيه فلذلك جمعت بينه وبين نوع حتى الارشاد
 وان كان ابن الصلاح جعلها نوعين ولذلك الخطيب فزدها بالتصنيف
 فصنف في الاول كتابا سماه التفصيل لمهم المراسيل وصنف في الثاني
 كتابا سماه تمييز المزبني متصل الاسانيه وفي كثير مما ذكره فيه نظر للصلح
 ما ذكره ابن الصلاح من التفصيل واقتصر عليه وهو ان الاسانيه

للا

هذا الحديث في نسخة
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

الخالي عن الراوي الزايد لان بلفظه عن ذلك وكذلك ما لا يقتصر
 الاتصال كمال ونحوها فيلزم ان يحكم بالرسالة ويجعل معللا بالاشناد
 الذي كثر فيه الراوي الزايد لان الزيادة من الثقة مقبولة وان كان لفظ
 يقتضي الاتصال كحديثنا واخرنا وسمعت فالحكم للاشناد بالخارج الراوي
 الزايد لان معه الزيادة وهي اثبات سمعه منه **ومثاله** حديث رواه
 مسلم والترمذي من طريق ابن المبارك عن عبد الرحمن بن زيد بن جابر عن
 بن عبيد قال سمعت ابا ذر يشتم الجولاني قال سمعت واثنه يقول سمعت ابا
 مريد يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تخطئوا على القبور
 ولا تضلوا اليها فذكر في ادريس في هذا الحديث وهم من ابن المبارك لان
 جماعة من الثقات روى عن ابن جابر عن ابي اسحق عن ائله بلفظ الاتصال بين
 بنرو وائله رواه مسلم والترمذي ايضا واللتاي عن علي بن حجر عن الوليد
 عن مسلم عن ابن جابر عن ابي اسحق قال سمعت واثنه ورواه ابو داود عن ابي هاشم
 بن موسى عن عيسى بن يونس عن ابن جابر كذلك وحكي الترمذي عن البخاري
 قال حديث ابن المبارك خطا انما عن بن عبد الله عن ائله هكذا روي
 غير واحد عن ابن جابر قال ويشترق سمع من ائله وقال ابو حاتم الراي
 يرون ان ابن المبارك وهم في هذا قال وكثير ما يحدث بنرو عن ابي اسحق
 فخط ابن المبارك وطنا من هذا ما روي عن ابي اسحق عن ائله قال وقد
 سمع هذا بنرو وائله نفسه وقال لدارقطني زاد بن المبارك في هذا
 ابا ذر بنرو ولا احسبه الا ادخل حديثنا في حديث فقليل من هؤلاء الايم

الله

علي بن المبارك بالوهو في هذا وقول مع احتمال كونه قد حمله عن كل الاثبات
ما زيد وقع ونها اي مع جوان ان يكون شعبة هذا ومن هذا قال ابن الصلاح
فما يزال يكون شعبة ذلك من رجل عنه ثم شعبة منه نفسه قال فيكون شعبة
هذا الحديث قد شعبة من له ادريس عن وايله ثم لقي وايله فسمع منه
كأما صحابه في غير هذا اللهم الا ان توجد فرينه تدل على كونه اي الظرف
الزائد وما لم يجر ما ذكره ابو حاتم الرازي في المثال المذكور قال وايضا
فالظاهر من وقع له مثل هذا ان يذكر السماعين فاذ لم يجمع عند ذلك
حملناه على الزيادة المذكورة وقد وقع في هذا الحديث وهم اخر لم يزدون
المبارك زياده را واخر في السند فقال فيه عن ابن المبارك قال حدثنا
شفيق عن ابن جابر حدثني بشر قال سمعت ابا ادريس قال سمعت وايله فذكر
شفيق في هذا وهم من ذور ابن المبارك لان جماعه نقاضوه عن ابن
المبارك عن ابن جابر من غير ذكر شفيق منهم عبد الرحمن بن ميمون حتى ان
الربيع ونياد بن السري وغيرهم وزاد فيه بعضهم التصريح بلغة الاخبار
بينما وقول في ديرك وذهبن النوعين وهما الارسل الحفي والمزبلة
متصل الاشارة قد صنف الخطيب كتابه الذين يشذرون

معرفه الصحابة

• راي اليه مشلما ذو صحبة • وقيل ان طالت ولم يثبت
• وقيل من قام غاما وغرا • معه واذا لابن المشيت غرا
الفت العلماء في معرفة الصحابة كتابا كثيرا منها الصحابة لا يخطم بن جابر الشيباني

مختصر في معرفة الصحابة لا يخطم بن جابر الشيباني
كثيرا وقد قيل عليه الكاف ابو موسى المديني يدل كبير وسما الصحابة لا ينع
الا صيغ في كتاب جليل ومنها كتاب الاستيعاب لابن عبد البر وهو كثير القوائد
وذيل عليه بن فحون بذيل جليل ومنها معرفة الصحابة للعتري وهو على غير
ترتيب الحروف وصنف مخارج الصحابة جماعه منهم ابو القاسم البغوي
قانع والطبراني الا ان من صنف المعاجم لا يورد غالبا الامثلة روايه وان
ذكر واسر رواه له ايضا وقد صنف ابو الحسن علي بن محمد الجعفي الخزاز
كتابا كبيرا سماه استد الغابه جمع فيه بين كتاب بن منة وذيل ابو موسى عليه
وكتاب بن نعيم والاستيعاب وزاد من غيرها اسما ولم يقع له ذيل
من فحون لكنه يكر اسما الصحابة باعتبار اسمائهم وتكلم باعتبار الاختلاف
في اسمائهم وكنائهم واخصر جماعه منهم الحافظ ابو عبد الله الذهبي
مختصر لطيف وقد ذيلت عليه بعد اسماء لم تقع له وقد اختلف في حد الصحابي
من مواعيل اقوال احدثها وهو المعروف المشهور بين اهل الحديث انه مرابي النبي
صلى الله عليه وسلم في حال الاستلامه هكذا اطلقه كثير من اهل الحديث وكرههم
بذلك مع زوال الموانع من الرواية فالعمر والا فمن صحبه صلى الله عليه وسلم ولم
يراه لعارض بنظره كابن ام مكنوم ونحوه معدود من الصحابة بلا خلاف
قال احمد بن حنبل مر حجة او شرا او لونا وساعه اوداه فهو من الصحابة
وقال البخاري في صحيحه من صحب النبي صلى الله عليه وسلم اوداه من المسلمين فهو من
اصحابه وقد خولنا لاعي الدين علي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يخطم ولم يجالسه

قال ابو حاتم الرازي في المثال المذكور قال وايضا
فالظاهر من وقع له مثل هذا ان يذكر السماعين فاذ لم يجمع عند ذلك
حملناه على الزيادة المذكورة وقد وقع في هذا الحديث وهم اخر لم يزدون
المبارك زياده را واخر في السند فقال فيه عن ابن المبارك قال حدثنا
شفيق عن ابن جابر حدثني بشر قال سمعت ابا ادريس قال سمعت وايله فذكر
شفيق في هذا وهم من ذور ابن المبارك لان جماعه نقاضوه عن ابن
المبارك عن ابن جابر من غير ذكر شفيق منهم عبد الرحمن بن ميمون حتى ان
الربيع ونياد بن السري وغيرهم وزاد فيه بعضهم التصريح بلغة الاخبار
بينما وقول في ديرك وذهبن النوعين وهما الارسل الحفي والمزبلة
متصل الاشارة قد صنف الخطيب كتابه الذين يشذرون

قال ابو حاتم الرازي في المثال المذكور قال وايضا
فالظاهر من وقع له مثل هذا ان يذكر السماعين فاذ لم يجمع عند ذلك
حملناه على الزيادة المذكورة وقد وقع في هذا الحديث وهم اخر لم يزدون
المبارك زياده را واخر في السند فقال فيه عن ابن المبارك قال حدثنا
شفيق عن ابن جابر حدثني بشر قال سمعت ابا ادريس قال سمعت وايله فذكر
شفيق في هذا وهم من ذور ابن المبارك لان جماعه نقاضوه عن ابن
المبارك عن ابن جابر من غير ذكر شفيق منهم عبد الرحمن بن ميمون حتى ان
الربيع ونياد بن السري وغيرهم وزاد فيه بعضهم التصريح بلغة الاخبار
بينما وقول في ديرك وذهبن النوعين وهما الارسل الحفي والمزبلة
متصل الاشارة قد صنف الخطيب كتابه الذين يشذرون

في عبارة البخاري نظر ولو قيل في النظر لا في النبي كان اول من تمت
 فيه عبارة ابن الصلاح والعبارة السالمة من الاعتراض ان يقال الصحابي
 من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مات على الاسلام يخرج من ارتدوات
 كما في كتاب خطه ربيعة بن امية ومقيس بن صباية وحكم وفي دخول
 من لقيه مسلما ثم ارتد ثم اسلم بعد وفاه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الصحابة نظر كبير فالرؤية المحبوبة للعمل عند اي حنفية ونصر على الشيخ
 الشافعي في الام وان كان الرافعي قد حكى عنه انها انما تحب بشروط انما
 بالموت حينئذ فالظاهر انها محبوبة للصحة المتقدمة كقوله بن هبيرة
 وكلا شعث بن قيس اما من رجع الاسلام في حياته كعبد الله بن ابي
 شرح فلا مانع من دخوله في الصحة بدخوله الثاني في الاسلام والسالم
 فقول راي اشم فاعلم مرأى النبي مضاف اليه ومسلما حال من اسلم الفاعل
 ود وصحبه خبر مستدا والمراد برويه النبي صلى الله عليه وسلم رويته فقال
 خاتمه والافولاه بعد موته قبل الدفن او بعده فليس صحابي على
 المشهور بل ان كان غاصره فيه الخلاف الا في ذكره وان كان ولد بعد
 موته فليست له صحة بخلاف واحتررت بقول مسلما عما لوراه
 وهو كما في ثم اسلم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم فانه ليس صحابي على المشهور
 كرسول قيس وقد خرج احمد في المستند وكعبد الله بن صباد ان لم
 يكن هو الدجال قد عد فيه الصحابة كذلك ابو بكر بن قنوت في له على
 الاستيعاب وكل ابن الطبري وغيره ترجمه هكذا وقولهم من راي النبي
 صحابه روي عنه بعد من لم يراشه ولا اعفاهم التوحي رسول قيس
 وقال في التوحي حد وقد اخبر وقد جمعه على قنوت في قال
 صلى الله عليه وسلم

الطاهر ان الله لا يبرئ من الله
 وفادى الدين في الصحابة
 والصحابة اخر ترجمه هو تابعي صحابي

صلى الله عليه وسلم المراد رايه في حال نبوته او اعم من ذلك حتى يدخل مرآه قبل
 النبوه ومات قبل النبوه على يد من الحنفية كزيد بن عمرو بن نفيل فقد
 قال النبي صلى الله عليه وسلم انه يبعث امه ولحده وقد ذكره في الصحابة ابو عبد الله
 بن منة وكذلك لوراه قبل النبوه ثم غاب عنه وعاش في البعد من النبوة
 واسلم ثم مات ولم يره ولم ار من تعرض لذلك ويدل على ان المراد من رايه
 بعد نبوته على انهم ترجوا في الصحابة لمن ولد للنبي صلى الله عليه وسلم ولم يعد النبوه
 كابرهم وعبد الله ولم يترجموا لمن ولد قبل النبوه ومات قبلها كالفهم
 ولذلك ايضا المراد بقولهم من رايه هل المراد رويته له مع تمييزه وعلمه
 حتى لا يدخل الاطفال الذين حكمهم ولم يروه بعد التمييز ولا من رايه وهو لا
 يعقل والمراد اعم من ذلك ويدل على اعتبار التمييز مع الرويه ما قاله شيخنا
 الحافظ ابو سعيد العلاني في كتاب المراسيل في ترجمة عبد الله بن الحارث
 بن نوفل حنك النبي صلى الله عليه وسلم ودعاه ولا يحمله بل ولا رويته
 ايضا وحديثه مرسل قطعا وكذلك قال في ترجمه عبد الله بن ابي طلحة
 الانصاري حنك ودعاه ولا يعرف له رويه بل هو تابعي وحديثه مرسل
 والقول الثاني انه من طائفة صحبه له وكثرت بحالته على طائفة التبع له
 والاخذ عنه حكاية ابو المظفر السمعاني في الاصوليين وقال ان اسم الصحابي
 يقع على ذلك من حيث اللقب والطاهر قال واصحاب الحديث يطلقون
 اسم الصحبة على كل من روي عنه حديثا او كلمة وشيئا من حديثه بعد ورايه
 مروي به الصحابة قال وهذا شرف منزلة النبي صلى الله عليه وسلم اعطوا كل

ونقل المراتب في كتابه الاطهار كلامه اشراطه ونظام
 في خبره وروي عنه في كتابه الاطهار كلامه اشراطه ونظام

من راه حكم الصبي هكذا ابو المظفر عن الاصوليين وهو قول بعضهم
 حكاها الامدي وابن الحلب وغيرهما وجه جزم ابن الصباح في هذه فقال
 الصالح هو الذي لقى النبي صلى الله عليه وسلم واقام عنده واتبعه فاما من وفد
 عليه وانصرف عنه من غير مصاحبه وسابعة فلا ينصرف اليه هذا الاثر
 وقال القاضي ابو بكر بن الطيب الباقلاني لا خلاف بين اهل اللغة ان الصالح
 مستثنى من الصبي وانه ليس بمشتق من قدر منها مخصوص بل هو جار على كل
 من صبي غيره فليلا كان او شيرا يقال صبي فلانا عودا وهو شير وشو
 ويوما وساعة قال وذلك يوجب في حكم اللغة اجراها على من صبي النبي
 صلى الله عليه وسلم ساعه من غير ان يعلم هو الاصل في الاشتقاق الاثر ومع ذلك
 فقد تقرر للائمة عرف في العلم لا يستعملون هذه التسمية الا فيمن كان من جنسه
 وانصل لقائه ولا يجوز ذلك على من لقى في الساعه وشي محدطا وشي منه
 حديثا فوجب له ان لا يجري هذا الاثر في عرف الاستعمال الا على من عرف حاله
 وقال الامدي الاشبه ان الصالح من راه وحكاها عن احمد بن حنبل وان احبنا
 واختاره ابن الحلب ايضا لان الصبي نعم القليل والكثير نعم كراهي زعم الرازي
 وابي داود ما يقتضي ان الصبي اخضر من الرويه فانها قال في الطائفة من
 رويه وليست له صبيته وكذلك ما رويناه عن عاصم الاحول قال قد راى عبد
 الله بن شرحبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يغيره لم يكن له صبي وبدا ذلك
 ايضا ما رواه محمد بن سعد في الطبقات عن علي بن محمد عن شعبة عن موسى السيلاني ان
 انش من مالك فقلت انت اخر من يق من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

فثبت على المولى يعني في الصلح التلا في بيع النبي صلى الله عليه وسلم في الموضع والمعروف
 ان العتيق في الاستنباط انتهى قال الشيخ بهار الدين الحلبي وهكذا روي في نسخة قد ثبت

قال المولى في المكتبة في نسخة
 انه هو مشكورنا انما المشاهير
 على المولى في نسخة في نسخة
 على المولى في نسخة في نسخة

فقال قد بقي قوم من الاعراب فاما من اصحابه فانا اخر من يق انتهى قال في الصلح
 انشاده مجيد حدث به سلم حفرة ليد زرعه والجواب عن ذلك انه اراد ان يثبت
 صبيته خاصة ليست لتلك الاعراب وكذا اراد ابو زرعه في الصبي الخاصة من العامة
 وقول فلم يثبت اي وليس هو المثلث الذي عليه العمل عند اهل الحديث والاصول
 الثالث وهو ما روي عن شعيب بن المسيب انه كان لا يعد الصالح في الامم اقام مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سنين وسنتين وعرا معه عزه او عزه وبين قال في الصلح وكما المراد
 بهذا ان يحضره راجع الى المحكي عن الاصوليين ولكن في هذه صبيته يوجب ان لا
 يعد من الصالحين من غير ان عبد الله الحلبي ومن شاركه في فقد طاهره اشترطه
 فهم من لا يعلم خلافا في علمه من الصالحين قال ولا يصح هذا عن ابن المسيب في
 الانشاد اليه محمد بن عمر الواقدي ضعيف في الحديث والقول في ان
 يشترط مع طول الصبي الاخذ عنه حكاها الامدي عن عمر بن الخطاب فقال
 ذهب لان هذا الاثر انما يثبت به من طالت محبة للنبي صلى الله عليه وسلم واخذ عنه
 العلم وحكاها ابن الحلب ايضا قولا ولم يعرض لعمر بن الخطاب ولكن ابدل الرواية
 بالاخذ عنه وبينهما فروق وهذا الطاهر انه الحافظ وقد ذكر الشيخ ابو يحيى
 في اللعان اباه انه غير ثقة ولا مأمون ولم ار هذا القول غير عمر وهذا كان ابن الحلب
 اخذ هذا القول من كلام الامدي ولذلك انقطعت من الخلاف في حد الصالحين
 والقول الخامس انه من راه مستلما ما لغا عاقل احكاها الواقدي عن اهل العلم
 فقال رايث اهل العلم يقولون من راى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقادرك
 الحكم فاسلم وعقل امر الدين ورصيده فهو عندنا بمن صبي النبي صلى الله عليه وسلم ولو

فالطاهران من جن فئسوا لسلام فطرا قول زرار بن اوفى قد استوعب القرن
 جميع من راه وقد روي ابن منه في الصحابة من حديث عبد الله بن بدير نوعا القرن
 ، وتعرف الصحبة بشتها را ، فواترا و قول صاحب ولو ،
 قد ادعاهما وهو عدل قبل ، وهم عدول قبل الامن دخلوا
 في فئنه والمثرون شئنه ، الثر ابن عمر الصديقه ،
 الخراج ابن ابي هريرة ، اكثر عهد والخبر في الحقيقة ،
 اكثر فتوى وهو ابن عمر ، وابن الزبير وابن عمر وقد جرى
 عليهم بالسيف العباد له ، ليس ابن مستعود ولا من شاكله ،
 وهو زيد ومن عماش لهم ، في الفقه اتباع غيرون قولهم ،

هذه الايات تجمع شتت مسائل الاوفا يعرف به الصيغة وذلك انما
النوا تركاني بكر وعمر وبقية العشرة في خلقهم واما الاستفاضه والشمس
القاصره عن التواتر كعاشه بن محسن وصنابر بن ثعلبه وغيرهما واما باخبار
بعض الصحابه عنه انه صحابي كحمه بن ابيهمه الدوسي الذي مات بابه من مطو
فشهد له ابو موسى الاشعري انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يحكم له بالشهادة
ذكر ذلك ابو نعيم في تاريخ اصبهان وروينا قصته في مسند ابي داود
الطبراني ومع الطبراني على انه يجوز ان يكون ابو موسى انا اراد بذلك
شهداه النبي صلى الله عليه وسلم لمن قبله بطئه وفي عمومهم حمه لانه تمامه يشتهر
والله اعلم واما باخباره عن نفسه انه صحابي بعد ثبوت عدل القه قبل اخاره
بذلك هكذا اطلق ابن الصلاح تبعاً للخطيب فانه قال في الخبايه وقد حكم

(Faint handwritten notes in Persian script)

والله اعلم
بما تنصرون

بانه صحابي اذا اتفه امينا مقبول القول اذا قال عبت النبي صلى الله عليه وسلم
 وكثير لقاى له فيحكم بانه صحابي في الطاهر لموضع عدلته وقبول خبره وان لم
 يقطع بذلك كما فعل بروايته هكذا ذكر في آخر كلام القاضي في بكر الطاهر
 ان هذا كلام القاضي **قلت** ولا بد من تقييد ما اطلق من ذلك بان يكون
 اذ عاه لذلك يقتضيه الظاهر ما لو ادعاه بعد مائة سنة من حين
 وفاته صلى الله عليه وسلم فانه لا يقبل وان كان قد ثبت عدلته قبل ذلك لقوله
 صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ارايتكم ليكنتم هذه فانه على راس مائة سنة
 لا يفي احد من هو على ظهر الارض يريد ان يخرج ذلك القرن قال ذلك في سنته
 وفاته صلى الله عليه وسلم وهذا واضح بخلاف ما استنط الاصوليون في قبول ذلك منه
 ان يكون قد عرفت معاصرته للنبي صلى الله عليه وسلم قال الامدي ولو قال
 من عاصره انا صحابي مع اسلامه وعدلته فالظاهر صدقه وحكاها من الحجاب
 احتمل ابن من غير وجه قال ويحتمل ان لا يصدق لكونه متمما بدعوى رتبة شتى
 لنقته **الثانية** الصحابة كلهم عدول لقوله تعالى وكذلك جعلناكم امة
 لتكونوا شهداء على الناس وهذا خطاب مع الموحدين جنيدهم ولقوله كنتم
 خيرا ما اخرجت للناس قبل ان المفسدين اتفقوا على انه وارد في الصحابة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته
 من حديث ابي سعيد الخدري لا تتبوا اصحابي فوالذي نفسي بيده لو انقول لكم
 مثل احد دعبا ما ادرك منا احد هه ولا نصيفه ولقوله صلى الله عليه وسلم في
 الحديث المتفق على صحته ايضا من حديث ابن مسعود خيرا الناس قربي وقد تفرق

فوت

تفسير الفرق في اول هذه الترجمة ولغير ذلك من الاحاديث الصريحة والاجماع من
 يعتد به في الاجماع من الائمة على ذلك ثم ان جميع الائمة مجمعة على تعديل
 لم يلائق القس منهم واما من لا يلائق القس منهم وذلك من حين مقتل عثمان فاجع
 من بعده ايضا في الاجماع على تعديلهم حاشا للظن بهم وجملة منهم في ذلك
 على الاجتهاد هكذا حكى ابن اصلاح اجماع الائمة على تعديل من يلائق القس
 منهم وفيه نظر فقد حكى الامدي ومن احاجب قولا انهم غير مهرة لزوم البحث
 عن عدلتهم عدلتهم مطلقا وقولا اخر انهم عدول في وقوع القس واما ما بعد
 ذلك فلا بد من البحث عن بشر طاهر العدل له وذويته للتعزله الى قسوم
 قائل عليا منهم وقيل رد الدخول في القس كلهم لان احد الفريقين قاسم غير
 تعيين وقيل يقبل الداخل فيها اذا ائنفذ لان الاصل العدالة وشك كناية
 فسقه ولا يقبل مع مخالفته لمقتضى مقتضى احدهما من غير تعيين والذي عليه الجمهور
 قال الامدي ومن الحجاب انهم عدول كلهم مطلقا وقال الامدي انه المختار
 وحكي ابن عبد البر في الاستيعاب اجماع اهل الحق من السلي واهل السنة والجماعة
 على ان الصحابة كلهم عدول **الثالثة** المذكورون عن النبي صلى الله عليه وسلم استأش
 بن ملك وعبد الله بن عمر وعائشة الصديقة بنت ابي بكر الصديق وعبد الله
 بن عباس وهما الحرة وجابر بن عبد الله وابو هريرة واكثر التثنية ثناء ابو هريرة قال
 ذلك احمد بن حنبل وغيره واشترى الى كون ابو هريرة اكثرهم حديثا بقول اكثرهم
 ولم يتعرض ابن الصلاح لترتيب من احاديث ابو هريرة في الاكثرية وبعضهم مقاربت لبعض
 والذي يدل عليه كلام بقى ابن خلدان ان اكثرهم ابو هريرة روي حشده الاف حديثا في

لعمري

لعمري انما هو في حق الله تعالى
 وادبعه وشبعين حديثا ثم روي الفريديني وشمايه وثلاثين ثم روي
 روي الفريديني وشمايه وثلاثين ثم روي الفريديني وشمايه وثلاثين
 ثم روي الفريديني وشمايه وثلاثين ثم روي الفريديني وشمايه وثلاثين
 وحشمنايه واربعين حديثا وليست في الصحاح من روي حديثه في الفريديني
 وابوشيد الخدي فانه روي الفريديني وشمايه وثلاثين ثم روي الفريديني وشمايه وثلاثين
 الصحاح فتوي عبد الله بن عباس قاله احمد بن حنبل ايضا في الفريديني
 العباد له من الصحاح وقيل لاحد بن حنبل من العباد له فقال عبد الله بن عباس
 وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر وقيل له فابن مسعود
 قال لا ليس من العباد له قال البيهقي وهذا لانه تقدم موته وهو غلب
 حتى اخبرني عن علمه فانا اجمعوا على شي قبل هذا قول العباد له وقول وهو وعبد
 القميير عايد على الحر وهو بن عباس لانه اقرب مذكور وما ذكرنا من العباد له
 هم هؤلاء الاربعة هو المشهور بغير اهل الحديث وغيرهم واقصر صاحب
 الصحاح في ثلثه واسقط بن الزبير وامام احكامه النووي في التهذيب
 وغيره ان الجوهري ذكر فيهم ابن مسعود واسقط ابن العاص فوهم فغير
 وقصبة كلام الرضا في الفضل ان العباد له ابن مسعود وبن عمر وبن
 عباس وكذا قال الرازي في الشرح الكافي في الديات وغلطا في ذلك
 من حيث الاصطلاح قال بن الصلاح وبلغ من مسعود في ذلك سائر
 العباد له المسمى بعبد الله بن الصحاح وهم نحو ما تين وعشر من نفاي
 فلا يسمعون العباد له اصطلاحا وليا ذلك اشترت بقولي ولا من سلكه
 عبد الله بن عباس في غير كتابنا وابو المذكو احياءه الاختلاف في العلم والحديث
 فيمنه عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وعائشة وزيد بن
 جابر بن عبد الله بن جعفر بن المأمونية ان اقيده وقال بكره ابو محمد حرم جميعه الفقه

قال ابو جعفر عايد على الحر وهو بن عباس لانه اقرب مذكور وما ذكرنا من العباد له
 وقال ابو جعفر عايد على الحر وهو بن عباس لانه اقرب مذكور وما ذكرنا من العباد له
 وقال ابو جعفر عايد على الحر وهو بن عباس لانه اقرب مذكور وما ذكرنا من العباد له

شك

شاكاه اي ولا من اشبه بن مسعود في التسمية بعبد الله وقول بن الصلاح
 انهم نحو ما تين وعشر من نفاي اخذ من الاستيعاب لابن عبد البر فانه عذ
 ممن اشبهه عبد الله ما تين وثلاثين ومنهم من كره للاختلاف في اسم ابيه واسمه
 هو منهم من لم يصح له محبة ومنهم من لم يروا ذكره لمعاصره في قاعدته
 وذلك فوق العشرة فبقي نحو ما تين وعشر من نفاي ولكن قد ذكر
 الحافظ ابو بكر بن فحون فيما دله على الاستيعاب ما به واربعه وثلاثين رجلا
 زياده على ذلك ومنهم ايضا من عاصره ولم يره ومن كره للاختلاف في اسمه
 ايضا واسم ابيه ومن لم يصح محبته ولكن يجتمع من مجموع نحو ثلث ما به جل السادة
 في بيان من كان له من الصحاح اتباع يقولون براه قال بن الدين لم يكن صاحب
 النبي صلى الله عليه وسلم احدا له اصحاب يقولون في الفقه الا انه عبد الله
 بن مسعود وزيد بن ثابت ومن عايد على الحر وهو بن عباس لانه اقرب مذكور وما ذكرنا من العباد له
 بقوله ويفتقون الناس انتهى فقولي في البيت الاخير وهو اي ابن مسعود
 . وقال مشرو في لغة العلم الى . سنة اصحاب قبا رتب
 . زيدا في الدين ابو مع اني . عمر عبد الله مع علي
 . ثم انتهى ليدن البعض جعل . الاشعري في الدكا بدل . ش
 في هذه الابيات الذي انتهى اليهم العلم من اكابر الصحابة وقد ذكر ذلك مشرو
 والمشعري فقال مشروق وجدت علم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى الى
 سنة عمر وعلي وابي وزيد وابي الدرداء وعبد الله بن مسعود ثم انتهى علم
 هؤلاء السنة الى اثنين علي وعبد الله فقولي ثم انتهى ليدن في الاخير وهما

في كلام النووي في كونه زيادة على اصحاب العباد

الذين يهاجروا بين يدي والحدبية والناسعة اهل بيعة الرضوان العاشر
 من هاجر بين الطيبية وانفتح مكة لحالدير الوليد وعمر بن العاصي وابو هريرة
 قلت لا يجر التمثيل بالي هجره فانه هاجر قبل الحدبية عقب خير له
 او اخرها والحاديه عشر مسلمة الفجر والثاني عشر صبيان واطفال راوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفجر وحجه الوداع وغيرها كالسائب بن زيد وعبد الله
 بن جابر بن زيد صغير وابي الطفيل واي حجه قال ابن الصلاح فممن من اهل
 ذلك انتمي واما ابن شاذل فمعلم خمس طبقات فقط
 ١. والفضل الصديق ثم عمر ، وبعد عثمان وهو الاكثر
 ٢. او فلي قلله خلف حكي . قلت وقول الوقف طاع الله
 ٣. فالسنة الباقر والبدرية . فاحمد والبيعة المرضية
 اجمع اهل السنة على ان فضل الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم على الاطلاق
 ابو بكر ثم عمر ثم حكي اجمعهم على ذلك ابو العباس القرطبي وقال ولم يختلف
 في ذلك احد من اهل السلف ولا الخلف قال لا مبالاة با قول اهل التشيع ولا
 اهل البدع انتمي وقد حكي الشافعي وغيره اجماع الصحابة والتابعين على ذلك
 قال البيهقي في كتاب الاعتقاد روي عن ابن ثور عن الشافعي قال ما اختلف
 احد من الصحابة والتابعين في تفضيل ابي بكر وعمر وتقدمهما على جميع الصحابة
 واما اختلف من اختلف منهم في علي وعثمان انتمي وروينا عن جرير بن عبد الحميد
 انه سأل يحيى بن سعيد الانصاري عن ذلك قال من ادركت من الصحابة والتابعين
 لم يختلفوا في ابي بكر وعمر وفضلهما انما كان الاختلاف في علي وعثمان وحكي المازري

هذا العلم نظر الشيخ العلامة محمد بن ابراهيم بن محمد بن عيسى بن عوف
 في كتابه ائمة الجاهلية ائمة القضاة وائمة الفقهاء وائمة الصوفية وائمة
 لا يقطع الايراد ولا كلام الحاشية في نسخة ولا اعتراض على هذا القول

عن اهل السنة تفضيل ابي بكر وعن الخطابية تفضيل عمر بن الخطاب والتشيع
 تفضيل علي وعن الراوندية تفضيل العباسي وعن بعضهم الاستان عن التفضيل
 لا وحكاية الخطابي ايضا في المعالم وحكي ايضا عن بعض مشايخه انه كان يقول ابو
 بكر خير وعلي افضل وهذا تعافت من القول وحكي القاضي عياض ان ابن عبد البر
 وطائفة ذهبوا الى ان تزوي من الصحابة في حياته رسول الله صلى الله عليه وسلم
 افضل من الخ بعد لقوله صلى الله عليه وسلم في بعضهم انما شهيد علي هو لا قال الله
 وهذا الاطلاق غير مرضي ولا مقبول انتمي وهو ايضا مردود بما تقدم حكاية
 اجماع الصحابة والتابعين على تفضيله ابي بكر وعمر على سائر الصحابة واختلف
 اهل السنة في افضل بعد عمر فذهب الاكثر وكل حكاية الخطابي وغيره
 الى تفضيل عثمان على علي وان ترتيبهم في الفضلية كترتيبهم في الخلافة واليه
 ذهب المشافعي واحمد بن حنبل كما رواه البيهقي في الاعتقاد عنهما وهو المشهور
 عند مالك وشافعي الثوري وكافه ائمة الحديث والفقهاء وكثير من المتكلمين
 كما قال القاضي عياض واليه ذهب ابو الحسن الاشعري والقاضي ابو بكر الباقلاني
 ولكنهما اختلفا في التفضيل بين الصحابة هل هو على سبيل القطع او الظن قال
 ما الى الاشعري انه قطع وعليه بدل قول مالك الا ان نقله من المدونة
 والذي يدل الى القاضي ابو بكر واختاره امام الحرمين في الارشاد انه ظني
 جزم صاحب المصنف وذهب اهل الكوفة كما قال الخطابي الى تفضيل علي عن عمر
 وروى ما تنابده الى شافعي الثوري ان حكاية اهل السنة من اهل الكوفة وحكي
 عن اهل السنة من اهل البصرة افضلية عمر فقل فما تقول انت فقال نادر حكي

وي

في

كوفي ثم قال وقد ثبت عن شفيق بن ابراهيم قوله نقله عثمان ومن ذهيلي
 نقله علي بن عثمان ابوبكر بن خزيمة وقد جاء عن مالك التوقف عن عثمان وعلي
 كما حكاها المازري عن المدونه ان مالك استل ابي النضر افضل بعد نعيم
 فقال ابوبكر ثم قال وفي ذلك شك قيل له فقل وعثمان قال ما ادر كذا حكاها
 من اقتدي به تفصيل احدهما على احدهما على صاحبه وترى الكف عن ذلك
 وفي رواية في المدونه حكاها القاضي عياض افضل ابوبكر ثم عمر بن حنبل
 وحكي القاضي عياض قوله ان مالك ارجع عن الوقف الى القول الاول
 قال القرطبي وهو الاصح اني لا استعمل قال القاضي ويحتمل ان يكون كونه
 من اقتدي به لما كان شجرة ذلك من الاختلاف والتعصب انتهى وقد مال
 الى التوقف بينهما ايضا امام الحرمين فقال الغالب على الطن ان ابوبكر
 افضل ثم عمر ويتعارض الطنوني في عثمان وعلي انتهى والذي استند عليه ذهب
 اهل السنة تقدم عثمان لما روي البخاري وابوداود والترمذي من حديث
 بن عمر قال كنا في زمن النبي صلعم لا تغدل باي كراحتنا ثم عثمان ورواه
 الترمذي بلفظ كنا نقول ورسول الله صلعم حتى ابوبكر وعمر وعثمان فانها
 حديث صحيح عزيز ورفاه الطبراني بلفظ اصرح في التفضيل وزاد فيه طائفة
 صلى الله عليه وسلم وتقرن لذلك ولفظه كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 حتى افضل هو ما لا مبهمة بعد نعيم ابوبكر وعمر وعثمان فيسمع ذلك رسول الله صلعم
 فلا يتركه فمنا حكم الخلفاء الاربعة واما ترتيب من بعدهم في الفضيلة فقال
 الامام ابو منصور عند القاهر القمي البعدي اصحابنا مجموع من علي ان افضلهم

وقد كان يروي عن عبد الغفار بن النوفلي كذا حكاها عنه بن عبد الله
 وفي التوقف ايضا عن مالك الاستيعاب في صحيحه

حديث بن عمر بن الخطاب في حديث بن عمر بن الخطاب في حديث بن عمر بن الخطاب

الخلفاء

اجماع

الخلفاء الاربعة ثم الستة الباقيون الى تمام العشرة ثم البديون ثم اهل
 ثم اهل بيعة الرضوان بالحبيبة وقوي فاحدا فالبيعة الحضية هو علي
 حذاف المضاف اي اهل اهل اهل البيعة

- قال وفضل السابقين قد ورد • فقبلهم وقيل بدري وقد •
- قيل كل اهل القبلة من اختلف • انتم اسلم قبل من سلف •
- قيل ابوبكر وقيل بل علي • ومن عدي اجماعهم يقبل •
- وقيل زيد واودي وقاتنا • بعض على خديجه اتفاقا •

قال بن الصلاح وفي نص القرآن تفضيل السابقين الاولين من المهاجرين والانصار
 وهم الذين صلوا الى القبلة ثم في قول سعيد بن المسيب وطائفة منهم محمد بن الحنفية
 ومحمد بن سيرين وقناده وفي قول الشعبي هم الذين شهدوا بيعة الرضوان ومحمد بن
 قولي فقبلهم هم وعن محمد بن جعفر كعب القرظي وعطاء بن يثاريهم اهل بدر قال بن الصلاح
 روي ذلك عن ابني عبد البر فيما وجدناه عنه قلت لم يوصل ابن عبد البر اسناده
 بذلك وانما ذكر ذلك عن شنييد وشان شنييد فقط عن شيخه لم يستمر عن
 ابن عبيد ومنعه الجمهور وقد روي شنييد ايضا قول ابن المسيب وشيخه
 والشعبي بن شنييد صحيح وكذلك روي ذلك عنهم عبد بن حميد في تفسيره بن شنييد
 صحيح وكذلك رواه عن قتادة عبد الرزاق وفي تفسيره من طريق عبد بن حميد وفي
 المستله قول رابع رواه شنييد ايضا باسناد صحيح الى الحسن قال فروق ما بينهم من مكة
 واما اول الصحابة اسئلنا فقد اختلف فيه السلف على اقوال احدها ابوبكر الصديق
 وهو قول ابن عباس وحسان بن ثابت والشعبي والجمهور في اجماعه اخبر ويد له

في نسخة اخرى من كتابنا

في نسخة اخرى من كتابنا في نسخة اخرى من كتابنا في نسخة اخرى من كتابنا في نسخة اخرى من كتابنا

ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عمرو بن عبس في قصة اسلامه وقوله للنبي صلى
 من سلك علي هذا قال حرو وعبد قال ومعه يومئذ ابو بكر وبلال بن ابي رباح وروى
 الحاكم في المستدرک من رواه بخالد بن سميد قال تسيل الشيخ من اول من اسلم
 اما سمعت قول عثمان اذا ذكرت شيئا من اهل بيته فاذكر اظلالا بكم عافيا
 خير البرية ائقها واعطها بعد النبي وادفها عما حمى له
 والثاني في الغالب المخرج مشهوره واول الناس من فهم صدق الرسل
 وقال الثاني ولهم اسلاما على روي ذلك عن زيد بن ارقم وليندر والمقداد بن الاسود
 وايضا ابوب وانش من مالك ويعلى بن مره وعفيف الكندي وخبره بن ثابت عثمان
 الغارسي وجانب بن الارث وجابر بن عبد الله وابي سعيد الخدري واشد المرزباني
 كحريم بن ثابت في خط رضي الله عنهما

البشر اول من صلى قبلتم واعلم الناس بالقرآن والشعر
 وروى الحاكم في المستدرک من رواه مسلم الملاي قال يحيى النبي صلى يوم الاثنين واسلم
 على يوم الثلاثاء وقال الحاكم في علوم الحديث لا اعلم خلافا بين اصحاب التواريخ ان عليا
 او طهرا اسلاما قال فانما اختلفوا في بلوغه قال بن الصلاح واستنكر هذا من الحكم
 وايضا هذا اشرف بقولي ومدعي اجماعه لم يقبل اي الحكم ثم قال الحاكم بعد حكايته
 لهذا الاجماع والصحيح عند الجماعة ان ابا بكر الصديق اول من اسلم من الرجال البالغين
 لحديث عمرو بن عبس في القول الثالث او طهرا اسلاما زيد بن حارثه ذكره معمر بن
 الزهري في القول الرابع ان اولهم اسلاما ام المؤمنين خديجة بنت خويلد روي ذلك عن
 ابن عباس والزهري ايضا وهو قول قتادة ومحمد بن يحيى في اخرين وقال النووي انه

الصواب

توثيقه فوثقه ابن معين وقال ابو حاتم
 بن عيسى بن علي (ول من اسلم)

ابن عباس في قوله فاذكر اظلالا بكم عافيا
 في قوله فاذكر اظلالا بكم عافيا

الصواب عند جماعة من المحققين وادعى التعليق المعشتر انفاق العلماء على ذلك
 وان اختلفتم فما هو اول من اسلم بعد نفاق قال بن عبد البر اتفقوا على
 ان خديجة اول من اسلم على بعد نفاق وجمع بين الاختلاف في ذلك بالنسبة
 الى ابي بكر وعليه بان الصحاح ان ابا بكر اول من اسلم ثم روي عن محمد بن
 الفرطني ان عليا اسلم من ابي طالب واطهر ابو بكر اسلامه وكذلك
 شبه على الناس قال بن الصلاح والاورع ان يقال اول من اسلم من الرجال لاجرار
 ابو بكر ومن اصبيان والاحداث علي ومن النساء خديجة ثم علي بن ابي طالب
 ومن الموالي زيد ومن العبيد بلال والله اعلم وقال بن اسحق اول من اسلم
 ثم علي بن ابي طالب قال وكان اول ذكر اسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
 بن عشرين شهرا زيد بن حارثه فكان اول ذكر اسلم بعد علي ثم ابو بكر فاطهر
 اسلامه ودعا اليه الله فاسلم بدعا به عثمان بن عفان والزبير بن العوام وعبد
 بن عوف وسعد بن ابي وقاص وطلحة بن عبيد الله فكان هؤلاء التسعة
 الثمانية الذين سبقوا الناس لاسلامهم وذكر عمر بن شبة ان خالد بن سميد
 بن العاص اسلم قبل علي وقولي من سلف هو فاعل اختلف وقيل بين علي والصديق

- ومات ابا بكر مريه • ابو الطفيل مات عام ميه •
- وقبله السائب بالدينه • او شبل وجابر وابوكه •
- وقيل لآخر عبد بن عجل • ان علي ابو الطفيل فمات قبرا •
- فانش من مالك باليصم • وابي ابي في قضي الكوفة •
- والشام فابن سواد وباه • خلف وقيل يمشق واسله •

قال شيخنا في مناقبه في ترجمه طاهر سعيد بن العاصم
 وقد تواتر اسم قائله بكر الصديق بن عبد الله بن
 الرحمن

والصنفه الذك بدينه
 ان يقال اول من اسلم من الرجال
 وقيل بن نوفل كما ثبت في
 الصحيحين

وأنه حصل له من قضاء وان بالجزيرة العرش قضي ،
 وبغسل طين ابوابه . ومصرها من الحوت من جزني ،
 وقبض الهرة من الجمامه ، وقبضه رؤفيع ببرقه ،
 وقيل فريضة وسلمه ، باديا وبطيعة المكنة .

في الفصل بيان اخر من مات من الصحابة مطلقا ومقيدا بالبلدان والنواحي
 فاما اخرهم موتا على الاطلاق فابو الطفيل عامر بن دائله الليثي مات سنة
 من الهجرة كذا حرم به بن الصلاح وكذا رواه الحاكم المستدرک عرشاب
 العصفري وهو خليفه بن خياط وكذا روي في صحيح مسلم من رايه ابراهيم
 بن شفيق قال قال مسلم مات ابو الطفيل سنة مائة وكان اخر من مات من
 اصحاب رسول الله صلعم وكذا قال ابن عبد البر ان وفاته سنة مائة وقال
 خليفه بن خياط في روايه الحاكم انه فخر بعد المايه وقيل توفي سنة
 اثنين ومائة قاله مصعب بن عبد الله الزبيري وحزم بن جبان وقيل روي
 ذكره ابن منده انه توفي سنة سبع ومائة وقد روي وهب بن جرير حازم
 عن ابيه قال كنت بمكة سنة عشر ومائة فرايت جازة فلتلت عنها فقلنا
 هذا ابو الطفيل وهذا هو الذي صححه الذهبي في الوفيات وابوزكر يا بن منده
 وابو الجراح المري وغيرهم وروينا في صحيح مسلم باسناده الى ابو الطفيل قال
 رايت رسول الله صلعم ومبا على وجه الارض رجل راه غنري فبين ان اخبرهم
 موتا على الاطلاق ومات بمكة فمواخر من مات بها من الصحابة فاحزم به بن جبان
 وابوزكر يا بن منده وكذا ذكره علي بن المديني انه مات بمكة واسما حكاة بعض

المتن

اراد بالمدنية كما ينبغي وانما بطريق
 في بيان اخر من مات من الصحابة

في بيان اخر من مات من الصحابة

المتاخرين عن بن زيد بن ريدان عن ابي رز وديك تاخر بعد ذلك وانه عاش
 بعد الحبل مائة سنة فهذا باطل لا اصل له والذي وقع بن زيد في ذلك
 بن قتيبة وقد سبقه الى ذلك وقاله في كتاب المعارف وهو اما باطل او
 مؤول انه اشتكل بعد الحبل مائة سنة لانه بقي بعد ما علم انه سنة والله اعلم
 واما اخر من مات مقيدا بالنواحي فاختل فوايه اخر من مات بالمدينة النبوية
 على احوال فقيل السائب بن زيد قاله ابو بكر بن داود واختلفت سنة
 وفاته فقيل سنة ثمانين وقيل ست وثمانين وقيل ثمانين وثمانين وقيل احد
 وتسعين قاله الجعد بن عبد الرحمن والفلاس وبه حزم بن جبان واختلف ايضا
 في موله فقيل في سنة الثانية من الهجرة وقيل في الثالثة والقول الثاني ان اخر
 موفا بالمدينة شمل بن سعد الانصاري قاله علي بن المديني والواقدي واهم
 بن المنذر والحزام ومجهر بن سعد وبن جبان وبن قانع وابوزكر يا بن منده
 وادعي ابن سعد في الخلاف فيه فقال ليس بيننا في ذلك اختلاف وقد
 اطلق ابو حازم انه اخر الصحابة موفا وكانه اخذ من قول شمل حيث
 سمعه يقول لومت لم تسمعوا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والاطا
 انه اراد اهل المدينة اذ لم يكن في بالمدينة غيره واختلفت سنة وفاته
 ايضا فقيل سنة ثمان وثمانين قاله ابو نعيم والخاري والترمذي وقيل سنة
 احد وتسعين قاله الواقدي والمدايني ويحيى بن بكير وابن عمير واهم بن
 المنذر والحزام ورحمة بن زيروا بن جبان وقد اختلف في وفاته ايضا بالمدينة
 فاجمهور على انه مات بمكة وقال قتادة مات بمصر وقال ابو بكر بن داود

في بيان اخر من مات من الصحابة
 ورواه في بيان اخر من مات من الصحابة
 ورواه في بيان اخر من مات من الصحابة

واختلف في وفاته فقبل سنة ثمان وثمانين وهو المشهور وقيل سنة ثمان وتسعين قاله عبد الصمد بن شعيب ووجه جزم ابو عبد الله بن منده وابو زرارة بن منده وقال انه صلى القبلتين فعلا هذا هو اخر من توفي من صلي القبلتين وقيل ان اخر من مات بالشام منهم ابو امامه صدي بن عجلان الباهلي روي ذلك عن الحسن البصري بن عيينه ووجه جزم ابو عبد الله بن منده واشتد اهل الخلاف بقولي اود وباهله والصحيح الاول فتاوى البخاري في التاريخ الكبير قال علي سمعت سفينة قلت لابي جهم كان ابو امامه اخر من مات عندكم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان بعد عبد الله بن بشر قد رايت به واختلف في سنة وفاته اي ابو امامه فقبل سنة ست وثمانين وقيل سنة احدى وثمانين وقولي بدمشق والله اشارة الى طريقه اخرى سلكها بعضهم في اخر من توفي في نواح من الشام بالنسبة الى دمشق وحمص وفلسطين وهو ابو زكريا بن منده فقال في اخر من مات من الصحابة فمما رويناه عن اخر من مات بدمشق منهم والله بن الاشعث الليثي وكذا قاله قتادة ولكن قد اختلف في مكان وفاته فقال قتادة ودجيم وابوزكريا بن منده مات بدمشق وقال ابو حاتم الرازي مات ببغيت المقدس وقال ابن قانع محصر واختلف ايضا في سنة وفاته فانه فقبل سنة خمس وثمانين وقيل ثلاث وقيل ست وثمانين واخر من مات محصر منهم عبد الله بن بشر المازني قاله قتادة وابوزكريا بن منده واخر من مات منهم بالجزيرة العرش بن عميرة الكندي قاله ابو زكريا بن منده واخر من مات منهم بفلسطين ابواي عبد الله ابن ام حرام قاله ابو زكريا

قال ابو عبد الله بن الاشعث بن جهم عن عبد الله بن بشر قد رايت به واختلف في سنة وفاته اي ابو امامه فقبل سنة ست وثمانين وقيل سنة احدى وثمانين وقولي بدمشق والله اشارة الى طريقه اخرى سلكها بعضهم في اخر من توفي في نواح من الشام بالنسبة الى دمشق وحمص وفلسطين وهو ابو زكريا بن منده فقال في اخر من مات من الصحابة فمما رويناه عن اخر من مات بدمشق منهم والله بن الاشعث الليثي وكذا قاله قتادة ولكن قد اختلف في مكان وفاته فقال قتادة ودجيم وابوزكريا بن منده مات بدمشق وقال ابو حاتم الرازي مات ببغيت المقدس وقال ابن قانع محصر واختلف ايضا في سنة وفاته فانه فقبل سنة خمس وثمانين وقيل ثلاث وقيل ست وثمانين واخر من مات محصر منهم عبد الله بن بشر المازني قاله قتادة وابوزكريا بن منده واخر من مات منهم بالجزيرة العرش بن عميرة الكندي قاله ابو زكريا بن منده واخر من مات منهم بفلسطين ابواي عبد الله ابن ام حرام قاله ابو زكريا

المنه

بن منده وهو بن امره عبادة بن الصامت واختلف في اسمه فقال بن سعد وخليفه بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن قيس وقيل ابو عبد الله بن ابي وقيل ابن كعب وقد اختلف ايضا في مكان وفاته فقبل انه مات بدمشق وذكر بن شميم انه توفي ببغيت المقدس قلت فان كان توفي بدمشق فآخر من مات بفلسطين قيس بن سعد بن عبادة فقد ذكر ابو الشيخ في تاريخه عن بعض ولد سعد بن قيس بن سعد توفي بفلسطين سنة خمس وثمانين في ولاية عبد الملك لكن المشهور انه توفي بالمدينة في اخر خلافة معاوية قاله الهيثم بن عدي والواقدي وخليفه بن خطاط وغيرهم واخر من مات منهم بمصر عبد الله بن الحرث بن جرير الزبيري قاله سفينة بن عيينه وعلي ابن المديني وابوزكريا بن منده واختلف في سنة وفاته فاما مشهور سنة ثمانين وقيل سنة خمس وقيل سبع وقيل ثمان وقيل تسع وذكر الطحاوي انه مات بسقط القدور وهي التي تعرف اليوم بسقط ابي تراب وقد قيل انه مات باليمامة حكاها ابو عبد الله بن منده وقال ايضا انه شهد بدرًا فبعث لهذا هو اخر البدر بن مؤنا ولا يصح شموه بدرًا والله اعلم وقولي جريري هو بابدال الهرة بالموافقة القافية واخر من مات منهم باليمامة الهماش بن زياد الباهلي قاله ابو زكريا بن منده وذكره عن عكرمة بن عمار قال لقبت الهماش بن زياد سنة اثنين ومائة واخرهم موتا بركة روي عن بن ثابت الانصاري وقال ابو زكريا بن منده انه توفي بفريقته وانه اخر من مات بمصر بالصحابة وقال احمد بن حنبل توفي بركة ووجه المزي وقار بن الصلاح انه لا تصح وفاته بفرصة

ش

وكذا ذكر بن يونس انه توفي بمرقه وهو امير عليها المستلمة بن محمد سنة ثلث
 وخمسين وان قبره معروف ببرقه الى اليوم ووقع في قهريب الكمال فلقا ابن
 يونس ان وفاته في سنة ثلث وخمسين وفي مكان وفاته قول اخر لم يحكم من
 منته ولا بن المصالح وهو انه مات بانطا بلس قاله الليث بن سعد وقيل انه
 من مات بالشام واخر من مات منهم بالبادية متله بن الاكوع قاله ابو زر
 بن منده والصحيح انه مات بالمدينة قاله ابنه ايا بن منده ويحيى بن بكير وابو
 عبد الله بن منده ووجه بن المصالح واشرب الى الخلاف بقول ابو طيبة
 المكنية واختلف ايضا في سنة وفاته الصحيح انه توفي في سنة اربع وسبعين
 وقيل تسعين وستين فهذا اخر ما ذكره بن المصالح من اواخر من مات الصحابة
 متفيدا بالامكان وفيه عليه مما ذكره ابو زر كما ان منده ان اخر من مات بخراسان
 منهم يزيد بن الحبيب بن اخر من مات بالخرج منهم العلاء بن خالد بن هذو
 والخرج من اعمال تخستان ومما يذكره بن المصالح وكما ان منده ايضا ان اخر
 من مات منهم باصمهان التابعه الجعدي وقد ذكره فاته باصمهان ابو زر
 في طبقات الاصمهان بنين وابو نعيم في تاريخ اصمهان واخر من مات منهم بالطريق
 عبد الله بن عباس

معرفة التابعين

والتابع لاحق لمن قد جازوا والخطيب حقه لنسبها
 اختلف في حد التابعين فقال الحاكم وغيره ان التابعين من لقي واحدا
 من الصحابة فآخروسيما في نقل كلام الحاكم في البيت الذي في هذا واعمال
 الاكثرين وقد ذكر مسلم بن حبان وشليمان بن مهران الا عشر في طبقات التابعين

اشهد قدس رسول الله وقيل العباس بن علي بن ابي طالب
 في سنة ثلث وخمسين وولد له عام ٨٠ سنة وقيل عام ٣٠ وله وفاته

وفاته

وقال ابن حبان اخر جناة في هذه الطبقة لانه لقينا وحفظا راي النضر بن ملك
 وان لم يصح له سماع المستند عن النضر انتهى وقال علي بن المديني لم يسمع من النضر
 انما رواه رويه بكمه يصل خلف المقام وليس له رواية في شيء من الكتب الستة
 عن احمد بن الصحابه الا عن عبد الله بن ابي اوفى في شئ من ما جاءه فقط قال
 ابو حاتم الرازي انه لم يسمع منه وقال الترمذي انه لم يسمع من احمد بن الصحابه
 وعده ايضا في التابعين عبد الغني بن سعيد وعده فيهم يحيى بن ابي كثير لكونه
 لقي انشا وعده فيهم موسى بن ابي عايشة لكونه لقي عمر بن حريث وعده فيهم
 جزي بن حازم لكونه لقي انشا وهذا مصيرهم الى ان التابعي من راي الصحابي
 ولكن بن حبان شرط ان يكون له في شئ من تحفظ عنه فان كان صغيرا لم يحفظ
 عنه فلا عبره برويته خلف بن خليفة فانه عده في اتباع التابعين وان كان راي
 عمر بن حريث لكونه كان صغيرا وقال الخطيب للتابعي من صحب الصحابي والاول
 اصح ووجه بن المصالح فقال والاكثاف في هذا محمد اللقا والروية اقرب منه في
 الصحابة نظر الى مقتضى اللفظين فيهما وقال النووي في التقريب والتيسير انه
 الاظهر انتهى وقد عده الخطيب منصور بن المعتمر من التابعين ولم يسمع من احد
 من الصحابة وقول الخطيب من الصحابة بن ابي اوفى يريد في الروية لابي التمام
 والعجبة ولم أر من ذكره في طبقة التابعين وقال النووي في شرح مسلم ليس تابع
 ولكنه من اتباع التابعين وقد اشار النبي صلى الله عليه وسلم الى الصحابة والتابعين
 بقوله طوبى لم تابعي واطوبى لم تابعي من راي الحديث فاكثف فيهما محمد الزبي
 وم طبا ق قبل خمس عشرة اوله ورواه كل العشرة

روى النضر بن ملك في الصحابة في رايه وظهر ان
 في رايه في الصحابة في رايه وظهر ان
 في رايه في الصحابة في رايه وظهر ان
 في رايه في الصحابة في رايه وظهر ان
 في رايه في الصحابة في رايه وظهر ان

• وفي نسأ التابعين الابداء حفصة مع عمرة ام الدرداء
 هؤلاء لان افضل التابعين فقوى الابداء عن بمعنى او طهر في الفضل
 وقدر وي ابو بكر بن زياد داود باسناده ايا ايا لث بن معوية قال ما ادركت
 احدا افضل علي حفصة يعني بنت سيرين فقيل له الحسن بن سيرين اما انا
 فما افضل عليا احل وقال ابو بكر بن زياد داود سيدنا التابعين من النساء
 حفصة بنت سيرين وعمره بنت عبد الرحمن وثالثهما وليست كها
 ام الدرداء يريد الصغرى واسمها هجيمه وتقال هجيمه فاما ام الدرداء
 الكبرى فهي عاصيه واسمها خيره **ن ص ن**
 • وفي الجار الفقهاء السبعة • خارجة القاسم ثم عزوه •
 • ثم سليمان بن عبيد الله • سعيد والتابع ذو اشتباه •
 • اما ابو سلمة او سالم • او قابو بكر خلاف قاييم •
 من المحدثين في كبار التابعين الفقهاء السبعة من اهل المدينة وهم
 خارجة بن زيد بن ثابت والقاسم بن محمد بن بكر وعروة بن الزبير وسليمان
 بن يسار وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسعيد بن المسيب وابو سلمة بن عبد
 الرحمن هؤلاء هم الفقهاء السبعة عند اكثر علماء الحجاز كما قال الحاكم وحمل البزار
 سالم بن عبد الله بن عمر مكانه سلمة بن عبد الرحمن فقال كان فقهاء اهل المدينة
 الذين يصدر عن عمار بنهم سبعة فذكرهم وذكرهم ابو الزناد فجعل ابوبكر بن
 عبد الرحمن ابن الحرث مكانه لم يدسلم وسالم فروي عنه عبد الرحمن عنه قال
 ادركت من فقهاء بني الذين ينتمى الى قولهم فذكرهم وقال لهم اهل فقه وصلاح
 وفضل

وفضل وقد بلغ بهم عجب ابن شجيد انني مشرف فنفقي وزاد فروي عن علي بن المديني
 عنه قال فقها اهل المدينة اثنا عشر سجدا بن المسيب وابو سلمة والقاسم
 بن محمد وسالم وحمزة وزيد وعبيد الله وبلال بنو عبد الله بن عمر وابان بن عمر
 بن عفان وقبيصة بن زبيب وخارجه واسم عجل ابنا زيد بن ثابت **ن**
 • والمحدثون جاهلية قسمة • محضين كتوب في ائم •
 المحضون من التابعين بفتح الراء وهم الذين ادركو الجاهلية وحياة
 رسول الله صلعم وليست لهم حجة ولم يترط بعض اهل اللغة في الصحبة
 قال صاحب الحكم رجل محض اذا كان نصف عمره في الجاهلية ونصفه في الاسلام
 فمقتضى هذا ان حكيم بن حزام ونحوه محضون وليس كذلك من حيث الاصطلاح
 وذلك لانه متردد بين طريقتين لا يدري ما اتبعها هو وما هو مائل لول
 الحضرة قال صاحب الحكم والصحاح حكم محض لا يدري من ذكر هو ام اني
 وكذلك المحضون مترددون بين الصحابة المعاصرين والتابعين لحلم الروية
 وفي كلام بن جابر في صحح موافقه لكلام صاحب الحكم فانه قال فالرجل اذا كان في
 الكفر له سنون سنة وفي الاسلام سنون سنة يدعي محضنا لكنه ذكر ذلك
 عند ذكره في عمر الشيباني وانه كان من المحضين فكانه اراد من ليست له
 صحبة وحكي الحاكم عن بعض مشايخه ان اشتقاق ذلك من ان الجاهلية كانوا
 محضون اذ ان الابل يقطعونها لتكون علامة لا سلامهم انهم عليا او
 حوربوا انتمى ففعل هذا تخيل ان يكون المحضر بكسر الراء كما حكا في بعض اهل
 اللغة لانهم حضروا اذ ان الابل ويحتمل ان يكون بالفتح وانه اقتطع

الصحابه وانه عاصر لعديم الرويه واسما علم وذكر ابو موسى المديني في الصحابه
 نحو ما حكاه الحاكم عن بعض شيوخه وقال فيه فسموا محضمين قاطعوا الخد
 بفخون الراوعرب بن خلط وقال قد سمع محضم بالكا الممله وبكسر الراء
 وقولي كشويد اي بن غفلة في ايم اي في جماعات وقد عددهم مسلم بن الحجاج
 فبلغ لهم عشرين وهو ابو عمر وسعد بن ايار الشيباني وشويد بن غفلة
 وشريح بن عاني وبن يرب بن عمر بن حار وبن ميمون الاوي والاسود بن يزيد
 النخعي والاسود بن هلال الحاربي والمروزي بن شوبيد وعبد جبر بن زيد الخثعمي
 وشيبيل بن عوف الاحمسي ومنعوه بن حار شراخو ربيع ومالك بن عوف
 عثمان الهندي وابو رجاء العطاردي وغيرهم بن قيس وابو رافع الصايغ وابو
 الحلال العتيقي واسمه ربيعة بن زراره وخالد بن عمير العدي وبن مائة بن حزن
 القتييري وجبير بن نعيم الحضر ومما لم يذكره مسلم ابو مسلم الخولاني والاحف
 بن قيس وعبد الله بن عليم وعمر بن عبد الله بن الاصم وابو اميل الشيباني
 وقد يعدل الطباق التابع في تابعهم ادكيون الشايخ
 الحل عنهم كابي الزناد والعكرجاء وهود وفساد

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

في نسخة
 في نسخة

اي قد يعدل صنف في الطبقات بعض التابعين في اتباع التابعين لكون
 الخالب عليه والشايخ عن روايته عن التابعين وحله عنهم كابي الزناد عبد الله
 بن ذكوان قال خطبته بن خياط طبقة عددهم عند الناس في اتباع التابعين وقد
 لقوا الصحابه منهم ابو الزناد قد لقي عبد الله بن عمر والنس ابن مالك وابا امامه
 بن شبل بن حنيف وقال الحاكم نحوه وازاد انه ادخل على جابر بن عبد الله ايضا
 وازاد عبد الله بن عمر قال المصنف معناه انه لم يذكره السماع منه فازاد الزناد
 وقيل ٣٢٣ مائة بن عمر بن ٧٧ مائة هذا اذكره جابر بن عمر بن عفا وثمانية

قال ابو حاتم الزنادي
 عاشر ابا شاذان بن قيس
 او راجع الى اختلاف الروايات

وقال الحلبي تابع شقه سمع من انس ابن مالك وذكره في الطبقة الثالثة
 من التابعين وكذا ذكره بن جابر في طبقة التابعين ومثل الحاكم ايضا موسى بن
 عقبه فقال وقد ادرك انس ابن مالك وام خالد بنت خالد بن شعيب البصري
 وقال بن جابر انه ادرك عبد الله بن عمر وشبل بن شاذان وقولي والعكرجاء
 وقد عد بعضهم في التابعين وهو من اتباع التابعين وذلك صريح فاشد
 وخطا من صنعه قال الحاكم طبقة بعدية التابعين ولم يصح سماع احد منهم من
 الصحابه منهم ابراهيم بن شبيب النخعي الفقيه وبكير بن ابي الشبيب لم يصح له
 عن انس روايه انما اسقط قتاده من الوسط ذلك هو يقع الثمن وكثيرا لم
 كذا ضبطه بن الما كولا وغيره قال الحاكم وبكير بن عبد الله بن الاشعث لم يثبت سماعه
 من عبد الله بن الحرث بن جبر وانما رواياته عن التابعين وثابت بن عجلان القضا
 لم يصح سماعه من ابن عباس انما يروي عن عطاء وشعيب بن جبر عن ابن عباس وعبد
 بن عبد الرحمن الرقاشي واخوه واصل ابو جره لم يثبت سماع واحد منهما من انس
 انتهى كلام الحاكم وفيه نظر من وجه الاول قوله في بكير بن الاشعث انما رواياته عن
 التابعين قلت قد روي عن السائب بن يزيد وابي امامه او شعيب بن شبل بن
 حنيف ومحمد بن يسير كما ذكره المزني وغيره وهم معدودون في الصحابه ولكن ذكره
 بن جابر في اتباع التابعين الثاني ثابت بن عجلان روي عنه في امامة الباهلي والنس
 بن مالك فيما ذكر المزني وغيره لكن قال بن جابر ما اري سماعا من انس يصح وذكره
 في طبقة اتباع التابعين ايضا الثالث قوله شعيب بن عبد الرحمن الرقاشي واخوه
 واصل ابو جره وهم الحاكم في تبيينه انه الرقاشي وانه اخوان جره الرقاشي والنس

قلت

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

أَوْفِيهَا وَسِيَّهَ أَخْذَ الصَّبْرِ، عَزَّ يَا بَعْ كَعَدَّةٍ عَرَبٍ،

الاصلي في هذا الباب رواه النبي صلى الله عليه وسلم عن تميم الداري حديث
الجساسة وهو عند مسلم ثم رواه الاكابر عن الاصاعر على ضرب
منها ان يكون الراوي قد لم طبقه واكثرنا من المروي عنه كروايه
الزهري ويحيى بن شعيب الاضاري عن مالك بن انس ومنها ان يكون
الراوي اكبر قد رآه المروي عنه لعلمه وحفظه كروايه مالك بن
انيس عن عبد الله بن دينار وابشاهه وروايه احمد والشافعي
وعبد الله بن موسى العيني ومنها ان يكون الراوي اكبر من الوجهين معا
كروايه عبد الغني بن شعيب عن محمد بن علي الصوري وكروايه ابى بكر الخطيب
عن ابن نصر بن مذكون ولا يخذلك وتولي ومنه اخذ الصفي في بعض هذه النسخ
وهو رواية الاكابر عن الاصاعر روايه الصحابة عن التابعين كروايه العجا
الاربعه ولبه هريه ومعويه بن ابي سفيان واشهر من ذلك عن ابي عبد الله
وكروايه التابعين واتباع التابعين كما تقدم من روايه الزهري ويحيى بن شعيب
عن مالك ومثل بن الصلاح ايضا بعمر بن شعيب فقال لم يكن من التابعين
وروي عنه اكثر من عشرة فثبتنا من التابعين بعد ذلك انه ليس من التابعين
وتبع بذلك النقاش فانه قال لم يكن من التابعين وقد روي عنه عشرة
رجلا من التابعين وحكاه عبد الغني بن شعيب واقربه على كونه ليس من
التابعين ثم قال لجمعهم ووجدت الزيادة على عشرة ثم عددهم فبلغ بهم تسعة
وثلاثين رجلا وعمر بن شعيب وان عدله غير واحد في اتباع التابعين فهو

واحدان هما رفاشيا وابو حرة الرقاشي اسمه حنيفة واما واصل فليست رفاشيا
 حرة الرقاشي وقد وهب فيه ايضا عبد الغني المقدسي في الكمال فكتب واصلا
 اباح حرة الرقاشي واغلطه المزني وقد ذكر في حبان في اتباع التابعين شعيب
 ابن عبد الرحمن البصري واخاه واصلا اباح حرة البصري وقال اماما به مولاه
 ليعزله ثم قد يعدها تبعيا صاحب كتابي مقرن ومن يقارب من
 قد يعد بعض الصحابة في طبقة التابعين اما لفظ من بعض المصنفين كما عد
 الحاكم في الاخوة من التابعين النعمان وسويل ابني مقرن المزني وبما صحاحيان
 معروفان من جملة المهاجرين كما سبنا في في نوع الاخوة والاخوات واما الكون
 ذلك الصحابي من صغار الصحابة يقارب التابعين في كون وايتنا او عايتنا
 عن الصحابة كما عد مسلم في الطبقات يوسف بن عبد الله بن سلام ومحمود
 بن يزيد في التابعين والي هذا اشرت وقد يعد بعض بقولي ومن يقارب
 لي ومن يقارب التابعين في طبقته والله اعلم وقد يعد بعض التابعين في
 الصحابة وكثيرا ما يقع ذلك فيمن يرسل من التابعين كما عد محمد بن الربيع
 الحيزي عبد الرحمن بن عثم الاشعري فيمن دخل مصر من الصحابة وهو وهم
 منه على ان الامام احمد قد اخرج حديثه في المستند وذكر بن يونس ايضا ان
 له صحبة وكذا اخرج بن منده وعبيد بن بكير والليث وابن طهيرة

رواية الامام احمد في الاصل

ودوي الكبير في الصغير طبقة وسبنا اوتيا القدر

اوپنیا

التابعين فقد سمع من زبيب بنت ابي سلمة والربيع بنت معوذ بن غفران
 صحبه وقد حل المزني كلام عبد الغني فجعله عن الدارقطني قال وكان الدارقطني
 قد وافقه على انه ليس من التابعين وليس كذلك انتمى وقول ابن الصلاح
 روي عنه اكثر من عشرين من التابعين جميعهم عبد الغني ليس بحديث فانه
 قد بلغهم تسعة وثلاثين رجلا كما تقدم قلت وقد جمعهم في جزء فبلغت
 بهم ثوبا وخمسين قال ابن الصلاح وقرأت بخط اكاوظ ابي محمد الطبراني
 روي عنه سيف وشيوخ رجلا من التابعين والله اعلم ومن فائدة معرفه
 روايه الاكابر عن الامام عز بن اهل العلم مناظرهم وقد روي ابو داود
 حديث غايته قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزلوا الناس مناظرهم

رواية الاقران

والقريبان استويا في المشايخ والشيخان فالبا ومشمير غند
 مدحجا وهو اذا كل احد عن اخر وغيره افراد قد
 القرينان من استويا في الاستناد والشيخان فالبا والمراد بالاستتواب ذلك
 على المقاربه كما قال الحاكم انما القرينان اذا تقارب بينهما واشتاداهما وقول
 غاليا متعلق بالسن فقط اشارة الى انهم قد يكتفون بالاستناد دون
 التقارب في السن والصلاح وربما اكتفى الحاكم بالتقارب في الاستناد وان لم يوجد
 المدحج بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة واخرجه في ذلك
 ان يروي كل من القرينين عن الآخر وبذلك سماه الدارقطني جمع فيه كتابا

كما معروف والجمع دبايح ودبايح والناقة الغنية
 اعاد طاهر كلامه بالما التفسير في التباين بطلانها وجمع
 اطراف الدبايح

قال المؤلف في الحديث الذي رايه الصلاح ابو محمد
 انما هو ابو الفضل وقد ذكره في كتابه

حافلانية بحكاية مثاله في الصحابة رواه له هريرة عن عائشة ورواه عايشة
 عنه وفيه التابعين رواه الزهري عن ابي الزبير رواه ابي الزبير عنه وفيه التابع
 التابعين رواه مالك عن الاوزاعي ورواه الاوزاعي عنه وتشيل الحاكم هذا
 باحد وعبد الرناق ليس بحديث والقسم الثاني من روايه الاقران ما ليس
 مملج وهو ان يروي احد القرينين عن الآخر ولا يروي الآخر عنه فيما يعلم
 ومثاله روايه سليمان التيمي عن مشعور قال الحاكم ولا احفظ لمشعور عن السليم
 روايه وقد جمع جماعه من الاقران حديث واحد حديث رواه احمد بن حنبل
 عن ابي خنيمه زهير بن حرب عريحي ابن معين عن عطاء بن الساجي عن عبيد الله
 بن معاذ عن ابيه عن شعبه عن ابي بكر بن حفص عن ابي سلمة عن عائشة قالت
 كن ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ياخذن من شعورهن حتى يكونوا لوفره فانه
 والاربعة فوقعتم خستهم اقران كما قال الخطيب وقول قسطنطين بن قسطنطين
 لا عدد ومدحجا بدل من قسطنطين وغيره مضروب عطا على مدحجا تقديره
 واحد ذلك قسطنطين مدحجا وغير مدحج وافراد خبر مبتدا محذوف اي وهو
 افراد فداي افراد احد القرينين عن الآخر

الاخوة والاخوات

قارنوا والاخوة بالتصنيف فدونكته بوجيف
 اربعة ابوعب السمتان وخسبة احلهم شفيان
 وشية نحو بني شيرين واجتمعوا لثمة بروون

الشيخان في الرواية
 تارة في الدارقطني في كتابه
 في كتابه

في كتابه
 في كتابه

الاخوة والاخوات

وزيد وواقد وعبد الرحمن ومثال الاخوين كثير في الصحابة ومن بعدهم كعبد الله
بن مسعود وعنه بن مسعود وكلاهما صحابي ومثالث تغرب في الاخوين ان
بن عميرة الزبد في يده وبين اخيه عبدالله بن عبيدة العمري ثمانون سنة
قال بن الصلاح ولم يقول مما زاد على السبعة لندرتهم ولعلم حاجته اليه
في حوائجهم منا قلت واكثر ما رايت من الاخوة الذكور والمشمون بن
عشر وهم بنو ابيات بن عبد المطلب وهم الفضل وعبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن
وقثم ومعبود وعوف واحرث وكثير وقمام كان اصغرهم وكان العباسي يحمله
ويقول عواجاتهم فصاروا عشر يارب فاجعلهم كراما يرون واحملهم وانما
وكان له ثلث اثاث ام كلثوم وام حبيب وابيه وهم بنو ابي عبد الله بن طلحة
وقد سماهم ابن عبد الله البر وغيره عشره وسماه بن الجوري اثني عشر وهم
القاسم وعمر وزيد واستعيل ويعقوب واسما في محمد وعبد الله وابراهيم
وعمر والحارث وعماره قال ابو نعيم وكلهم حمل عنه العلم

روایه از امام حسن (ع) است و عکس

، وصنفوا فيما عن ابن أحمد ، اب العباس عن الفضل كذا ،
، وأبيل عن بكر بنه والتميم ، عن ابنه معمر بن قومه ،
صنف أبو بكر الخطيب كتابا في روايه الابعاء الابنار روى فيه من حديث
العباس بن عبد الله المطلب عن ابنه الفضل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
جمع بين الصلاة بالمزده وذكرا بواو المرح من الجوري في كتاب

الشيخ

التفليح أن العباس روي عن ابنه عبد الله حدثنا وكذلك روي وإيل بن
داود عن ابنه بكر وإيل ثمانية أحاديث منها في السنن الأربعة حديثه
عن ابنه عن الزهري عن النضر بن الربيع عن أبيه عن علي بن فضال عن أبيه عن
وهنا رواه الخطيب من طريق عن عبيد بن ربيعة عن وإيل بن داود عن ابنه بكر عن
الزهري عن شعبة بن الحجاج عن أبيه عن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن فضال
أخره الاحمال فان اليد معلقة والرجل موقوفه قال الخطيب لا روي عن أبيه عن
فيما نعلمه إلا من جهة بكر وإيل وكذلك روي سليمان بن عيسى عن ابنه معمر بن حبان
وقد روي الخطيب من رواه معمر بن سليمان بن عيسى قال حدثني أبي قال حدثني أنت
عنه عن أبيه عن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن فضال
أنواعاً وقوي في قوم أبي في جماعة رواه عن أبيه عن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن فضال
ابنه عن أبيه عن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن فضال
استحق عن ابنه إسرائيل حديثاً وروي أبو بكر بن عمار عن ابنه عن أبيه عن علي بن فضال
شجاع بن الوليد عن ابنه أبي هشام الوليد حديثاً وروي عمر بن يوسف التميمي
عن ابنه حديثاً وروي شعبة بن الحجاج عن أبيه عن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن فضال
بن أبيه عن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن فضال
وروي يحيى بن جعفر عن أبيه عن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن فضال
عن ابنه الحسن حديثاً وروي محمد بن يحيى عن أبيه عن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن فضال
التحسيني عن ابنه أبي بكر عبد الله بن فضال عن أبيه عن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن فضال
الدراهم حديثاً عن ابنه الحسن حديثاً وروي الحسن بن فضال عن أبيه عن علي بن فضال

فَالَا يَوْمَهُمَا كِلَا خِدَالٍ وَقَدْ رَأَى الْقَبْسَ عَلَى الرِّجِّ عِزَّكَ وَالْزُّهْرِي
بَنُوَائِلَ

وفي بناء الصوم الباري رتونا فلم يطر عنكم روايه البصريين ابين من انهم

King's College, VI 2100

تتبعه العلاءي في كتاب الوشى المعلم فيما قرأه عليه بيت المقدس ما حافيه
 التصريح بروايته محمد بن ابيه في السند هو شاذ نادراً قال وذكر بعضهم
 ان محمد مات في حماه ببلده وان اياه كفل شعيباً ورواه ثم قال شيخنا ولم
 يذكر احد المتقدمين محكا في كتابه ولا ترجم له قلت قد ترجم له ابن خثعم
 في تاريخ مصر ابن جابر في الثقات قال ابن خثعم روى عن ابيه روى عنه
 حكيم بن كارت الهيمي في اخبار شيعته بن عفير وابنه شعيب بن محمد
 والقبول الاول اصح والضمير في قول جلاله يعود الى جده المذكور في آخر
 البيت **سلسلة** باب التميمي فذكره عن شعبة قلت وقول زرارة بن
 روى عبد الوهاب التميمي عن ابيه حتى عدت شعبة ابا وذلك فيما روى
 في تاريخ الخطيب قال ثنا عبد الوهاب بن عبد العزيز بن كارت بن اسد
 الليث بن سليمان بن الاسود بن شفيق بن يزيد بن ابيثة بن عبد الله التميمي
 من لفظه قال سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت
 ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت
 ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت
 سبل عن الحسن بن الحسن فقال الحسن هو الذي يقبل على امره عن الحسن
 هو الذي سئل بالنوال قبل السنو قال الخطيب بين في الفرج يعني عبد
 وبيد علي في هذا الاسناد تسعة اياه اخرها ابيثة بن عبد الله وهو الذي
 ذكر انه سمع علياً رضي الله عنه وقد انصرف ابن الصلاح فيما ذكره التسلسل
 بالابا على هذا العدد وهو تسعة وقد رد التسلسل اكثر من ذلك

الوم

الوجه ومن غيره فاما من هذا الوجه فورد التسلسل وفيه باثني عشر
 في حديث من فوج من طريق رزق الله بن عبد الوهاب التميمي المذكور
 اخبرنا به جماعة منهم شيخنا العلامة برهان الدين برهيم بن لاخين
 الرشيد في قال اخبرنا احمد بن محمد بن اسحق الابرقوهي قال انا ابو بكر عبد الله
 بن محمد الفلاشي فراه عليه وانا حاضر بخران انا عبد العزيز بن منصور
 الادي بن رزق الله بن عبد الوهاب التميمي قال سمعت ابي انا الفرج عبد
 الوهاب يقول سمعت ابي انا الحسن بن عبد العزيز يقول سمعت ابي انا بكر
 الحارث يقول سمعت ابي اسد يقول سمعت ابي الليث يقول سمعت
 ابي سليمان يقول سمعت ابي الاسود يقول سمعت ابي شفيق يقول
 سمعت ابي يزيد يقول سمعت ابي ابيثة يقول سمعت ابي ابيهم يقول
 سمعت ابي عبد يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما اجتمع قوم
 على ذكر الاحققتهم الملائكة عشتهم الرحمة قال الكاظم ابو سعيد العلاءي
 الوشى المعلم فيما قرأ عليه وانا اسمع هذا الاسناد عن ربيعة بن جابر
 امام احنابلة في زمانه من الكبار المشهورين متقدماً في علمه علوم ما في سنة
 ثمان وثمانين واربعمائة وابوه ابو الفرج امام مشهور ايضا ولكن جده عبد
 العزيز منكم في كثير من اعلم امامته واشتهر بوضع الحديث وبقيته اياه محمودون
 لا ذكر لهم في شي من الكتب صلا وقد سخط فيهم عبد العزيز بن التميمي فزاد
 في الثاني ابا الاكينة وهو ابيهم وجده من وابنه عن ابيه عبد الله وجده صحابيا
 فحصل التسلسل في هذا باثني عشر ايضا وقد وجدت التسلسل في عدة احاديث

تتبعه العلاءي في كتاب الوشى المعلم فيما قرأه عليه بيت المقدس ما حافيه
 التصريح بروايته محمد بن ابيه في السند هو شاذ نادراً قال وذكر بعضهم
 ان محمد مات في حماه ببلده وان اياه كفل شعيباً ورواه ثم قال شيخنا ولم
 يذكر احد المتقدمين محكا في كتابه ولا ترجم له قلت قد ترجم له ابن خثعم
 في تاريخ مصر ابن جابر في الثقات قال ابن خثعم روى عن ابيه روى عنه
 حكيم بن كارت الهيمي في اخبار شيعته بن عفير وابنه شعيب بن محمد
 والقبول الاول اصح والضمير في قول جلاله يعود الى جده المذكور في آخر
 البيت **سلسلة** باب التميمي فذكره عن شعبة قلت وقول زرارة بن
 روى عبد الوهاب التميمي عن ابيه حتى عدت شعبة ابا وذلك فيما روى
 في تاريخ الخطيب قال ثنا عبد الوهاب بن عبد العزيز بن كارت بن اسد
 الليث بن سليمان بن الاسود بن شفيق بن يزيد بن ابيثة بن عبد الله التميمي
 من لفظه قال سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت
 ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت
 سبل عن الحسن بن الحسن فقال الحسن هو الذي يقبل على امره عن الحسن
 هو الذي سئل بالنوال قبل السنو قال الخطيب بين في الفرج يعني عبد
 وبيد علي في هذا الاسناد تسعة اياه اخرها ابيثة بن عبد الله وهو الذي
 ذكر انه سمع علياً رضي الله عنه وقد انصرف ابن الصلاح فيما ذكره التسلسل
 بالابا على هذا العدد وهو تسعة وقد رد التسلسل اكثر من ذلك

ذكر الوشى المعلم فيما قرأ عليه بيت المقدس ما حافيه
 التصريح بروايته محمد بن ابيه في السند هو شاذ نادراً قال وذكر بعضهم
 ان محمد مات في حماه ببلده وان اياه كفل شعيباً ورواه ثم قال شيخنا ولم
 يذكر احد المتقدمين محكا في كتابه ولا ترجم له قلت قد ترجم له ابن خثعم
 في تاريخ مصر ابن جابر في الثقات قال ابن خثعم روى عن ابيه روى عنه
 حكيم بن كارت الهيمي في اخبار شيعته بن عفير وابنه شعيب بن محمد
 والقبول الاول اصح والضمير في قول جلاله يعود الى جده المذكور في آخر
 البيت **سلسلة** باب التميمي فذكره عن شعبة قلت وقول زرارة بن
 روى عبد الوهاب التميمي عن ابيه حتى عدت شعبة ابا وذلك فيما روى
 في تاريخ الخطيب قال ثنا عبد الوهاب بن عبد العزيز بن كارت بن اسد
 الليث بن سليمان بن الاسود بن شفيق بن يزيد بن ابيثة بن عبد الله التميمي
 من لفظه قال سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت
 ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت
 سبل عن الحسن بن الحسن فقال الحسن هو الذي يقبل على امره عن الحسن
 هو الذي سئل بالنوال قبل السنو قال الخطيب بين في الفرج يعني عبد
 وبيد علي في هذا الاسناد تسعة اياه اخرها ابيثة بن عبد الله وهو الذي
 ذكر انه سمع علياً رضي الله عنه وقد انصرف ابن الصلاح فيما ذكره التسلسل
 بالابا على هذا العدد وهو تسعة وقد رد التسلسل اكثر من ذلك

باربعة عشر ابا من طريق اهل البيت منها ما رواه الحافظ ابو شعيب بن السخاف
 في الدليل قال اجترنا ابو شجاع عمر بن ابي الحسن البستطاي الامام بقرا في وابو بكر
 محمد بن علي بن باسراجه في من لفظه قال حدثنا السيد ابو محمد الحسن بن علي بن
 طالب من لفظه بلغ حديثي سيدي والدي ابو الحسن علي بن ابي طالب شئت
 وشئت واربع مائة قال حدثني في طالب الحسن بن عبيد الله سنة اربع وثلاثين
 واربع مائة قال حدثني والدي ابو علي عبيد الله بن محمد حديثي في محمد بن عبيد الله
 حديثي في عبيد الله بن علي حديثي في علي بن الحسن حديثي في الحسن بن الحسن
 حديثي في الحسن بن جعفر وهو اول من دخل من هذه الطائفة قال
 حديثي في جعفر الملقب بالحجة قال حدثني في عبيد الله قال حدثني في الحسن
 الحسن الاصغر قال حدثني في علي بن الحسن بن علي بن ابي طالب علي بن ابي
 منها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي بن الحسين كالمعانيه وهذا الشرايع
 لنا في هذه التسلسل بالا با والله اعلم

الابواب واللاحق

، وصنفوا في سابق ولاحق ، وهو اشراك راويين سابق
 ، كونهما كرههم في تدارك ، كابي دويد ويا عن مالك
 ، سبع ثلثون وقرن وافي ، اخر كالجعفر والخفاف
 صنفنا الخطيب كتابا سماه السابق واللاحق وموضوعه ان يترك راويان
 في الرواية عن شخص واحد واطال راويين متقدم والآخر متأخر بحيث يكون

وفاته

وفاتهما عند بعيد قال بن الصلاح ومن فوائد ذلك تفرد حلاق علوا لاشهاد
 في القلوب ومثال ذلك ان الامام مالك بن انس روي عنه ابو بكر الزهري لحد
 شيوخه وروي عنه ايضا زكريا بن دويد الكندي وقد ناخرت وفاته زكريا
 بن دويد بعد موت الزهري مائة وسبعين وثلاثين سنة او اكثر قال وفاته
 الزهري في سنة اربع وعشرين مائة وتخرت وفاته زكريا بن دويد مائة
 نيف وستين مائة قلت هكذا مثل بن الصلاح تبع الخطيب زكريا بن دويد
 وهو وان كان روي عن مالك فانه احد الكنايين قال بن حبان كان يضع
 بل زاد وادعي انه سمع من محمد الطويل وروي عنه نسخة موضوعه فالتبني
 حينئذ ان يمثله والصواب ان اخر اصحاب مالك احمد بن سميع السلمي
 كان المزي وكانت وفاة السلمي سنة اربع وخمسين مائة فيكون بينه
 وبين وفاته الزهري مائة وخمسة وثلاثون سنة والسلمي وان كان ضعيفا ايضا
 فان ابا سميع شذذه انه كان يحضر معهم العرض على مالك وقولي اخر ابي دويد
 وقولي كالجعفر والخفاف اي كان قد مضت وفاته بحد السمعيل الجعفي البخاري
 وفاته ابي الحسين احمد بن محمد الخفاف البستي بوري هذه المقلد وهو مائة وسبع
 وثلاثون سنة وقد اشتركا في الرواية عن ابي العباس محمد بن اسحق الترمذي
 عن البخاري في تاريخه واخر من روي عن السراج الخفاف وتوفي البخاري سنة
 ست وخمسين مائة في توفي الخفاف سنة ثلث وتسعين وثلثمائة ومن اشأ
 ذلك في زماننا ان الغزالي سمع منه الزكي عبد العظيم المنذري وروي
 عنه جماعة موجودون بل يشق في هذه السنة وهي سنة حادي وسبعين وسبع

في القلوب ومثال ذلك ان الامام مالك بن انس روي عنه ابو بكر الزهري لحد شيوخه وروي عنه ايضا زكريا بن دويد الكندي وقد ناخرت وفاته زكريا بن دويد بعد موت الزهري مائة وسبعين وثلاثين سنة او اكثر قال وفاته الزهري في سنة اربع وعشرين مائة وتخرت وفاته زكريا بن دويد مائة نيف وستين مائة قلت هكذا مثل بن الصلاح تبع الخطيب زكريا بن دويد وهو وان كان روي عن مالك فانه احد الكنايين قال بن حبان كان يضع بل زاد وادعي انه سمع من محمد الطويل وروي عنه نسخة موضوعه فالتبني حينئذ ان يمثله والصواب ان اخر اصحاب مالك احمد بن سميع السلمي كان المزي وكانت وفاة السلمي سنة اربع وخمسين مائة فيكون بينه وبين وفاته الزهري مائة وخمسة وثلاثون سنة والسلمي وان كان ضعيفا ايضا فان ابا سميع شذذه انه كان يحضر معهم العرض على مالك وقولي اخر ابي دويد وقولي كالجعفر والخفاف اي كان قد مضت وفاته بحد السمعيل الجعفي البخاري وفاته ابي الحسين احمد بن محمد الخفاف البستي بوري هذه المقلد وهو مائة وسبع وثلاثون سنة وقد اشتركا في الرواية عن ابي العباس محمد بن اسحق الترمذي عن البخاري في تاريخه واخر من روي عن السراج الخفاف وتوفي البخاري سنة ست وخمسين مائة في توفي الخفاف سنة ثلث وتسعين وثلثمائة ومن اشأ ذلك في زماننا ان الغزالي سمع منه الزكي عبد العظيم المنذري وروي عنه جماعة موجودون بل يشق في هذه السنة وهي سنة حادي وسبعين وسبع

ما به منهم عمر بن الحسين بن مَرْيَدَ المَرْيَاني بن محمد الدين اس الرحيم وصلاح الدين ائمة
مد رفته الشيخ الى عمر وقد توفي الزكي عبد العظيم سنة ست وخمسة وستين

من لم ير روعه لا واحد

وَمِنْهُمْ صَافٍ فِي لُوطَانِي ، مِنْ غَنَى دَارِوْ وَاجِدَ لَانَانِي ،
لَعَامٍ مِنْ شِمَارِوْ كَوَهَبِ ، هَوَانِ خَنْبَشِ وَعَنْهُ الشَّعْبِي ،
وَعَلَى الْكَامِ حَيْثُ رَزَعْنَا ، بَانَ هَذَا النُّوعُ لَيْسَ فِيهِمَا ،
وَفِي الْحَجِّ احْزَنَ الْمَسِيئَا ، وَاحْزَنَ الْجَمْعُ لَا يَزِيدُنِيَا ،

من أنواع علوم الحديث معرفة من لم يرو عنه إلا روى واحد من الصحابة والتابعين
ومن بعدهم وصنف فيه مسلم كتابه المستخرج كتاب المنقرضات والوحيات وعند
يه نسخة بخط محمد بن طاهر المقدسي وهو يروى عن الصلاح كما ذكره ومثاله في الصحاح
عامر بن شعير الطاهري وذهب بن خنيس الطائي عندهما في أهل الكوفة نفرد
الشعبي بالرواية عن كل واحد منهما فيما ذكره مسلم وغيره وحديث عامر بن شعير
في السنن لأبي داود وهو أن نفرد عنه الشعبي فهو مذكور في السير فقد
ذكر شيف عن طه الأحملي عن عمر بن عبد شمس أن أول من اعترض علي
الاستوداعين وكأبره عامر بن شعير في شهر في ناجية وكان أحد عمال النبي صلى الله عليه وسلم
عليه السلام وحديث وذهب بن خنيس عن عبد الله بن مسعود ووقع عند بن ماجه
في روايته له هوم بن خنيس وكذا ذكره الحاكم في علوم الحديث كما أيضاً
قال في الصلاح وذلك خطأ قال المزي من قال وذهب أكثر واحفظ وقد شل
بن الصلاح ذلك بأمله في الصحاح والتابعين وعليه في كثير منها اعتراضاً

محمد بن هلال
منه ۷۷۶ هـ

منزل طوله لم يبر وهذا الا واحد

في كتاب مفرد يتعلق بكتاب في الصلاح وقد زعم الحاكم في كتابه المدخل إلى كتاب
الأكلیل بأن أحدا من هذا القبیل لم يخرج عن البخاری ومسلم في شيء مما اشترتا ذلك
بقول البیہقی فیما ای لیس فی الصحیحین ونعمه على ذلك البیہقی في كتابه لمرکاة من
عند ذکر حدیث یمن عن ابنه عن جده ومن كتبها فإنا أخذناها وسطرناها له الحدیث
ما مضى فاما البخاری ومسلم فالحق لم يخرجاه جریا علی عادتهما فی ان الصحابی أو التابعی
أدلم لیکن له الاراء واحد لم يخرجاه حدیثه فی الصحیحین الاخر کلامه وغلطوا کما فی
ذلك جماعه منهم یحیی طاهر واکاروی نقص ذلك علیه بالجماع اخرج حدیث المتیبه
بن جریر وفاه ابی طالب مع انه لا راوی له غیر ابنه شعیب بن المتیبه وذلك اخرج
ابو عبد الله الحنفی البخاری حدیث عمرو بن تغلب مرفوعا الى الاعطی الرجل والذکر
ادع احبالی ولم یرو عن عمرو بن تغلب سوى الحسن البصری صفا قاله مسلم في كتاب الوصای
والحاکم في علوم الحدیث وغیرها وقال ابن عبد البر انه روی عنه ایضا الحاکم بن
الاعرج ولم ار له روايه عنه فی شی من طرق احادیث عمرو بن تغلب فذلك مثلث
به مثل من الصلاح بامتلاء الصحیحین علیه فیما مواظبات فترکها

فرز کر بدعت متعلا

واعز بان تعرف ما يلتزم من غلة يعني بها المدلس
من غبت رايه يبعث نحوها يعني العلي حجة الله
محمد بن القاسم لعلاه صماه حاد الواسمه
وباني النصر الحق ذكره وباني سعيد العوفي شمس

منہ اخبار

هذه النوع لبيان من ذكر من الرواه بانواع من التعريفات من الاستمالوا الكلي والالتقاء
او الانتساب ما من جماعه من الرواه عندهم في كل واحد بعينه ما عرفه الاخر او من
راوا واحد عنه يعرفه من هذا ومنه بذلك فيلتنس ذلك على من لا يعرفه عند بل
على كثير من اهل المعرفة والحفظ وانما يفعل ذلك كثير المدلسون وقد تقدم عند
ذكر التدليس ان هذا احد انواع التدليس ويسمى تدليس الشيوخ وقد صنف في ذلك
الحافظ عبد الغني بن شعيب الارزي كتابا سماه ايضا بالاشتغال عند بيده نسخة و
فيه الخطيب الجعادي كتابا كثيرا سماه الموضح لهام الجمع والنفر بوقا فيروهاهم
الحارثي في ذلك وهو عندي بخط الخطيب فمن اشتهر ذلك ما فعله الرواه عن محمد بن
السايب الكلي العلامة في الانتساب احد الصنف فقد روي عن ابواشامة حماد
بن اسامه فاشامة حماد بن السائب بن علي بن محمد بن يحيى بن يسار فاشامة مرة وناه مرة
باني النظر لحيته وروي عنه عطية العوفي فناه باني شعيب ولم يسمه فاما روايه
اي اسامه عنه فرواهها عبد الغني بن شعيب عن حمزة بن محمد هو الكلابي الحافظ بنده
اي اني اسامه عن حماد بن السائب قال ثنا اسحق بن عبد الله بن الحارث عن عمار بن
مرفوعا ذكاة كل شاة ذباغة ثم قال قال لنا حمزة بن محمد لا علم احك روي هذا
الحديث عن حماد بن السائب عن ابني اسامه وحماد هذا نقول وله حديث آخر
عن ابني اسحق عن ابني الاخوص عن عبد الله بن التميمي قال عبد الغني ثم قدم علينا
الدارقطني فسالته عن هذا الحديث وعمر حماد بن السائب فقال لي الذي روي عن ابني
اسامه فهو محمد بن السائب الكلي الا ان ابني اسحق كان يسمي حمادا قال عبد الغني
فتبين لي ان حمزة قد روي عن محمد بن احمد ان جعل الرجلين واحدا والاخر ان روي

صاحب التفسير

حماد هذا هو الكلي لا الكلابي
فمن حماد هذا غير الكلي لا الكلابي
في روي عنه

غير ثقة فلما وثق حماد اهل علم انه طرأ عنه وليس كاطن
في روي عنه رواه عن الكلي مصر كما يروي اسحق بن عبد الله الى اخر الحديث

كثير

من ليس بثقة لان الكلي عند العلماء غير ثقة قال عبد الغني ثم اني نظرت في كتاب الكلي
لاي عبد الرحمن النسوي فوجدته قد روي عنه في رواية اخرى روي عنه حمزة رايته قد اخرج
هذا الحديث عن احمد بن علي عن ابني اسامه حماد بن السائب وانما هو
عمر حماد بن السائب فاشطه قوله عن اسحق بن علي ان الصواب عن ابني اسامه حماد بن اسامه
وان حماد بن السائب هو الكلي قال عبد الغني والدليل على صحة قول الدارقطني ان عيسى بن
يونس رواه عن الكلي مصر كما به غير محقق انتهى واما روايه بن اسحق عنه فقال البخاري في
التاريخ الكبير روي محمد بن اسحق عن علي بن النضر وهو الكلي قال الخطيب فيما قرأته بخطه وهذا
القول صحيح قال فاما روايه بن اسحق عن الكلي فانه فيها ولم يسمه ثم رآها باسناد الى
محمد بن اسحق عن علي بن النضر عن ابني اسامه حماد بن السائب فاشامة حماد بن السائب بن علي بن محمد بن يحيى بن يسار فاشامة مرة وناه مرة
باني النظر لحيته وروي عنه عطية العوفي فناه باني شعيب ولم يسمه فاما روايه
اي اسامه عنه فرواهها عبد الغني بن شعيب عن حمزة بن محمد هو الكلابي الحافظ بنده
اي اني اسامه عن حماد بن السائب قال ثنا اسحق بن عبد الله بن الحارث عن عمار بن
مرفوعا ذكاة كل شاة ذباغة ثم قال قال لنا حمزة بن محمد لا علم احك روي هذا
الحديث عن حماد بن السائب عن ابني اسامه وحماد هذا نقول وله حديث آخر
عن ابني اسحق عن ابني الاخوص عن عبد الله بن التميمي قال عبد الغني ثم قدم علينا
الدارقطني فسالته عن هذا الحديث وعمر حماد بن السائب فقال لي الذي روي عن ابني
اسامه فهو محمد بن السائب الكلي الا ان ابني اسحق كان يسمي حمادا قال عبد الغني
فتبين لي ان حمزة قد روي عن محمد بن احمد ان جعل الرجلين واحدا والاخر ان روي

الوليد الهذلي وكان للكلي بن يسمي هشاما فناه القاسم في روايته عنه ثم روي

باسناده الى القائم بن الوليد عن ابيه هشام عن ابيه صالح عن ابيه عثمان قال لما نزلت
 قل هو الله قل ان بعثت عليكم عدائا فذكر الحديث ثم روي وحاده الى ابن
 حاتم انه سأل ابا عن هذا الحديث فقال ابو هشام هو الكلي وكان كنيته ابو النضر
 وكان له بن يقال له هشام بن الكلي صاحب نحو وعريه فكان به قال وهو محمد بن
 بن بشر الكلي الذي روي عنه محمد بن الحسن وقد وهم البخاري في التفرقة بينه وبين الكلي
 لانه روى واحد بن محمد بن سعد وخليفه رخصا طوقولي واعني ابا جعله من غايبه
 وقد تقدم قبل هذا تفلاعه الهروي وغيره انه يقال عني بكذا وعني به وكله يعني كماله
 الخصلة

افراد العلم

واعني بالافراد اسما او لقبا او كنية نحو لبي امير المؤمنين
 او منديل عمر وكسرة لقوا في الميم او ابي يعقوب حفيظ
 العلم هو ما يعرف من جعل علامة عليه الاسما والكني واللقب فلا يتم ما
 وضع علامة عليه المسمى والكثير ما صدر بابا وام واللقب ما دل على رفعه او صفه
 ومعرفة افراد الاعلام نوع من انواع الحديث صنف فيه جماعة منهم الكافط ابو
 بكر احمد بن هرون البردنجي صنف فيه كتابه المترجم بالاسماء المفردة وهو اول
 كتاب وضع في جمعها مفردة والافني مفرقة في تاريخ البخاري الكبير وكتاب الجمع
 والتفصيل لابن الطائفة واخر الابواب وقد اشندرك ابو عبد الله بن كزنجي
 على كتاب البردنجي في مواضع ليست افراد بل في مثان ومثالث واكثر من ذلك
 في مواضع ليست اسما وانما هي القاب كالاجل لقبه بجلية كانت في واسمه

بحي

بحي وقد مثل من الصلاح بجلية من الاسما والكني مرتبة على حروف الحجم وبعده القاء
 واقصرت من ذلك على مثال واحد لكل فقيم من امثله افراد الاسما لبي بن النعمان
 من بني اسد وكلاهما باللام والبا الموحدة وهو وابوه فردان فالاول مصغر على
 وزن اي سركب والثاني مكر على وزن في وعصا ومثال افراد الالقاب منديل
 بن علي العنزي واسمه عمرو ومنديل لقبه وهو بكسر الميم كما نص عليه الخطيب وغيره
 قال بن الصلاح ويقولونه كثيرا يعني انتهى ورايت بخط الحافظ ابي الحاج يوتف
 بن حليل الدمشقي تفلاعه خط الحافظ محمد بن ناصر ان الصواب فيه فتح الميم ومثال افراد
 في الكني ابو معيد بن الميم وفتح العين المهمل وسكون اليا المشنة مرتبة في اخره
 دال مهملة واسمه حفص بن غيلان وثولي بنما بن الميم في الاسم وهو منصوب
 على التميز وثولي ومنديل هو مجرور وعطفا على له وكذلك ثولي في مجرور وعمر وهو
 مرفوعان على الخبر لم يستد احد وفاء هو عمرو وهو حفص وكسر الصب على نزع الكافض
 له ونصبوا على كونه الميم

الاسماء والكني

- واعني بالاسماء والكني وقد قسم الشيخ ذا التبع او عشر قسم
- من اسم كنيته الفيرادا نحو بلال وقد ساد
- مخواري كبر خرم قد كني ابا محمد بخلف فافظن
- والثاني من كني ولا اسماء في الحواشي شعبة وهو الحادي
- شركني الالقاب والتعدي نحو الشيرازي محمد
- وزن جرح ليد الوليد وظاهر كني للتعدي

اعلم ان انما الحروف في هذه
 مصدرة بالاسم في الاستيفاء

ثم ذور الخلف كني وعليا . اسما وهم وعكسته وفيها .
وعكسته وذو اشتراك انتهى . والعكس كافي في التسمية .

من فنون اصحاب الحديث معرفة استناد وى الكنى ومعرفة كنى ذوى الاستناد وتبين العناية
بذلك فرغنا وورد ذكر الراوى من كنيته معاً ومرة باسمه فيظهر من معرفته له بذلك
رجلين في استناد الراوى باسمه وكنيته معاً فتوجه بعضهم بطريق الحديث الذي رواه
الحاكم من روايه ابي يوسف عن ابي حنيفة عن موسى بن ابي عابسه عن عبد الله بن شداد
عن ابي الوليد عن جابر بن فروغ عن ابي خلف الامام فان قرأته له فراه قال الحاكم عبد
الله بن شداد هو بنفسه ابو البدييه علي بن البدييه قال الحاكم ومن فهاون معرفة
الاستنادي اورثه مثل هذا الوهم قلت واما قد وقع عكس ذلك كما تقدم فله نوع
في قول المتناهي عن ابي اسما هو حماد بن السائب فوه في ذلك واما هو حماد
بن السائب واما اسما هو حماد بن اسما هو حماد بن السائب هو حماد
السائب الكبير وكنيته ابو اسما هو والله اعلم ولقد بلغني عن بعض من درسه في
الحديث ممن رايته انه اراد الكشف عن ترجمه ابي الزناد فلم يقصد الى معرفه
ترجمته من كنيته الا سأل احدث معرفه باسمه مع كون اسمه معروفاً عند المتبادر
من طلبه الحديث وهو عند الله بن ذكوان واما الزناد لقبه وكنيته ابو عبد
الرحمن وقد صنف في ذلك جماعة منهم علي بن المديني ومسلم بن الحجاج والنسائي
وابو بشر الدؤلي وابو احمد الكاكي وابو عمر بن عبد البر وكتاب ابي احمد الحاكم
اجل ما صنف في ذلك واكثره فانه يذكر فيه معرفه اسمه ومن لم يعرف اسمه
وكتاب مسلم والنسائي لم يذكرهما الا من عرف اسمه والذين صنعوا في ذلك

قال في هذا الخبر في الملوك
انما حال الذين يعرفونهم

وقد اختلفوا في كناه
المقدم الكنى

نحو قوله في الحديث في معرفة كنى ذوى الاستناد وتبين العناية
بذلك فرغنا وورد ذكر الراوى من كنيته معاً ومرة باسمه فيظهر من معرفته له بذلك

نحو قوله في الحديث في معرفة كنى ذوى الاستناد وتبين العناية
بذلك فرغنا وورد ذكر الراوى من كنيته معاً ومرة باسمه فيظهر من معرفته له بذلك
رجلين في استناد الراوى باسمه وكنيته معاً فتوجه بعضهم بطريق الحديث الذي رواه
الحاكم من روايه ابي يوسف عن ابي حنيفة عن موسى بن ابي عابسه عن عبد الله بن شداد
عن ابي الوليد عن جابر بن فروغ عن ابي خلف الامام فان قرأته له فراه قال الحاكم عبد
الله بن شداد هو بنفسه ابو البدييه علي بن البدييه قال الحاكم ومن فهاون معرفة
الاستنادي اورثه مثل هذا الوهم قلت واما قد وقع عكس ذلك كما تقدم فله نوع
في قول المتناهي عن ابي اسما هو حماد بن السائب فوه في ذلك واما هو حماد
بن السائب واما اسما هو حماد بن اسما هو حماد بن السائب هو حماد
السائب الكبير وكنيته ابو اسما هو والله اعلم ولقد بلغني عن بعض من درسه في
الحديث ممن رايته انه اراد الكشف عن ترجمه ابي الزناد فلم يقصد الى معرفه
ترجمته من كنيته الا سأل احدث معرفه باسمه مع كون اسمه معروفاً عند المتبادر
من طلبه الحديث وهو عند الله بن ذكوان واما الزناد لقبه وكنيته ابو عبد
الرحمن وقد صنف في ذلك جماعة منهم علي بن المديني ومسلم بن الحجاج والنسائي
وابو بشر الدؤلي وابو احمد الكاكي وابو عمر بن عبد البر وكتاب ابي احمد الحاكم
اجل ما صنف في ذلك واكثره فانه يذكر فيه معرفه اسمه ومن لم يعرف اسمه
وكتاب مسلم والنسائي لم يذكرهما الا من عرف اسمه والذين صنعوا في ذلك

صيرت هذا فاعلم انه قد وقع عكس ذلك كما تقدم فله نوع
في قول المتناهي عن ابي اسما هو حماد بن السائب فوه في ذلك واما هو حماد
بن السائب واما اسما هو حماد بن اسما هو حماد بن السائب هو حماد
السائب الكبير وكنيته ابو اسما هو والله اعلم ولقد بلغني عن بعض من درسه في
الحديث ممن رايته انه اراد الكشف عن ترجمه ابي الزناد فلم يقصد الى معرفه
ترجمته من كنيته الا سأل احدث معرفه باسمه مع كون اسمه معروفاً عند المتبادر
من طلبه الحديث وهو عند الله بن ذكوان واما الزناد لقبه وكنيته ابو عبد
الرحمن وقد صنف في ذلك جماعة منهم علي بن المديني ومسلم بن الحجاج والنسائي
وابو بشر الدؤلي وابو احمد الكاكي وابو عمر بن عبد البر وكتاب ابي احمد الحاكم
اجل ما صنف في ذلك واكثره فانه يذكر فيه معرفه اسمه ومن لم يعرف اسمه
وكتاب مسلم والنسائي لم يذكرهما الا من عرف اسمه والذين صنعوا في ذلك

نحو قوله في الحديث في معرفة كنى ذوى الاستناد وتبين العناية
بذلك فرغنا وورد ذكر الراوى من كنيته معاً ومرة باسمه فيظهر من معرفته له بذلك
رجلين في استناد الراوى باسمه وكنيته معاً فتوجه بعضهم بطريق الحديث الذي رواه
الحاكم من روايه ابي يوسف عن ابي حنيفة عن موسى بن ابي عابسه عن عبد الله بن شداد
عن ابي الوليد عن جابر بن فروغ عن ابي خلف الامام فان قرأته له فراه قال الحاكم عبد
الله بن شداد هو بنفسه ابو البدييه علي بن البدييه قال الحاكم ومن فهاون معرفة
الاستنادي اورثه مثل هذا الوهم قلت واما قد وقع عكس ذلك كما تقدم فله نوع
في قول المتناهي عن ابي اسما هو حماد بن السائب فوه في ذلك واما هو حماد
بن السائب واما اسما هو حماد بن اسما هو حماد بن السائب هو حماد
السائب الكبير وكنيته ابو اسما هو والله اعلم ولقد بلغني عن بعض من درسه في
الحديث ممن رايته انه اراد الكشف عن ترجمه ابي الزناد فلم يقصد الى معرفه
ترجمته من كنيته الا سأل احدث معرفه باسمه مع كون اسمه معروفاً عند المتبادر
من طلبه الحديث وهو عند الله بن ذكوان واما الزناد لقبه وكنيته ابو عبد
الرحمن وقد صنف في ذلك جماعة منهم علي بن المديني ومسلم بن الحجاج والنسائي
وابو بشر الدؤلي وابو احمد الكاكي وابو عمر بن عبد البر وكتاب ابي احمد الحاكم
اجل ما صنف في ذلك واكثره فانه يذكر فيه معرفه اسمه ومن لم يعرف اسمه
وكتاب مسلم والنسائي لم يذكرهما الا من عرف اسمه والذين صنعوا في ذلك

من لم يختلف في كنيته ولا في اسمه بل علما معا واليه اشترى بقولي في اول البيت
 الاخير وعكسه اي من لم يختلف في واحد منهما وذلك كما في المذهب الحنبلية
 واما عبد الله شفيق الثوري ومالك ومحمد بن ابراهيم الشافعي واحمد بن حنبل
 الله عنهم والقسم التاسع من اشهر باسمه دون كنيته وقولي بضم السين لغة
 في الاسم وفي غير لغة القم فيه وهذا القسم هو الذي افرد به بن الصلاح بنوع على
 حقه كظمه بن عبد الله وعبد الرحمن بن عوف والحسن بن علي في اخرين كنيته كل واحد
 منهم ابو محمد وكا لزيد بن العوام والحسين بن علي وحديقه وسلمان وجاهل اخر
 كوايا بن عبد الله وكبد الله بن متعود وعبد الله بن عمر اخر بن كوايا بن عبد
 الرحمن وفي هذا النوع كثرة لا يحتاج مثله الى مثل والقسم العاشر عكس الذي
 قبله وهو من اشهر كنيته دون اسمه كابي الفخري مسلم بن صبيح وابوه بضم الصاد الميم
 وابي ادريس الحولا في عبد الله وابي اسحق السبيعي عمرو وابي حازم الاعرج سلمة طوق
 لا يحصون

اللقاب

• واعني باللقاب من جعل • الواحد اثنين الذي منها عطل •
 • نحو الضعيف في صفة من ظل الطريق باسم فاعل ولن •
 • تلجوا ما يكرهه الملقب • وربما كان لبعض سبب •
 • لعنتم من كل جنح قفس • وصالح جزه المشتبه •
 مما ينبغي العناية به معرفة القاب للمحدثين والعلماء من ذكرهم وربما وهم
 العاطل من معرفة الالقاب فجعل الرجل الواحد اثنين اذ يكون قد ذكر من باسمه

وي

ومن بلقبه وقد وقع ذلك لهما عدة مرات بالحفاظ ومنهم علي بن المديني وعبد الرحمن
 بن يوسف بن خراش بن قواين عبد الله بن صالح اخي شميل وبير عبد الله بن صالح
 فجعلوا اثنين وقال الخطيب فيما قرأت بخطه الموصح وعبد الله بن صالح كان
 يلقب عبدا وليس عبدا باخ له انفق على ذلك احمد بن حنبل ويحيى بن معين وابو عثم
 الرازي وابو داود السجستاني وموسى بن هرون بن عبد الله البغدادي وحميد بن
 اسحق السراج وقد تقدمت الاشارة الى ذلك في فصل الاخوة والافخاذ وقد
 صنف في الالقاب جماعة من الحفاظ ابو بكر الشرازي وابو الفضل القلي وابو
 الوليد بن الدباغ وابو العرج بن الحوزي ومشاخ لك الضعيف والصال واليد شرا
 بقولي ومن ضل الطريق باسم فاعل اي ومن ضل في هذا الجوار والمجور والاهل الكلام
 عليه قال عبد الغني بن سعيد رجلان جليلان لزمهما لقبا فيحان معويه بن عبد
 الكريم الضال واما ضال فطريق مكة وعبد الله بن محمد الضعيف واما كان ضعيفا
 في جنته لا في حديثه انني وقيل انه من باب الاصداد كما قيل في الزنجي مسلم بن خالد قاله
 بن جنان وانه قيل له الضعيف لا تقفانه وضبطه ثم الالقاب تنقسم الى ما لا يكره
 الملقب به كابي تراب لقب علي رضي الله عنه فقد قال سهل بن صالح الحديث المتفق عليها
 كان له اسم احب اليه منه وكثيرا لقب بغير شارة مثلا لا اشكال في جواز تعريفه به
 والى ما يكرهه الملقب به فلا يجوز تعريفه به وقد تقدم الكلام على ذلك في اخر احوال
 الحديث ثم الالقاب قد لا يعرف سبب التلقب ككذلك موجود في كثير منها وقد
 يذكر السبب في ذلك ولعبد الغني بن سعيد في ذلك كتاب مفيد وذلك كعقود روضة
 فاما عند وفو لقب محمد بن جعفر البصري وكان سبب تلقبه بذلك ان بن حزم قد علم
 في مذكراته انه والنداء كان مذكرا اشترى منه موهود ومن ثم يدعى بالاسم فالتحق

والاصل في هذا الكتاب في الضال والضعيف والاشترى من عبد الله بن
 النضر بن الفضل السدوسي وكان يكره ان ينادى باللقب
 قال المحدثون في جوارحهم انما اوصوا بغيرها
 اذا كان من جوارحهم ولا يكره ان ينادى باللقب

واعراض صورته مؤلف . خطأ ولكن لفظه مختلف
 نحو سلام كل . فتقبل . لا ين سلام الخير والمعز
 الا على نحو خوف الجسد . وهو الاصح في السكتة
 وابرز في الحقيقة . وان شئكم . والاشهر التشديد فيه فاعلم
 وان لم يجد ناهض خف . او زدها فكذا فياختلف

قلند

المؤلف والمؤلفات

قلت وللخبر ابن اخت خفيف • كذا لك جلال السيداي والنسفي •

في تاريخ بخاري الخطيب من ما كولا بالتخفيف وقال بن الصلاح انه اثبت ذكره
 بن أبي حاتم في الجمع والتعديل في محمد بن سلام بالتشديد وكذا قال ابو علي الحارثي
 في تقييد الممثل انه بالتشديد وقال صلحا المشار والمطالع ان التثنية اكثر
 قلت وكانها اشتبه عليها بشخص اخر يسمى محمد بن سلام البكدي ايضا
 فانه بالتشديد فيما ذكره الخطيب في التلخيص وغيره ويعرف بالبكدي
 الصغير وهو محمد بن سلام بن السكن البكدي حديث عن الحسن بن سوار
 الحارثي وعلي بن الجعد الجوهري رفاعه عبيد الله بن واصل البخاري فاما السكدي
 شيخ البخاري فقد روينا الاسناد اليه انه قال انا محمد بن سلام بالتخفيف وهذا قاله
 للتراجم فيه وسلام بن أبي الحقيق اليهودي وقال المبرد في الكامل للتراجم العربيات
 بخفف اللام الا والدعبد الله بن سلام وسلام بن أبي الحقيق قال وزاد اخرون
 سلام بن مشكم خمارا كانه الجاهلية والعروف فيه التشديد والله اعلم وسلام
 بن محمد ناھض المقدسي كذا راعه ابوطالب احمد بن نصر الحافظ فسماه سلاما
 وروي عنه الطبراني فسماه سلامه بن زيادة هار في اخره والي هذا اشرت بقولي
 فكذا فيه اختلف أي الخلف في هذا انما هو في زيادة الهاء في آخره او حذفها في
 التشديد والتخفيف هكذا انقر بن الصلاح في ضبط سلام الخفيف على هذا
 المقدار وطعم ثلاثة اشياء مخففة ايضا ذكرها في الزوائد على في البيت الاخير
 وهم سلام بن اخنوخ عبد الله بن سلام معدود في الصحابة عنه فيما يروون
 في تذييله على الاستيعاب ولعبد الله بن سلام اخ بقال له سلم بن سلام واما
 لم يستدركه بن الصلاح لان والدهما مذكور فلا حاجة الي ذكر سلم وقد

قال الذهبي في تاريخه ان اخنوخ
 عبد الله بن سلام قال له محمد بن عبد
 الله بن الصديق

ذكر سلمه في الصحابة بن منه ولكن قال بن خنوز في تذييله على الاستيعاب ان
 سلمه هو ابن اخي عبد الله بن سلام فاسم علم وجد السدي هو سعد بن جعفر بن سلام
 السدي وروي عن بن البطي ومات شندار مع عشرة وسماه ذكره بن نقطه في الكافي
 قرائه بخطه وكذلك جد النسي في الخط وهو ابو نصر محمد بن يعقوب بن اخنوخ بن محمد
 بن موسى بن سلام النسي السدي في الجاهلية وروي عن زاهر بن احمد بن توفيق
 النخعي وادع ما به ذكره الذهبي في تبيينه التشديد والبكدي بكسر الباء الموحدة
 وسكون اليا المتناه من تحت وفتح الكاف وسكون النون وبعد هاء الهمزة
 هكلا فبده بكسر اوله ابو علي الحارثي والنسي بفتح النون والسين فيده السمي
 وغيره وهو مستوفى الي نصف بكسر النون تحت للنسب كما لفر في ص
 عين ابن عمان الكسر ويلي خراعة كسر كسر
 ومن امثلة ذلك عمان وعماره وليس لنا عماره بكسر العين الا ابي بن عمان
 من الصحابة قال بن الصلاح ومنهم من صمعه قال ومن عداه عمان بالصم قلت يروى
 على كلامه عمان بفتح العين وتشديد الميم وهو اسم جماعة من المشركين من بن عمان بنت
 عبد الوهاب الحنظلي وعماره بنت نافع بن عمر الجمحي وعمان جده ابي يوسف محمد بن
 الصبيح في الرقي ومن الرجال يروى عبد الله ونحات بنو ثعلبة بن حرملة بن اسود
 بن عمرو بن عمان معدود في الصحابة وعبد الله بن زياد بن عمرو بن زمر بن عمرو بن
 عماره البلوي شديدا ومدرك بن عبد الله بن العقام بن عمان ولاء عمر بن عبد العزيز
 الجزيري وجعفر بن احمد بن عمان الحزني وروي عن سعد بن البنا ولداه قاسم واحمد
 ابنا جعفر بن احمد بن عمان وابو عمر محمد بن عمرو بن عمان الحزني وابو القاسم محمد بن عمان

الجار الحري وبنو عمان البلوي بطن ومن ذلك كزبر بفتح الكاف وكثر المأكلا
 وكثيرا مصغرا وكل مصغرا لا يخرأه فقط وحل الحي في تقييد الماهل عن جحر
 وضاح فتح الكاف في خراعه وصفي في عبد الله بن عبد مناف قال بن الصلاح
 وصفي موجودا ايضا في غيرهما قال استندر في المفتوح بابوب بن كزبر الداوي
 عن عبد الرحمن بن عثم كزبر عبد الغني ذكره بالفتح لانه بالضم كذلك ذكره الدارقطني وغيره
 له كزبر مأكلا وفي قريش ابا جنداه وفتح في الاضمار ابراهيم ش
 ومن ذلك حرام بكسر الحاء والواو وحرام بالفتح وبالواو في قريش الاول وفي الاضمار
 الثاني ليس المراد بذلك الاضبط ما في قريش والاضمار والافتقار وقع حرام بالواو
 في خراعه وبنو عامر بن صعصعة وغيرهما وقع حرام بالواو على وجهين وحرام بنميم
 بن مره وفي خراعه ايضا وفي عدن وفي قريش وهذا في غيرهم كما هو مبين في كتاب الامير
 والله اعلم في الشام عنت بنون وبها في كوفة والشين والياء غلبا
 في بصره وطهم من الكتي ابا عبيد بفتح الكتي
 في العسكر بالفتح والمعلم غسل الابن دوان وغسل غسل ش
 ومن ذلك عنت بنون والشين المعلم وعنت بنون بالوجه والمعلم ايضا وعنت بنون المشاه
 من تحت والشين المجرة فالاول في الشاميين منهم عمير بن هاني وبلال بن سعد كلاهما تابعي
 والثاني في القوميين منهم عبيد الله بن موسى والثالث في البصريين منهم عبد الرحمن
 المبارك كذا قال الحاكم في علوم الحديث والخطيب البغدادي نحو فيما حكاه عنه
 ابو علي بن البرداني قال بن الصلاح وهذا على الغالب واشترت في ذلك بقول عليا
 وزاد الحاكم في هذه الترجمة والقسيون في بالقاف بطن من تميم ومما وقع نادرا

قالنا

محال للغالب عمار بن اشر فانه عنت بنون وهو معدود في اهل الكوفة وقد
 اختر من مأكلا عن ذلك بقوله وعظم عنت في الشام وكذا قال ابو المظفر السجاني
 وقال بن مأكلا في العيشي بالمشاه والمجه عامتهم بالبصرة وقال السجاني لو البصرة ومن
 ذلك ان الكتي بابي عبيد فكلهم بضم العين مصغرا قال الدارقطني لا يعلم احدا يلى ابا عبيد
 بالفتح ومن ذلك السفر باسكان الفاء والتفريق قال بن الصلاح وطرت الكتي من ذلك
 بالفتح والهاقي بالاسكان قال ومن المأجدة من سكن العامرية السفر بتعدي من محذوف
 وذلك خلاف ما يقوله اصحاب الحديث حكاه الدارقطني عنهم قال لهما في الاسماء والكتي
 سفر بسكون القاف وقد رد ذلك على اطلاقه من ذلك سفر بن حبيب الغنوي وسفر
 بن حبيب بن خرد وسفر بن عبد الله وسفر بن عبد الرحمن بن ابي شعيب وسفر بن عبد الرحمن بن ابي
 يعلى وسفر بن حسين الحداد وسفر بن عداش وفي الكتي ابو القسطنطين بن زداد ولم ايضا سفر
 بفتح الشين المجرة والقاف جي من تميم ينسب اليه السقريون ومعويه السقريون بكسر القاف
 شاعرو من ذلك غسل بكسر العين وسكون الشين المملتين وغسل بفتحها قال بن الصلاح
 وحدت الجميع من القبيل الاول لا غسل بن ذكوان الاحبار بالبصرة فانه بالفتح ذكره الدارقطني
 وغيره قال ووجدته بخط الامام ابي منصور الرازي في كتابه تهذيب اللغة بالكسر لا شكا
 ايضا ولا اراه ضبطه والله اعلم والعامري بن عثمان وغيره فالنون والهمزة ش
 ومن ذلك غنام بالعين المجرة والنون المشددة وغنام بالعين المهملة والثا المشددة
 قال بن الصلاح ولا تعرف من القبيل الثاني غيره غنام بن علي العامري الكوفي والد علي بن عثمان
 الزاهد والباقون ايضا الاول منهم غنام بن اوس صحابي يدرى في قبيل الثاني
 ايضا حفيد المذكور وهو غنام بن علي العامري وهذا لا يدرى في النظم لان كلاهما

روى عن عطاء الخطابي
 روى عن عطاء الخطابي
 روى عن عطاء الخطابي

منه اخل تحت كلامي ورد علي ابن الصلاح لتتبينه ترجمه نوال علي عثمان ولا تفرغ لثام
 الثاني ولد التميمي وروح مشرق في مصر واه سواه صما وهو بصوره
 ابن يرك وبن عبد الملك واما شويخ من مشهوره في
 ومن ذلك فير مكر او فير مصغرا والمجيب بضم القاف مصغرا الامراه مشرق في الاجماع
 فير بنت عمر دفنا بفتح القاف وكثر الميم والله اعلم ومن ذلك مشور ومشور فالاول بضم
 الميم وفتح السين المهملة وتشد الموحده ومشور بن زيد المالكي الكاهن له هجر ومشور بن
 عبد الملك البربري قال ابن الصلاح ورسواهما فيما علم بكثر الميم واسكن ابن الله اعلم
 قلت لم يذكر من مأكولات التشديد الا بن زيد فقط ولم يستدركه من نقطه ولا من غيره عليه
 وقد ذكر البخاري في التاريخ الكبير مشور بن عبد الملك في باب مشور بن محرم وهذا يدل
 على انه عنده محقق وذكر في باب الواحد مشور بن زيد ومشور بن من رز و هذا يقتضي ان
 يكون من رز والتشديد عنده والله اعلم ولما الذي قنع ما قال ابن الصلاح وكأنه قلده في ذلك
 ص. ووصفوا الحمال في الرواق هارون والغني مجيم ياتي

ومن ذلك الحمال والحمال قال ابن الصلاح لا يعرف في رواه الحديث او في ذكره منهم
 في كتب الحديث المتداوله الحمال بالحاء المهملة صفة لا اسم الا هو بن عبد الله الحمال الذي
 بن هرون الحمال الحافظ وكان يزار فلما تزوج جعل حكاه عبد الغني بن شعيبه القاضي في
 الطاهر وكل بن الحارود في الكبي عموشي بن هرون انه كان حمالا ثم تحول الى البر وزعم خليل
 ومن الغلبي انه لقب بالحمال لكثرة ما حمل من العلم قال ابن الصلاح ولا اري ما قاله يصح قال وز
 علاه فالحال بالحيم منحه بغير من ان الحمال قلت وقوله صفة لا اسم احترزه عن اسمه
 جمال بايضا بن حمال المازني له صحبه وجمال بن مالك ونحوهما واحترره رواه الحديث

قال ابن الصلاح
 الحمال بن عمر

في كتابه في تاريخ بغداد
 في كتابه في تاريخ بغداد
 في كتابه في تاريخ بغداد
 في كتابه في تاريخ بغداد

عن غيرهم من القضاة

عن غيرهم من القضاة والزهاد كرا فم بن نصر الحمال الفقيه صاحب ليد التحق وابو الحمال احمد
 الزهاد بن غلاد وبنان الحمال احمد وابو مصر علي ان بنانا الحمال قد روي عن الحسن بن عرفة
 وغيره واعلم لورده علي كلام ابن الصلاح لانه لم يكن مشهورا برأيه الحديث والله اعلم
 وكذلك سمع رافع الحمال من علي بن مدي ومن روي ايضا ابو القاسم مكي بن علي بن شاذان
 الحمال واحمد بن محمد الدين الحمال احد شيوخ خليفه بن الزبيري من هو حفيد بنان لوطي المصري
 . ووصفوا حنا ط. او حيا ط. عيسى ومثله كذا حيا ط. في ثوب بن نظر

ومن ذلك الحناط بالحاء المهملة وبالنون والحناط بالحجه والموحده والحناط بالمع والمناه
 من تحت وذلك مذكور في مطاوعة والمقصود بذكر هذا البيت به قد جمع الاوصاف
 الثلاثة في اتم واحد فيمن من الغلط فيه ويكون الاقطة مصيبا كيف ما وصفه وذلك في
 اسمين وهما عيسى بن عيسى الحناط ومسلم الحناط هكذا ذكر الدارقطني بن مأكولاته
 اجتماع كل منهما الاوصاف الثلاثة وذلك مشهور بالنسبة الى عيسى بن مأكولاته في مجمع
 هو عن نفسه فيما حكاه محمد بن عبد الله بن عيسى اشتبه به ماله وتون واشتهر مسلم بن محمد بن

ورج الدين في كل واحد ما اشتبه به من
 ، والسلي الخ في الانصارون . بكسر لامه كاصلة الحن

اي ان السلي اخا جاني الانصار فهو بفتح السين واللام ايضا كما بن عبد الله واي قتاده
 وغيرهما وهو شبيه بالسنه بفتح السين وكسر اللام وفتح في النسب كالفري والصدفي
 وبما هما قال السمعاني وهذه النسبة عند الجوزي قال واصحاب الحديث بكسر اللام قال
 بن الصلاح والتمزاهل الحديث يقولونه بكسر اللام على الاصل وهو حن وانتم بن طائش
 في مشنبيه النسبة على كسر اللام وجعل المقنوع اللام النسبة الى سلمه من عمل حماه وشنبيه

عن غيرهم من القضاة

ترجمه بالشلي بضم السين وفتح الهمزة ثبوتاً في تسليم كبا من مرداش وبالشلي بالفتح
 وتكون الهمزة ثبوتاً في بعض احاداد المنسب لله اعلم وهذه النسبة ادخلت في الصلاح
 في القسم الثاني فقلت ان نقلنا الى هذا القسم الاول لكونها لا تتعلق بما في الصحيح والموطأ
 والله اعلم ومن هنا ملك ولهماء بشارة فدان بن دارهماء
 ولهماء شيان ابوا حكم ومن شلامه وباليا قبل جرماء

هذا هو القسم الثاني الذي ذكره في الصلاح وهو المخصوص بما في الموطأ والصحيح البخاري
 وسلم ولهم المراد من قبلي ولهماء من ذلك بشارة فالاول بالبا الموحدة بعد ما
 شين معه مشددة وليت في الصحيح منه الاسم واحد وهو بشارة والذين يروونه
 بحد بشارة واحد شين وجمعا قاله ابو علي الغساني في تقييد الممل قال الله في بشارة وادار
 النابعين محدوم في الصحابة انتهى والثاني ببيتين ممل ثم يامشاه من تحت مشددة في
 الصحيح منه شين من لا شين وادان ثبوت ابوا حكم وشين من سلامه والثالث
 بتقديم الياء على التين المحففة وهو جم اي كثير في الصحيح والموطأ لشمس ابوشارة
 عطا وشعبد بن شينار وغيرهم وقد ادخل ابن مأكولا في هذه الترجمة سنان بنونين
 وقد يشبهه ذلك وقال الله في لا ببيتين

وابن شعبد بن شينار المازني وابن عبيد الله بن شينار
 وفيه خلف وبشير النخعي وابن شينار بن كعب بن
 لبشير بن عمر وابو شينار والنون في قطن لبشير
 ومن ذلك لبشر بن شينار ولا لبشر الباهر الحركه وتكون الشين المعجمة والثاني بضم الموحدة
 وتكون الممل وجميع ما في الصحيح والموطأ من الاول والآخر اجما وهم بنون شعبد بن
 المازني

المازني في الدليل الله بن شينار بن عبيد الله الحفري بن شينار بن كعب بن
 المازني في هذا اختار في هذا الرابع فذهب ملك وابو حنيفة في انه بالممله وقال عفيف
 الثوري بشر كالجاء وقال الدارقطني ان الثوري جمع عنه فيما قال وكونه بالمعجمة
 حكاه احمد بن صالح المصري عن جماعة من ذلك ورهطه وابن كعب بن حذيفة في الموطأ
 فقط وليت في واحد من الصحيحين ولم يذكر في الصلاح بن المازني في حديثه صحيح مسلم
 علي ما ذكره المزي في التهذيب ما ذكر ابنه عبيد الله بن شينار قلت وقد تشبه هذه
 الترجمة بما في البشير كعب بن عمر وهو بالمشاه من تحت والسين الممل المعجمة
 وحذيفة في صحيح مسلم ولكنه ملازم لاداة التعريف غايته اختلاف القسمين الاولين
 والله اعلم ومن ذلك بشير وبشير وبشير فالاول بضم الباء الموحدة وفتح التين
 المعجمة بشير بن شينار والحارثي المدي في حديثه في الصحيح والموطأ وبشير بن كعب بن
 عبيد بن الحارثي الثاني بضم المشاه من تحت وفتح السين الممل وهو لبشير بن عمر وقل
 بشير بن جابر حديثه في الصحيحين ويقال ايضا فيه اشير المعجمة والثالث بضم النون
 وفتح السين الممل وهو بشير والاقط بن شينار والرابع بفتح الباء الموحدة وبشير
 الشين المعجمة وهو الجاهد وجميع ما في الصحيح والموطأ خلا الاسماء الاربع المتقدمة
 فهو من هذا القسم الرابع منهم بشير بن شينار مستعود وبشير بن شينار وغيرهما
 ص جد علي بن هاشم بن زيد وابن حفيده الاسدي بن زيد
 ولهما محمد بن عمر بن زيد ابن البريد فالامير كسبه
 ومن ذلك بن زيد وبن زيد بن زيد فالاول بفتح الباء الموحدة وكسر الراء بعدها يامشاه من تحت
 وهو جد علي بن هاشم بن البريد وي له مسلم والثاني مصغر بضم الباء وفتح الراء وهو بن زيد

المازني في الدليل الله بن شينار بن عبيد الله الحفري بن شينار بن كعب بن
 المازني في هذا اختار في هذا الرابع فذهب ملك وابو حنيفة في انه بالممله وقال عفيف
 الثوري بشر كالجاء وقال الدارقطني ان الثوري جمع عنه فيما قال وكونه بالمعجمة
 حكاه احمد بن صالح المصري عن جماعة من ذلك ورهطه وابن كعب بن حذيفة في الموطأ
 فقط وليت في واحد من الصحيحين ولم يذكر في الصلاح بن المازني في حديثه صحيح مسلم
 علي ما ذكره المزي في التهذيب ما ذكر ابنه عبيد الله بن شينار قلت وقد تشبه هذه
 الترجمة بما في البشير كعب بن عمر وهو بالمشاه من تحت والسين الممل المعجمة
 وحذيفة في صحيح مسلم ولكنه ملازم لاداة التعريف غايته اختلاف القسمين الاولين
 والله اعلم ومن ذلك بشير وبشير وبشير فالاول بضم الباء الموحدة وفتح التين
 المعجمة بشير بن شينار والحارثي المدي في حديثه في الصحيح والموطأ وبشير بن كعب بن
 عبيد بن الحارثي الثاني بضم المشاه من تحت وفتح السين الممل وهو لبشير بن عمر وقل
 بشير بن جابر حديثه في الصحيحين ويقال ايضا فيه اشير المعجمة والثالث بضم النون
 وفتح السين الممل وهو بشير والاقط بن شينار والرابع بفتح الباء الموحدة وبشير
 الشين المعجمة وهو الجاهد وجميع ما في الصحيح والموطأ خلا الاسماء الاربع المتقدمة
 فهو من هذا القسم الرابع منهم بشير بن شينار مستعود وبشير بن شينار وغيرهما
 ص جد علي بن هاشم بن زيد وابن حفيده الاسدي بن زيد
 ولهما محمد بن عمر بن زيد ابن البريد فالامير كسبه
 ومن ذلك بن زيد وبن زيد بن زيد فالاول بفتح الباء الموحدة وكسر الراء بعدها يامشاه من تحت
 وهو جد علي بن هاشم بن البريد وي له مسلم والثاني مصغر بضم الباء وفتح الراء وهو بن زيد

من قرش يقال له جان بن العرقه هذا هو المشهور وحكي ان ماكولا ان بن علقمة فكريه
 الخازي انه جبار الجيم قال والاول اصح انتهى والعرقه هذه اسم فاعا قاله ابو عبيد
 بن سلام واختلف في ضبط هذا الحرف فالمشهور انه بعين مفتوحة ثم رامكسور بعدها
 قاف وحكي ان ماكولا عن الواقدي انه يفتح الراء والاول اشهر وقيل لها ذلك لطيف الجيم
 واسمها فيما قال بن الكلبي فلاحه اي كسر القاف ففت سعيدي يصم السنين ثم يفتح
 فاطمه واختلفت اسم ابنة فاعيل جان بن علقمة وقيل بن علقمة الثالث جنان يعلى
 المماليك بعد هاشم بن تحت وهو بغير ما في الكتب الثلاثة بعد ما تقدم ضبطه هنا
 قلت وقد شبهت هذه المادة جبار وخيار فالاول بفتح الجيم وتشديد الباء الموحدة واخر
 را وهو جبار بن صخر شدد الراء ذكره عند مسلم في حديث عباد بن الوليد بن عباد بن
 الصامت قال خرجت باواني نطلب العلم في هذا الحرف ايضا والحديث في اواخرها
 والثاني بكسر الهمزة بعد هاشم بن تحت محقق واخره را ايضا وهو عبد الله بن علقمة
 وحديثه الصحيح **خبيبا** **عبد الله بن عبد الرحمن بن عدي** وهو كذا كان
 لابن الزبير وابن رباح الشريفة ابا زباد بخلاف حكيه
 ومن ذلك جيب وجيب فالاول بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة بعد هاشم
 بن تحت ساكنه واخره با موحدة وهو جيب بن عبد الرحمن بن جيب بن
 نبتان الاضاري حديثه في الصحيحين الموطا وهو الوارد في الصحيحين بنسب
 عن حفص بن عاصم وفي صحيح مسلم ايضا عن عبد الله بن محمد بن معمر بن جيب
 كذلك بمجه الا انه ليس له رواية شي من الكتب الثلاثة المذكورة وجيب
 بن عدي له ذكر في البخاري في حديث ابي هريرة في شرحه عاصم بن ثابت الاضاري

وقيل

وقيل خبيث وهو القابل ولست اباي حين اقبل شيئا علي في جنبك في الله مصرعي
 وكذلك ابو جيب كنية عبد الله بن الزبير كني بابنه جيب بن عبد الله وليس له
 خبيث بن عبد الله وليس له جيب بن علقمة شي من الكتب الثلاثة المذكورة وانما
 روي له التماسي حديثا واحدا ولم يسمه وانما قال عن ابن عبد الله وسماه غيره
 خبيثا والله اعلم والثاني جيب بفتح الهمزة وكسر الباء الموحدة وهو الموحدة
 الكتب الثلاثة فيما عدا ما ذكرناه بالجهة منهم جيب بن ثابت وجيب بن الشهيد
 وجيب المعلم وزيد بن ابي جيب وغيرهم ومن ذلك رباح ورباح فالاول كسر الراء
 بعد هاشم بن تحت وهو زياد بن رباح القيسي البصري وكني ابا رباح ايضا
 كاسم ابنه وقيل كنيته ابو قيس تابع له في صحيح مسلم عن ابيه حديثا واحدا
 حديث من خرج من طاعة وفارق الجماعة والثاني حديث مادي وبالاعمال شيئا
 وما ذكرناه من انه بكسر الراء والمشناه هو قول الاكبرين وجه جزم عبد الغني وماكولا
 وحكي صاحب المشارق عاكره ودانه بيا موحدة كالقسم الثاني فان البخاري ذكره
 الوجهين وفي التابعين من اهل البصرة ايضا رجل يسمى زياد بن رباح الهذلي كنيته
 ابو رباح ايضا وهو بكسر الراء والمشناه ايضا راي الحسن بن مالك وروي الحسن
 وهو ساخر الطبقه عن القيسي ذكره الخطيب المتفق والمفترق ولكنه جعل هذه التسمية
 لهذا وجزمه الاول بانه ابو قيس وكذلك فعل ابن ماكولا وظاهرا المراد فصد
 كلامه في الاول بانه ابو رباح والله اعلم والثاني بفتح الراء بعد هاشم بن تحت
 الموحدة في الكتب الثلاثة بعد زياد بن رباح بن علقمة معروف عند مسلم وعطارد
 رباح بن علقمة بن الموطا وزيد بن رباح عند مالك والبخاري وغير ذلك

هذا هو الذي ذكرناه في كتابنا

زيد بن الصلت و اضمم الكسر، ويه بن جبان سليم كسر،

الصلوات

• وابن أبي شبح احمد بن تيسا، بوالد الغمان بن يونس،

ويزدك شرح وشرح فالاول بضم السين المعما واخره جيم وهو احد شرحي لا شرح
روي عنه البخاري صحيحه فاسم ابي شرح الصباح وقبله هو احد شرحي عن ابي شرح
وكذا شرح بن النعمان روي عنه البخاري ايضا وذكر الجبائي ان لما روي عن علي عنه
فاله اعلم وشرح بن يوسف حديثه في الصحيحين هو احد شرحي منه مسلم وروي عنه البخاري
بواسطه والثاني شرح بضم السين الحجه واحقه جامعها وهو بقية ما في الكتب الثلاثة
من شرح القاضي وابو شرح الخزاز وعبد الرحمن بن شرح ابو شرح الاسكندر
وعنهم وقولي يقتسا اياه سواء بالمدكور من في كونه بالسين الملكه والجميع من الصلاح
هنا سلطان وسليمان ولا يشبهه لزيادة بالتصغير الثاني فلهذا اشقطته

وتمام استخوان احمد شمع و در آن ریشه شد و در آن کوسا را بر آید لام الیم و معده و من مضور و پلاژیون
دعا بدین مثنوی ره کرد از من معروف و اما علاجش ملائمه و هم سرریز البخاری به اوسته مخمیر المظفر

• عمر مع القبيله بن شيله • واختر عجد الخالف لبر شيله • شر

ومن ذلك سلمه وسلم فالاول بكسر اللام وهو عمر بن سلمه احرى امام قومه اختلف
 في محبته وكذلك لقبه بنو سلمه من الانصار واختلف في عبد الحاق بن سلمه احد رسل
 له سلمه وليس له عده الاحديث واحد في قدوم وفد عبد القيس وسواهم والاشهر
 فقال فيه يزيد بن هريرة بن سلمه بفتح اللام وقال بن عليه سلمه بكسرهما ومن حكا فيه الهمز
 بن ما كولا وقول واختراني ان شئت فحتمه وان شئت كسرتنه والله اعلم وذكر بن الصلاح
 بعد ههنا ثمان وثيمان ولا يتيسر لزيادة اليها في شيبان ولذلك لم ادركه والله اعلم

والنعمان كذا السطامي وابن حمويه وولد شفيان ك
كلهم عبيد مكبر لكن عبيد عندهم مصغر

وسند لك عبيد وعبيد فالاول عبيد مكر بفتح العين من كثر الباطل الموحى واخره مما
التايت للمالك عبيد بالضم قال صاحب المصارف وليتد الكتب الثلاثة من الماربع
استا الاول عامر بن عبيد الباهلي وقد ضبط عن المالك عبيد بالضم قال صاحب المصارف
دهو وهم وقع ذكره عندنا ياربي في كتاب الاحكام فقال قال عوفيه بن عبد الكريم
القرشي شهد عبد الملك بن علي قاضي البصرة وايمان بن معوية والحسن وتامر
عبد الله بن النضر وبلال بن ابردة وعبد الله بن ربيعة الاسلمي وعامر بن عبيد وعبد
بن مضر بن جبر بن كتيبة لفضاه بغير محضر من الشهود والثاني الماربع عبيد
بن عمرو ويقال بن قيس التماري حديثه في الصحيحين والثالث عبيد بن حميد بن
له البخاري الرابع عبيد بن سفيان الحصري حديثه في الموطأ وصح مسلم والبيهقي
عندهما الاحديث واحد وهو حديث ابن هجره في تحريم كل ذي ناب من السباع

۱۲

الراجح له تابع وقد قيل ان قدم على
التي صل الله عليه وسلم

وبلغ البخاري ان الزبير قال لقيت يوم بدر عبيدة بن جراح بن عبد الله بن جراح
 والحرف فيه الضم وذكر صاحب المشارق ان البخاري ذكره بضم الباء وأنه
 جراح عن الحميدي الفتح والضم والثاني من لفظي الترجمة عبيدة مصغر بضم العين
 وفتح الباء وهو يفسر ذكره في الكتب الثلاثة منهم عبيدة بن جراح المطلب وعبيدة
 بن جراح وسعد بن عبيدة وعبد الله بن عبيدة بن زبسط وغيرهم ومن ذلك عبيدة
 كلاهما بغيرها التانيث فالاول مصغر وهو جميع ما في الكتب الثلاثة حيث وقع فانه
 من الصلاح بن خالص المشارق والثاني عبيدة مكرر وليس من واحد من الكتب
 الثلاثة وهو اسم جماعة من الشعراء عبيدة بن الجراح وعبيدة بن جراح وعبيدة بن
 قمار وفي الصحاح جماعة يسمون بالاعوان بن عبيدة بن عوف (هـ) ص
 وفتح عبادة ابا محمد واضم ابا قيس عبادة افرده ش

ومن ذلك عباده وعباده فالاول بفتح العين المهملة وتخفيف الباء الموحدة وهو محمد بن عباده الواسطي شيخ البخاري وليس فيما بالفتح غيره والثاني بضم العين وهو بقية الموجود في الكتب الثلاثة منهم عباده بن الصامت وحميد عباده بن الوليد وعباده بن نعيم ومن ذلك عباده وعباده فالاول بضم العين المهملة وتخفيف الباء الموحدة وهو مس بن عباده القيسي الصنعقي البصري حديثه الصحيحين وليس فيما بالضم والتخفيف غير الا بن صاحب الميثاق حكى انه وقع عند أبي عبدالله مجمل مطوف بن المرباط في المطاع عباده بن الوليد بن عباده قال وهو حوطا ولكل عباده بن الوليد كما تقدم وهو الصواب والثاني عباده بفتح العين وتشديد الباء وهو باقي من ذكره الكتب الثلاثة كعباد بن تميم المازني وعباد بن عبدالله بن الزبير وابن اخيه عباد بن جهم وعباد بن العوام في آخره

لعل

وعامر بن بحالة أبا عبد الله كل واحد من السكون قتيده
ومن ذلك عبد وعبد فالاول بفتح العين المهملة وفتح الباء الموحدة ايضا وليس فيها
كذلك لاسم ان فالاول عامر بن عبد الجليل الكوفي روى له مسلم في مقدمه الصحيح
عن زوسعود قوله ان الشيطان ليتمثل في صورة الرجل فيما في القوم فيحدثهم
الحديث هكذا ذكره بالغزالي بن المديني يحيى بن معين وابو علي الحيثمي في التلخيص والبصري
وبن اخذ وبعده صدق الدارقطني ومن ما كونه لهما وحكما انه قيل فيه عبد يكون
الباقي صاحب المشارق وحكي لنا عن بعض شيوخنا عبد بن عبد الله قال وهو مدني
اما عامر بن عبد الله الذي روى عنه ابواسامه فهو باسكان الباء ولكن ليس له رواية في
الكتب الثلاثة ولا في بقيه السنة وقولي انه يعني فيما قرأته بخطه من المشيئة المشيئة
بعامر بن عبد الله الباهلي وهو اما الباهلي عامر بن عبد الله بن ياد ياشاه بعد الباهلي
المكثون وقد تقدم في عمده والثاني من الاسمين بحال بن عبد الله التميمي ثم العنبري
البصري روى له البخاري كتاب الجرح قال كتب كتابا مجزئيا معويه في كتاب عمر
قيل موته تسلا حديث وقد قيد بالغزالي الدارقطني ومن ما كونه لهما في وجب
صاحب المشارق انه كذلك ذكره البخاري في التاريخ واصحابه الضبط قال وقال
فيما لباحي عمده قال وقال البخاري فيه ايضا عمده بالاسكان قال ونفاق ايضا
عبد الثاني بن لفظي التميمي عمده العين وسكون الباء وهو بقبه ما في الكتب الثلاثة
من ذلك منهم عبد بن سليمان الكلابي وعبد بن ليلى لبايه وغيرهما وقولي ان عبد
هو بالالف لان بن ليس في موضع الصفة لهما لانه وانما هو ابتداء في موضع الجرح
كل المذكورين ابن عمه وقولي بعض بالسكون فيه اي في كل واحد من الاسمين جميعا

عقيل

عقيل القليل وابن خالده كذا ابو يحيى وقاف وافد
لهم كذا الايلي لا الايلي قال سوي شيخان والفا فاجعل
سرا السب لى صباح حسن ومن هشام خطفا ثم التبين
بالنول شيخان وعبد الواحد وسالك بن الاوس بن نضر بن زيد
ومن ذلك عقيل وعقيل فالاول مصغر بضم العين المهملة وفتح القاف من ذلك السوي
عقيل القليل الحر وفيه لهم ذكر في حديث عمران بن الحصين عند مسلم كانت تفتق
خطا لبني عقيل فذكر حديث العصباء وانها كانت لرجل من بني عقيل وكذلك
عقيل بن خالد الايلي حديثه في الصحيح وكذلك يحيى بن عقيل الحراني البصري
له مسلم وهو المراد بقولي كذا ابو يحيى والثاني بفتح العين وكسر القاف ملتبس
عقيل بن ليلى طالب ملوك في الحديث المنفق عليه وهل ترك لنا عقيل مرباع
وليس له رواية عندهما ومن ذلك واقد وافد فالاول بالقاف وهو جميع ما
في التلخيص منهم واقد بن عبد الله عمر ومن ابن اخيه واقد بن يحيى بن عبد الله
والثاني واقد بالقاف وليس في شيء من الكتب الثلاثة قاله صاحب المشارق وتبعه
بن الصلاح ومنهم واقد بن سوي الذارع واقد بن سلامة ذكرها الامير وغيره
ومن ذلك الايلي والايلي فالاول بفتح الهمزة وسكون الباء المشاه من تحت عمه
بن سعيد الايلي وبولش ابن سعيد الايلي وعقيل بن خالد الايلي وغيرهم قال
القاضي عياض في المشارق وليس فيها ايلي في الكتب الثلاثة وتعقبه الصلاح
فقال روى مسلم الكثير عن شيخان بن فروج وهو ايلي بالباء الموحدة قال كذلك
لم يكن في ذلك منسوخا لم يلحق عياض منه خطبه والله اعلم ومن ذلك البرار

بفتح القاف في الكتب الثلاثة وصنفها بن زيد
اشبه واقد بالقاف في المشارق

لا طعم في تشبهها بالاهمال ان طاعه
الرب والراي مخافة ربه الا في ربه

والنزار فالاول اخره رآهم وهو الحسن بن الصباح النزار من شيوخ البخاري
وطرف بن هشام النزار من شيوخ مسلم قال بن الصباح ولا تعلم في الصباح بالاهمال
الاهمال ذكر الجاني في تعيينه لاهمال هذه الترجمة يحيى بن محمد الشكر البزار
البخاري في شهر ثبات النزار استشهد به البخاري قلت ولم يقع ذكرهما في البخاري
منسوبين الى خالين من النسبه فان ذلك لم استند كما في النظر على بن الصباح والله اعلم
والثاني النزار بن ابي بكر وهو باقي المذكورين في الصحيحين منهم محمد بن الصباح البزار
ومحمد بن عبد الرحمن البزار المعروف بصاعقه وغيرهما ومن ذلك النضر بن البصري
فالاول بالنون والصاد المهم وذلك في ثلثه اسما الاول سالم النضر ومول
النضري وهو سولي ماله بن اوس النضري الذي ذكره روى له مسلم واسم ابي
سالم عبدالله بن عبد الغني بن شعيب في ايضاح الاستكمال سالم ابو عبد الله
المديني وهو سالم مولى مالك بن اوس وهو سالم مولى النضري وهو سالم مولى
المديني وهو سالم مولى مالك بن اوس وهو سالم مولى النضري وهو سالم مولى
الرحم وهو ابو عبدالله الذي روى عنه بكر بن الاخضر وذكر انه كان شيخا كبيرا وهو
سالم ابو عبدالله الدوسي وهو سالم مولى موش وذي صاحب المشارق انه وقع عند
العدري مولى النضري بن الصاد الميع قال وهو وهم والثاني من الاسماء عبدالله
بن عبدالله النضري له في صحيح البخاري حديث واحد وقاله بن الاصبغ اعظم الفرق
والثالث مالك بن اوس بن الحذنان النضري مخضرم وقد اختلف في حديثه
في الحوط والصحيحين وليس فيهما بالنون الا هو لا الثلاثة قاله بن الصباح واوس بن
الحذنان المذكور في صحيح مسلم في الصيام غير منسوب والثاني من لفظ الترجمة

بالمعنا

بالبا الموحه وفيها الكسر والفتح والكسر اصح وهو بفتح ما في الكتب الثلاثه
• والتوري بهذا الصلت • وفيه الجوزي ضم جيم يائي •
• واشترى عباس بن شعيب في الجاهلي بن بشر الحريري في الجاهلي •
ومن ذلك التوري والتوري فالاول في فتح النوا المشاه من فوق والموا المشده المتو
والنزي وهو ابو يعلى محمد بن الصلت التوري اصله من تود من بلاد فارس وبنو
تود بالبحر سكن البصره روى عنه كتاب الرده حديث الغزنين وليس فيها التوري
والثاني في فتح الثلثه وشكون الواو بعدها رآهم وهو عبد الجبار الصلت المذكور
منهم ابو يعلى التوري قال صاحب المشارق وهو يفتش بالمذكور ولا يريد حيث
اتفاق كتبهما ايضا اسم اليه يعلى هذا مندرج في حديثه في الصحيحين ومن ذلك
الجوزي والحريري فالاول ضم الحيم وفتح الهاء وشكون اليا المشاه من تحت بعدها
والا ايضا تشبه الى جوس مصغرا وهو حريري بن عباد بضم العين وتخفيف الموحه وهو
عباس بن فروخ الحريري حديثه في الصحيحين وشعيب بن ابي الحريري حديثه في الصحيحين ايضا
وكذا اذا ورد في الصحيحين الحريري غير مستعمل في نفسه وقد ورد في الصحيحين غير مستعمل
في غيره واثبت عن ابن نضر في غير موضع منها في مسلم في الكسوف عن الحريري عن
جابر بن عمير وغير ذلك وهكذا انقر ايضا ثبعا لصاحب المشارق في ما فيها من
الحريري بضم الحيم وزاد الجاني في التقييد جابر بن عمير الحريري له عند مسلم
حديث واحد في الكسوف وابان بن تغلبه الحريري مولا هم روى له مسلم ايضا
وحده قلت ولم استند ذلك هذين الاسمين على بن الصباح لانهما وان كانا في
كتاب مسلم ففهما باسمين غير منسوبين والثاني الحريري بفتح الحاء المهم وكسر الراء

في الموطن عن زيد بن اسلم عن سعد الجاري مولى عمر بن الخطاب سالت عن عمر الجنيان
 يقبل بعضها بعضا الحديث قال صاحب المصارف ينسب الى جده وقال بن الصلاح
 منسوب الى الجاري من قارة السقن بشار المدينة انتهى والمرقا نعم الميم وسكون الدال
 وفتح القاف موز معصور قال الجوهري ارفات المشبهه فربما من الشطط قال في ذلك
 الموضوع من قارة وقال الذهبي في مشيخته النسب الجا كما موضع بالمدينة وذكر ابو
 الجياني فيما يشبه هذه المادة الخارئة بالخا المجع وبالقامكان الثامن عند
 الله بن من الخارفي وقلة يلتبس ومن ذلك الهادي والهادي في الاول لا يشك
 الميم والهادي الدال وهو المشهور على قبيله همدان وموجع ما في الموطا والصحيح
 قال بن الصلاح وليت فيما الهادي بالذال المنقوطة قال صاحب المصارف لكن فيها
 من مومن مدينته همدان لئلا الجبال الا انه غير منشور في شيء هذه الكتب لان
 علي الخاري مسلم بن سالم الهادي وضبطه الاصيل يتكون الميم والذال معج وهو وهم
 بخط يده وهو الصحيح قال وجدته في بعض النسخ للشيخ يفتح الميم والذال معج وهو وهم
 وانما نسبته لهادي ويعرف بالجهيني لانه كان نازلا فيهم انتهى وهذا الاسم وقع عند
 عبد الجاري في كتابه لاتبيا في ذكر ابراهيم في حديث كعب بن عجرة الا هادي لك
 هاديته وفيه حديثا ابو فزوه مسلم بن سالم الهادي قال الجياني داراه وهما قال
 احمد بن حنبل ابو فزوه الهادي في اسمه عرو وابو فزوه الهادي اسمه مسلم بن سالم قال
 وكان بن مهدي لا يفصل بين هادي ومنه اللفظ في الجا وفتح الجاري على الوهم
 وليس بهما في علي الجهمي معا وتلد كنز في خيمته حديث الجاري هذا فقال فيه
 ابو فزوه الجهمي وهو الصواب والله اعلم والقائي الهادي في يفتح الميم بالذال المعج
 فلا

محمد بن اسلم
 محمد بن اسلم
 محمد بن اسلم

قال ابو علي الجياني منهم ابو احمد المران بن حمويه الهادي في فقال ان الجاري حديث عنه
 عن علي عسان في كتاب الشروط انتهى قلت ليس في جميع النسخ بل في حديثنا ابو احمد
 مران بن حمويه ويؤيد كونه المران بن حمويه ان مرثي بن هرون قال روي هذا الحديث
 عن مران بن حمويه عن علي عسان بن محمد بن يحيى كرويه الجاري وقد قيل ان ابا احمد
 المران قال الله اعلم قال بن مأكولا والهادي في المتقدمين يتكون الميم والذال معج الميم
 في المتأخرين اكثر قال بن الصلاح وهو كما قال واليهما شرت بقولي وهو مطلقا
 قدما غلب اي غلب هادي في بالسكون المتقدمين مطلقا اي من غير تقييد
 بالصحيح والموطا والله اعلم وقال الذهبي في مشيخته النسب فالصحاب والتابعين
 وتابعوهم من القبيلة واكثر المتأخرين من المدينته قال ولا يمكن استنباع هؤلاء
 ولا هؤلاء فترات بخطه ان شبرويه يعني بن شمر دار الدلي اذ دخل في التاريخ هذا
 له خلقا من القبيلة وهما قلت ومما خرج عن الغالب ابو اجبا سر احمد بن محمد
 سعيد بن عقده الهادي في من متأخري بالسكون وابو الفضل محمد بن محمد عطف
 الهادي في اجل الحسن مابه وجعفر بن علي الهادي في علي بن عبد الصمد السخاوي
 الهادي في عبد الحكم بن حاتم الهادي في عبد المعطي بن فتوح الهادي في ابراهيم بن صاحب
 السلفي وابو اسحق بن علي الدم الهادي في فاضي حماء وسصور بن سليم الهادي في كفاف
 المعروف بابن العمادية واخرون

الميم والمفتقر
 ولهم المتفق المفتقر، ما لفظه وخطه منقو

علي بن الجاري في الحديث في ذكر النوري والاهلي في تاريخ
 زعموا لوهاها لغيره والاعتماد على غيرهم

لكن سميائه **احمد**، نحو ابن **احمد الخليل** شته، شر
 من انواع فنون الحديث معرفة المتفق والمفرق وهو ما انفق حظه ولغظه
 ايضا واكثر تسمياته والخطيب فيه كتاب نفيس وربما فانه بعض تراجم كان
 له ذكرها وانما تحسن ايراد ذلك فيما اذا اشبه الراويان المتفقان في
 الاسم لكونهما متعاصرين واشتركا في بعض شيوخهما اولى الرواه عنهما وذلك سيم
 الاثمانية اقسام **الاول** من انفق اسما وهم وانما واباهم مثاله **الخليل بن**
احمد شته رجال ذكر الخطيب منهم اثنين فقط وهما **الاول** **الخليل بن**
احمد بن عمر بن قيس ابو عبد الرحمن الهذلي البصري النخعي صاحب العروص
 وهو اول من استخرج وصاحب كتاب العين في اللغة وفتح شيبويه روى عن عاصم
 الاحول واخر ذكره بن حبان في الثقات موله شته مائه واختلف في وفاته فقل
 شته سبعين ومائة وقبل شته بضع وستين وقبل شته خمس وتسعين قال ابو بكر
 ختمه اول من سمي في الاسلام **احمد بن الخليل بن احمد العروضي** وكذا قال الخطيب
 المقتشور فاصحوا بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم **احمد بن الخليل بن احمد**
 انتهى واعترض على هذه المقالة بانني استفسر سجد **احمد** فانه اقدم واجيد بالآلة
 اهل العلم قالوا فيه محمد بالياء وقاله بن معين **احمد** والثاني **الخليل بن احمد بن**
المرزبي وكذا قال السلي بصرى ايضا روى عن المستنير عن اخيه روى عنه محمد بن يحيى
 في شتميه وعبد الله بن محمد المسندي والعباس بن عبد العظيم العنبري ذكره بن
 حبان في الثقات ايضا وقال السنائي في الكنى ابو بشر **خليل بن احمد بصرى** والنفير
 بصاحب العروص قال الخطيب ورايت شيئا من شيوخ اصحاب الحديث يشار

بعض العلماء يسمون **احمد بن الخليل بن احمد** بـ **احمد بن الخليل** وهو الذي في الثقات
 من اصحاب **الخليل بن احمد** ونقص في بعض النسخ **الخليل بن احمد** وهو الذي في الثقات

اليه بالفهم والمعرفة قد جمع اخبار **الخليل بن احمد** العروضي وما روى عنه فادخل في
 جمعه حديث **الخليل بن احمد** هذا قاله ولو امكن النظر لعلم ان **بن** **احمد** **بن**
 وعباسا العنبري يصغرون عن ادراك **الخليل بن احمد** العروضي فانه قد علم قد
 ذكر البخاري في التاريخ الكبير ان **عبد الله بن محمد الجعفي** وهو المسندي شمع من **خليل بن**
الحوي صاحب العروص عن **عمر بن عثمان بن حاضر** قاله العلم وكلام **الحارث بن يقطين** ان **ها** **البرجيني**
 واحد وتدفق بينهما **النسائي** وبن **حبان** و**الخطيب** وهو الطاهر والاسلم والثالث
الخليل بن احمد البصري ايضا روى عن **عكرمة** ذكره **الفصل** **الهروي** في كتاب مشتمه
 اسما الحديث فيما حكاه **بن** **الحوزي** في التلخيص عن خطبة شتمه عند الوهاب **الانما** **ط** **عنه**
 قلت واخشي ان يكون هذا هو **الخليل بن احمد** النخعي فانه روى عن **الحديث** **التابعين**
والرايع **الخليل بن احمد** **الخليل بن احمد** **ابو سعيد** **النجري** **الفقيه** **الحفي** **فاير** **شتم** **قند** **تور**
 بها شتمه في سبعين وثلاثمائة حدث عنه عن ابن حرمه وبن **صاعد** و**البعوي** وغيرهم
 شمع منه **الكاظم** و**دكر** **بن** **نيسابور** **الخامس** **الخليل بن احمد** **ابو سعيد** **البستي**
القاضي **الميلدي** ذكره بن **الصلاح** انه شمع من **الخليل بن احمد** **النجري** **المذكور** وبن **احمد بن**
المطهر **البكري** وغيرهما حدث عنه **البيهقي** **والساجد** **الخليل بن احمد** **عبد الله بن**
احمد **ابو سعيد** **البستي** **الفقيه** **الشافعي** ذكره **الحيدري** في تاريخ **الاندلس** وذكره **بن** **شكوال**
 في الصلة انه قدم **الاندلس** من العراق سنة ثمانين وعشرين واربعمائة وروى عنه
محمد بن الخامس **عمر** و**ابو** **سعيد** **الماليني** و**ابو** **حامد** **الاسفرايني** وغيرهم وكل عن **ابو** **محمد**
بن **حزرج** ان موله سنة ستين وثلاثمائة روى عنه **ابو** **العباس** **احمد بن عمر** **العزدي** قلت
 واخشي ايضا ان يكون هذا هو الذي قبله ولكن هكذا فرق بينهما ابن **الصلاح** قاله العلم

بعض العلماء يسمون **احمد بن الخليل بن احمد** بـ **احمد بن الخليل** وهو الذي في الثقات
 من اصحاب **الخليل بن احمد** ونقص في بعض النسخ **الخليل بن احمد** وهو الذي في الثقات

وقد سقطت من السنة العبرية ذكرهم من المصالح واحدا وهو الخليل بن احمد الصيماني
 يروي عن روح بن عبادة لانه وهم فيه وانما هو الخليل بن محمد وهم فيه قبله بن الجوزي وابو
 الفضل الهروي فانه عنه يفر اسمه الخليل بن احمد وهو في تاريخ اصبهان الذي يفرع على
 الصواب الخليل بن محمد بنوا الجاشع الجارودي من طريقه عنه احاديث وخطت مكانه
 الخليل بن احمد البصري الذي يروي عن عكرمة كاذبة ابو الفضل الهروي ان لم يكن هو
 الخليل الهروي وشا ذكر بعد هذا جماعة تعرض عنهم عن هدير الاستمير ان كانا مكررا
 وقد وقع في اصل اسمنا عن ابن جابر في النوع الثاني من المايه من القسم الثاني
 اخبرنا الخليل بن احمد بنوا شطرنج جابر بن الكندي فذكر حديثا قلت والطاهر انه
 الخليل بن محمد فانه سمع منه بواسطه عنه احاديث متفرقة في انواع الكتاب ثبت
 عليه لا يغيره ويستدرك ومن يسمي ايضا الخليل بن احمد الخليل بن احمد البغدادي
 يروي عن تيسار بن حاتم ذكره بن الجار في الزيل والخليل بن احمد بنوا القاسم الشافعي
 البصري المصري يروي عنه كافي ابو القاسم بن الطحان وذكره في تاريخ مصر
 توفي سنة ثمان وخمسين وثلثمائة والخليل بن احمد بن علي ابو طاهر الجوسي المصري
 سمع مرارته ومن ابن البطي وشهدته وغيرهم يروي عنه كافي بن الجار في الدين
 وذكره كل منهما في الزيل وتوفي سنة اربع وثلثمائة وستمائة قاله ابن الجار

• واحد جعفر وجده • حمدان هو اربعة ثمانية
 هذا مثال للقسم الثاني من اقسام المنفق والمفرق وهو ان يتفق اسماءهم واسماء
 ابائهم واجدادهم نحو احمد بن جعفر بن حمدان اربعة متعاصرون في طبقة واحدة
 فالاول احمد بن جعفر بن حمدان ابن ملك ابو بكر البغدادي القطيعي سمع من عبد الله

ذكره

بن احمد بن حنبل المشند والزهدي توفي سنة ثمان وستين وثلثمائة يروي عنه ابو نعيم الاصبهاني
 واخرون كثيرون والثاني احمد بن جعفر بن حمدان بن عيسى السقطي البصري كنيته ابا بكر ايضا
 يروي عن عبد الله بن احمد بن ابراهيم الدوري وغيره يروي عنه ابو نعيم ايضا وغيره وتوفي سنة
 اربع وستين وثلثمائة وقد جازى المايه والثالث احمد بن جعفر بن حمدان الدينوري حدث عن
 عبد الله بن محمد بن روي عن علي بن القاسم ابن الشاذ ان الرازي وغيره والاربع
 احمد بن جعفر بن حمدان ابو الحسن الطرسوسي يروي عن عبد الله بن جابر ومحمد بن
 خالد الطرسوسي يروي عن القاسم بن ابي الحسن الحصباء بن عبد الله بن محمد الحصباء
 المصري من غراميل الانفا في ذلك محمد بن جعفر بن محمد بن ثلثة متعاصرون ماتوا في سنة
 واحدة وكل منهم في عشر المايه وهم ابو بكر محمد بن جعفر بن محمد الهيثم الانباري البشار
 والكاف ابو عمر ومحمد بن جعفر بن محمد بن مطر النيسابوري وابو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن
 كنانة البغدادي ماتوا في سنة ستين وثلثمائة

• ولهم الجوني ابو عمران • اثنان والاخر من حمدان
 هذا مثال للقسم الثالث وهو ان يتفق الكنية والنسب معا نحو ابني عمران الجوني
 رجلان فالاول بصري هو ابو عمران عبد الملك بن حبيب الجوني التابع المشهور بسماء
 الفلاس عبد الرحمن ولم يتابع على ذلك وتوفي سنة تسع وعشرين ومائة وقيل سنة
 ثمان وعشرين وقيل سنة ثلث وعشرين والثاني متاخر الطبقة عنه وهو ابو عمران
 عوسي بن محمد بن عبد الحميد الجوني يروي عن الربيع بن سليمان وطبقته يروي عنه
 الاسماعيلي والطبراني وغيرهما وهو بصري سكن بغداد وبعثان بالنون اخذها
 ومن ذلك ابو عمر الجوني اثنان ذكرهما الخطيب

في بغداد اثنان عشر نسخة
 والاول احمد بن جعفر بن حمدان
 والآخر من حمدان
 والآخر من حمدان
 والآخر من حمدان

كذا محمد بن عبد الله . ههنا من الانصار دواشتباه .

هذا مثال للقسم الرابع وهو ان يتفق الاسم والاب والتبعية نحو محمد بن عبد الله
الانصاري جردن متقاربان في الطبقة فالاول القاضى ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن
المثنى بن عبد الله بن انش بن مالك الانصاري البصري شيخ البخاري وصاحب البحر المشهور
توفي سنة خمس عشرة ومائتين عن سبع وتسعين سنة والثاني ابو سلمه محمد بن عبد الله بن
زيد الانصاري مولا لم يصرى ايضا ضعيفا لعقبه والواحد الحكم بن حبان وغيرهم
قل انه جاء وزمانه وقلة فقرا بن الصلاح على هاتين الترتيبين نعا الخطيب وقال
الحافظ ابو الجراح المزني في التهذيب محمد بن عبد الله الانصاري ثلثة فذكر للثقة بن
وزاد محمد بن عبد الله بن حفص بن هشام بن زيد بن انش بن مالك الانصاري وهو بصري
ايضا وروي عنه بن ماجه وذكره بن حبان في الثقات قلت ومن اشترك معهم في هذا
محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الانصاري وانما اقتصر الخطيب على المذكورين وكذا
لنفا رعي في الطبقة اشترك في الرواية عن حميد الطويل وتسلم بن التيم ومالك بن دينار
وقر بن خالد واشترى الى اشتباه الاسمين بقول دواشتباه وانما الثالث
فانه متاخر الطبقة عنها وروي عن محمد بن عبد الله بن التيم الانصاري المذكور اولا وامثا
الرابع فتقدم الطبقة عليها ذكره بن حبان في ثقات التابعين والله اعلم بالصواب

نعا ابو بكر بن عياش طهر ثلثة قد بينوا بحكمهم

هذا مثال للقسم الخامس من هذا النوع لم يفرده بن الصلاح بالتحقيق وانما ادخله
في القسم الثالث وقال انه مما يفرده وهو ان يتفق كتابهم واسماهما بايم نحو ابو بكر
بن عياش ثلثة فالاول ابو بكر بن عياش بن سالم الاشدي الكوفي المقرئ راوي قلة

عليه

عاصم اخلف في اسمه على احد عشر قولا وقد تقدم في القسم الاول من الاسماء والكنى ان
ذره صحح ان اسمه شعيب وصح ابن الصلاح والمزني ان اسمه كنية مات في عشر المائتين قبل سنة
اشير وتسعين ومائة وقيل ثلاث وقيل اربع والثاني ابو بكر بن عياش المحض روى عن
بن شيبان الشامي روى عنه حماد بن عبد الواحد الهاشمي قال الخطيب وعمر وابو بكر
وجعفر كان عندهم والثالث ابو بكر بن عياش بن حازم السلمي مولا لم يبايضا اي اسمه حسين
روى عن حماد بن ركان روى عنه علي بن جميل الرضا وغيره قال الخطيب كان فاضلا دينيا وله
كتاب مصنف في غريب علوم الحديث مات سنة اربع ومائتين ياجزي قاله هلال بن اعلاه

وصالح اربعة كلهم ابن له صالح اتباعهم

هذا مثال للقسم السادس من هذا النوع وهو عكس ما قبل ان يتفق اسماءهم وكذا ايمهم نحو صالح
بن له صالح اربعة كلهم من التابعين ولم يذكر الخطيب في كتابه الا خمسة الاولين فالاول صالح
بن له صالح ابو محمد المديني واسم له صالح بنان وقال ابو زرعة هو صالح بن صالح بن عمار
وكنية بيهما لانا ابو صالح وهو صالح مولى النعمان بن عيسى بن خلف الجهمي روى عن ابيه هرون
وبن عباس بن النضر وغيرهم من الصحابة مختلف في الاحتجاج به توفي سنة خمس وعشرين ومائة
والثاني صالح بن له صالح السلمي ان اسم له صالح ذكره بن عياش بن عمار المدني روى
عن انس روى له مسلم والترمذي حديثا واحدا والثالث صالح بن له صالح السدوسي
روى عن علي وعائشة روى عنه حماد بن عمار وذكره البخاري في التاريخ وابن حبان في الثقات
والرابع صالح بن له صالح الخزوي الكوفي مولى عمرو بن حديث واسم له صالح بنان
روى عن ابيه هرون روى عنه ابو بكر بن عياش ذكره البخاري في التاريخ وله عند الترمذي
حديث ضعيف يحيى بن معين رحمه الله هذا الرابع لم يذكره الخطيب قلت وتماثل

يذكره صالح بن صالح الاسدي روي عن الشيخ روي عنه زكريا بن زاهد
 ذكره البخاري في التاريخ وروى له النشائي حديثا وانما لم يذكره لكونه متأخر الطبقة
 عن الاربع المذكورين وايضا فسماه بعضهم صالح بن صالح الاسدي قال البخاري وصالح بن صالح
 اصحاب ومنه ما في اسم فقط وبشكل نحو حماد اذا لم يسم
 فان بك بن حرب وعارم فله اطلقه وهو بن زيد وورد
 عن التبوذي او عقيل او ابن منال فذلك الثاني

اي من اقتسام المنفرد والمفترق وهو القسم السابع منه ان يتفق الاسم فقط في بعض السند
 ذكر الاسم فقط مع ما من ذكره او شبهه تميزه او نحو ذلك وكذلك ان يتفق الكنية فقط
 ويذكر بها في الاسناد من غير تمييز غيرها فمثاله في الاسم ان يطلق في الاسناد حماد بن
 ان ينسب هل هو ابن زيد او ابن سلمة ويتردد ذلك عند اصل الحديث بحيث يترك اطلاق الرواية
 عنه فان كان الى اطلاق الرواية عنه سليمان بن حرب وعارم فالمراد حينئذ حماد بن زيد قاله
 محمد بن يحيى الذهلي وكذا قاله ابو حماد بن حماد الرازمي في كتاب الحديث الفاصل والمرى في
 التنديب وان كان الى اطلقه ابو سلمة موسى بن اسحق التبوذي في قوله حماد بن سلمة
 قال الرازمي لا ابن الجوزي قال في التلخيص ان التبوذي ليس يروي الا عن حماد بن
 خاصه وكذلك اذا اطلقه عقيل فقد روي محمد بن يحيى الذهلي عن عقيل قال اذا قلنا سلم
 حدثنا حماد ولم ينتبه فهو بن سلمة وقال الرازمي لا اذا قلنا عقيل حدثنا حماد لم يكن
 يكون احدهما كذا قال الرازمي بن يحيى وهو ممكن لولا ما حكاه الذهلي عن عقيل من اصطلاحه
 فقال احدا لاحقا لغيره فليدقق في النظر على المراد بن سلمة وان كان ابن الصلاح حكى
 القولين وكذا اقتصر المزي في التنديب على ان بن سلمة وهو الصواب والله اعلم وكذا اذا اطلق

المراد

لم يرد المراد بن يحيى في كتابه في التلخيص وقال الرازمي في كتابه في التلخيص
 كذا اذا اطلقه فقال هو بن خالد بن ثابت
 وهو بن خالد بن ثابت
 وهو بن خالد بن ثابت

ذلك حماد بن صالح بن صالح الاسدي قاله محمد بن يحيى الذهلي والرازمي بن يحيى ايضا قلنا
 وكذلك اذا اطلقه هبة بن خالد فالمراد بن سلمة قاله المزي في التنديب وقوي فقال النشائي
 له حماد بن سلمة وقيل له الثاني اي في الذكر لكونه قد تقدم ذكر مرزوق والا فان سلمة
 اقدم وفاة من ابن زيد فليس المراد في الوفاة بل في الذكر قلت وانما يزيد الاشكال اذا
 كان مرادهم ذلك قد روي عنهما معا اما اذا المراد بالاعراض فلا اشكال حينئذ عند كل
 المعرفة ومن انفرد بالرواية عن حماد بن زيد بن سلمة ابو الوبيع الزهراني وقبيلته ويزيد
 واحمد بن عبد الصمد واهرون ومن انفرد بحمد بن سلمة بن زيد بن يحيى بن اسد واهرون
 لم موضع غير هذا ومثل بن الصلاح ايضا اما اذا اطلق عبد الله بن سلمة في السند حكى عن سلمة
 بن سليمان قال اذا قيل بكه عبد الله فهو بن الزبير واذا قيل بالكونه فهو بن سعد واذا قيل
 بالبصرة فهو بن عباس واذا قيل بخراستان فهو بن المبارك وقال الخليلي في الارشاد اذا
 قال المصري عبد الله فهو بن عمر وعيسى بن العاصي واذا قاله المكي فهو بن عباس قلت لكن قال
 النضر بن شميل اذا قال الخطيب الشامي عبد الله فهو بن عمرو بن العاصي واذا قال المدني عبد الله
 فهو بن عمر قال الخطيب هذا القول صحيح قال وكذلك يفعل بعض المصريين لعبد الله بن عمرو
 بن العاصي ومثل بن الصلاح لان في الكنية بابي حمزة بن يحيى بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى
 وذكر بعض الحفاظ ان شعبه روي عن سبعة كلهم ابو حمزة عن مرعي بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى
 الا واحدا فانه باجماع الرازي وهو ابو حمزة بن عمر بن عمر بن عمر بن عمر بن عمر بن عمر بن عمر بن عمر
 الضبيح واذا روي عن غيره فهو يدكر اسمه او شبهه والله اعلم وللخطيب كتاب مقبلة هذا
 القسم سماء المحمل الكامل في بيان المحمل
 ومنه ما في سبب كالحفي قبيلة او مذهب او بالناصف

وهذا مستحسن الحق الذي لا يخفى كما قد سبق في كتابنا في التلخيص
 وهو بن خالد بن ثابت
 وهو بن خالد بن ثابت
 وهو بن خالد بن ثابت

ما قيل لعل من رباح على وسلمه بن علي ومثال الثاني هو عكس الاول شرح
 بن النعمان وشرح بن النعمان وكلاهما مصنف فالاول بابن المهمل والجيم وهو شرح
 بن النعمان يرمي وان اللؤلؤي البغدادي روي عنه البخاري وروي عنه الحجازي التست
 تقدم ذكره في المتن والمختلف والقائي بالشين المعجم وكما انهم شرح بن النعمان
 الصابدي الكوفي تابعي له في المتن الادب حديث واحد عن علي بن ابي طالب ومثال
 الثالث محمد بن عبد الله الطوسي ومحمد بن عبد الله المحمدي فالاول يضم الميم وفتح الكا المعجم
 وكثيرا المشددة فتشبه الى المحرم بن بغداد وهو محمد بن عبد الله بن المبارك الجعفي
 القريشي البغدادي المحمدي الحافظ فاض خلوان روي عنه البخاري وابوداود والنسائي
 والثاني محمد بن عبد الله المحمدي يفتح الميم وسكون الكا المعجم وفتح الراء الكوفي قال ابن ساكولا
 لعاصم ولد محمد بن نوفل روي عن المشافعي روي عنه عبد الحميد بن محمد بن الحسن
 بن زبالة ليس بالمشهور ومثال الرابع ابو عمر الشيباني وابو عمر والشيباني فالاول
 بفتح الشين المعجم وسكون الباء المشددة بن تحت بعد هاء موحدة وقبلها النسب
 نون جماعه عنهم ابو عمر وشعبد بن اباشر الشيباني الكوفي تابعي مخضرم حديثه الكتب
 اسمه توفى سنة ثمان وتسعين وابو عمر والشيباني يرمون ابن عترة بن عبد الرحمن كوفي
 ايضا من اتباع التابعين حديثه في السنن ليد اود والنسائي وهذه هي الموقوف
 من كنيته ابو عمر كذلكه يحيى ابن شعبد وابن المديني واحمد بن حنبل والبخاري
 والنسائي وابو احمد كأكرم الخطيب وغيرهم وامامنا اقتصر عليه المزي لم يلبث
 ابو عبد الرحمن فوهم وابو عمر والشيباني في الغوى اللغوي كوفي ايضا نزل بغداد اسمه
 اسحق ابن مبرار بكسر الميم عند عبد الغني ابن شعبد وفتحها عند الدارقطني وشدة

تفسير

بعضهم

بعضهم المار على وزن عمار له ذكر في صحيح مسلم كنيته فقط في تفسير حديثا خضع اسم
 عبد الله رجل يسمى ملك الاملاك توفى سنة ثمان وعشرين ومائتين والثاني بفتح الشين المعجم
 والباء في سوادهم وابو عمر والشيباني تابعي مخضرم ايضا من اهل الشام اسمه زرعه وهو عم
 الاوزاعي والديلمي بن له عمر وله عند البخاري في كتاب الادب حديث واحد موقوف
 على عقبه بن عامر ومثال الخامس حنان الاستدي وجبان الاستدي فالاول فتح الكا
 المعجم والنون المحففة واخره نون ايضا وهو حنان الاستدي بن يونس اسدي شريك بعض النين
 المصري روي عن ابن عثمان الهندي حديثا من سلا روي عنه جراح الصواف ومروى بفتح
 الرقيق وهو عم مسرهد والمستدر والثاني حنان يتشد بفتح الاء المشددة من تحت
 والباء في سوادهم وهو حنان بن حصين الاستدي الكوفي كنيته ابا الهياج تابعي له في صحيح مسلم
 حديث عن علي بن الحناير وجبان الاستدي شامي تابعي ايضا له في صحيح بن حبان حديث
 والهاء بن الاسقع ويعرف بجبان بن النضر ومثال السادس ابو الرجال الانصاري وابو
 الرجال الانصاري فالاول بكسر الراء وتخفيف الجيم اسمه محمد بن عبد الرحمن مديني روي
 عنه عمه بنت عبد الرحمن وغيره حديثه في الصحيحين والثاني يفتح الدال وتشديد الكا
 المعجم بصري اسمه محمد بن خالد وقيل خالد بن محمد له عند الترمذي حديث واحد عن النضر
 وضعيف ومما يشبه هذه الاقسام بن عفير المصري وعفير المصري وكلاهما مصنف فالاول
 بالعين المعجم تشديد بن كثير بعفير ابو عفير المصري وقد ينسب اليه روي عنه البخاري
 وروي مسلم عن واحد عن الثاني تابعين المعجم اسمه الحسن بن عفير المصري قال الدارقطني
 متروك وله اقسام اخر لا حاجة بنا الى التطويل بها وقد ادخل في الخطيب من الصلاح م
 مالا ياتلف حظه كثرة زك وثور وزياد وعمر وزك وعمران وان فلم اذكر لعدم الاستشهاد

بعضهم المار على وزن عمار له ذكر في صحيح مسلم كنيته فقط في تفسير حديثا خضع اسم

او التثبت وهذا التفصيل لا يحضر وقد راي بعض اهل العلم يجب عن هذا الاحتكاك
 بان يفرض الثمورا الثلثة كواحد ويكون فوطم لا تحصى عشرون ليا خلت سنة اي ياما
 كالم يكون وفاته بعد استكمال ذلك والدحوالة ذلك عشر وفيه نظر مرجح ان
 الذي يظهر من كلام اهل السير نقصان الثلثة او اثنين منها بدل ما رواه البيهقي
 دلائل النبوه باسناد صحيح لا تسليط النبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرض
 عشر من ليلة من صفر وكان اول يوم مرض فيه يوم السبت وكانت وفاته يوم
 العاشر يوم الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الاول فهذا يدل على ان اول
 يوم السبت فلم نقصان في الحج والحرم وقوله وكانت وفاته اليوم العاشر
 اي من مرضه يدل على نقص صفر ايضا ويدل على ذلك ايضا ما رواه الواقدي
 في معشر عن محمد بن قيس قال سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاربعاء
 لاجدي عشر بقيت من صفر الى ان قال استكمل ثلثة عشر يوما وتوفي يوم الاثنين
 لليلتين خلتا من ربيع الاول فهذا يدل على نقصان الثمورا ايضا الا ان جعل
 منه مرضه اكثر مما في حديث النبي ويحتمل بان المراد بهذا ابتداء الاول
 اشتداده والواقدي وان ضعف في الحديث فهو مروي عن اهل السير والبعث
 يجر مختلف فيه وخرج ذلك ورواه عن بعض الصحابة وذلك فيما رواه الحبيب
 في الرواية عن مالك من رواه شعيب بن مسلم بن قنينة لما اهل ثمانية من اشهر عام
 عن ابن عمر قال لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض ثمانية فنوفي لليلتين خلتا
 من ربيع الاول والحديث فانما هو قول سليمان التيمي ومن وافقه راجح مرجح التاخير
 وكذلك قول من شهادته في كل شهر ربيع الاول فيكون احد الثمورا الثلثة

نقص

ناقضا والله اعلم وكذلك من المشكل قول من جاز عن عبد البر ثم بدا به مرضه الذي
 مات منه يوم الاربعاء لليلتين بقيتا من صفر لا اخر كلاهما فهذا لا يمكن لا يقتصر
 ان اول صفر الحديس وهو غير ممكن وقوله من قال لاجدي عشر بقيت منها وبالقول
 وهو يقتصر وفاته ثاني شهر ربيع الاول واما وقت وفاته من اليوم فقال ابن الصلاح
 في صحيحه وفي صحيح مسلم من حديثه انظره نظرهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الحديث فيه فالتحقيق في توفيه من اخر ذلك اليوم وهذا يدل على انه تاخر بعد الفجر وجمع
 بينهما ان المراد اول النصف الثاني فواخر وقت الفجر وهو مراح النهار باعتبار
 انه من النصف الثاني في يدل عليه ما رواه ابن عبد البر باسناد الى عايشة قالت
 مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اليه راجعون لا تقاع الصبح وانما
 يوم الاثنين وذكر موسى بن عفيصة في معاريفه عن ابن شهاب توفيه يوم الاثنين حين
 زاعت الشمس فمما يجمع بين مختلف الحديث في الظاهر والله اعلم وتوفي ابو بكر
 الصديق رضي الله عنه سنة ثلث عشر واحلف في اي شهر رها توفيه فحرم الصلاح
 بانه في جمادى الاولى وهو قول الواقدي وعمر بن الخطاب والفلاس وكذا جزم به المزي
 في التمهيد فيقول يوم الاثنين وقيل ليل الثلاثاء لثمان وقيل لثلاث بقيت منه حرم
 ابن الحنفى ومن ذكر وفاته من جاز عن عبد البر ومن يجوز في الدهي في العريانة في
 جمادى الآخرة فقال ابن جاز ليل الاثنين لثبع عشر بقيت منه وقال ابن الحنفى
 يوم الجمعة لثبع ليل بقيت منه وقال ابن قون لثمان بقيت منه وحكاها ابن عبد البر
 اكثر اهل السير اما عفيصة يوم الاثنين وليل الثلاثاء او عشية ليلة الثلاثاء
 اقوال احكاها ابن عبد البر زاد ابن جوزي من المعرب والعشائر ليلة الثلاثاء

هذا هو الصحيح في بيان ما رواه الواقدي في معشر عن محمد بن قيس قال سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاربعاء لاجدي عشر بقيت من صفر الى ان قال استكمل ثلثة عشر يوما وتوفي يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع الاول فهذا يدل على نقصان الثمورا ايضا الا ان جعل منه مرضه اكثر مما في حديث النبي ويحتمل بان المراد بهذا ابتداء الاول اشتداده والواقدي وان ضعف في الحديث فهو مروي عن اهل السير والبعث يجر مختلف فيه وخرج ذلك ورواه عن بعض الصحابة وذلك فيما رواه الحبيب في الرواية عن مالك من رواه شعيب بن مسلم بن قنينة لما اهل ثمانية من اشهر عام عن ابن عمر قال لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض ثمانية فنوفي لليلتين خلتا من ربيع الاول والحديث فانما هو قول سليمان التيمي ومن وافقه راجح مرجح التاخير وكذلك قول من شهادته في كل شهر ربيع الاول فيكون احد الثمورا الثلثة

وأنشأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه في آخر يوم من ذي الحجة سنة ثلث وعشرين وقول
الزوي والدعي قتل لاربع وثلاث بقين من ذي الحجة فاداد ذلك لما طعنه أبو لهب فانه
طعنه يوم الاربعاء عند صلاة الصبح لاربع وقيل لثلاث بقين منه وعاش ثلثة ايام
بعد ذلك واقتفوا عنه انه دفن بمسجد الحرام سنة اربع وعشرين وقال الغلام ان مات
يوم السبت عرس الحرام سنة اربع وعشرين وتوفي عمر بن عفان مقتولا شهيدا
سنة خمس وثلاثين في ذي الحجة ايضا فقتل يوم الجمعة الثامن عشر منه هذا هو المشهور
وادعى ابن ناصر الاجماع على ذلك ولا يترجح فقد قيل انه قتل يوم الترويه لثمان
خلت منه قاله الواقدني وادعى الاجماع عليه عندهم وقيل ليلتين بقيتا منه وقال
ابو غفر النخعي قتل في او وسط ايام التشريق وقيل لثني عشر خلت منه قاله الليث
بن سعد وقيل لثلاث عشر خلت منه وبه صدر عن الجوزي كلامه وقيل في اول
سنة ست وثلاثين والاول اشهر وانما ما وقع في تاريخ البخاري من انه مات سنة
اربع وثلاثين فقال ابن ناصر هو خطأ من رواه واما قاله الذي اشترت اليه بقول عاصم
فاختلف فيه فقيل هو جابر بن الاخير وقيل شؤد بن حمران وقيل رومان اليماني وقيل
دومان رجل من بني سدي بن خزيمه وقيل غير ذلك واختلف في مبلغ سنة فقيل ثمانون
قاله ابن النخعي وقيل ست وثمانون قاله قتاه ومعاذ بن هشام عن ابيه وقيل اثنتان
وثمانون قاله ابو اليقطين وادعى الواقدني اتفاق اهل السير عليه وقيل ثمان
وثمانون وقيل تسعون وتوفي عمر بن الخطاب مقتولا شهيدا في شهر رمضان سنة
اربعين واختلف في ايام الشهير واما قيل قتل فقال ابو الطيفيل والشيخ وزيد بن
ضرب لثمانين عشرة لثا خلت من رمضان وقبض في اول ليلة من العشر الاواخر وقال

عزیز ابابا الطاهر انہ لقب ول کان صیدراً بابامہ طاهر بنفہ شہر عبدالمطلب
محررت توفیقہ بالمدنی طغر رشدا لہ صلعم قصر فانیاتہ اباء و نول دقہا واصطفا فترہا
شہر واصطفا فترہا لخصفہا مرصوفہ القبا یما کانت احسن خلق الله الحب

[illegible]

ابن ابي عمير يوم الجمعة تسع عشرة خلت منه وقال من جاز ليلة الجمعة تسع عشرة ليلة خلت منه مات غداً يوم الجمعة وجه جرم الذهب في العبر وقيل ليلة الجمعة ثلث عشرة ليلة خلت منه وجه صدر بن عبد الله بن كرامة وقيل لاحدي عشرة خلت منه جگاه بن عبد البر ايضا وقيل لاحدي عشرة بقيت منه قاله الناجي وقال من جاز يوم الجمعة ثلث عشرة بقيت منه وقيل ليلة الاحدي وعشرين بقيت من الجمعة والسبت ومات ليلة الاحد قاله بن ابي شيبه وقيل مات يوم الاحد واما قول من ذكر قتل ليلة الجمعة تسع عشرة مضت منه تسع وثلاثين توهم لم ار من تابعه عليه وكان الذي قتله عبد الرحمن بن الحارث المرادي اشبع الاحز بن كنانة حديث حميد بن ودكر الفتاوى حديث عمار بن ياسر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعلي اشبع الذي عقر الناقة والذي يضر بك على هذا ووضع يدك على راسه حتى تخضب هذه يعضة واحدة الى ذلك بقول دوالق الا زلزلته وطلحة مع الذين جعاه سنه بنت وثلاثه مائة

اي توفي عليه بن عيسى لله والزين بن العوام سنة واحدة وهي سنة ست وثلاثين
وسمى واحدا وقيل في يوم واحد قتل كلاهما وقعه الجمل كان طلح اول قتيل قتل
الوقعة وكانت وقعه الجمل لشعر خلون من جمادي الاحمر هكذا حرمه الواقدي
ون تعدد وخليفه بن خياط وابن دنان وابن عبد البر وابن الجوزي والحموي ويوم الخميس
واخرون وقال خليفة يوم الجمعة وقال تعبد بن دنان وابن الجوزي والحموي يوم الخميس
وقال الليث بن سعدان وقعه الجمل كانت في جمادي الاولى والاوه هو المشهور المعروف
في تاريخ الجمل انه في جمادي الاخرة وتناقض فيه كلام بن عبد البر فقال ما تقدم نقله عن علي
بن جهم طلح وقال في جهم الزبير جمادي الاولى واختلف كلام الزبير ايضا في التنديب

اسمك يا ابن الصفي بن كبري
استلمت وام الزبير بن عبد المطلب ربه وسلم

الامه ابو عبيد بن الجراح واسمه عامر بن عبد الله بن الجراح سنة ثمان في عشرة طاعون
 عمواس وهو ثمان وخمسين سنة قاله الواقدي ومحمد بن سعد والفلاس وابن قانع وابن
 حبان وابن عبد البر وغيرهم وهو متفق عليه ⑤
 وعاش حسان كذا حكيم ، عشر بعد مائة ثمان مائة
 سنون في الاسلام ثم خربت سنة اربع وخمسين خلت
 ، وفوق حسان ثمان مائة ، عاشوا وما لغيرهم يعرفون
 ، قلت حبيب بن عبد الله ، مع ابن بنوع سعيد يعرفون
 ، هذان مع عيسى بن ابراهيم ، كل واحد وصف حكيم فاجمل
 ، وفي الصحاح سنة ثمان مائة ، كذا في المعجم كروا
 في هذه الايات ذكرنا عاش من الصحابة مائة وعشرين سنة
 سنين في الجاهلية وسنين في الاسلام قال ابن الصلاح
 من الصحابة عاشوا في الجاهلية سنين سنة وفي الاسلام سنين سنة
 وماتوا بالمدينة سنة اربع وخمسين احدا حكيم بن حزام
 وكان مواده في خوف الكعبة قبل عام الفيل ثلث مائة سنة
 والثاني حسان بن ثابت ابن المندر بن حرام الاضاري وروي عن
 اساقية واباه ثابنا والمندر وخراما عاش كل واحد منهم
 عشر ومائة سنة وذكر ابو نعيم الكافط انه لا يعرف في
 العرب مثل ذلك لعينهم قال ابن الصلاح وقد قيل لرجل
 مات سنة خمسين قلت اقتصر ابن الصلاح في هذا

في هذه الايات ذكرنا عاش من الصحابة مائة وعشرين سنة
 سنين في الجاهلية وسنين في الاسلام قال ابن الصلاح

الصلح

في هذه الايات ذكرنا عاش من الصحابة مائة وعشرين سنة
 سنين في الجاهلية وسنين في الاسلام قال ابن الصلاح
 من الصحابة عاشوا في الجاهلية سنين سنة وفي الاسلام سنين سنة
 وماتوا بالمدينة سنة اربع وخمسين احدا حكيم بن حزام
 وكان مواده في خوف الكعبة قبل عام الفيل ثلث مائة سنة
 والثاني حسان بن ثابت ابن المندر بن حرام الاضاري وروي عن
 اساقية واباه ثابنا والمندر وخراما عاش كل واحد منهم
 عشر ومائة سنة وذكر ابو نعيم الكافط انه لا يعرف في
 العرب مثل ذلك لعينهم قال ابن الصلاح وقد قيل لرجل
 مات سنة خمسين قلت اقتصر ابن الصلاح في هذا

235

الفصل في اثنين قد ردت عليهما اربعة اشهر كوا معهما في ذلك فصاروا ستة
 اشهر كبر في هذا الوصف قاله واحسان بن ثابت الاضاري قال الواقدي انه
 عاش مائة وعشرين سنة وحكي ان عبد البر الاثافي قال لم يختلفوا انه عاش
 مائة وعشرين سنة فلما استنزل في الجاهلية واستنزل في الاسلام انتهى وقد خالف
 بن حبان في ذلك فقال مات وهو مائة واربع سنين ومات ابو وهو مائة واربع
 سنين ومات جده وهو مائة واربع سنين قاله وقد قيل لكل واحد منهم عشر ومائة
 ومائة سنة واختلف في وفاته فقيل سنة اربع وخمسين قاله ابو عبد الله القتيبي في الاسلام
 وبه جزم الذهبي في العمري وقيل سنة خمسين حكاه بن عبد البر وقيل سنة اربعين قاله
 الطهيني بن عدي والمدايني وابو موسى الزمعي وابن قانع وكذا قال ابن حبان مات ايام قتل
 علي بن ابي طالب وقيل انه مات قبل الاربعين في خلافة علي وبه صدر بن عبد البر
 كلامه والثاني حكيم بن حزام بن خويلد وهو ابن اخ طهينة بنت خويلد السلمية الفخري
 وعاش سنين سنة في الجاهلية وسنين في الاسلام قاله البخاري حكاه علي بن رهم
 المندر الخراي وقاله ايضا مصعب بن عبد الله الزبيري وابن حبان وابن عبد البر
 واختلف في وفاته فقيل سنة اربع وخمسين قاله الواقدي والطهيني بن عدي وابن رهم
 والمدايني ومصعب بن الزبير وابو رهم بن المندر الخراي وطهينة بن خياط وابو عبيد
 القاسم بن سلام ويحيى بن بكير وابن قانع وقال ابن حبان انه الصحيح وبه جزم بن عبد
 البر وقيل سنة ستين قاله البخاري وقيل سنة ثمان وخمسين وقيل سنة خمسين
 وكانت وفاته بالمدينة والثالث حبيب بن عبد الله الحزلي الغزالي الحامري في مكة
 الفخري وروي الواقدي عن ابن رهم بن جعفر بن محمد عن ابيه قال كان حبيب قد بلغ عشرين

وما به سنة سنتين سنة في اهلها سنة في الاسلام وقال ابن جابر سنة
 تسن حكيم بن حزام عاش في الاسلام سنتين سنة في اهلها سنتين سنة وقال ابن عبد
 ادركه الاسلام وهو من سنتين سنة وكذا كانت وفاته سنة اربع وخمسين قاله
 الهيثم بن عدي وابو موسى المزني يحيى بن بكير وخطيب بن حياط وابو عبيد القاسم
 بن سلام ومن تابعه ومن جاز في غيرهم وقيل انه مات سنة اثنتين وخمسين وكانت
 بالمدينة **والسابع** سعيد بن يوسف القرشي من مشايخ الفخريات بالمدينة سنة اربع وخمسين
 وله ما به وعشرون سنة قاله الواقدي وخطيب بن حياط ومن جاز وكذا قال ابو عبد
 بن عبد البر انه مات سنة اربع وخمسين وقيل بلغ ما به واربعاً وعشرين سنة وبه صدر
 بن عبد البر كلامه ومات بالمدينة وقيل بكم **والخامس** محمد بن عوف القرشي
 الزهري اخو عبد الرحمن بن عوف وهو يفتح الحام والمعا وسكون الميم وفتح النون الاولي
 قال الدارقطني في كتاب الاحق والاحوات اسماء واحرفها جازي المدينة وعاش في
 اهلها سنتين سنة في الاسلام سنتين سنة وكذا قال ابن عبد البر انه عاش في
 اهلها سنتين سنة وفي الاسلام سنتين سنة وذكر بعض اهل التاريخ انه توفي
 سنة اربع وخمسين **والسادس** محمد بن نوفل القرشي الزهري والد المسور
 بن محمد من مشايخ الفخريات سنة اربع وخمسين قاله الهيثم بن عدي ومن غيرهم والملائي
 ومن تابعه ومن جاز وقد اختلف في مبلغ سنتيه فقال الواقدي قال انه كان له
 حين مات ما به وعشرون سنة وهكذا جزم به ابو بكر بن مندة في جزء له ج فيه
 مرعاش ما به وعشرون من الصحابة وجرم بن زهر ومن جاز وعبد البر ما به بلغ
 ما به وخمسين سنة وكانت وفاته بالمدينة وقد ذكر من مندة في الجزء المذكور

جملة

جماعة اخبر من الصحابة عاشوا ما به وعشرين سنة لكن لم يعلم كون نصفها
 في اهلها سنة ونصفها في الاسلام لتقديم وفاتهم في المذكورين وناظرها وادام
 معرفة التاريخ لموتهم منهم عاصم بن علي بن جعد الجذلي صاحب عومر الجذلي
 في قصة اللعان حكى عبد البر عن عبد العزيز بن عمران عن ابيه عن جده انه عاش ما به
 وعشرين سنة وكذا ذكر ابو بكر بن مندة وقال ابن عبد البر توفي سنة خمس واربعين
 وقد بلغ قريبا من عشرين وما به سنة وقال الواقدي من جاز بلغ ما به وخمسين سنة
 ومنهم المتخرج جندب بن جندب ذكره العسكري في الصحابة وقال كان له ما به وعشرون
 سنة ولا يصح حديثه ومنهم نافع ابو سليمان العبد روى بن يحيى بن داود بن عمار
 سليمان قال مات في ما به وعشرين سنة وكذا ذكر بن قانع ومنهم الجذلي العاصم
 ذكر بن شبيب ومن جاز ايضا انه عاش ما به وعشرين سنة وكذا حكاه بن عبد البر
 بعض من الصحابة ومنهم بن جندب بن جندب العوفي الا بصاري وهو والد عطية العوفي
 ذكره ابن مندة في الصحابة ولم يذكر عمره وذكره ابو بكر بن مندة فيمن عاش كذلك
 ومنهم عدي بن نظام الطائي توفي سنة ثمان وستين عن ما به وعشرين سنة قاله ابن
 وخطيبه وقيل سنة ست وستين وقيل سنة سبع وستين ولم يذكر من مندة في الجزء المذكور
 وقيل بنوري علم اجلي . من بعد سنتين من سنة .
 . وبعده تسع في سبعين . وفاة مالك . في الخمسين .
 . ربه ابو حنيفة . قضي . والمشافعي . بعد قضي .
 . لاربع ثم قضي ما . اجماع احادي واربعين .
 في هذه الابيات بيان وقفات اصحاب المذاهب الخمسة وقد كان الثوري محدثا فيهم

له مقلدون له بعد الحتماية ومن ذكره معهم الغزالي في الاحكام فتوفي ابو عبد الله
 بن سبعين من شعبان النوري سنة احدى وستين ومائة بالبرقة قاله ابو داود الطيالسي
 بن معين بن سعد وادعي الاتفاق عليه بن جابر بن زياد في شعبان سنة اربع مائة
 بن مدي وقال يحيى بن سعيد في اولها واختلف في مولده فقال الحلبي وغير واحد
 بن سبعين وسبعين وقال بن حبان سنة خمس وسبعين وتوفي ابو عبد الله بالبرقة
 بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة قاله الواقداني والملاحني والبولنجي ومصعب
 بن عبد الله ورازي في صفر واستعمل بن ابي ابيس وقال في صحبة اربع عشرة شهر
 ربيع الاول وبه جزم لا يهمل في الخبر واختلف في مولده فقبل سنة تسعين
 احدى وقيل ثلث وقيل اربع وبه جزم لا يهمل وقيل تسع وتوفي ابو حنيفة النضر
 بن ثابت سنة خمس ومائة قاله روح بن عباد والهيثم بن عدي وقعب بن الحر
 وابو يعين الفضل بن دكير وشعيل بن كثير بن عفير ورازي في رجب فكانت ارجح
 وقال بن الاختم عن معين بن شعيب احدى وخمسين وقال في ربيع الاول سنة
 ثلث وخمسين والمخطوط الاول كانت وفاته ببغداد وكان مولده سنة ثمانين قاله
 حفيكه اسمعيل بن حماد بن ابي حنيفة وتوفي ابو حنيفة في ربيع الاول سنة
 اربع ومائتين قاله الفلاس ويوسف القزويني ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم
 ورازي في اخر يوم رجب وقال بن يونس في ليلة الخميس اخرا ليلة رجب ولما
 بن جابر فقال في شهر ربيع الاول ودفن عند مغربها في القبر بالفسطاط
 ورجعوا ورواه لاله شهر ربيع الاخر والاشهر وقال بن عدي انه قرأه على
 لوج عند قبره وكان مولده سنة خمس وستين ومائة فحاشا رجباً وخمسين سنة قاله

بن عمر

بن عبد الحكم والفلاس بن جابر وقال بن رماح وهو ابن اثنين وخمسين سنة والاول
 اشهر واصح وتوفي ابو عبد الله الحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 ومائتين في شهر ربيع الاخر المشهور ولكن اختلفوا في الشهر الذي مات فيه وفي اليوم
 فقال ابنه عبد الله بن احمد توفي يوم الجمعة فمعه ودفناه بعلم العصر لا نتي عن
 ليلى خلت من ربيع الاخر وهكذا قال الفضل بن رباب وقال نصر بن القاسم الزيات
 يوم الجمعة ثلث عشرة بغين منه وقال بن عبد حنبل بن النجاشي من حنبل مات يوم
 الجمعة في شهر ربيع الاول وقال عباس بن الدوري ومطهر لا نتي عن حنبل خلت
 زاد عباس بن يوم الجمعة ببغداد واما مولده فكان في شهر ربيع الاول سنة اربع
 ومائة نفا ابنه عبد الله صالح عنه البخاري في الفطر في سنة خمس وخمسين
 ، ومسلم سنة احدى وخمسين ، من بعد شهر ربيع الثاني ،
 ، ثم الحسين بن عبد الله بن ابي داود ، داود بن عمر التميمي ،
 ، سنة تسع بعد هارود ولسا ، رابع قرن ثلث وثلاثين ،
 في هذه الايام بيان وفات اصحاب الكتب الخمسة فتوفي ابو عبد الله
 بن اسمعيل البخاري ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة عيد الفطر سنة
 ست وخمسين وسليته قال الحسن بن الحسين المزاري قال ولد يوم الجمعة بعد
 الصلاة ثلث عشر ليلة خلت من شوال سنة اربع وتسعين ومائة وكانت
 وفاته بخرتكة قرية بقرب شمر قند وذكره فيقول العبد في شرح الامام
 بكسر الخاء والمعروف بخميا وكذا ذكره السمعاني وغيره وذكر بن يونس في
 تاريخ الغزالي انه مات بمصر بعلم الحنيس ومائتين ولم ان لعنه والطاهر انه وم

في هذه الايام بيان وفات اصحاب الكتب الخمسة فتوفي ابو عبد الله
 بن اسمعيل البخاري ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة عيد الفطر سنة
 ست وخمسين وسليته قال الحسن بن الحسين المزاري قال ولد يوم الجمعة بعد
 الصلاة ثلث عشر ليلة خلت من شوال سنة اربع وتسعين ومائة وكانت
 وفاته بخرتكة قرية بقرب شمر قند وذكره فيقول العبد في شرح الامام
 بكسر الخاء والمعروف بخميا وكذا ذكره السمعاني وغيره وذكر بن يونس في
 تاريخ الغزالي انه مات بمصر بعلم الحنيس ومائتين ولم ان لعنه والطاهر انه وم

وزاد في صفر وكان مولده ايضا بنينا بوزن ثمانين ربيع الاول سنة احدى وعشرين
 وثلاثم اتم ابو محمد عبد الغني ابن سعيد بن علي الازدي المصري توفي بسبع خلون صفر
 سنة تسع واربعماية قاله ابو الحسن احمد بن محمد العتيقي وعاش تسعا وسبعين سنة ابو
 نعم احمد بن عبد الله بن احمد بن ابي بصير في صاحب الحلية ومعرفة الصحابة وغير ذلك
 توفي كره يوم الاثنين العشر من المحرم سنة ثلثين واربعماية قاله يحيى بن عبد الوهاب
 بن منده وتيسل عن مولده فقال في شهر رجب سنة ثمان وثلاثين وثلاثماية ثم ابو بكر احمد
 بن الحسين بن علي البيهقي صاحب المضائق المشهور توفي في ربيع الاول سنة ثمان وعشرين
 الاولى تسعين وخمسين واربعماية ونقل تابوته الى بصرى قاله السمعاني قال وكان
 مولده سنة اربع وعشرين وثلاثماية ثم الخطيب ابو بكر احمد بن علي بن ثابت البغدادي توفي
 بها في ربيع الحجة سنة ثمان وستين واربعماية قاله ابن شافع وقال غيره في سابع ربيع
 الحجة قال ومولده في جمادى الاخرة سنة احدى وستين وثلاثماية وقيل سنة ثمان وهو
 الحلي عن الخطيب نفسه وتوفي في هذه السنة ايضا ابو بكر عمر بن يوسف بن عبد الله
 بن محمد بن عبد البر النوري القزويني في ربيع الاخر سنة ثمان وبشاطية من الاندلس عن
 خمسين وتسعين سنة وخمسين ايام كان مولده فيما حكاه عنه طاهر بن منصور يوم الجمعة
 والامام الخطيب لم يمت بغير ربيع الاخر سنة ثمان وستين وثلاثماية

معرفة الثقات في الضعفاء

واعز بعلم الجرح والتعديل . فانه المراجعة للقصير
 بين الصريح والتعظيم فاحذر من عرض الجرح اي خطر

وم

ومع ذلك فانما التصحيح ولقد احتسب في جوابه وشده
 لان يكونوا اختصا في الحب من كوني خفي المصطفى اذ لم
 ورما زد كلام الجرح كالنسيان في احمد بن صالح
 فمنها كان الجرح مخدوع . عطي عليه الخط من الجرح
 اي وجعل من عنايتك معرفة الثقات والضعفاء من اجل انواع الخلاف فانه
 المراجعة الى التفرقة بين صحيح البخاري الحديث وسقمة وفيه لائمة الحديث تصانيف
 ما افرد في الضعفاء وصنف فيه البخاري والنسائي والعقيلي والساجي وزحار والدار
 والازدي وغيره ولكنه ذكر في كتابه الكامل كل من تكلم فيه وان كان ثقة وسعه على ذلك
 الذهبي في الميزان الا انه لم يذكر احكام الصحابة والمجته المتبوعين وفاته جماعة ذلت
 عليه ذللك في مجلد ومما افرد في الثقات وصنف فيه زحار ومن شافهم في المتأخر
 صاحبنا شمس الدين محمد بن ابيك الشروحي ولم يكلمه عندي منه بخطه الاحمد وبنو كمال
 ومنها ما جمع فيه بين الثقات والضعفاء كراعي البخاري ونازل الحلي بكر بن ابي عمير وهو
 كثير الفوائد وطبقات بن سعد وكتاب الجرح والتعديل لابن ابي حاتم والتميز للنسائي
 وغيرها وليندر للتصدي لذلك من العرض في جاني التوثيق والجرح فالمقام خطر ولقد
 احسن الشرح في الدين ابن ديقو العبد حيث يقول اعراض المسلمين حقرة بحرف النار
 على شفيرها طائفتان من الناس الحدوث والحكام ومع كون الجرح خطرا فلا بد منه للصحة
 في الدين وقيل ان ابا تراب النخشي قال لاحمد بن حنبل لا تغتاب هذا العلم فقال له احمد
 هذه ويحك هذا يصححه ليس هذا عيبه انني قد وجب الله تعالى الكشف والتبصر عند
 خبر الفاسق بقوله تعالى ان جاك فاستوثقنا فتيبوا وقال النبي صلى الله عليه وسلم

وذكر في كتابه الجرح والتعديل
 في كتابه الجرح والتعديل

اخرج بسير احوال غيره الى غير ذلك من الاحاديث الصحيحة وقال في التعديل عبد الله
رجل صالح لما دعيت ذلك من صحاح الاخبار وقد تكلم في الرجال جماعة من الصحابة والتابعين
من بعدهم ذكرهم الخطيب في اساقول صالح جزء اول من تكلم في الرجال شعير بن شعير بن
سعيد القطان ثم بعده احمد بن حنبل ويحيى بن معين وهؤلاء فانه يريدون ان يصدقوا
لذلك ولا فقد تكلم في ذلك قبل شعير ولقد احسن شعير في تعديله القطان اذ قال له انكم
بن خلاد اما تخشون ان يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصما لك عند الله يوم القيمة فقال
لان يكونوا خصماي احب الي من ان يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لم
لم تذب الكذب عن حديثي ان الجارح وان كان اما ما معني في ذلك فربما اخطأه
كما جرح النسائي احمد بن صالح المصري بقوله غير ثقة ولا مامون وهو ثقة اما حافظ
اخرجه البخاري في صحيحه وقال ثقة ما رايت احدا يتكلم فيه بحجة وكذا وثقه ابو طاهر الرازي
والنعماني واخرون وقد قال ابو علي الخليل انفق الحافظ على ان كلام النسائي فيه محامل
ولا يفتح كلام امثاله فيه وقد سار ابن علي بسبب كلام النسائي فيه فقال سمعت محمد بن
البرقي يقول حضرت مجلس احمد فطرح من مجلسه فحمله على ذلك علي ان تكلم فيه قال
الذهبي في البرقي ان اخي النسائي نفثه بكلامه فيه وقال ابن يونس لم يكن احمد عند
كما قال النسائي لم يكن له افة غير الكبر وقد تكلم فيه يحيى بن معين فيما رواه معوية بن
صالح عنه وفي كلامه ما يشبه الكبر فقال لكتاب يتفلسف رايته بخطه جامع
فنسبه الى الفلسفة وانه بخطه مشينه واهل ابن معين لا يدري ما الفلسفة
فانه ليس من اهلها وقد ذكر الشيخ في الدين ارد فيق عبد الوجوه التي تدخل الافة
بها ما في ذلك وفي خمسة احدها الهوى والعرض وهو شرها وهو في نواح المنافع

كلمة

حدثت بما سمعته منه في اختلافه فانه اعلم ومن سمع منه قديما سارا بن مجشش اشأ رايه
النسائي في سنينه الكبري وقال ابو عبيد الاخرى عن له داود كان عبد الرحمن قد سمع
يحيى بن زهير وهو من قديم اصحاب شعير بن زهير ومات قديما ومن سمع منه في الاختلاف
ابو نعيم الفضل بن دكير وكيك المعاني بن عمران الموصلي وقد روى له الشيخان في
خالد بن الحارث وروح بن عباد وعبد الله بن النسي وعبد الرحمن بن عثمان البكري ومحمد
بن سوا السدي ومحمد بن علي بن زيد بن زهير ويحيى بن شعير القطان عنه وروى له
البخاري فقط من رواه ابن من المفضل وشمل بن يوسف وابن المبارك وعبد الوارث
بن سعيد ومحمد بن عبد الله الانصاري وكهش بن المفضل عنه وروى له مسلم فقط من رواه
بن علي بن ابي اسامة وشعير بن عامر الضبي وشالم بن نوح وابي خالد الاخر وعبد الوارث
بن عطاء وعبد بن سليمان بن عيسى بن عيسى بن يونس ومحمد بن كبر البرقي وعنده عنه
قلت قد قال بن مهدي سمع عنده في الاختلاف واما مدة اختلاف شعير فقد
تقدم قول من جاب انها خمس سنين وقال صاحب الميزان ثلث عشرة سنة وخالف ذلك
الي العبر فقال عشر سنين مع قوله فيها انه توفي سنة ست وخمسين وكذا قال الفلكي وابو
موسى الرزني وغير واحد في وفاته وقيل سنة ثمان وخمسين وما به ومنهم ابو قلابه
الرقاشي واسمه عبد الملك بن محمد بن عبد الله احد شيوخ بن خزيمة قال فينا بن خزيمة حديثا
ابو قلابه بالبرقي قبل ان يختلط ويخرج الى بغداد قلت ومن سمع منه اخرا ببغداد ابو
عمر وعثمان بن احمد بن السماك وابو بكر محمد بن عبد الله الشافعي واخرون فيقولون
خزيمة سمعهم منه بعد الاختلاف وكانت وفاته سنة ست وخمسين وما بين من علم
حصين بن عبد الرحمن البجلي الكوفي احدا للثقات اخرج به الشيخان وثقه احمد وابو

والجعل وغيرهم وقال ابو حاتم ثقة شاحظه في الآخر وكذا قال يزيد
هرون انه اختلط وكذا قال النسائي وغيره واما علي بن عاصم فقال انه لم
يختلط كذا حكاه صاحب الميزان عنه وقول النسائي من الزيادة ان علي بن الصلاح
وقايد به عدم الاشتباه فان في الكوفيين اربعة كلام حصين بن عبد الحمز
ليس فيهم بهذا النسب لاهنا ومنهم عارم واسمه محمدا الفضل بن النعمان
السدوسي وعارم لقب له وهو واحد القفا لا يثبت روي عنه البخاري في
صححه ومسلم بواسطه قال البخاري غير في اخر عمره وقال ابو حاتم اختلط
في اخر عمره وزاد عقله فمن سمع منه قبل الاختلاط فسمعه صحح قال ولقبه عنه
قبل الاختلاط سنين اربع عشرة ولم يسمع منه بعد ما اختلط فمن سمع منه قبل
سنة عشر وما بين سنة عشرين واربعة لقيه سنين اثنين وعشرين وقال
الحسين بن عبد الله المارعي عن ابيه داود بلغنا ان عارم ما اكثر سنة ثلاث عشرة سنة
راجعه عقله واشتكم به الاختلاط سنة ست عشرة وقال ابن حبان اختلط في اخر
عمره وتغير حتى كان لا يذكر ما يحدث به فوقع حديثه المناكير الكثير فيجب
التسكع عن حديثه فيما رواه المتأخرون فاذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل
وانكر صاحب الميزان هذا القول من ابن حبان ووصفه بالتخفيف والتمور
وحكي قول الدارقطني تغير باخرة وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو
ثقة اذا تقررت لك فمن سمع منه قبل اختلاطه احمد بن حنبل وعبد الله بن محمد
المسندي وابو حاتم الرازي وابو علي محمد بن ابي طالب الرازي وقال الصلاح
مارواه عنه البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ يعني ان يكون

ماخوذ عنه قبل اختلاطه انتهى ومن سمع منه بعد اختلاطه ابو زرعة
المازني وعلي بن عبد العزيز البغوي وكانت وفاته سنة اربع وعشرين وما بين
عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي احد الثقات الذين اجمعهم الشيوخ قال عباس
الدوري عن يحيى بن معين اختلط باخرة وقال عقيده بن مكرم اليه اختلط قبل موته
بثلث سنين واربع سنين قال صاحب الميزان لكنه ما صرح بغير حديثه فانه لم يحد
حديثه في زمن التغيير ثم استدلل بقول ابي داود تغير حمز بن جازم وعبد الوهاب
الثقفي فحب الناس عنهم ومات سنة اربع وتسعين وما به وقيل سنة اربع وثمانين
ومتهم عبد الرزاق ابن همام الصنعاني اخرج به الشيوخ قال احمد ايدناه قبل
المائتين وروى البصر ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره هو ضعيف السماع وقال
ايضا كان يلقب بعد ما عي وقال النسائي فيه نظر لمن كتب عنه باخرة انتهى فمن سمع منه
قبل اختلاطه احمد بن حنبل والحق بن راهويه ويحيى بن معين وعلي بن المديني ووكيع
في اخر من سمع منه بعد الاختلاطه احمد بن محمد بن شويه ومحمد بن حماد الطبراني
والحق بن ابراهيم الدبري قال ابراهيم الخزاز مات عبد الرزاق والد البري ست سنين
او سبع سنين وقال ابن عمي استضعف عبد الرزاق قال الذهبي انما اعتبر به ابو
فاستجده منه نصائفه وله سبع سنين او نحوها وقد اخرج به ابو عوانة في صححه وغيره انتهى
وكان من اخرج به لم يالك تغيره لكونه انما حديثه من كتبه لا من حفظه قال
ابن الصلاح وجدت فيما روي الطبراني عن الدبري عنه احاديث استكره
جدا فاحك امرها على ذلك وتوفي سنة احدى عشرة وما بين ومنهم
فيما زعموا ربيعة الرازي شيخ مالك وهو ربيعة ابن عبد الرحمن

في

احمد الزبيري وانشى عياض وغيرهم ولكنه اكثر الرواية في الكتاب المذكور عن شيخه
الاولين ثم انه قد يكون الراوي من طبقة لشا جنة لذلك الطبقة روجه وطبقة
غيرها المشابهة لها من فجه اخر فاشترى ملك ونحو من صغار الصحابة وطبقة اخرى
عند من بعد الصحابة كلهم طبقة واحدة كما بنى جاني القنات لا شتر لهم في العجوة وطبقة
اخرى من طبقة العشر عند من بعد الصحابة طبقة والتابعين طبقة كما بنى سعد وقد قدم
في معرفه الصحابة انهم اثنتا عشرة طبقة او اكثر وتقدم في معرفه التابعين اثني عشر
طبقة والله اعلم

المواي من العلماء والرواة

وروي الا قبل ثبت . سوي عتاقه وهذا الاعل
او لولا الخلفا لتي . مالك اول الدين كالجعة
وروي ثبت سوي المواي . نحو سجد بن سيار واصل

من المهمات معرفة المواي من العلماء والرواة واهم ذلك ان ينسب الى القيس سوي لهم مع
اطلاق النسب فرما طرأ انه منهم صليبه بحكم طاهر الاطلاق وربما وقع من ذلك خلل
في الاحكام الشرعية في الامور المشترط فيها النسب كالامامة العظمى والكفاة في الكتاب
ونحو ذلك وقد صفت المواي ابو عمر الكندي ولكن بالنسب الى المصريين لا مطلقا ثم المواي
المنسوبون الى القيس منهم من يكون المراد به سوي للعتاقه وهذا هو الاعل كما في الخبر
الطاي وايي لعاليه الرايحي الليث بن سعد الغمي وعبدالله بن المبارك الخطابي عند
بن صالح الجعفي كاتب الليث ونحوهم ومنهم من يكون المراد به ولا يحلف كالامام
مالك بن النضر هو اصي صليبه وقيل له اليتي لكون نفقه اصي سوي اليتي قرين بالحلف وقيل
لان جده قبل ك بن ابي عامر كان اجيرا لطلحة بن عبيدالله اليتي وطلمه مختلف بالتجاذق

اي لا يعل وهو الحسن هو الذي اثاره
ابن الصلاح وهو الذي يثار له الاصل

وهذا قسم اخر عن هذا القسم الثاني الذي تقدم ومنهم من اريد به ولا الاستلام
كالامام محمد بن اسمعيل البخاري قيل له الجعفي لان جده كان محمديا فاستلم على يد الحسن
اخشى الجعفي والحسن بن علي الماسرجتي قيل له سوي بن المبارك لا سلامه عليه واما
نسب الى القيس سوي مولاها كافي الجباب شعيب بن يسار قيل له الهاشمي لان سوي بن يسار
سوي اليتي صلى الله عليه وسلم هكذا اقتصر في الصلاح على هذا القول وقيل انه سوي ميمون زوج
ص اليبر صلم وقيل سوي الحسن بن علي وقيل سوي بن الجار فليس جديدا سوي اليبر هاشم
ومن هذا القسم عبدالله بن وهب القرشي الهجري المصري فانه سوي بن زيد بن زبانه وزيد
بن زبانه سوي بن زيد بن ابيس الفهمي وقد ادخله ابن الصلاح في امثله القسم الاول
وهو هكذا اليق ثم ذكر ابن الصلاح قصة الزهري مع عبدالمالك بن مروان وشوا له عن شيوخه
اهل مكة ثم اليق ثم مصر ثم الشام ثم الجرجس ثم خراسان ثم البصرة ثم الكوفة جواب
الزهري لانه ان الكل مواي الا اليق بالكوفة وهو ابراهيم الجعفي فانه من العرب وقول عبد
المالك عند ذلك وملك با زهري فترجعت عني والله لتشودن المواي على العرب حتى يخطب
لها على المنابر والعرب تحمها وهذا من عبدالمالك اما فاشه او بلخه اهل العلم واهل
الكتاب والله اعلم

اوطان الرواة وبلدانهم

وصاعقت لانتساب في البلدان . فنسب لاهل الاوطان
وان يكن في بلد من بلد . فابدا بالاول ثم خلتا
من يسكن في قرية من قرية . ليست اهل في الناحية . ش
مما يحتاج اليه اهل الحديث معرفة اوطان الرواة وبلدانهم فان ذلك ربما يميز

علم اصول الحديث وهو علم يبحث فيه عن عوارضه الذاتية
من تعريف وموضوع ومختلف ومتروك وشاذ
وغیره و حسن وصحیح ومعنعن وسلسل ومتصل
ومسند ومتفق وغيره او موضوعه الاحاديث النبوية بوسائل
اقسامه

١٢٢٢ تاريخ هذا الوقت (١٩١) كتاب
٧٧٢ تاريخ تاييف كتاب ٤٦٥
٥٤٢

انا محمد صالح بن السيد محمد بن السيد محمد بن
سيد عبد الله بن السيد محمد بن السيد محمد بن
قطب الدين بن السيد محمد بن السيد محمد بن
الشيخ محمد بن السيد محمد بن السيد محمد بن

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY
PRINCETON, NEW JERSEY 08544

END

Arabic Manuscript (Volume No. 1372) from
the Yahuda Section of the Garrett Collection of
Arabic Manuscripts in Princeton University Library.

Microfilm completed: 10/15/79 S.K.